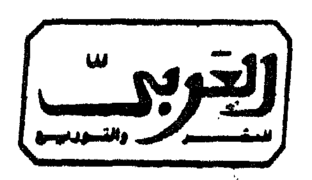
فوزي جرجس

دراسات

في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي

تقديم

جلال السيد



٦ شارع القصر العيني
أمام روزا اليوسف - القاهرة
ت ٣٥٤٧٥٦٦ - ٣٥٥٤٥٢٩



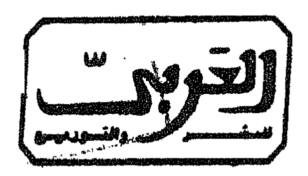
فوزى جرجس

دراسات

فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى

تقديم

جلال السيد



٦ شارع القصر العينى
امام روزا اليوسف - القاهرة
٣٥٤٧٥٦٦ - ٣٥٥٤٥٧٩



إهداء

الى شعبنا

الذى حمل من الآلام ما تنوء بحمله الجبال . .

وقد انتفض انتفاضة جبارة ليحطم القيود . .

كل القيود . . وليلحق بركب الانسانية فى نضالها

من أجل السلام والحرية والرخاء .

فوزى جرجس



كلمات عن التاريخ والمؤرخين

جلال السيد

« رأيت أن أكتب للناس كتابا يهتدون به إلى تلك الحقيقة المرموقة ، تصحيحا للتاريخ من دون الأهواء الفاسدة والمفتريات الباطلة وسميته : « كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية » ـ قياما بالواجب على لأبناء وطنى الأعزاء وتصحيحا للتاريخ » .

بهذه الكلمات صدر الزعيم أحمد عرابى مذكراته ـ التى انتهى من كتابتها عام ١٩١٠ ، أى قبل وفاته بعام ـ وكان قد أدرك منذ عودته من المنفى إلى أرض الوطن ، استمرار المؤامرة على الثورة العرابية ، فلم يكن كافيا للاحتلال البريطانى والعائلة الخديوية ، ما حدث من دمار وخراب لمصر ، ولم يأبهوا بآلاف الشهداء والضحايا ، ولا بآلاف المواطنين الذين قدموا للمحاكمة فى أعقاب الاحتلال البريطانى ، بل كانوا يبحثون عن المسببات التى تحول بين المصريين وتطلعهم نحو الثورة ، كما حدث فى الثورة العرابية ، والتى كان من بينها « التاريخ » فعملوا على تشويه التاريخ المصرى ، خاصة الثورة العرابية وقادتها ، وحاولوا أن يوهموا المصريين أن « الفتنة » و« التمرد » و« العصيان » وما قام به عرابى ورفاقه ، هم سبب البلاء ، بل بلغ الأمر بأحد كتابهم بأن حمل الزعيم أحمد عرابى ، جريمة الاحتلال . وبلغت الدعاية مداها من كتاب الاحتلال وشعراء القصر ، حتى أثرت فى أحد الشبان المصريين المضللين ، الذى ما رأى عرابى حتى بصق فى وجهه . !

وقد أدرك المستعمرون ـ منذ فترة طويلة ـ خطورة « التاريخ » وأهميته بالنسبة للشعوب وحركتها الجماهيرية ، فنجد أن مع جماعات « الاستطلاع »

لغزو المنطقة العربية ، بدأت عمليات النهب والسرقة للآثار القديمة والمخطوطات العربية ، والتى مازالت فى العواصم الأوروبية ، شاهدة على جرائمهم . وكانت تنفذ هذه العمليات طبقا لتقارير الرحالة والمستشرقين ، الذين هجموا على المنطقة منذ القرن السابع عشر .

وأصبح فى جامعتى أكسفورد وكمبردج ، أقساما لدراسة اللغة العربية وآدابها - منذ القرن الثامن عشر - هذا إلى جانب حركة الاستشراق فى هولندا وألمانيا وغيرهما ، ونحن نعرف أن الحملة الفرنسية على مصر - عام ١٧٩٨ - لم تقتصر على الجنود والمدافع والذخيرة ، بل كان ضمن أفرادها ، العلماء والمستشرقين والمهتمين بالتاريخ ، وهم الذين أعدوا المنشورات لنابليون ، وأنتجت هذه البعثة العلمية ، التى كانت ضمن الحملة ، الكتاب الشهير عالمهم « وصف مصر » .

وفى ظل الاحتلال البريطانى ، دأب رجال الاحتلال ، على تشويه تاريخنا ، من خلال ما كتبه المبشرون والتجار ، وعملاء المخابرات البريطانية ، والمعتدين البريطانيين ، وكانت الثورة فى رأيهم ، تمرد وعصيان وفتنة ، والجماهير ، تعنى الغوغاء ، أما أبناء الشعب ، فهم الرعاع ولم تكن هذه النظرة قاصرة على المحتلين وموظفيهم ، بل شاركهم فيها السياسيون والكتاب والصحفيون الذين كانوا يدورون فى فلكهم ، وأصبح من بينهم من يدافع عن الاحتلال - صراحة - وعن أعماله « العظيمة » ! بل وكتب أحدهم يقول « إن سلامة المصريين من سلامة

للاستعمار - ظلت سنوات طويلة - حتى

امعات .

ساه جيلى من قسم التاريخ : جامعة

رنا فى مدرج ٦٦ بقسم التاريخ ، مناقشة

جب حراز ، وأثناء المناقشة انبرى أحد

م التاريخ - يدافع عن الأعمال الجليلة التى

قدمها الاستعمار البريطانى لمصر ، خاصة فى مجال الرى ، بما أقامه من جسور وكبارى ، وتصدى له أحد زملائه من لجنة المناقشة ، وأصبنا نحن الطلبة بدهشة بالغة ، خاصة أنه لم يكن قد مضى عام واحد على العدوان الثلاثى ـ ١٩٥٦ على مصر ! !

ولم يقف الاهتمام بتاريخنا وتشويهه على يد المستعمرين وصنائعهم ، بل كان الاهتمام ـ أيضا ـ من جانب القصر ـ أحد ركائز الاستعمار ـ « فكان أن أسلم الملك أحمد فؤاد زمام التاريخ المصرى الحديث إلى مجموعة من المؤرخين الأجانب : هانوتو ـ دوان ـ كرابيتس ـ شارل رو ـ ساماركو ـ دودويل وغيرهم ، وفتح لهم وثائق عابدين ونقل الوثائق الخاصة بمصر من دور الوثائق الأوروبية والأمريكية ووضعها أمام هؤلاء المؤرخين الغربيين ، كما وضع أمامهم المكافآت المالية السخية جدا ، وطلب إليهم أن يكتبوا تاريخ مصر الحديث وبالذات تاريخ « اسماعيل » و« محمد على » وقد أشار إلى ذلك الدكتور محمد أنيس فى دراسته : « شفيق غربال ومدرسة التاريخ المصرى الحديث » ـ مجلة « المجلة » ـ نوفمبر ١٩٦١ . وأضاف أنه ليس فى هذا القول شىء من المبالغة وقد ذكر له المؤرخ الانجليزى « دودويل » فى لندن عام ١٩٤٦ ، أنه كتب كتابه « محمد على مؤسس مصر الحديثة » ـ عام ١٩٣٥ بتكليف من الملك فؤاد وأنه لم يتقاض أكثر من خمسمائة جنيها ويعتبر المبلغ أقل من الجهد الذى بذله ، وإذا كانت مجموعة التصدق المؤرخية قد قدموا بعض الخدمات للتاريخ المصرى الحديث ، لكن يجب أن نؤكد أن عملها قصد به تمجيد أسرة محمد على والدفاع عن اخطائها وتبرير تصرف حكامها . .

ونحن نعرف أن كتابة التاريخ معركة وموقف اجتماعى ، وسلاح مؤثر ، تستخدمه القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية ، فى محاولة لتثبيت أوضاعها وضرب خصومها ، ولكننا نعرف أيضا أنه وجد من المؤرخين من دافع عن الحقيقة التاريخية ، وأعطى للقوى الاجتماعية حقها ودورها فى تطور تاريخنا الحديث والمعاصر . ومازالت كتابة التاريخ ـ للآن ـ بنظرة علمية ، إحدى ساحات المعارك بين القوى الاجتماعية ، لارتباطها بحركة المجتمع ومساره السياسى ، وقد عرفت مدارس ورؤى مختلفة لدراسة التاريخ .

ونزعم أن كتابة التاريخ مرت بالمراحل التى كانت تخوضها الحركة الوطنية ، وارتبط ازدهار الكتابات التاريخية بحجم الديموقراطية المتاح ، ومن هنا ظهرت المدرسة الوطنية فى أحضان ثورة ١٩١٩ ، وكانت كتابات المؤرخين : عبد الرحمن الرافعى - الدكتور محمد صبرى السوربونى - محمد شفيق غربال ، وجاءت أعمالهم سواء عن طريق السرد أو التحليل تحكمها ما عرف بنظرية « الفرد » أو البطل والذى عادة يكون الحاكم ، وكان الاهتمام سياسيا بالدرجة الأولى ، وغاب دور الشعب أو الطبقات الجديدة التى تظهر من مرحلة إلى أخرى ، أثناء عملية تطور المجتمع ، ولم تكن القوى الاجتماعية الفاعلة فى المجتمع . كالفلاحين والعمال والمثقفين من مجالات الدراسة أو الاهتمام . وقد تبارى المؤرخون المصريون فى إدانة الزعيم أحمد عرابى ، حتى كان كتاب الاستاذ محمود الخفيف « أحمد عرابى - الزعيم المفترى عليه » والذى صدر عام ١٩٤٧ . وبالطبع لم يكن الموقف مطلقا من جانب المؤرخين ، فقد حاول غربال أن يكسر حدة السائد فى الدراسات التاريخية ، وكان من الرسائل التى أشرف عليها : « الفلاح المصرى فى عهد محمد على » أحمد الحتة - رسالة ماجستير - ١٩٣٤ - وكان أن صدرت من قبل دراسة تحت اسم « الفلاح » ليوسف نحاس - عام ١٩٢٦ ، من خارج الجامعة . لكن هذه الرسالة التى أشرف عليها غربال ، كانت واحدة من عشرة رسائل ماجستير حتى بداية الخمسينات - ١٩٥١ - نذكر منها : فخر الدين بن معن الثانى - أمير لبنان - حسن عثمان ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على - أحمد عزت عبد الكريم - الفتح المصرى للسودان فى عهد محمد على - عياد حسنين دوس - علاقات اسماعيل بالباب العالى - أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أما الدكتوراه والتى أشرف عليها غربال منذ منتصف الثلاثينات حتى بداية الخمسينات فكانت أربعة رسائل : تاريخ التعليم منذ أواخر عصر محمد على إلى اوائل حكم توفيق - أحمد عزت عبد الكريم ، تطور الصحافة المصرية وآثرها فى النهضة الفكرية والاجتماعية - ابراهيم عبده ، تطور الزراعة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر - أحمد الحتة ، تجارة مصر فى عهد محمد على - أمين مصطفى عفيفى وفى هذه الفترة لم تقدم جامعة الاسكندرية أى رسالة علمية فى تاريخ مصر الحديث ، ونوقشت أول رسالة ماجستير عام ١٩٥٨ بجامعة عين شمس . وفى الأربعينات ظهر كتاب « الفلاحون » للأب هنرى عيروط - ترجمة محمد غلاب ، وظهرت الدراسة الرائدة للدكتور حسين خلاف

« نقابات العمال فى مصر » فى مجلة الحقوق - جامعة فاروق - سبتمبر ١٩٤٥ ، وكتيب « مشكلة الفلاح » - أحمد صادق سعد - مطبوعات لجنة نشر الثقافة الحديثة ، هذا إلى جانب كتابات الدكتور راشد البراوى - كلية التجارة - جامعة فؤاد الأول - والتى منها : النظام الاشتراكى : عرض وتحليل ونقد ، والذى تناول فى أحد فصوله تحليلا اجتماعيا لثورة ١٩١٩ . ثم كتاب التفسير الاشتراكى للتاريخ - مختارات من فريدريك إنجلز - عربها وصدرها بمقدمة طويلة - ١٩٤٧ .

وجاء فى مقدمة الدكتور البراوى والتى جاءت تحت عنوان « تفسير التاريخ بين المثالية والمادية » ما يلى :

« يشغل علم التاريخ مركزا بالغ الأهمية بين مختلف العلوم الأخرى ، ولم يعد يعنى كثيرا بوصف حياة الحكام والأبطال على أنهم القوى الدافعة فى تطور الأمم ، أو يهتم بالأحداث الفردية المنعزلة ، وإنما صار عليا يشرح لنا تطور المجتمع ، تلك العملية الطويلة الأمد ، والتاريخ كل واحد برغم نواحى التخصص ، فالتاريخ السياسى أو الدينى والاجتماعى والاقتصادى مظاهر أو نواحى لشىء واحد هو تاريخ التطور الانسانى ، لأن نمو المجتمع عملية تتفاعل فيها مختلفة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمذهبية ، وقد لاحظنا من مطالعاتنا التاريخية ومن السنوات التى توافرنا خلالها على تدريس مادة التاريخ ، ظاهرة واضحة فى معظم الحالات ونقصد بذلك أن الكثير من الكتاب إذ يحللون التطور التاريخى لا يبرزون العامل المادى - أو الاقتصادى بمعنى آخر - على أنه القوة الدافعة فى سير المجتمع والأساس الذى تقوم عليه كافة التطورات المتنوعة ، والمادية التاريخية هى النظرية الحديثة التى صارت لها الغلبة . لأنها تفسر التاريخ ببيان أثر الدوافع المادية ممثلة فى الانسان والطبيعة وواضحة فى العلاقات المتداخلة بين الجانبين ولهذا كان تفسيرها أدق من سواه وأقرب إلى العقل وأكثر انطباقا على الواقع » .

ويرد الدكتور البراوى على الذين يهاجمون النظرية المادية لتفسير التاريخ بقوله : « لقد أسىء استخدام النظرية المادية فى تفسير تطور المجتمع الانسانى ، وأصبحت الآذان تسمع كلمة « مادية » ولها رنين أو معنى منفر ، وما ذلك إلا لما يعلق بها من أوهام وتصورات خاطئة ، إن الكثيرين من العلماء فى الغرب ممن يستخدمون هذه الطريقة فى البحث العلمى ، قوم شديدو التدين وعلى جانب كبير من الخلق والفضل » .

ومع بداية الخمسينات ظهر الاهتمام بالتفسير المادى ، والاجتماعى ، للتاريخ ، وكان كتاب « فى أصول المسألة المصرية » ـ صبحى وحيده ـ عام ١٩٥٠ .

ومع بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ظهرت الكتب التالية ، التى اتبعت هذا المنهج المادى أو اقتربت منه : فاروق ملكا ـ أحمد بهاء الدين ١٩٥٢ ، حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر ـ الدكتور راشد البراوى ـ ١٩٥٢ ، أزمتنا الاقتصادية ـ الدكتور عبد الرازق حسن ـ ١٩٥٣ . وخلال عامى ٥٧ ، ١٩٥٨ ، ظهرت أربعة كتب رائدة فى النظرة لتاريخنا ، برؤية مادية ، وإن اختلفت وجهات النظر ، وهى : ثورة مصر القومية ـ إبراهيم عامر ـ ١٩٥٧ ، تطور الحركة الوطنية المصرية ـ من ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦ ـ شهدى عطية الشافعى ـ ١٩٥٧ ، الأرض والفلاح ـ المسألة الزراعية فى مصر ـ إبراهيم عامر ـ ١٩٥٨ ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ـ فوزى جرجس ـ ١٩٥٨ . وهؤلاء فتحوا المجال أمام هذه النظرة المادية لتفسير التاريخ فى الجامعات المصرية منذ الستينات ، وكانت بعض كتابات الدكتور محمد أنيس ، د. رءوف عباس ـ د. عبد العظيم رمضان ـ د. عاصم الدسوقى ـ د. على بركات ـ محمود متولى ، وهذه أمثلة فقط ، وهى من جامعة القاهرة وعين شمس ، وإن عمل بعض هؤلاء الاساتذة فيما بعد فى الجامعات الاقليمية ، ولم نقف عند الذين استمروا ـ خارج الجامعات ـ يحملون هذه النظرة لتفسير التاريخ ، لكننا رصدنا ما حدث فى الجامعة لنرى مدى التغير الذى حدث فى الدراسات التاريخية .

ومن بين الكتب الأربعة التى أشرنا إليها والتى صدرت عامى ٥٧ ، ١٩٥٨ ، يبرز كتاب « تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى » والذى يستمر حتى عام ١٩٥٧ ـ لفوزى جرجس .

ويتناول الكتاب فترة زمنية طويلة ، من الصعب تناولها فى كتاب سياسى واحد ـ أكثر من خمسة قرون ـ وقد تناول كل من صبحى وحيدة « فى المسألة المصرية » والدكتور حسين فوزى « سندباد مصرى » فترات أطول ، الأول بدأ منذ القرن السابع الميلادى والثانى تابع منذ العصر الفرعونى ، لكن الاثنان هنا ـ

رغم الفرق فى نظرة كل منهما لتاريخ مصر - يبحثون عن سمات وظواهر تحكم حركة التاريخ المصرى ، وهم ينظرون نظرة حضارية أكثر منها سياسية . لكن فوزى جرجس رجل سياسى ، وذو رؤية ، ويبحث فى التاريخ باهتمام وجلد ليتوصل إلى ظهور الرأسمالية - مثلا - ويعزز أحكامه بجداول وأرقام تساعده فى حكمه . ويتابع حركة الطبقات فى المجتمع والتأثيرات الخارجية والداخلية ، وكثيرا ما يعقد المقارنة بين الطبقة الوسطى الأوروبية والمصرية ، ولماذا قامت بدورها هناك ولم تقم بدورها هنا ، وخطورة أن يأتى التغيير بفعل فاعل أجنبى وليس من خلال التطور الاجتماعى المصرى ، وقضايا عديدة تحتاج إلى التفاصيل .

وربما يكون المؤلف أدرك هذا فأشار فى مقدمة الكتاب ص ٨ : « إن هذا الكتاب لن يتعرض كثيرا لتفصيلات التاريخ ، فالمكتبة العربية مليئة بهذه التفصيلات ، وحسبه أن يقدم المعالم الرئيسية لتاريخنا الحديث ، مبينا الظروف الاجتماعية ، الداخلية والخارجية ، التى تمت فيها الحوادث ، ومحددا هذه المراحل فى اندفاعها وانتكاسها ، ومحدداالقوى الاجتماعية التى تلعب دورها فى كل هذه الأحداث » وحدد الكاتب منهجه فى البحث « ألا أنظر إلى أحداث التاريخ على أنها منفصلة عن بعضها ، أو منعزلة عن الظروف التاريخية المحلية والعالمية التى نشأت ونمت فيها ، فالواقع ليس منعزلا ، بل مترابطا ومتشابكا ويكيف بعضها البعض الآخر بصورة متبادلة وفى حركة صاعدة دائمة التغيير » . والكاتب منحاز من سطور الكتاب الأولى لتاريخ شعبنا ، والذى هو تاريخ المعارك الطويلة الدامية المريرة ضد الاستعمار وركائزه فى البلاد .

ونلاحظ - أحيانا - تداخلا بين التاريخ والسياسة ، فنجد - مثلا - فى مقدمة الكتاب موقفا سياسيا يتفق مع ما كان مطروحا سياسيا على الساحة العربية فى مواجهة الاستعمار - فى منتصف الخمسينات - وببساطة لم نعهدها فى تحليل المؤلف لأحداث التاريخ فى معظم الكتاب نجده يقرر « إن الوحدة بين البلاد العربية أمر ضرورى وجوهرى فى النضال ضد قوى الاستعمار » ولم يشرح فى سطر واحد مفهومه لهذه الوحدة ، ولكنه موقف سياسى أراد إبرازه ، وبعيدا عن رؤيته المصرية ، وإلا كان أشار ولو بشكل سريع إلى تأثيرات الثورة العرابية

على المنطقة العربية ، وكيف كان يتجمع المسلمون فى المساجد ، داعين بنصرة عرابى ، وكذلك تأثير ثورة ١٩١٩ أيضا ، والتى انعكست فى ثورات لاحقة بالمنطقة العربية ، ثورة العشرين فى العراق ، وهبة الشعب الفلسطينى عام ١٩٢١ ، وبنفس المنطق تناول المؤلف المأساة الفلسطينية - كما أسماها فى صفحات (٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥) وفى الصدد يقول : « وعندما اقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين فدراليتين ، إحداهما للعرب والأخرى لليهود ، وافقت عليه القوى الديمقراطية كحد أدنى يمكن قبوله لوقف هذه المذابح الدينية ، وإعطاء فرصة للقوى الديموقراطية فى كلا المعسكرين لاكتشاف الدور التخريبى الذى تلعبه الرجعية العالمية باسم الدين » .

هنا أيضا كلام غريب وغامض ، والحديث عن دولتين فدراليتين . كان قبل قرار التقسيم . وكان ضمن اقتراحات لجنة التحقيق التى كونت من ١١ دولة إثر مناقشات اللجنة السياسية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واقترحت أقلية اللجنة المكونة من الهند ويوغسلافيا وإيران أن تنشأ فى فلسطين حكومتان مستقلتان ذاتيا تؤلفان دولة اتحادية عاصمتها القدس ، أما التقسيم الذى تم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بمؤامرة دولية فلم تطرح فيه الفيدرالية ، ولم توافق عليه فقط القوى الديموقراطية ، بل وافقت عليه الدول الاشتراكية والدول الاستعمارية - باستثناء بريطانيا التى امتنعت عن التصويت ، ولم أفهم ماذا قصد المؤلف « بالمذابح الدينية » وهل لعبت الرجعية العالمية وحدها ؟ هنا أحس أن الوضوح الذى يميز الكتاب ، يقع فى هذه الصفحات فى دائرة الغموض الشديد ، ولم تطرح القضية الفلسطينية على أنها قضية شعب عربى طرد من وطنه بمؤامرة استعمارية ، وشاركت فيها معظم دول العالم إما بالموافقة أو بالصمت ، وهنا كلام سياسى - رغم غموضه - وبعيدا عن تحليل المؤلف للتاريخ .

وفى إطار السياسة وتداخلها مع التاريخ ، ما نجده فى نهاية الكتاب ، والحديث عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما جاء عنها فى الفصل الحادى عشر ، تحت عنوان « الإطاحة بالنظام الملكى » وهنا نجد موقفا سياسيا وغير واضح ويتناقض مع تحليل المؤلف للتاريخ وتعسفه « النظرى » أحيانا .

يقول المؤلف بعد حديثه عن حريق القاهرة ـ الطريق الذى اختاره الاستعمار لكى يضرب فيه الحركة الوطنية : « لقد تجمعت كل القوى الرجعية لضرب الحركة الشعبية ، ونست خلافاتها مؤقتا إلى أن تم لها الضرب ، ولكن ماذا تصنع السراى ومن خلفها الاستعمار فى المشاكل الاقتصادية والسياسية التى مازالت معلقة من بعد الحرب العالمية الأخيرة ، لم تصنع شيئا إلا ما تفعله كل حكومة رجعية فى العالم ، ففتحت المعتقلات وألغت البرلمان ، ولم يعد فى استطاعتها السيطرة على الجيش وإخضاعه لارادتها ، وقد جاء الجواب سريعا بذلك الهجوم الخاطف الذى قام به الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثم طرد الملك فى ٢٦ يوليو من نفس السنة ، وقد صنعت حركة الجيش منذ ذلك اليوم شكل قديم من أشكال الحكم دام منذ سنة ١٩٢٤ وبدأت فى وضع شكل جديد لم تكن ظروف الصراع العملى بقادرة على تحديده التحديد الكامل الواضح ، ولكن تطور الحوادث أخذ يوضح هذا الشكل أكثر وأكثر إلى أن تبلور فى دستور ١٩٥٦ حيث تقرر بشكل قاطع عدم قيام الاحزاب السياسية بشكلها القديم وأن الاتحاد القومى هو الهيئة الوحيدة التى تتجمع بداخلها قوى الشعب المختلفة »

وبعد استعراض المؤلف للحالة الاقتصادية حتى إنشاء المؤسسة الاقتصادية عام ١٩٥٧ ، مرورا بإعطاء الحكومة المصرية لشركة كونراده الأمريكية حق استخراج البترول فى الصحراء الغربية وزيادة التعاون مع النقطة الرابعة الأمريكية زيادة واسعة ، ومع حقل الميزان التجارى ، حيث كان بالنسبة لنا دائما بالناقص فى عامى ٥٥ ، ١٩٥٦ . يصل المؤلف إلى حكم سبق أن أطلقه على الحكومات المتعاقبة ـ قبل الثورة ، وهو : « حل المشاكل داخل النطاق الاستعمارى » وإن كانت الحكومة لم تدخل الاحلاف العسكرية « إلا أنها ظلت تدور فى الفلك الاستعمارى » . وهذا معناه أنه لم يحدث أى تغيير ، وكأن طرد الملك وصدور قانون الاصلاح الزراعى وإعلان الجمهورية والدعوة إلى التصنيع ، والتصدى للأحلاف العسكرية فى المنطقة ، وأمور كثيرة لا تعنى شيئا !!

وهنا نجد أن المؤلف قد غاب عن تحليله وتتبعه للقوى الاجتماعية والطبقات الصاعدة والهابطة ، وما حدث من علاقات جديدة ، والغريب أن المؤلف يقفز بحكم جديد على القضية الوطنية ، فبعد أن أشار إلى « حل المشاكل داخل النطاق الاستعماري » نجده يغير هذا الحكم ، « أصبحت الآن تحل داخل الحركة التحريرية العالمية » . فماذا حدث ؟ حدث مؤتمر باندونج . فهل عقد مثل هذا المؤتمر وعلى مدى أربعة أيام كفيل بتغيير هذا الحكم ؟ إنى هنا أتساءل فقط ! وأرى أن خطورة التداخل بين السياسة والتاريخ ، كثيرا ما تخضع التطور التاريخى ، للموقف السياسى الآنى ، ويأتى تحليل التطور الاجتماعى لحركة المجتمع المصرى ليصل إلى التطابق مع الموقف السياسى الآنى وبذلك تخضع تفسيرات الفترات التاريخية ـ فى بعض الأحيان ـ للتعسف ـ فى خدمة مواقف سياسية أو حزبية .

وعن التفصيلات الذى قال المؤلف عنها « أنه لن يتعرض كثيرا لتفصيلات التاريخ ، فالمكتبة العربية مليئة بهذه التفصيلات » هنا نختلف مع المؤلف ، لأن معنى التفاصيل لدينا مختلف ، فالتفاصيل التى تملأ الكتب تمثل تراكما غير مفيد فى التحليل ، لكن التفاصيل الذى نهتم بها ونعنيها ، هى التى توجد فى المصادر الأساسية ، مثل وثائق المحاكم الشرعية وسجلاتها ، دفاتر الالتزام فى العهد العثمانى . . وهكذا . وفى غياب التفاصيل ـ التى تعتمد على المصادر الأصلية أو الأساسية ، كثيرا ما تأتى الاحكام بعيدة عن الواقع ، وقد يستغرق البعض فى محاولة التطبيقات النظرية على حركة المجتمع ـ بشكل ميكانيكى ـ دون الانتباه إلى دور « الفرد » ودور « الأفكار » إلى جانب المصادر الأساسية لكل فترة تاريخية وسنعطى مثلا على هذا مما جاء فى الكتاب الذى نحن بصدده : فى الحديث عن الفتح العثمانى :

جاء فى الكتاب صفحتى ١٨ ، ١٩ ما يلى : « ضربت التجارة ضربة قاسمة . . ، ولم يكتف الأتراك باختطاف الصناع المهرة ، بل فرضوا الضرائب الباهظة على الصناعة ، وأرغموا مشايخ الحرف على تحصيلها . وباختصار فإن الصناعة والتجارة قد ضربتا ضربة عنيفة بعد الغزو العثمانى إلا بعد سنوات طوال ، لقد هبطت الكفاية الانتاجية إلى الحضيض وهبطت معه الصحة العامة

للشعب كله ، وازدادت نسبة الوفيات حتى أصبح عدد السكان فى ١٧٩٨ مليون ونصف نسمة وإذا قارن هذا العدد بما كان عليه سكان مصر فى أيام الرومان وأوائل الحكم العربى وهو يتراوح بين ٦ ، ٧ مليون نسمة تتبين لنا أية ظروف قاسية كان يعيشها شعبنا وأية ضربات لحقته حتى أوشك على الفناء »

وجاء هذا الحكم عن العصر العثمانى منذ عام ١٥١٧ حتى الحملة الفرنسية ، ولغياب التفاصيل من المراجع الأساسية جاء هذا الحكم بعيدا عن الواقع التاريخى ، ونشير هنا إلى ما كتبه الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر ، والذى له دراسات عديدة عن العصر العثمانى ، وجاء فى دراسة بعنوان « حول منهجية دراسة تاريخ مصر إبان العصر العثمانى ١٥١٧ - ١٧٩٨ » (مجلة فكر - مارس ١٩٨٥)

« ظلت المقولات الخاطئة تتردد على السنة دارسى التاريخ المصرى عن قضية المهن الحرفية والصناعات فى العصر العثمانى فظل القول السائد بأن الصناعة فى تلك الفترة أصيبت بالتدهور ، وان الطوائف الحرفية انغلقت على نفسها وأن روح الابتكار انزوت من لدى أبناء الشعب المصرى ، وهذا القول لا يصمد أمام النقد التاريخى والدراسة التاريخية القائمة على المنهج العلمى ، والمعتمدة على مصادر الفترة ووثائقها ، فإن الوثائق الرسمية تثبت مدى الدور الذى لعبته حركة الصناعة فى مصر ، بمقياس العصر ، فى تاريخ مصر الاقتصادى ، إن إيجابا وإن سلبا ، كما أن هذه الوثائق تعطينا تفصيلا كان مجهولا عن كيفية تمويل الصناعات ، والصناعات التى كانت خاصة بالاستهلاك المحلى والصناعات التى كانت تعد للتصدير وعن القائمين بها ، وكيفية توزيعها » أما عن أحوال التجارة فيقول الدكتور عبد الرحيم :

أثبتت الدراسات الوثائقية الحديثة والتى اعتمدت على الأرشيف المصرى والأراشيف الأوروبية أن النكسة التى أصيبت بها السوق المصرية بعد أكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ١٤٩٨ . لم تستمر لفترة طويلة ، فقد بدأت هذه السوق تشهد بعد دخول العثمانيين البلاد نوعا من الاستقرار ، وأخذت تشهد نوعا من النشاط التجارى ، بل وأصبحت السوق المصرية محورا للحركة التجارية بين البلاد الآسيوية والافريقية ، عربية وغير عربية من ناحية ،

والبلدان الأوروبية من ناحية أخرى ، وباستعراض قائمة السلع التجارية التى رصدتها لنا دفاتر المحاكم الشرعية ، ودفاتر الجمارك وسجلات محاكم الثغور المصرية ندرك أن السوق المصرية بلغت درجة كبيرة من النشاط التجارى وبخاصة فى تجارة العبور « الترانزيت » كما تثبت دراسة هذه الوثائق أن مر بدأت تشهد نشوء فئة « أعيان التجار » أو « كبار التجار » ونشوء الشركات التجارية الصغيرة التى سرعان ما تحولت إلى شركات تجارية كبيرة لها نشاطها التجارى المتنوع . ونتيجة لاتساع نشاط فئة كبار التجار محليا وخارجيا . فقد ظهر منصب « شاهبندر التجار » الذى كان منصب شرفيا ، له شبه سلطة قضائية على التجار وقد شهدت الفترة بيوتات تجارية ، متعددة الأنشطة ، مثل بيت الرويعى الرشيدى المصرى ، وبيت الشرايبى القاس المغربى وبيت الكهن المغربى ، كما شهد القرن الثامن عشر ظهور الشركات التجارية الكبيرة التى كونها مجموعة الشركاء ، أو بعض الأسر التجارية ، وازدهرت الحركة التجارية بصورة واضحة وتوفر لدى فئة التجار فائض ضخم من رأس المال ، ففكرت هذه الفئة فى استثمار هذا الفائض فى مجالات استثمارية أخرى مثل امتلاك العقارات وإنشاء مشروعا الخدمات العامة مثل الحمامات العامة . وشركات النقل البرى والبحرى ، كما دخلت هذه الفئة مجال التزام الأراضى الزراعية » . ويصل الدكتور عبد الرحيم إلى القول « إن ازدهار الحركة التجارية أصبح يمثل ظهور الرأسمالية التجارية المحلية ـ إن جاز لنا استعمال مثل هذا التعبير » وفى حديث الدكتور عبد الرحيم فى ندوة حول مشاكل كتابة تاريخ مصر الحديث ـ فى نفس العدد من المجلة المشار إليها يشير إلى أن له بحث نشر فى مجلة العلوم العربية للدراسات الانسانية فى جامعة الكويت عن نشوء الرأسمالية المصرية المحلية فى العصر العثمانى ، من خلال وثائق المحكمة الشرعية ويرى أن الطبقة المتوسطة ظهرت منذ القرن الثامن عشر .

ويختلف المؤلف عن معظم المؤرخين والدارسين الذين تناولوا قضية الأرض والملكية والفلاح فى فترة حكم محمد على . فيرى فوزى جرجس أنه « بوصول محمد على إلى السلطة ، انتهى النظام المملوكى فعلا ، وانتهت بهذا مرحلة من مراحل الاقطاع فى مصر ، دامت حوالى ٥٥٥ سنة ، ولما كان تحطيم النظام المملوكى تم أساسا على يدى القوى المسلحة الأجنبية « الحملة الفرنسية) وليس

نتيجة للتطور الداخلي فى مصر ، لهذا فان النظام الاقطاعى نفسه لم يقض عليه ، بل تغير شكله وتمركزت السلطة الاقطاعية فى يد محمد على ، وكون دولة مركزية إقطاعية وظل أسلوب الانتاج الاقطاعى كما هو ، وظلت العلاقات الانتاجية بين القوى الاجتماعية المختلفة إقطاعية كما هى أيضا . . . وأنه بالرغم من إيجاد وسائل انتاج راقية فإنها لم تفتت الاقطاع . . . وباختصار فإن محمد على قد مات والمجتمع المصرى مجتمعا إقطاعيا » . ويتفرد الاستاذ فوزى بهذا الرأى ـ فى حدود علمى ـ بين الذين درسوا هذه الفترة ، وخطورة الخلاف هنا حول ظهور الرأسمالية المصرية ، والقوى الاجتماعية فى كل فترة منذ فترة محمد على . واختلفت معه فى رأيه كل من : إبراهيم عامر ـ الأرض والفلاح ، الدكتور رءوف عباس ـ النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل المكتبات الزراعية الكبيرة ، الدكتور محمد أنيس تطور المجتمع المصرى من الاقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الدكتور على بركات ـ تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ، الدكتور عبد العظيم رمضان ـ الصراع الطبقى فى مصر ، أنور عبد الملك ـ نهضة مصر . ونشير إلى بعض ما جاء فى كتبهم :

يقول الدكتور على بركات فى كتابه ص ٤٥ : « إن أول العوامل التى ساعدت على نقل الاقتصاد المصرى من النظام الاقطاعى إلى الرأسمالية هو ظهور اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد المعيشى الذى كان سائدا قبل محمد على وقد ساعد على ظهور اقتصاد السوق دخول المحصولات النقدية ضمن برنامج محمد على الزراعى وأبرزها القطن ، الذى بدأ فى زراعة النوع الطويل التيلة منه سنة ١٨٢١ وبلغ انتاجه سنة ١٨٤٥ ـ ٣٤٤٩٥٥ قنطارا وفى سنة ١٨٥٠ كان الصادر من القطن يزيد على ٣٥٠ ألف قنطار ، وأحدثت الحرب الأهلية الأمريكية زيادة هائلة فى صادرات القطن حتى بلغت سنة ١٨٦٥ ـ ٢ مليون قنطار ، وبسبب انتاج المحصولات النقدية وخاصة القطن حدثت تطورات هامة فى نظام الرى والمواصلات فى مصر فى القرن التاسع عشر » .

وبعد أن يحدد الدكتور محمد أنيس النمو التدريجى للمجتمع على النمط الرأسمالى كنتيجة لتحطيم الاقطاع يصل إلى النتيجة ـ ص ٧٢ من كتابه : « والملاحظ حول تلك الضربات التى وجهها محمد على للاقطاع أنه لم يستمن

بالقوة الشعبية التى أوصلته للحكم ، بل انقض عليها هى الأخرى ، لذلك تم التحول من الأوضاع الاقطاعية إلى الأوضاع الرأسمالية دون سند شعبى حقيقى » ويقول ابراهيم عامر . . ص ٨١ ، ٨٢ من كتابه : « نستطيع أن نقول أن نظام الاستغلال الزراعى فى عهد محمد على كان نظاما مؤقت انتقاليا بين الاقطاعية والرأسمالية ، وكانت مصر تمر أثناءه بمرحلة من مراحل ازدواج التطور ، أى كان نظاما اقطاعيا شرقيا يمر بمرحلة الاضمحلال والانهيار ، وتتولد داخله عناصر نظام رأسمالى قائم على اقتصاد السوق ومتجه نحو تحقيق الملكية الفردية للأرض » .

ولقد حاولنا أن نقدم بعض الأمثلة لاجتهادات المؤرخين والدارسين للتاريخ حول بعض القضايا الهامة فى تاريخنا ، حتى ولو استخدموا المنهج المادى ، او الاشتراكى - كما يحلو للبعض أن يسميه وستظل قضايا عديدة فى تاريخنا محل بحث وجدل ، طبقا لمفهوم ونظرة كل مؤرخ ودارس . وجاء كتاب « دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى » - ومنذ ثلاثين عاما - يتابع تاريخ المعارك الطويلة الدامية ضد الاستعمار وركائزه والتى تحملت جماهير الشعب المصرى عبؤها ، برؤية طبقية ، وبنظرة مادية لتفسير التاريخ ، وإذا كانت هناك بعض الاختلافات والأخطاء فى تفسير بعض القضايا ، فلم يكن هذا بسبب استخدام النهج ، بل لغياب المصادر الأساسية فى بعض الأحيان ، والتعسف النظرى فى التطبيق ، ولتداخل السياسة والتاريخ فى بعض القضايا ولأن الكاتب سياسى بالدرجة الأولى يكتب فى التاريخ ، وكانت هذه رؤية لتاريخنا على مدى

الكتبه الرائدة فى مجال استخدام المنهج
صاحبه برؤيته بين أصحاب هذا

جلال السيد

مقدمة

ليس الاستعمار مجرد رايات أجنبية ترفع على ربوع هذا الوطن أو ذاك ، بل هو أيضاً ، وفى الدرجة الأولى ، سيطرة اقتصادية ، فرضتها الدول الرأسمالية الكبرى على تلك البلاد الصغيرة التى لم تمكنها ظروفها التاريخية من تمزيق الإطار الاقطاعى ، الذي كان يكبلها ويعيق تطورها ونموها .

ولقد ابتلى شعبنا بكل صور الاستعمار الاقتصادى والعسكرى ، شأنه فى ذلك شأن معظم بلاد الشرق العربى . وتاريخ شعبنا الحديث هو تاريخ معاركه الطويلة الدامية المريرة ضد الاستعمار وركائزه فى البلاد .

وقد كانت هناك نظريتان تبرزان دائماً من خلال الكفاح العملى ضد الاستعمار ، النظرية الأولى التى يعتنقها الشعب وهى الاستمرار فى الكفاح بلا أية مهادنة أو توقف حتى تتخلص البلاد تماماً من كل سيطرة استعمارية ، اقتصادية كانت أو عسكرية .. وهذه النظرية كانت تحتم وبالضرورة ربط حركة التحرر الوطنى فى مصر بكافة الحركات التحريرية فى العالم عامة وفى الشرق العربى خاصة .. أما النظرية الثانية والتى تعتنقها الدوائر الحاكمة ، فكانت ترى أنه بالرغم من عدم توافق المصالح مع الاستعمار فأن الارتباط به مسألة ضرورية ومفروغ منها .. ومن هنا كانت كل حلولها للمسألة الوطنية تدور فى الفلك الاستعمارى ، ومن داخل الارتباط به فى حدود الدائرة الاستعمارية وهذه النظرية كانت تحتم وبالضرورة العداء للشعب فى مصر ، وكذلك العداء المطلق لحركة التحرير العالمية .

وقد ظل الصراع ناشباً بين الشعب الذى يناضل من أجل التحرر الوطنى الكامل ، وبين جميع الحكومات المتعاقبة التى حكمت مصر ، خاصة بعد الاحتلال البريطانى المشئوم ، ونتيجة لهذا الصراع الدامى

كانت المعركة الوطنية ضد الاستعمار تنطلق أحياناً وتتعثر أحياناً أخرى ، إلى أن انطلقت من عقالها أخيراً ، وخاصة بعد مؤتمر « باندونج » وبدأت تسجل انتصارات رائعة روعت الاستعمار العالمى .. وما أن وقف جمال عبد الناصر فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ وأعلن إعادة القناة لأصحابها الحقيقيين حتى جن الاستعمار وجمع قواته وألقى بها فى معركة مجنونة ... ولكن الاستعمار الذى ضرب الاسكندرية بوحشية سنة ١٨٨٢ ، وأنذر سعد زغلول سنة ١٩٢٤ بوقاحة وخسة ، لم تمد له نفس الأظافر الجارحة القاتلة . كما أن حركة التحرير الشعبية وصلت من النضج ما يجعلها تندفع إلى الأمام ، بلا توقف أو مهادنة .

لقد انتصرت النظرية التى يعتنقها الشعب فى الصراع ضد الاستعمار ، وخرجت الحركة الوطنية من نطاق الحل فى داخل الدائرة الاستعمارية ، وكان لابد إذن أن ترتبط حركة التحرير فى مصر مع حركة التحرير العالمية . وهكذا وجدت لها سنداً رائعاً فى كل القوى التحررية فى العالم أجمع ، وكان لابد أيضاً أن تتطور فكرة ربط حركة التحرير فى مصر مع حركة التحرير فى البلاد العربية وتدخل فى طور التنفيذ العملى .. ولم يكن من المستغرب أن يتمثل ذلك التنفيذ العملى فى الوحدة المصرية — السورية وتكوين «الجمهورية العربية المتحدة» ثم فى الوحدة الفدرالية مع المملكة اليمنية ، فهذه الحكومات كانت تلتقى مع الشعب فى المعركة الكبرى ضد الاستعمار ، بعكس باقى الحكومات العربية الأخرى التى تلتقى مع الاستعمار وبالتالى معارضتها للشعب .

وقد اضطر الاستعمار ، ليقف فى وجه هذا الخطر الداهم ، أن يلجأ إلى صناديق القمامة ليستخرج منها أعوانه ... ومن يكونون إن لم يكونوا فرسان حلف بغداد ، وركائز مشروع ايزنهاور الاستعمارى ...!!

ففى نفس الوقت الذى كانت تعلن فيه الوحدة بين مصر وسوريا ،

كان الاستعمار يجمع بين حكومة الأردن وحكومة العراق في وحدة أخرى.. وحدة تحت رعايته ، لمناهضة حركة التحرير العارمة ، التي تجتاح كل البلاد العربية .

لقد تجمعت كل القوى الرجعية في الشرق العربي في حلف إجرامي وقح ، مع الاستعمار العالمي ، لمناهضة حركة التحرير الوطنية ، في البلاد العربية . ولجأ الاستعمار إلى نفس الأيادي القذرة ، التي لعبت دورها في المأساة الفلسطينية ، ومكنت العصابات الصهيونية من تشتيت وإجلاء شعب فلسطين عن أرض آبائه وأجداده .. لقد لجأ إلى نفس الأيادي الدنسة التي كانت تتآمر على مصر خلال العدوان الثلاثي الغادر ، لتحل النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني والفرنسي على المنطقة ، لقد لجأ إلى حسين وفيصل وغيرهما من دعاة مشروع ايزنهاور .

لقد تحركت الشعوب في البلاد العربية كلها . . في العراق . . في لبنان .. في الأردن .. في تونس . في كافة البلاد التي ما زالت تحكمها حكومات خائنة وعميلة للاستعمار . . لقد تحركت الشعوب تنشد التحرر المطلق من كل قيود استعمارية ... وبهذا أصبح التاريخ يواجهنا بواجبات ثورية ضخمة .. واجبات تنظيم جبهة وطنية واسعة النطاق من الشعب في كافة البلاد العربية لتمثيل كل القوى ودفعها في اتجاه واحد للتخلص من الاستعمار وعملائه في الشرق العربي .

إن الوحدة بين البلاد العربية أمر ضروري وجوهري في النضال ضد قوى الاستعمار ، وما دامت هناك حكومات خائنة ما زالت قابضة على السلطة في هذه البلاد فسيظل الاستعمار رابضاً في المنطقة ، ومن هنا يتحتم تكوين هذه الجبهة الشعبية الوطنية العامة في كل البلاد العربية ، لتعمل في تناسق تام وبإمكانيات متبادلة لكنس الاستعمار من المنطقة كلها .

إن وحدة الكفاح ووحدة الغرض تحتم قيام هذه الجبهة .. إن ضرب

حركة التحرير الوطنية فى الأردن مثلا يؤثر بشكل فعال على تطور المعار فى الجزائر .. ونجاح المعركة الوطنية فى مصر وسوريا ، قد أثر ، وبشك اندفاعى واضح ، على المعركة فى كافة البلاد العربية . . وهكذا فأى صمو أو هبوط فى المعركة الوطنية ، فى أى بلد من البلاد العربية . يؤثر بشك إيجابى وسريع ، على باق البلاد الأخرى .

إن المعركة الكبرى ضد الاستعمار قد وحدت بين الشعوب العرب كلها ، وأصبح التاريخ يواجهنا بضرورة تنظيم هذه الوحدة ومركزتها حتى تستطيع أن تأخذ شكلها الاندفاعى فى التعجل بسحق الاستعمار وركائزه

وبعد فإن هذا الكتاب الذى أقدمه لقراء العربية لن يتعرض كثير لتفصيلات التاريخ . فالمكتبة العربية مليئة بهذه التفصيلات ، وحسبه أ يقدم المعالم الرئيسية لتاريخنا الحديث ، مبيناً الظروف الاجتماعية ، الداخل والخارجية ، التى تمت فيها الحوادث ، ومحدداً هذه المراحل فى اندفاع وانتكاسها ، ومحدداً القوى الاجتماعية التى تلعب دورها فى كل هذ الأحداث .

وقد راعيت فى منهج البحث ألا أنظر إلى أحداث التاريخ على أنه منفصلة عن بعضها ، أو منعزلة عن الظروف التاريخية المحلية والعالمية الت نشأت ونمت فيها ، فالواقع ليس منعزلا ، بل مترابطاً ومتشابكاً . وتؤث الأحداث على بعضها تأثيراً إيجابياً ، ويكيف بعضها البعض الآخر بصور متبادلة وفى حركة صاعدة دائمة التغير .. ومن هنا كان لابد أن ندحض تلك الخرافة القديمة التى تنادى بأنه « لا جديد تحت الشمس » ، إذ أن هناك دائما جديد تحت الشمس ، وأن كل شىء فى تغير .. إلا التغير نفسه

المؤلف

فوزى جرجس

الفصل الأول

مصر تحت حكم المماليك

فى سنة ١٣٨٥ زار الرحالة « فرسكوبالدى » مدينة القاهرة وقال :
« إن عدد سكانها أكثر من سكان توسكانيا . والمراكب الراسية فى مينائها أكثر من المراكب التى ترسى فى فينيسيا وجنوا وانكونا مجتمعة (١) » .
وهذه البلاد التى ذكرها الرحالة كانت تعتبر أنذاك من أكثر بلاد أوربا تطورا ورقيا . وكانت مصر فى ذلك العصر تحت حكم المماليك الجراكسة وتعتبر من الناحية الاجتماعية على درجة واحدة مع الدول الأوربية . .
فمصر كانت تحكم حكما إقطاعيا ، وكذلك كانت أوربا تحكم حكما إقطاعيا .
غير أن مصر كانت أكثر تقدما ورقيا من أرقى البلاد الأوربية .

ولكن لم يلبث هذا التفوق أن بدأ يتلاشى تدريجيا . فقد كانت عوامل التطور تنمو وتزدهر فى أوربا وعوامل الانحلال والتدهور تعمل فى مصر . لقد كانت أوربا على أعتاب عصر النهضة الذى حطم عنها أغلال العصور المظلمة التى عاشت فيها أكثر من ألف عام بعد سقوط الامبراطورية الرومانية سنة ٤٧٦ .

وكانت أولى الضربات القاصمة التى وجهت إلى مصر تلك التى وجهها الملاح البرتغالى فاسكوده جاما باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ،

(١) فى أصول المسألة المصرية ، لصبحى وحيده ، ص ٨٤ .

تحوّل تجارة أوربا مع الشرق إلى هذا الطريق، بدلا من عبورها الأراضى المصرية إلى البحر الأحمر. وبهذا وضع الاسفين الأول فى عزل مصر عن دول أوربا ومهد لها طريق التقلص والانكماش. وفقد المماليك موردا هائلا من موارد الثروة التى كانت تأتيهم عن طريق الضرائب التى كانت تفرض على التجارة العابرة بالأراضى المصرية. وبطبيعة الحال، فقد التجار المصريون أيضاً موردا ضخما كان يأتيهم عن طريق المتاجرة مع التجار الأوربيين الذين كانوا ينقلون تجارتهم عبر الأراضى المصرية.

أما الضربة القاصمة الثانية، فقد جاءتها من الجيوش العثمانية بقيادة سليم الأول، فاحتلت البلاد، وأفقدتها استقلالها، وفرضت نظاما يحقق للحكومة التركية سلب خيرات مصر، وتبع ذلك التدهور السريع للحالة الاجتماعية، فيها وجعلها تتخلف عن ركب التطور قرونا عديدة.

ونحن عندما نحدد كشف طريق رأس الرجاء الصالح، والغزو العثمانى كحدين تاريخين لتدهور الحالة الاجتماعية فى مصر، فاننا نحدد هذا فقط لكى نستعين بمعالم تاريخية توضح لنا مراحله. أما الواقع المادى، فلا يمكن أن يقف عند حد السنين، إذ أن انهيار الحالة الاجتماعية فى مصر لا يمكن أن يكون قد أتى فجأة بمجرد كشف طريق رأس الرجاء الصالح، ولكن الحقيقة هى أن كشف هذا الطريق قد كشف أيضاً، وفى ذات الوقت، عن ضعف مركز مصر الاقتصادى والاجتماعى الآخذ فى الازدياد. فكان هذا الكشف وكأنه القشة التى قصمت ظهر البعير. ثم تلاه الفتح العثمانى فأجهز على البقية الباقية، وحولت مصر إلى بلد خاضع لنفوذ الامبراطورية الاقطاعية العثمانية.

ولما كان التاريخ ليس مجرد سرد لأهم الأحداث التاريخية، وأكثرها تشويقا، وإنما عليه أن يبحث ويوضح الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التى أدت إلى هذه الحادثة أو تلك، لذلك فمن المحتم علينا، لكى نفهم

الأسباب التى أدت إلى تدهور الحالة الاجتماعية فى مصر ونهضتها فى أوربا أن نكشف ونوضح القوى الدافعة التى أدت إلى هذه النهضة فى أوربا ، وأدت إلى تخلفها فى مصر ، مما ترتب عليه ، تقلصها وتدهورها سنين عديدة .

إن السبب الرئيسى الذى جعل أوربا تتطور وترتقى ، بينما جمدت مصر وتقلصت ، هو قوة الطبقة الوسطى هناك وضعفها فى مصر ، ذلك الضعف الذى ازداد أكثر وأكثر ، بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح والفتح العثمانى .

الطبقة الوسطى فى أوربا ومصر :

مع أن مصر ودول أوربا ، كانت فى مرحلة اجتماعية واحدة ، هى مرحلة الإقطاع ، إلا أنه كان لكل منها ظروف موضوعية تختلف عن ظروف الأخرى ، مما هيأ الظروف للطبقة الوسطى هناك لكى تنمو وتزدهر ، وينمو معها المجتمع ويزدهر ، بينما لم تكن هذه الظروف متوفرة للطبقة الوسطى فى مصر ، ومن ثم ، تجمدت وتجمد المجتمع أيضاً . وإذا كانت هناك حضارتان متجاورتان ، إحداهما صاعدة نامية ، والأخرى تجمدت ، فمن المحتم أن تكتسح الحضارة الأولى الحضارة الثانية وتخضعها لسيطرتها . لقد انتصرت الحضارة اليونانية القديمة على الحضارة الفرعونية لأن الأولى كانت حضارة تجارية نامية ، بينما الحضارة المصرية كانت حضارة زراعية ثابتة ، مع أن كلتيهما كانت فى مرحلة النظام العبودى . لقد كان النظام الإقطاعى فى أوروبا يختلف ، من ناحية الكم ، عن النظام الإقطاعى فى مصر . فهناك ، كان النبلاء مستقلين تماماً بمقاطعاتهم ، ولهم جيوشهم الخاصة ، وعملتهم الخاصة ، وحق اعتناق الدين الذى يرونه ، وذلك لصعوبة المواصلات . ومن هنا ، لم تكن فرنسا أو إيطاليا أو ألمانيا

إلا وحدة جغرافية فحسب ، لا وحدة سياسية . أما فى مصر ، حيث الو
سهل ، فى مواصلاته ، وحيث النيل يربط بين جنوبه وشماله ، و
يعتمد أهل الوادى على مياهه فى الزراعة ، فقد كان لا مفر من تعاو
جميعاً فى ضبطه ، خاصة فى أيام الفيضان ، عندما تغمر مياهه الجسو
لذلك لم يكن فى استطاعة أحد من الأمراء المماليك، مهما بلغ من قوة، و
بلغت الحكومة المركزية من ضعف، أن يستقل بأمارته . وقد كان يح
أن يتمرد هذا الأمير أو ذاك . ولكن كان عليه فى النهاية ، إما
يستولى هو وحزبه على السلطة المركزية ، أو يخضع للحكومة المر
القائمة .

ويبدو ، من ناحية المظهر ، أن الظروف الاجتماعية فى مصر ، كا
أسهل وأكثر اتساعاً لنمو وازدهار الطبقة الوسطى أكثر من أخو
فى أوربا ، ولكن النتائج التاريخية تبين أنه كان من المحتم على الط
المتوسطة فى أوربا ، لكى تتطور وتنمو ، أن تزيل فى أول الأمر حد
الاقطاعيات وتحطم نفوذ نبلاء الأرض . ولما كان الملك — وهو أقو
وأغنى النبلاء — له مثل هذا الهدف ، فقد وجد فى الطبقة الوسطى .
حليف ، كما وجدت ، هى ، فيه خير سند يتفق مع أهدافها فى المرا
الأولى ، ثم تخطتها بعد ذلك إلى تحطيم النظام الإقطاعى كله والقبض
زمام السلطة بمعرفتها وتحرير الفلاحين من رق الأرض ، وتحويلهم
إلى ملاك أراضى أو عمال أجراء . وبهذا فتحت الباب على مصراعيه لـ
تنفذ خططها ومشروعاتها الاقتصادية .

لقد ظلت هذه الطبقة النشطة تسعى لتوحيد البلد الواحد تـ
سلطة مركزية واحدة ، حتى يمكن لتجارتها أن تمر فى طول البلاد وعر
بدون عوائق جمركية ، ولم تكن تناضل ضد سلطة نبلاء الأرض السيا
والاقتصادية فحسب ، بل وكان من المحتم عليها ، لكى تحطم هذه السلط

أن تكافح فى كافة الميادين ضد القيم الأخلاقية والدينية الاقطاعية . وإن النهضة الملاحية التى شملت أوربا فى عصر النهضة . والاكتشافات الرائعة التى قام بها الملاحون العظام ، أمثال كريستوفر كولومبس . وفاسكو دى جاما ، وماجلان ، لم تكن إلا نتاج وعى وقوة الطبقة المتوسطة . وكان للزحف المغولى الأسيوى والسيطرة التترية على طرق التجارة القديمة أثرها الفعال فى دفع هذه الطبقة للبحث عن طرق جديدة للملاحة للوصول إلى الشرق الأقصى عن طريقها . ولم يكن للزحف المغولى أثره فى البحث عن طرق جديدة للملاحة فحسب ، بل وكان من الأسباب الرئيسية فى نشأة النظام المملوكى . فقد كانت مصر الملاذ لهؤلاء المحاربين الذين فروا من وجه الاعصار التترى المدمر . وبدأ الحكام فى مصر يستخدمونهم كجنود مرتزقة ، وبالتدريج أصبحوا الدعامة المسلحة لهؤلاء الحكام .

وباختصار . فإن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية كانت مواتية للطبقة الوسطى فى أوربا . بل وتحتم عليها أن تكافح لكى تحطم سلطة الاقطاع تماماً ، وتتولى هى زمام السلطة لكى تنمو وتتطور ، أما فى مصر فلم تكن هذه الظروف مواتية للأسباب الآتية :

أولاً — لم يكن السلطان فى حاجة ملحة للتحالف معها ضد أمراء المماليك ، لا قبل الفتح العثمانى ولا بعده ، نظراً لقدرته على القبض على زمام السلطة المركزية ، ولأن مصر كانت فعلا وحدة سياسية كما هى وحدة جغرافية .

ثانياً — كانت معظم تجارة أوربا الأساسية تمر بالأراضى المصرية . فكانت المبادلات التجارية تتم بدون الحاجة الملحة إلى البحث عن أسواق بعيدة ، بعكس الطبقة الوسطى فى أوربا التى كانت فى حاجة إلى هذه الأسواق للوصول خاصة إلى موارد المواد الخام ، وهى لهذا قد شجعت الملاحة ومولت العديد من الرحلات الكشفية العظيمة .

ثالثاً — كانت أرباح السلطان والمماليك الهائلة من الرسوم التى تفرض على التجارة الأوربية المارة بالأراضى المصرية تقلل من جشعهم بالنسبة للطبقة الوسطى ، فلا يفرضون عليها ضرائب فادحة كما كان يفعل أمراء الاقطاع فى أوربا عند ما كانوا يفرضون رسوماً جمركية على مرور التجارة عبر مقاطعاتهم .

وأدت هذه الأسباب جميعا إلى تخلف الطبقة الوسطى فى مصر عن مثيلتها فى أوربا ؛ فبينما كانت تلك الطبقة فى أوروبا نشطة ، تكسب باستمرار مواقع جديدة من أمراء الاقطاع ، كانت تلك الطبقة فى مصر جامدة على ما هى عليه ، ولم تتمكن من أن تلعب دورا سياسيا واضحا فى تعبئة ضد أمراء الاقطاع ، وبالتالى لم تستطع أن تلعب دوراً إيجابيا ضد السلطة المركزية الاقطاعية .

ولما كانت الطبقة الوسطى فى المجتمع الاقطاعى تعتبر الطبقة الأكثر نضجا من أية طبقة أخرى وتمثل التقدم والتطور ، لهذا فإن خمود نشاطها فى مصر ، وتحركها جنبا إلى جنب مع سلطة الاقطاع جعل المجتمع المصرى يثبت ولا يتطور ، بينما كانت الطبقة الوسطى تدفع المجتمع فى أوربا إلى الأمام أثناء صراعها ضد الاقطاع ، وذلك لكى ينمو ذلك المجتمع ويزدهر ، ولكى تكتشف الطرق البحرية الجديدة والقارات ومنابع المواد الخام ... إلخ .

ومن هنا يتضح أن كشف طريق رأس الرجاء الصالح لم يكن مجرد كشف جغرافى ، وإنما كان التعبير المادى عن تفوق وقوة الطبقة الوسطى فى أوربا وضعفها فى مصر ، بل وفى كل بلاد الشرق . وقد حاول سلطان مصر ، التعس الحظ ، قنصوة الغورى ، بمساعدة البنادقة ، القضاء فعلاً على النفوذ البرتغالى . لكى يعيد التجارة إلى طريق مصر مرة ثانية . فالتحم مع البرتغاليين فى حرب بحرية بالقرب من سواحل الهند . ولكنه

هزم ، وغرقت أساطيله فى مياه المحيط ، وغرقت معها آماله .

وفى سنة ١٥١٧ ، أى بعد تسعة عشر عاماً من رحلة ڤاسكو دى جاما حول رأس الرجاء الصالح ، وبعد ثمانية سنوات من هزيمة الأسطول المصرى أمام سواحل بومباى ، فتح السلطان سليم مصر . ودخلت مصر فى إطار الإمبراطورية العثمانية ، كولاية من ولاياتها ، وفقدت استقلالها .

الوضع الاجتماعى قبل الفتح العثمانى :

إن نظام الاقطاع ، كأى نظام اجتماعى ، من النظم التى مرت عليها البشرية خلال تطورها ، أسلوب معين فى الإنتاج ، يترتب عنه ، وبالضرورة ، علاقات معينة بين الطبقات المختلفة .

ولهذا ، يتعين علينا ، لكى نحدد الوضع الاجتماعى فى مصر ، قبل الفتح العثمانى ، أن نحدد الطبقات الاجتماعيه التى كانت موجودة ، وعلاقة هذه الطبقات فيما بينها ، وكذا الدور الذى كانت تلعبه كل منها فى الانتاج . وإذ كانت الأرض هى الوسيلة الأساسية للانتاج آنذاك ، فقد كانت الطبقة التى تملكها هى الطبقة التى تسيطر على قوى المجتمع كله ، وتسخر كل طاقاته لمنفعتها الخاصة .

لقد كانت ملكية الأرض فى مصر تخضع لتلك النظرية التى تعتبر الحاكم هو المالك الحقيقى لكل أراضى البلاد ، وهو الذى يُقطِعها لمن يشاء من الاتباع ، وهؤلاء بدورهم يقطعونها لأتباعهم . ومن الناحية العامة ، لم تشذ مصر عن هذه النظرية . فقد كان السلطان يملك الأرض كلها ويقطعها لأتباعه الأمراء الذين يوزعونها على الفلاحين نظير جباية الضرائب التى يفرضونها عليهم ليسددوا منها للسلطان جزءا ويستحوذوا هم على الجزء الآخر . لم يكن الفلاحون يملكون الأرض إذن ، بل كانوا ينتفعون بها نظير الضرائب التى يدفعونها ، وكان لهم أن يستمروا فى هذا الانتفاع ،

ما ظلوا مستمرين فى دفع الضرائب . فاذا تخلفوا عن ذلك ، كانت الأرض تُسحب منهم وتُعطى لغيرهم . ولم يكن الأمر يقتصر على الفلاحين وحدهم ، بل كان هذا القانون نفسه يسرى على صاحب الاقطاع ، فاذا لم يسدد ما فرضه السلطان عليه من ضرائب ، فإن الالتزام كان يُسحب منه ويعطى لغيره .

ولقد كان السلطان وأتباعه من المماليك هم الذين ينتفعون بثمرات الأرض ، وكانوا يمثلون السلطة الحقيقية فى البلاد . وكانوا يختلفون عن أمراء الاقطاع فى أوربا ، ففى أوربا ، كان أمراء الاقطاع ، فى أغلب الأحيان من الوطن نفسه ، إلا أنهم كانوا يمثلون الأرستقراطية المنعزلة عن الشعب . والتى تحكمه بالسيف والدرع ، أما فى مصر فقد كان أمراء الاقطاع يكونون الأرستقراطية المسلحة الأجنبية التى لا تعرف فى الغالب كلمة واحدة من لغة الشعب ، لقد كانوا مماليك اشتروا من چورچيا وأرمنيا ، ودربوا منذ صغرهم على حمل السلاح والفروسية ، ثم فرضهم الأمير بعد ذلك على الشعب ليحكموه بالقوة والارهاب .

تلك الطبقة التى كانت تتربع فوق قمة المجتمع : سلطان وحوله حاشية من الأمراء والمماليك ، يسخرون كل الطاقة الانتاجية لأغراضهم وملذاتهم ، والفلاح المصرى الكادح الصبور . يكدح فى أرض لا يملكها . ويستخدم وسائل انتاج مرت عليها آلاف السنين وهى لم تتطور ويزرع الخيرات ويجمعها ، ثم يبحث عما جمع فلا يجد إلا الفتات ، أما المحصول نفسه فقد أخذه الملتزم نظير الضرائب المفروضة عليه . وهو إذا تأخر فى سداد هذه الضرائب ، فقد كان هناك « المشد » يتولى تعليقه فى « الفلكة » تنفيذا لأمر الملتزم ، ويظل يجلد حتى يوفى من الضرائب أو يهلك دونها .

وبين هاتين الطبقتين . كانت تعيش طبقات أخرى لم تصل لمرحلة السادة ولم تهبط إلى درجة الفلاحين . فقد كانت هناك طبقة التجار التى

تكلمنا عنها فى صدر المقدمة ، وكانت تليها طبقة أخرى ، هى طبقة الحرفيين الوثيقة الصلة بطبقة التجار ، لأن المؤثرات الاجتماعية التى كانت تؤثر على طبقة التجار صعودا أو هبوطا كان أثرها يظهر بشكل مباشر على هذه الطبقة التى كانت تعتبر نموذجا للنظام الحرفى فى العصر الاقطاعى ، وكان على رأس كل حرفة شيخ من مشايخها ، وفى الغالب كانت كل طائفة تتجمع حول نفسها فى حى من أحياء المدن الكبيرة ، ويتولى شيخ الحرفة تنظيم الصلة بين الحرفيين وبين التجار ، وبينهم وبين الحكام ، فى جمع الضرائب المفروضة عليهم . وفى أيام المماليك الجراكسة ، وخاصة قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، كانت هذه الطبقة فى رواج نسبى ، نظرا للرواج النسبي الذى كانت عليه التجارة ونظراً لعدم تركيز الحكام عليهم فى تحصيل الضرائب ولهذا فقد كان شيخ الحرفة يعتبر كأب روحى لعمال المهنة ، يدافع عنهم ، وعن رُقى الحرفة نفسها ، ويحافظ على مستواها الفنى المرتفع . وقد تغير كل هذا بعد الفتح العثمانى ، ولم تعد وظيفة الشيخ أكثر من أنه جابى ضرائب للباشا الوالى وموظفيه ، الأمر الذى أفقد مشايخ الحرفة علاقاتهم الأبوية بالحرفيين .

وكانت هناك فئة أخرى من الشعب المصرى لا يجدر بنا إغفالها ، على الرغم من أنها لم تلعب دوراً معيناً فى الإنتاج ، وهى فئة العلماء والموظفين . فقد كان العلماء يعيشون فى رغد من العيش . ويقطعهم السلطان أراضى معفاة من الضرائب ، وكانوا ينظّرون على أوقاف معفاة أيضاً من الضرائب ، وكانوا موضع الاحترام من السلطان ومن مماليكه . وكان العلماء هم الصلة الروحية التى تربط السلطان بالشعب ، بينما كان الموظفون الصلة المالية بينه وبين الشعب ، ينظمون شئون المال ويجمعونه ويوردونه . وإذ كانت الشئون الوظائفية غير منظمة كما نعهدها اليوم ، فان جيوب الموظفين حينذاك كثيراً ما كانت تنتفخ بجزء من الأموال المعتصرة من دماء الفلاحين .

الفتح العثمانى :

بدخول العثمانيين مصر ، بدأت بلادنا تنحدر نحو عزلة مميتة عن النشاط والتطور العالمى . فبينما كانت أحشاء أوربا تمور بعصر النهضة إيذاناً بميلاد جديد . كانت مصر تحت حكم العثمانيين تتخلف عن ركب الحضارة ، ويسلبها الفاتح الأجنبي البقية الباقية من حضارتها .. وأول ضربة وجهها العثمانيين إلى مصر ، هى اختلاس خيرة الصناع الحرفيين المصريين وتصديرهم إلى القسطنطينية ، ليطوّروا الصناعة هناك ، ولهدمها فى مصر . وهكذا ضعفت الصناعة المصرية . وتخلفت تخلفاً شديداً . هذه الصناعة التى كانت فخراً للحرفيين المصريين طوال السنوات الطويلة ، وخاصة فى العصر الفاطمى . يصف لنا «ناصر خسرو» ، الذى زار مصر فى عهد المستنصر مدينة «تانس» أول مدينة تعترض المقبل على مصر من الشرق فيقول : « إنها كانت مدينة صناعية هامة بها ١٥٠ ألف ساكن ، وما لا يقل عن خمسة آلاف نول للغزل ، وصناعة معدنية مزدهرة ، وستة وثلاثون حمام ، ومائة دكان لبيع الروائح . وعدد المراكب الراسية فى الميناء لا يقل عن مائة مركب ، ودخل المدينة لا يقل عن ألف دينار يوميا ومدينة القاهرة كان بها عدد لا حصر له من الدكاكين ، يملك الخليفة ما لا يقل عن عشرين ألف دكان منها »[1] .

وكذلك ضربت التجارة ضربة قاصمة . وهى كما سبق وأوضحنا . وثيقة الصلة بالحرف كلاهما يؤثر على الآخر تأثيراً إيجابياً . فضلا عن الهبوط الفنى لانتاج السلع ، فان الإرهاق المضنى الذى كان يقع على كاهل الفلاح المصرى وهو مشترى هام للانتاج ، بسبب تقلص السوق الخارجية ،

---

(٢) فى أصول المسألة المصرية ، لصبحى وحيده .

جعل القدرة الشرائية للفلاحين والشعب عامة على درجة منحطة جداً .
ولم يكتف الأتراك باختطاف الصناع المهرة ، بل فرضوا الضرائب الباهظة على الصناعة ، وأرغموا مشايخ الحرف على تحصيلها . وباختصار فان الصناعة والتجارة قد ضربتا ضربة عنيفة بعد الغزو العثمانى لم تستطيعا التخلص من وطأتها إلا بعد سنوات طوال . لقد هبطت الكفاية الانتاجية إلى الحضيض . وهبطت معها الصحة العامة للشعب كله . وازدادت نسبة الوفيات، حتى أصبح عدد السكان فى سنة ١٧٩٨ [1] مليونان ونصف مليون نسمة ، منها ٢٥٠ ألفاً فى القاهرة ، وحوالى ثمانية آلاف فى الاسكندرية. وإذا قارنا هذا العدد بما كان عليه سكان مصر فى أيام الرومان وأوائل الحكم العربى. وهو يتراوح بين ٦ و ٧ ملايين نسمة، تتبين لنا أية ظروف قاسية كان يعيش شعبنا فيها ، وأية ضربات لحقته حتى أوشك على الفناء .

ولما كان الوالى التركى الذى يعين من قبل السلطان لا يهمه فى قليل أو كثير ، رفاهية الشعب ، إنما الذى يهمه ويعنيه فى الدرجة الأولى ، هو كمية الأكياس التى يجمعها لينفق منها على الحامية التركية ، وعلى ما سوف يرشى به حاشية السلطان فى القسطنطينية لكى يبقوه فى مركزه . ثم ما يرسله رسمياً للسلطان نظير الجزية المفروضة على البلاد . هذا علاوة على ما يختلسه هو لنفسه .

وكانت الجمارك المصرية تحصل بشراهة ضرائب باهظة على التجارة الواردة من البلاد الأوربية والآسيوية مما ترتب عنه تقلص هذه التجارة أيضاً ، وبالتالى اشتدت العزلة على مصر أكثر وأكثر ونقصت مواردها .

وفى أوائل الفتح العثمانى . وعندما كانت الامبراطورية التركية فى عنفوانها كان الباشا التركى الذى يعين واليا على مصر من قبل السلطان دا

---

(١) Egypt at Mid Century by Charles issawi P. 20

نفوذ وقوة ، ولكن لم تلبث الامبراطورية أن دخلت فى مشاكل دولية أضعفتها وأضعفت قدرتها للسيطرة على مصر ، فاستعاد المماليك نفوذهم ، حتى أصبحوا الحكام الحقيقيين للبلاد ، يترتب بقاء الباشا الوالى على رضائهم ، ويتولون السلطة عن طريق ملتزمين يعينونهم لجمع الضرائب فى الأرياف أو فى المدن ، ويسددوا للباشا ضريبة الامبراطورية ، ويحتفظون هم بما اعتصروه من الشعب ..

ولم يكن للضرائب نظام معين أو حجم معين كالذى نعرفه الآن ، بل كانت الضرائب اعتباطا ، يفرضها الوالى كيفما يشاء وأينما يشاء . ويفرضها المماليك وفقا لرغباتهم ، ويفرضها الملتزمون بقسوة ، لكى يسدوا فم الباشا وأفواه المماليك ، وليملأوا خزاناتهم بما يتبقى .. ولم يكن الأمر يتوقف عند حد الضرائب التى تفرض على الشعب ، بل كان السلب والنهب للمتاجر ومحاصيل الفلاحين شيئاً طبيعيا يتم دائماً وفى أى وقت .. فاذا امتنع الباشا عن دفع مرتبات الجنود التركية — وما أكثر ما كان يمتنع عن الدفع — نزل هؤلاء إلى الشوارع لينهبوا المتاجر والمساكن . أما نهب الأمراء المماليك فكان أمره عجبا . فالمنازعات والحروب بينهم لم تكن تقف عند حد فالاصطدام بين فرسان هذا الأمير أو ذاك كانت مستمرة ودائمة . ونتائج هذه الحروب كانت دائما على رأس الشعب .. فعندما يلتحم فرسان أمير مع فرسان أمير آخر ، يدفعونها إلى التقهقر إلى إحدى مديريات البلاد فأول شىء كانت تفعله القوات ، المتقهقرة هو أن تنهب البلاد التى تمر بها . وما يكاد الفلاحون يتخلصون من نهب المتقهقرين ، حتى يفاجأون بالقوات المتقدمة فتتولى هى الأخرى نهب ما تبقى من المحاصيل ، إن كان قد تبقى شىء ... وهكذا كان الشعب يعيش تحت مطارق جبارة من السلب المنظم والغير منظم . ولم يكن الشعب بطبيعة الحال يستكين لهذا النهب المزدوج ، فكثيرا ما كانت تحدث هبات شعبية ، وخاصة فى المدن ، كالقاهرة ودمنهور

ضد الأمراء المماليك ، ويقودها العلماء ومشايخ التجار والحرف . ولكنها سرعان ما كانت تنتهى . إما بوعد من الباشا أو من أمراء المماليك ، بأن الأمور سوف تسير سيرا حسنا . ولكنها لم تكن تسير أبداً سيراً حسناً . . وبالرغم من أن الدولة العثمانية كانت آخذة فى الاضمحلال ، فإن الشعب لم يستطع استغلال هذا الضعف ليتفض عليها انتفاضة حقيقية ليصفى سيطرتها ويعلن استقلاله ، وذلك لعدم وجود قيادة شعبية حقيقية منظمة ، تستطيع أن تلعب دورها فى حشد الشعب وتنظيمه . وكما سبق وأوضحنا فإن الطبقة الوحيدة التى كان فى مقدورها أن تلعب هذا الدور ، هى الطبقة الوسطى ، ولكن بسبب ضعفها الشديد الذى ازداد ضعفا بعد الفتح العثمانى لم تتمكن من أن تلعب هذا الدور .

وحتى فى تلك الأيام التى كانت فيها التجارة مزدهرة ، لم تلعب الطبقة الوسطى دورها التاريخى فى قيادة الشعب بالرغم من أن الكثير منهم كان يشارك فى السلطة وله نفوذ واسع على الحكام . فقد كان القاضى الفاضل مستشار صلاح الدين ، الذى يقول عنه المقريزى أن صلاح الدين لم يفعل شيء بدونه . يتجر اتجاراً واسعاً مع الهند والمغرب ، ويعد من أكبر أثرياء عصره . وإلى جانب السلطان قلاوون نجد مجد الدين إسلامى ، كبير تجار ذلك العصر ، والذى كان يعتمد عليه السلطان فى سياسته الشرقية . . والمقريزى يذكر فى خططه العديد من هذه الأسماء التى لعبت أدواراً هامة فى تاريخ مصر وراء السلاطين العظام . ولكن الأحداث التاريخية لم تمكن لهم من البلورة كقوة قادرة أن تقود المجتمع نحو التخلص من سلطة الاقطاع .

كانت المماليك القوة المنظمة الوحيدة فى البلاد التى استطاعت أن تستغل الحالة السياسية والاجتماعية ، وتنظم الهجمات المستمرة على الامبراطورية العثمانية لكى تسلخ مصر عنها . وفعلا نجح أحد كبار المماليك ، وهو على بك الكبير سنة ١٧٦٩ ، فى إعلان استقلال مصر تماماً ، وبدأ فى تأسيس

امبراطورية مصرية جديدة . ولكن كان من المحتم عليها أن تهزم ، بالرغم من أن الظروف الدولية كانت مواتية لاستقلال مصر . فإن تركيا كانت ضعيفة . وفرنسا كانت تمور بالثورة ، وبريطانيا لم تكن مستعدة لأن تخوض معارك سافرة في مصر .. إن السبب الرئيسي لعدم نجاح على بك الكبير، هو تغافله عن القوة الشعبية المصرية ، إذ لم يستغل كراهية الشعب للماليك فيحشد هذه الطاقة الجبارة ؛ للتخلص من هؤلاء المماليك العتاة ، وإنما اعتمد على حزبه من المماليك ، وحارب في عديد من الجبهات ، أخطرها جبهة المماليك نفسها والمؤامرات المستمرة التي لا تنقطع في داخلها فضرب من داخل جبهته قبل أن يضرب من العدو العثماني .

الوضع الدولي قبيل الحملة الفرنسية :

كانت الامبراطورية العثمانية تسيطر على شعوب عديدة ، من البلقان إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط . وتعتمد أساساً في تقويم نفسها على سلب خيرات هذه البلاد . لهذا فلم تتطور صناعياً . بل تجمدت هي الأخرى ، وأخذت تواجه الثورات الشعبية في البلاد المحتلة . وكانت هذه الثورات تأخذ أشكالا مختلفة . فإما أن تكون في شكل ثورات شعبية تحت قيادة أبطال وطنيين مثل ما حدث في اليونان وباقي دول البلقان . أو كما حدث في مصر عن طريق الصدام المسلح مع فرسان المماليك الذين كثيراً ما كانوا لا يكتفون بشل يد الباشا الوالي عن ممارسة أي سلطة ، بل ينزعون إلى فرض سلطتهم الكاملة والاستقلال التام بحكم مصر كما فعل على بك الكبير .

وبينما كانت تركيا تعاني من مشاكلها الداخلية والخارجية التي لا حصر لها ، كانت هناك بريطانيا أكثر الدول الأوربية تطوراً في مضمار الصناعة ، وكانت « الرأسمالية » الانجليزية تسعى لتطوير الصناعة أكثر وأكثر ، ولبسط سيطرتها على كل أسواق الشرق . ولتصفية نفوذ الإمبراطورية

الثمانية ... وبينما كانت تعمل لهذا الهدف بهدوء وصبر ، وتعقد اتفاقات سرية مع المماليك في مصر ، وتقلبهم على بعضهم . كانت هناك ثورة جياشة في قلب المجتمع الفرنسي تقودها الرأسمالية الفرنسية ، لتقضي على النفوذ الإقطاعي ، وتستولى هي على السلطة إلى أن أفلحت في سنة ١٧٨٩ في حشد وتعبئة الفلاحين والعمال ، واستولت على السلطة ، وفتح لها الباب على مصراعيه لتتطور وتصل إلى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبهذا أصبحت المنافس الخطير لأهداف بريطانيا ، لا في الشرق فحسب . بل في أوربا كلها . ولهذا فقد وقفت بريطانيا منذ اليوم الأول للثورة الفرنسية موقفاً عدائياً سافراً .

فبعد استيلاء « الرأسمالية » على السلطة في فرنسا . بدأت تنفذ خططها في الاتجاه نحو الشرق ... الشرق الزراعي الإقطاعي ، للاستيلاء عليه ، وللسيطرة على منابع المواد الخام ، وكان لابد لها لكي تصل إلى هذا الهدف أن تصطدم ببريطانيا الدولة الصناعية الكبرى آنئذ . فهي الدولة التي كانت فرنسا تحسب لها الحساب الأول في المعركة . أما تركيا فلم يكن لها أي حساب في الخطط الفرنسية ، فهي أضعف من أن تصمد أمام القوى « الرأسمالية » الضخمة الجديدة . وكذلك لم تكن قوى الجماهير الشعبية تمثل خطراً في نظر فرنسا . ففي بلد مثل مصر كانت المتناقضات الداخلية تجعل الأرض سهلة للغزو الفرنسي ، (أثبتت الحوادث بعد ذلك أن الشعب قد لعب دوراً حاسماً في هزيمة الحملة الفرنسية) .

ولم تكن آمال الفرنسيين تقف عند حد الاستيلاء على مصر ، إنما كان الاستيلاء عليها هو الخطوة الأولى لضرب بريطانيا ضربة قاصمة بالسيطرة على طريق التجارة مع الهند ، وفتح قناة بين السويس والبحر الأبيض ، وبهذا يفتح الباب لفرنسا للوصول إلى الهند نفسها ، والاستيلاء على درة التاج البريطاني .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

في مثل هذه الظروف الدولية كان يعيش الشعب المصري في عزلة شبه كاملة عن هذه الأحداث ، لايدرى شيئاً عن التطورات التي تعيش فيها شعوب العالم . يحكمه عشرة آلاف مملوك ، لا هم لهم إلا اعتصار دمائه . ولم يكن هؤلاء المماليك ، بل ورؤساؤهم الكبار بأقل عزلة عن الشعب نفسه ، وليس أدل على هذا من أنه عندما حضر الأسطول البريطاني إلى ميناء الاسكندرية بحثاً عن الأسطول الفرنسي ، سافر حاكم المدينة على عجل إلى القاهرة ، وأخبر مراد بك بما دار بينه وبين الرسول البريطاني ، فنهره مراد بك ، وقال له دعهم ينزلون إلى البر ، فسوف نفنيهم تحت سنابك خيولنا . ثم أمره بالعودة فوراً ، ومد بوغاز رشيد بسلسلة غليظة ، حتى لاتستطيع المراكب النصرانية اجتياز باب البوغاز . إن مراد بك لم يكن يدرى أن هناك ثورة حدثت في فرنسا ، وأن هناك صناعة حديثة متطورة أنتجت آلات حرب حديثة ومتطورة ، وأن الجيش الفرنسي مشكل على أحدث الطرق العسكرية ويقوده قائد فذ له انتصارات عسكرية مذهلة .. لم يكن مراد بك يدرى شيئاً عن هذا ، فقد كان يظن أن المسألة لا تتعدى فرساناً يقاتلون فرساناً . ولما كان المماليك خير من ركب جواد واصب بسيف ، وتاريخهم عريق في مثل هذه الحروب .. أليسوا هم الذين أوقفوا الزحف التترى تحت قيادة الظاهر بيبرس البندقدارى ؟ ... لذلك فليس هناك شك أن هزيمة الفرنسيين لن تستغرق منهم وقتاً طويلاً أو مجهوداً عظيماً .. إن مراد بك لم يكن يدرك أن الإقطاع المتجمد يواجه الرأسمالية الصاعدة ..!

القومية المصرية قبل الاحتلال الفرنسي :

بالرغم من أن آلاف السنين قد مرت على مصر توالت فيها الغزوات الأجنبية واحتلال البلاد وحكمها بواسطة الأجانب . فقد ظلت القومية المصرية

محتفظة بطابعها الذاتى المميز ، ولم تستطع أية دولة غازية أن تسلبها ذلك الطابع بل الذى نستطيع أن نؤكده ، أن الطابع المصرى كان يتغلب دائما على عادات وتقاليد الشعب الغازى ويطبعه بطابع القومية المصرية ، ويجعله يتأقلم ويتطبع بالطباع المصرية الأصيلة . . . وحتى الدين فقد كان يتأقلم ويأخذ طابعاً مصرياً بحتاً . فالمسيحية عند ما دخلت مصر وانتشرت فيها الانتشار الكامل ، نظراً للاستعداد الاجتماعى آنئذ لتلقى هذه التعاليم ، فقد لبست القوالب المصرية ، وأصبحت الكنيسة امتداد للمعبد الفرعونى بطقوسه وتقاليده ومراسيمه الدينية . . وعند ما دخل العرب مصر حاملين معهم الدين الاسلامى الجديد . لم يستطيعوا أن يغيروا شيئاً من تقاليد الشعب الأصيلة ، وحتى بعد أن اعتنقت الأغلبية الشعبية الدين الاسلامى ، فقد ظلت على طابعها المصرى القديم فى كافة تقاليدها . .

ولكن رغم كل هذا ، ورغم أصالة التقاليد المصرية والتراث التاريخى ، فقد أثرت العقلية الاقطاعية السائدة ، ومن الارتباط بالخلافة فى بغداد ، ثم بعد ذلك بالقسطنطينية ، فاختفت القومية المصرية تحت غلالة دينية رقيقة . . ومع أن القومية لها مقومات عديدة ، الدين ليس واحد منها ، إلا أن النظرة الدينية كانت تؤثر على القومية المصرية ، وتميع العلاقات بينها وبين البلاد الأخرى ، وليس أدل على هذا من أن رجلا مثقفا مثل الجبرتى لم يكن قادر على أن يحدد العلاقة بين المماليك والشعب المصرى ، فيسميهم بالمماليك المصرية ، تميزاً لهم عن مماليك الجيش العثمانى .

ولقد ظلت القومية المصرية هكذا مختفية تحت هذه الغلالة الدينية الرقيقة ، وفى ذلك الركود البشع ، حتى كانت الحملة الفرنسية الوافدة من بلاد لا هى عربية ولا تركية ولا تدين بالدين الاسلامى ، فهزت الشعب المصرى هزا عنيفا . وأيقظته من ثباته ، وجعلته ينفض عنه الغبار الذى يخفى شخصيته ومميزاته ... لقد كانت الحملة الفرنسية فاعلا تاريخيا حاسما فى حياة شعبنا ، جعلته يحدد ذاته تحديدا واضحاً لا لبس فيه ولا إبهام .

الحملة الفرنسية :

بعد أن استولت الرأسمالية الفرنسية على السلطة خاضت عديدا من المعارك الداخلية بين أعداء مختلفين ، لكى ترسى ثورتها على قواعد رأسمالية . خاضتها ضد بقايا الاقطاع لتمنع أية ردة نحو الحكم الاقطاعى - وضربت الجماهير الشعبية التى خاضت المعركة بجانبها ضد الاقطاع . حتى لا تتعدى الثورة أهدافها الرأسمالية البحتة . ولقد اعتمدت فى تنفيذ أهدافها على قائد شاب يتفهم أهدافها تماما ولعب دورا حاسما فى ضرب التحركات الشعبية بسرعة مدهشة لفتت إليه أنظار رجال الثورة ، هذا القائد هو نابليون بونابرت ، الذى كلفته الرأسمالية الفرنسية الفتية المتطلعة لكى يؤسس لها امبراطورية فى الشرق على أنقاض الامبراطورية العثمانية المنهارة ، وليضرب بريطانيا عدوتها اللدود ويسيطر على طريق الهند بالاستيلاء على مصر .

ولن أخوض فى تفصيلات هذه الحملة التى احتلت مصر من أول يوليو سنة ١٧٨٩ إلى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٠١ ، فإن الكتب المدرسية مليئة بتفصيلاتها ، والحديث فيها حديث معاد إنما الذى يعنينى فى الدرجة الأولى ، النتائج التى ترتبت على قدوم هذه الحملة ، وأثرها على الشعب المصرى من حيث تطوره .

لقد كان نزول الحملة الفرنسية بأرض مصر ، بمثابة الشرارة التى ألهبت شعبنا وكشفت عن الروح الثورية العارمة التى تكمن فيه .

لم تجد الحملة الفرنسية فى مصر طريقا مفروشا بالورود ، بل اصطدمت من أول يوم نزلت فيه حتى آخر يوم قضته على أرضنا بقوات عديدة مختلفة ومتصارعة .. حقاً أن كل قوة من هذه القوى كان نضالها لهدف ذاتى إلا أنها كانت تناضل لسحق الحملة وطردها من أرض مصر .

واجهت الحملة فى مصر أعداء مختلفين الأهداف والأغراض . واجهت المماليك والأتراك والبريطانيين . كل هؤلاء فى جانب ، والشعب المصرى بجميع طبقاته ، فى جانب آخر . الفلاحين والحرفين والتجار والمثقفين ، وهم العلماء ، رجال الدين .

فالمماليك قصم ظهرهم . بجزء منهم بقيادة إبراهيم بك فر إلى الشام ، وجزء آخر بقيادة مراد بك فرّ إلى الصعيد ثم تهادن مع الفرنسيين .. أما الأتراك والانجليز فكانت الجيوش الفرنسية تضرب بعنف حاسم أية قوة منهم تحاول النزول فى الأراضى المصرية . ومع هذا فان المقاومة الشعبية لم تنقطع يوماً واحداً .. وفى خلال ثورة القاهرة الأولى والثانية أبدى الشعب من صنوف البطولة ما جعل نابليون يؤكد فى مذكراته أثر هذه المقاومة على هذه الحملة ولم تكن هذه المقاومة موضوعة فى حساب الفرنسيين عندما قدموا إلى مصر ، بل كانت خططهم مرسومة على أساس إستمالة الجماهير إلى جانبهم ، وضرب المماليك وتصفية نفوذهم ..

والآن فلنعد إلى بحث النتائج التى ترتبت على احتلال القوات الفرنسية لمصر ، وسوف نرى أنها نتائج بعيدة المدى لا على الأحداث السياسية الداخلية فحسب . بل فى الشرق العربى كله

أولاً — ضربت القوات الفرنسية الفرسان المماليك ضربة قاصمة . وكانت فلولهم الباقية بعد خروج الحملة من مصر أضعف من أن تستطيع أن تلعب دوراً إيجابياً فى مجرى الصراع الذى نشب بعد ذلك لتولى السلطة فعندما وقفوا منفردين فى المعركة أوفدوا رسولاً إلى نابليون القنصل الأول فى فرنسا يحمل رسالة هذا نصها :

« لقد هدمتم سلطتنا التى كانت ثابتة فى مصر من سنوات عديدة . والآن يحق لنا أن نلجأ إلى عطفكم لتعيدوا لنا تلك السلطة . لقد وقع الانقسام فى صفوفنا بعد وفاة مراد بك — وصرنا من ذلك إلى أحوال

تعسة ، هى التى اضطرتنا أن نلجأ إلى الحماية الانجليزية . وأن الأتراك قد أعلنوا علينا حرباً ظالمة . ولا غرو ، فإن الغدر من أخص صفاتهم . وإن لدينا من القوة ما يمكننا من مقاومتهم ، ولكننا فى حاجة إلى عضد يأتينا من الخارج .. فإليك نلجأ ، ومنك نطلب النجدة ، وفيك وضعنا ثقتنا . فساعدنا بوساطتك لدى الباب العالى ، ونحن على استعداد لقبول الشروط التى تفرضونها علينا ، وعرفاناً لجميلكم ، فأننا نتعهد بأن نخص تجارة الأمة الفرنسية بأعظم المزايا [1] » .

ومن هذا الخطاب يتضح أن الحملة قد ضربت المماليك ضربة قاصمة ، وأنهت فعلاً النظام المملوكى ، وصفته بالقوة المسلحة الأجنبية ، وإن بقايا المماليك التى ظلت بعد الحملة تصارع فى سبيل السلطة لم يكن لديها القدرة الكافية لتنفيذ هذا . ولقد كان لهذه التصفية التى تمت من خارج البلاد وليست من داخلها أثرها فى التطور الاقتصادى واجتماعى فى مصر ، كما سنبين فيما بعد .

ثانياً — كانت كل القوى المتصارعة ، التى لها مصلحة فى طرد الحملة الفرنسية من البلاد ، تسعى إلى استمالة الشعب إلى جانبها ، وخاصة فى المرحلة الأولى للحملة ، عندما كانت مسيطرة عسكرياً تماماً على الحدود . ونتج عن هذا أن الشعب قد وجد مؤقتاً حلفاء ، كما وجد قيادة فى التجار والعلماء ومشايخ الحرف ، توجهه ضد القوات الغازية ، فحمل السلاح بشكل واسع لأول مرة منذ أجيال طويلة ، فشعر بذاته وقوته ، وتحددت قوميته ، ونبع من صفوفه أبطال وقادة مثل البشتيلى والخضرى . ولا نتكلم عن السيد عمر مكرم ، فقد كان حامل العلم الجماهيرى الخفاق ، والمنظم والملهم الثورى ، والقائد الصلب الذى لم يلن مطلقاً . لا أمام

(١) تاريخ الحركة القومية بقلم عبد الرحمن الرافعى ، الجزء الثانى ص ٢٦٥

الفرنسيين أو الأتراك أو المماليك ، أو محمد على بعد أن تولى السلطة .

ثالثاً — لكي تستميل الحملة الجماهير الشعبية إلى جانبها ، ولكي تحكم البلاد بأقل ما يمكن من المتاعب ، أنشأت دواوين في القاهرة وفي عواصم الأقاليم من العلماء والتجار والأعيان ، وبهذا وضعت نواة الفكر الديمقراطي بمصر .

رابعاً — عند ما تحتل الرأسمالية بلداً من البلاد ، فانها تعمل على استغلالها استغلالا رأسمالياً ، وتعتصر كل ما يمكن اعتصاره من إمكانيات البلاد المحتلة ، وفقاً لآخر ما وصل إليه التطور الإنتاجي .. ولهذا فقد جلبت الحملة معها العديد من العلماء ، لدراسة مصر من كافة النواحي الجغرافية والتاريخية والزراعية والثروة المعدنية ، لكي تنظم على ضوء هذه الدراسة استغلال البلاد استغلالاً كاملا ... وقد كان لهذه الدراسات أثرها بعد جلاء الحملة وتولى محمد على السلطة ، فقد استفاد من هذه الأبحاث في العديد من مشروعاته التي نفذها له عدد من أتباع سان سيمون (1) الذين حضروا إلى مصر وأحاطوا الباشا .

خامساً — نبهت الحملة الفرنسية الاستعمار البريطاني لبطء خططه الاستعمارية للشرق ، وفتحت عينيه عن خطورة توانيه عن العمل السريع خشية أن تسيطر فرنسا على المنطقة وتهدد الهند . وفعلا في سنة ١٨٢٠ احتلت القوات البريطانية ماأسموه بالمحميات البريطانية في عمان ، ثم انتقلت واحتلت جزر البحرين بالخليج الفارسي ، ثم عدن ومسقط والكويت وقطر .. وبدأت تركز خططها ، وتتحين الفرص للاستيلاء على مصر نفسها؛ إلى أن تم لها ذلك سنة ١٨٨٢ .

سادساً — أصدرت الحملة في ١٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ القانون الخاص

Egypt at Mid century by Sharlesissawi p 18 (1)

بتحديد الانتفاع بالأرض وحق المنتفعين بتوريثها فى حدود الانتفاع ومع أن هذا القانون لم ينفذ جدياً إلا أنه كان بداية وعى جديد بتحديد الملكية الفردية للأرض .

هذه هى النقط الأساسية التى نتجت عن وجود الحملة الفرنسية فى مصر وقد ظهر أثرها الواضح فى مجرى الحوادث التى برزت صبيحة خروج القوات الفرنسية من مصر . والتى انتهت بوصول محمد على إلى حكم البلاد

تصفية النظام المملوكى :

ضربت الحملة الفرنسية النظام المملوكى ضربة قاصمة . وهيأت الظروف الملائمة لتصفيته نهائياً . وقد كان من المحتم أن يقضى على النظام المملوكى بقوى التطور الداخلى . فكما حدث فى فرنسا مثلا ، بالقضاء على أمراء الاقطاع ، حيث كانت الرأسمالية الناشئة هناك تحشد الفلاحين والحرفيين ضد أمراء الاقطاع ، وتكسب على مر السنين مواقع جديدة منهم ، وتشغل هى ومن ورائها الجماهير الفراغ السياسى ، حتى ضربتهم فى الثورة ضربة حاسمة . وقبضت على السلطة ، وأقامت مجتمعاً بورجوازياً .

أما فى مصر فان النظام المملوكى قد ضرب أساساً بواسطة القوة المسلحة الأجنبية ، وليس نتاج التطور الطبيعى من داخل البلاد . ولهذا فان تصفية هذا النظام لم ينتج عنه مجتمعاً رأسمالياً ، كما حدث فى فرنسا أو فى البلاد التى قضى فيها على الاقطاع نتيجة للثورة الاجتماعية .

لقد خرجت الحملة الفرنسية من البلاد والوضع الداخلى فريد فى بابه . فالطريق معبد لسلطة مركزية ، ولكن لا توجد الطبقة القادرة على شغل هذه السلطة . ان المعارك العديدة التى خاضتها الجماهير ضد الحملة الفرنسية قد مرستها على القتال وأبرزت مصالحها كشىء مستقل ومنفصل عن مصالح

الامبراطورية العثمانية . كما أن الحوادث الجسام التي مرت خلال وجود الحملة بينت خيانة المماليك وضعفهم، وكشفت أيضاً عن ضعف الامبراطورية العثمانية بقدر ما كشفت عن الروح الثورية العارمة الكامنة في الشعب .
فبعد خروج الحملة برزت فوراً مشاكل الصراع على السلطة بين كل القوى المتصارعة فالعثمانيين يريدون استغلال فرصة ضرب المماليك لكي يجهزوا على بقيتهم ويحكموا البلاد حكما كاملا ... والانجليز كانت جيوشهم تعسكر داخل البلاد ولا يريدون الخروج .. والمماليك يحاولون في استماتة استرداد سلطتهم الزائلة ، وقد تبقى منهم حوالى خمسة آلاف مملوك يعاونهم بعض الجنود الفرنسيين المغامرين ، وينتقلون من معسكر الانجليز إلى الفرنسيين ثم إلى الانجليز . عند ما يفقدون الأمل في فرنسا . . وبين كل هؤلاء المتصارعين يقف الشعب المصرى محاولا التخلص من كل هؤلاء الأعداء . لقد برزت له قيادة خلال الحملة الفرنسية من العلماء والتجار ومشايخ الحرف. فهل تستطيع هذه القيادة أن تخلصه وتنقذه وتقوده إلى بر الأمان ؟... لقد أثبتت الحوادث بعد ذلك عدم قدرة هذه القيادة على استغلال الظروف المواتية واستخلاص استقلال البلاد .

وإذا كانت هذه القيادة لم تستطع استغلال الظروف كاملة ، فقد استغلها جيداً ، وحتى النهاية . محمد على باشا . وهو داهية في السياسة كما كان داهية في القتال لقد اشترك في الصراع الناشب من أوله ، ودرس كل إمكانيات القوى المتصارعة ، ولم يهمل أية قوة من هذه القوى . . لقد فهم أكثر من غيره قوة القيادة الشعبية فوضعها في حسابه وفي مكانها المحدد ، فلم يبالغ فيها ويعتمد عليها من أول يوم فيفقد المعركة . وكذلك لم يهملها كما أهملتها المعسكرات المتصارعة الأخرى.. لقد ادخر محمدعلى القوى الجماهيرية للموقف الحاسم ، فكسب المعركة وخسرها كل أعدائه .

الصراع في سبيل السلطة :

لم يستطع الانجليز البقاء في مصر رغم محاولتهم ذلك ، فالقوى الدولية المعارضة لبقائهم كانت مصممة على هذا ، ففي صلح (اميان) الذى عقد في ٢٧ / ٣ / ١٨٠٢ بين فرنسا وانجلترا وهولندا واسبانيا اشترط فيه جلاء القوات البريطانية عن مصر ، وقد حاولت بريطانيا استمالة تركيا إلى جانبها فلم تفلح ، فجلت عن مصر في ١٦ / ٣ / ١٨٠٣ ، وعملت على مساندة المماليك لكى يكونوا مخالبها في مصر ، فلم تفلح في هذا أيضاً .. وهكذا استبعدت بريطانيا مؤقتاً من المعركة ، ونشب الصراع المسلح بين العثمانيين والمماليك إلى أن بدت كفة المماليك هي الراجحة ، فانضم محمد على إلى جانبهم ونودى به شريكا لابراهيم بك في الحكم .. ولكنه كان من اليقظة والوعى بحيث لم ينغمس في الحكم ليترك المماليك وحدهم يتحملون كل النتائج المترتبة عن مشاكل الحكم ، سواء في الصدام مع بقية القوات العثمانية ، أو مع الشعب أو ضد بعضهم البعض . وظل يرقب الحوادث حتى عاد الألفى بك من انجلترا يحمل وعداً من الانجليز بسيطرة المماليك على السلطة ، الأمر الذى أشعل الحقد في قلب حزب البرديسى وجعله خصما عنيفا للألفى .

لقد بدأت الأمور تتضح والصراع يتبلور ، فالقوات العثمانية هزمت تقريباً ، وإن كان الوالى التركى لم يزل رابضاً في القلعة والمماليك قد أكلوا بعضهم بما فيه الكفاية ، والشعب ثائر على الضرائب الباهظة التي يفرضها البرديسى على التجار والملاك العقاريين . ومحمد على له صلات طيبة بالمشايخ والتجار وقادة الشعب ، ولقد دخل المعركة من أول يوم وهدفه الوصول إلى السلطة ، وكان يحدد دائما المعسكر الأقوى وينحاز إليه إلى أن يضعف فينحاز لغيره وهكذا . . والآن وقد تبلورت الأمور ، عليه أن يتخلص نهائياً من المماليك ، ويصبح الطريق مفتوحاً أمامه للسلطة مباشرة وهو

يملك قوتين تمكنانه من هذا .. القوة الأولى وهى الارتباط بالشعب، فيكسب عن طريقها شرعية وجوده فى السلطة . والقوة الثانية الجيش الذى يحسم به الموقف ويضرب المماليك الضربة المميتة . فانحاز فوراً إلى جانب الشعب فى ثورته على المماليك ، وأمر جنوده فهاجموا المماليك حتى فر البرديسى وابراهيم ، وأبطل محمد على الضريبة التى كان البرديسى فرضها على التجار وأصحاب العقارات . وبهذا أصبح يمثل فى نظر الشعب أمانيه فى التخلص النهائى من حكم المماليك . ثم انحاز مرة أخرى إلى جانب الشعب فى ثورته الثانية (الرابعة منذ الحملة الفرنسية) على الوالى التركى . هذه الثورة المجيدة التى انتهت بأن نودى به والياً على مصر بمعرفة مشايخ المسلمين وكبير الأقباط آنئذ المعلم جرجس الجوهرى ، والتجار والأعيان .

ثورة مايو على الوالى التركى :

تعتبر هذه الثورة من وجهة النظر العلمية من أهم الثورات فى تاريخ مصر الحديث ، فهى أعمق من ثورة القاهرة الأولى على الحملة الفرنسية . لقد استمرت من أول مايو حتى ٩ يوليه سنة ١٨٠٧ ، حيث ورد الفرمان التركى من الآستانة مؤيداً تعيين محمد على فى ولاية مصر (حيث رضى بذلك العلماء والرعية) . . لقد خاضها الشعب مباشرة ضد الأمبراطورية العثمانية ، وخاضها بجميع عناصره مسلمون وأقباط ، وبهذا تكون قوميته قد توضحت تماما ، ولم تعد مندغمة ومختلطة بأية قومية أخرى دينية أو عنصرية . . وقد نشبت الثورة على دعامتين أساسيتين : الدعامة الأولى هى الدافع الاقتصادى ، فقد كانت الضرائب الباهظة التى فرضها الوالى التركى على التجار وأصحاب العقارات تثقل كاهلهم ، فضلا عن الاستغلال المروع للفلاحين ، وهم السواد الأعظم من الشعب . أما الدعامة الثانية فكانت التخلص من الحكم الأجنبى التركى ، وهذا وعى أنضجه وأنماه الصراع

الدامى الذى استمر أكثر من ثلاث سنوات ضد القوات الفرنسية التى كانت تحمل معها وعى الثورة الفرنسية الذى بثته رغم أنفها فى البلاد ، مع أنها جاءت لتحتلها وتمتص خيراتها .

ولقد حققت الثورة أغراضها بأن عزلت الوالى التركى وثبتت محمد على والياً على مصر . . . ولكن ما هو السبب الذى جعل قادة الثورة يدفعون برجل تركى إلى السلطة ، ولا يستخلصونها لأنفسهم ولخدمة طبقتهم ، وقد كان هناك من الزعماء البارزين أمثال عمر مكرم الذى لو طلب من الشعب السند والتأييد لما تأخر عن إعطائه له !!.. إن الجواب على هذا السؤال يحدد ويوضح مغزى ضرب النظام المملوكى بواسطة القوى المسلحة الأجنبية ، لا بواسطة التطور الطبيعى لقوى الشعب النامية ... إن سبب وصول محمد على إلى السلطة هو ضعف القيادة الثورية ، وعدم توفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة ، لكى تصل هى إلى السلطة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

قيادة العلماء والتجار والحرفيين :

لم يستطع عمر مكرم أن يصل إلى السلطة ، بالرغم من صلابته وقدرته العجيبة على تهييج الجماهير وحشدها ، وهذا يؤكد ضعف القيادة فبالرغم من قيامه بالجهود الثورى فى حشد وتعبئة الشعب ، إلا أنه لم يجد الطبقة التى يستند إليها لكى يجمع نتاج هذا المحصول الثورى الذى قطفه محمد على ثم تنكر له بعد ذلك . . ولا شك أن ضعف الطبقة الوسطى فى مجتمع إقطاعى دفعته الأحداث الوافدة من الخارج لكى يلتهب ويصير مسرحا لصراع دولى عنيف من المحتم أن تنتهى السلطة إلى القبضة الأجنبية التى فى إمكانها استغلال هذا الصراع . . إن الثورات التى نشبت واشترك فيها الشعب المصرى قد دفعت المجتمع حتما إلى الأمام ، ولكنها لم تمكن لها من

الوصول إلى السلطة بسبب انعدام قوى منتجة جديدة تسعى لإقامة علاقات إنتاجية جديدة ، ولانعدام حزبها السياسى الذى يلعب دور الطليعة فى مجرى الأحداث السياسية ، ولو لاحظنا سير الحوادث لوجدنا أن معظم المعارك كانت تنشب داخل المدن الرئيسية ، وفى مدينة القاهرة بالذات ، وخاصة الثورتين الأخيرتين على المماليك والوالى التركى . . أما الفلاحين فقد كانت فى الواقع بعيدة عن الاشتراك الجدى فى هذه المعارك . ولم تكن هناك الفئة التى تملك وسائل إنتاج راقية ، وبالتالى لها مشكلة إنتاج تريد أن تحلها بتحرير الفلاحين وتمليكهم الأراضى ، فمن هنا لم يكن تنظيم الفلاحين فى حرب ثورية ضد أمراء المماليك فيما سلف أو ضد الأتراك بعد ذلك ، يخطر ببالها . . ولكن المعركة الناشبة لا يمكن أن تحل فى مدينة القاهرة أو دمنهور أو الاسكندرية فحسب ، فبدون تحرك ملايين الفلاحين لا يمكن القضاء على هذه القوات المسلحة المتعددة . . إن وعى القادة كان محصوراً داخل المدن ، ولم يخرج إلى الريف قط ، ومن هنا كان من المحتم عليهم أن يعتمدوا على قوة تناصرهم ضد أعدائهم . وكما استغل محمد على قوته المسلحة فى محالفاته العديدة السابقة ، استغلها أيضاً فى هذه المحالفة التى نقضها فور توليه السلطة وحكم البلاد وفقاً لخططه هو . لا وفقاً للخطط التى اتفق عليها مع العلماء والتجار .

إن الوعى كان بدأ يتفتح ، ولكنه فج وغير قادر على تحديد معالم الطريق ، وكانت الأحداث أسرع وأضخم من النضج الاقتصادى والاجتماعى لذلك تركت السلطة لمغامر تركى ربط مصيره بمصير الأحداث المصرية ، ولم يكن له سبيل للوصول إليها إلا بالارتكاز على قاعدة شعبية ، فاستغل كل التناقضات الموجودة والمتصارعة ، ووثب بها إلى حكم البلاد . إن وصول محمد على إلى الحكم يبين رغبة الشعب فى الاستقلال والتطور ، ولكن تنقصه القيادة السياسة التى تمكنه من تنفيذ هذه الرغبة .

يميل عديد من الكتاب لاعتبار محمد على ممثلا للرأسمالية المصرية الناشئة . ومنشأ هذا التفكير الخاطىء اعتبارهم أنه هو الذى حطم سلطة المماليك .. ولما كانت سلطة المماليك سلطة إقطاعية ، فبالتالى لا بد أن الذى يحطمها يكون ممثلا للرأسمالية الناشئة . وهذا التفسير خاطىء ، فمحمد على لم يحطم سلطة المماليك ، بل أجهز على فلولهم ، والقوات الفرنسية هى التى ضربتهم الضربة القاصمة . ولعل أيضاً منشأ هذا التفكير الخاطىء فى أذهان هؤلاء المفكرين أن محمد على كان قبل اشتراكه فى الجندية ينتمى إلى أسرة متوسطة ، وله صلات مرموقة مع تجار الدخان فى تركيا وأوربا ، وخاصة فرنسا .

إن محمد على عندما خاض حروبه العديدة ، واعتمد على التجار والمثقفين والحرفيين ، لم يكن فى ذهنه مطلقاً نمو وازدهار هذه الطبقة ، إنما الذى كان فى ذهنه هو الوصول إلى السلطة فحسب ، ولعل هذه الطبقة فى مصر هى أولى الطبقات التى أضر بها محمد على بعد وصوله إلى السلطة ، كما سنبين ذلك فيما بعد .

مرحلة جديدة من مراحل الإقطاع :

بوصول محمد على إلى السلطة ، انتهى النظام المملوكى فعلا ، وانتهت بهذا مرحلة من مراحل الاقطاع فى مصر ، دامت حوالى ٥٥٥ سنة ، منذ أن وصلت المماليك البحرية إلى الحكم سنة ١٢٥٠ إلى أن تولى محمد على السلطة سنة ١٨٠٥ ، ولما كان تحطيم النظام المملوكى تم أساساً ، كما أوضحنا ، على يدى القوة المسلحة الأجنبية ، وليس نتيجة للتطور الداخلى فى مصر ، لهذا فإن النظام الاقطاعى نفسه لم يقض عليه بل تغير شكله وتمركزت السلطة الاقطاعية فى يد محمد على ، وكوّن دولة مركزية إقطاعية وظل أسلوب الانتاج الإقطاعى كما هو ، وظلت العلاقات الإنتاجية بين القوى الاجتماعية المختلفة

إقطاعية كما هي أيضاً .

إن مظاهر التطور التي برزت في فترة حكم محمد علي ، كانت مظاهر ضخمة ، إن دلت على شيء ، فهي تدل على الطاقة الهائلة الكامنة في الشعب المصري وإمكانياته للتطور . ولكنها لم تكن تقف على أساس طبقي واضح ، بل كانت تقف على أسس واهية ، متى زالت انهارت معها كل هذه المظاهر .

لقد أنشأ محمد علي العديد من المصانع ، ولكنها لم تكن نتاج التطور الطبيعي للطبقة المتوسطة التجارية ، فهي لم تحطم بالتدريج الانتاج الحرفي ، لتحل محله المصنع الكبير الذي يضم مئات العمال معتمدة على رؤوس أموالها المتراكمة لديها .. لم يحدث هذا ، ولم يكن لديها أية إمكانية لحدوثه .. وحتى الحملة الفرنسية لم تنشيء في مصر مصانع أو تشترك برؤوس أموال مع الوطنيين ، فتفتت الاقتصاد الاقطاعي . لم يحدث شيء من هذا ، والمصانع التي أقامها محمد علي ، أقامها مباشرة تحت ملكية الدولة ، وتحت سلطة إقطاعية . ولذلك كان من الطبيعي جداً أن تنهار هذه الصناعة بمجرد أن انهارت الأسباب التي أنشئت من أجلها ، وهي الاستراتيجية العامة لمحمد علي التي فرضتها عليه ظروف توليه السلطة ، سواء في الداخل أو في الخارج .

لقد وصل محمد علي إلى السلطة وأمامه مشاكل عديدة لكي يثبت سلطته ويؤكدها ، وأول هذه المشاكل هي تركيا ، فقد كانت تعمل بكل الطرق لإعادة سيطرتها الكاملة مرة ثانية على مصر .. وهناك انجلترا التي كانت في إبان ثورتها الصناعية ، وتبحث وبسرعة عن السيطرة على منابع المواد الخام .. وثالثاً القيادة الشعبية التي أتت به إلى السلطة ويريد التخلص منها ، حتى لا تظل ترهقه بمطالبها .

وتحت هذه الظروف وضع محمد علي استراتيجية ، وهي تأسيس جيش ضخم يمكنه من المحافظة على السلطة التي في يده . ونظم كل طاقة البلاد لخدمة هذه الاستراتيجية ، وفعلا تأسس لأول مرة في مصر ، من أجياله

عديدة ، جيش وبحرية من الفلاحين المصريين ، بلغ عدده في سنة ١٨٣٧ ٢١٧,٥٨٣ جنديا ، ٦٣٣٠ ضابطاً . والبحرية ١٤,٨٤٠ جنديا ، ٢٠٣ ضابطا . وبلغت السفن ٦٨ سفينة بها ٩٥٠ مدفع و ٤ طرادات ، ١٤٤ ناقلة [١] .

وإليك النتائج التي ترتبت عن هذه الاستراتيجية :

أولا — أوجد محمد علي ما يسمى بحالة الاستقرار . فالحكومة المركزية قابضة تماماً على زمام السلطة . ورأس المال الأجنبي لا يطمئن على استغلال رؤوس أمواله إلا في مثل هذه الظروف ، وقد بدأت الشركات الانجليزية تفاوض محمد علي في استغلال رؤوس أموالها في مصر . . وأهم ما كانت تنشده بريطانيا آنئذ ، وتضعه في المرتبة الأولى ، هو تأمين وتسهيل طرق التجارة والمواصلات مع الشرق الأقصى ، وخاصة الهند ، فوقع الباشا العديد من العقود مع الشركات البريطانية ، فمكنها من السيطرة على طرق المواصلات بين الاسكندرية والقاهرة . وبينها وبين السويس ، وبين قنا والقصير . وقد أبرمت هذه الاتفاقات بعد المعاهدة الانجليزية التركية سنة ١٨٣٨ التي تقضي بألا يزيد مجموع الضرائب على البضاعة الانجليزية الداخلة إلى أجزاء الامبراطورية العثمانية عن ١٢ ٪ من قيمتها ، كما منحت التجار الانجليز حق البيع والشراء في أي جزء من أجزاء الدولة .

وقد مهدت بريطانيا لعقد هذه الاتفاقات بنفس أساليبها الملتوية الخبيثة ، حيث تؤكد دائماً بأن مشروعاتها بعيدة كل البعد عن السياسة وهي تجارية بحتة ، وهذا ما أكده «أندرسون» مندوب شركة (P. &O.) ، ونتيجة لهذه الاتفاقات أصلح الباشا الطرق البرية والنهرية ، وكان من قبل قد حفر ترعة المحمودية ، ليصل النيل بالاسكندرية .

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لهيطة ، ص ٩٥ .

ثانياً — فى سبيل تنفيذ استراتيجيته ، ولكى يدبر المال اللازم لها اعتبر محمد على نفسه المالك لكافة الأراضى الزراعية ، ومسح الأرض وحدد زمامات القرى ، وأعاد توزيع الأرض على الأسر المنتفعة بها من ٣ إلى ٥ أفدنة ، واعتصر الفلاحين اعتصاراً لم يشاهدونه فى أظلم أيام الحكم المملوكى ، وكان عقاب التأخير فى توريد المحاصيل لشون الحكومة يصل أحياناً إلى الإعدام (١) . وكان الجلد ٥٠ كرباجاً هو العقوبة البسيطة الشائعة ، مما اضطر العديد من الفلاحين إلى ترك قراهم ، والفرار من وجه موظفى الباشا تاركين ديارهم وعائلاتهم . وفى كثير من الأحيان لم يكن الفرار فى داخل القطر يؤمنهم ، فكانوا يفرون إلى الأقطار البعيدة مثل الشام أو السودان .

وكانت الظروف مهيئة لكى يعيش الفلاحين عيشة طيبة ، فالأرض غنية وتعطى محاصيل جيدة ونسبة توزيع الأرض على عدد السكان ملائمة ومعتدلة ، كما يتبين من الجدول الآتى : (٢)

السنة	عدد السكان	مساحة الارض	ما يخص الفرد من الافدنة
١٨٢٠	٢٫٥٣٢٫٠٠٠	٣٫٠٣١٫٩٠٥	شخص واحد لكل فدان تقريبا
١٨٤٠	٣٫٩٠٦٫٠٠٠	٣٫٨٥٦٫٢٢٢	» » » » »

ومما نفر الفلاحين أكثر وأكثر ، احتكار الباشا للتجارة ، فكان يستولى على المحاصيل ويتصرف فيها وفقاً لخططه فى الإستيراد من الخارج ، ولم يكن يعطى الفلاحين نقوداً ، بل صكوكا بما وردوه من المحصول بعد خصم ثمن المواشى والبذور والسماد التى أخذها الفلاح طوال السنة . والغرامات التى تفرض على القرية نظير تأخير أحد المزارعين فى تسديد

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف هيطة ، ص ١١٧

(٢) » » — » » ص ١١٨

المحاصيل المعينة عليه . وثمن السلع التي تفرضها الحكومة من منتجات مصانعها ، والضرائب الحكومية ، واحتياطى تسديد العام القادم خشية ألا يستطيع الفلاح تسديد المفروض عليه . . . وما يتبقى للفلاح بعد ذلك إن تبقى له شيء . يأخذ به صكا يشترى به احتياجاته من شون الحكومة نفسها بثمن أغلا مما باع به . .

وكانت الحكومة تشترى أردب القمح من الفلاح بمبلغ ٢٧ قرشاً (١) وتبيعه له بمبلغ ٥٦ قرشاً ، أى بأكثر من الضعف ، والذرة ، وهى الغذاء الرئيسى للفلاح ، تشترى الحكومة الأردب بمبلغ ٢٦ قرشاً وتبيعه بسبعة وعشرون قرشاً . وهكذا فى باقى المحاصيل ، الأمر الذى جعل الريف وكأنه جحيم ، وأصبح الفلاحون يترحمون على عصر المماليك بما كان فيه من مظالم وجرائم .

من هذا يتبين أن مشكلة الفلاحين لم تحل ، بل تفاقمت أكثر وأكثر . وقد بدأت فى عصر محمد على نواة الأرستقراطية الإقطاعية التى لم تكن معروفة فى مصر قبل ذلك ، فقد وزع الباشا عديد من الأراضى (الأبعديات والشفالك) على أصهاره وبعض قادة جيوشه ورجال الإدارة .

ثالثاً — لكى يتحكم الباشا فى استيراد احتياجات خطته الاستراتيجية ، احتكر التجارة الصادرة وجزء كبير من التجارة الواردة ، وبهذا أخر نمو التجارة واتجاهها إلى مضمار الصناعة ، مما أثر تأثيراً سيئاً على مجرى التطور فى مصر وهيأ السبيل للتدخل الأجنبى الاستعمارى فيما بعد . . .

وقد تم هذا فى مصر فى الوقت الذى ثبت فيه محمد على الإقطاع وأوجد نواة الأرستقراطية الاقطاعية ، أى أنه هيأ الظروف الملائمة للاقطاعيين وأسوأ الظروف لتطور الطبيعى نحو الصناعة .

حدث هذا فى مصر . وفى ظروف دولية كانت فيها (الرأسمالية) تنمو

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادى تأليف لهيطة ، ص ١١٨

سريعاً فى أوربا ، ووصلت إلى الحكم فى عديد من الدول ، وسخرت طاقات المجتمع لمنفعتها الخاصة ، وتبحث عن أسواق جديدة وتركز نيران مدفعيتها على الشرق .

رابعاً — أسس المصانع الكبيرة المملوكة للدولة مباشرة مثل مصانع غزل ونسج القطن ، وقد بلغت دواليب الغزل ١٤٣٤ دولاب ، والنسج ١٤٧٠ دولاب ، ومصانع الأسلحة والذخيرة والسكر والصباغة وسباك المعادن والزجاج والصابون ودبغ الجلود والشموع .

ونتج عن تأسيس هذه المصانع ضرب النظام الحرفى ضربة قاصمة . وحول الحرفيين إلى عمال أجراء بهذه المصانع .

خامساً — أوجد نواة (الانتلجنسيا المصرية — المثقفين المصريين) بتأسيس مدارس الطب والمهندسخانة والألسن والقابلات . . وبالبعوث العديدة التى أرسلها إلى أوربا وخاصة فرنسا .

هذه هى أهم النتائج المترتبة على حكم محمد على ، ومنها يتضح أنه بالرغم من إيجاد وسائل إنتاج راقية . فإنها لم تفتت الإقطاع .. وفعلا مات الباشا سنة ١٨٤٩ وقد انهارت هذه الصناعة تقريباً وأجهز خلفه عباس باشا على البقية الباقية وأصبح المجتمع إقطاعياً واضحاً .

لقد زاد الانتاج فى فترة حكم محمد على زيادة كبيرة ، سواء فى الزراعة أو فى الصناعة ، ولكن الفائدة لم تعد على أية طبقة من طبقات الشعب لا على الفلاحين ولا التجار أو الحرفيين أو على طبقة العمال الجديدة التى انهارت هى الأخرى بانهيار الصناعة . ومن ذلك يتبين أن المسألة ليست مسألة زيادة الإنتاج فى ذاته ، بل المسألة هى مسألة توزيع هذا الإنتاج وإلى أى مدى تستفيد منه الطبقات الشعبية . لقد كان هدف محمد على من زيادة الانتاج تأسيس جيش فحسب ، ولا شىء غير هذا .

وفى أواخر حكم محمد على بدأ النفوذ البريطانى يتغلغل ، وخاصة بعد

اتفاقية سنة ١٨٣٨ ، وأصبحت بريطانيا تحتل المركز الأول فى العلاقات التجارية ، ويتبين هذا من الاحصائية التالية [١] :

الدولة	سنة ١٨٣٩ (النسبة بالألف)		سنة ١٨٤٠ (النسبة بالألف)	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
انجلترا ومالطة	٣٣٢	٣١٥	٣٨٣	٢٧٢
النمسا	١٤٩	٣٠٣	١٩٨	٢١٨
توسكانيا	١٣٩	١٨٠	١٤١	١٥١
فرنسا	١٣٨	١٦٠	١٤١	١٥١

وكالعادة فإن معظم هذه الصادرات منتجات زراعية ، أما الواردات فمعظمها منتجات صناعية . وقد ظلت هذه السياسة تستطرد والنفوذ الأجنبى يتزايد حتى انتهى سنة ١٨٨٢ بالاستعمار البريطانى ، وأصبحت مصر مزرعة قطن لمصانع يوركشير ولانكشير .

وباختصار فإن محمد على قد مات والمجتمع المصرى مجتمعاً إقطاعياً شبه مستعمر ، فالعلاقات الإنتاجية علاقات إقطاعية وبزوال فترة المصانع العابرة عاد الاقتصاد الطبيعى مرة ثانية يسود البلاد ، وأصبح الإنتاج يهدف إلى سد الاحتياجات الضرورية للشعب فحسب .

ولم تكن مصر محتلة بجيوش أجنبية ، ولكنها كانت تابعة من الناحية الرسمية لسلطة الباب العالى ، وتدفع له الجزية سنويا ، كما أن الدول الأوربية تتفق فيما بينها على السياسة التى تنتهجها نحو مصر ، ثم تطبقها قصراً أو بالاتفاق مع الباب العالى ، كما أن اقتصادها بدأ يسيطر تدريجياً على الاقتصاد المصرى ، وخاصة بعد اتفاقية سنة ١٨٣٨ ، وهذه هى سمات البلد الشبه مستعمر .

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف ليطة ، ص ١٥٨

وعلى كل حال فإن فترة حكم محمد على ، وهى نتاج الصراع المحلى والدولى منذ الاحتلال الفرنسى كانت مرحلة من أهم المراحل التى مرت بتاريخ شعبنا ، فقد خرج الشعب من عزلته تماما ، وثار على القوات الأجنبية وحمل السلاح فى أربع ثورات عظام ، وعرف المصانع الحديثة ، وانخرط فى سلك الجندية ، وأرعب أكبر دول العالم وأوشك أن يقضى على الامبراطورية العثمانية الاقطاعية .. لقد أثبت الشعب المصرى بطريقة عملية أنه قادر على عمل كل شىء متى تهيأت له الفرص وفتحت له الأبواب .

الفصل الثانى

الاستعمار وتفتيت الاحتكار

عصر الاستعمار :

يتميز القرن التاسع عشر بأنه عصر الاستعمار الذى اندفعت فيه الدول التى قامت فيها الثورة الرأسمالية الديمقراطية . قبل غيرها من الدول ، وهى بريطانيا وفرنسا فى سباق جبار ، نحو استعمار أفريقيا وآسيا وجزر المحيط الهادى . ولم يكد القرن التاسع عشر يصل إلى نهايته ، حتى كانت ألمانيا واليابان وإيطاليا وأمريكا تدخل ميدان الاستعمار ، ليتخطف كل منها جزءه من هذه الأراضى الغنية بمواردها ، سواء الكامن منها فى جوف الأرض أو الظاهر على سطحها ، وتسخير الأيدى العاملة ذات الأجر الضئيل . . وما أن بزغت شمس القرن العشرين ، إلا وكانت الدول الاستعمارية قد شملت بسيطرتها كل بلاد العالم . وفازت انجلترا فى هذا السباق بنصيب الأسد ، تتبعها فرنسا ثم باقى الدول بحسب إمكانياتها وظروف تطورها .

وكما شاهد هذا القرن تعاظم الامبراطوريات الرأسمالية الحديثة ، فقد شاهد أيضاً الانحدار ، ثم الانهيار التام للامبراطوريات القديمة ، مثل الامبراطورية التركية والاسبانية .

وكانت كل من انجلترا وفرنسا فرسا رهان فى مضمار الاستعمار ، وقد شاهدنا فى الفصل الأول الصراع المميت فيما بينهما على احتلال مصر ، ولم

يتوقف هذا الصراع بمجرد هزيمة الحملة الفرنسية أو البريطانية ، بل ظلت كل منهما تسعى بأساليب مختلفة لكى يتغلغل نفوذها فى مصر ، وتستبعد غريمتها من الميدان .

وقد استغلت فرنسا التناقض الذى كان واقعاً بين محمد على والباب العالى ، وبينه وبين بريطانيا ، وحاولت أن تدعم نفوذها فى مصر ، فأرسلت العديد من علماء الحملة الفرنسية ، ليقفوا إلى جانب محمد على يساندونه فى مشروعات استراتيجيته وكان هذا النفوذ ملحوظاً وواضحاً فى كل خطى محمد على .. حتى البعوث العلمية كانت معظمها تتجه نحو فرنسا ، والقليل جداً هو الذى يتجه نحو بريطانيا . وقد ظلت فرنسا محتفظة بهذا التفوق حتى سنة ١٨٨٢ ، وهى سنة الاحتلال البريطانى ، والإحصائية التالية تبين هذا التفوق (١) .

الفترة	مجموع طلاب البعثات	عدد الطلاب فى كل بلد
محمد على (١٨١٣—١٨٤٨)	٣٣٩	٢٣٠ فرنسا ٩٥ بريطانيا ١٤ دول أخرى
إلى الاحتلال البريطانى (١٨٤٩—١٨٨٢)	٢٧٩	١٧٦ فرنسا ٩ بريطانيا ٩٤ دول أخرى

ومع أن فرنسا ظلت محتفظة بهذا التفوق الثقافى ، إلا أن النفوذ البريطانى بدأ يتغلغل بعد معاهدة سنة ١٨٣٨ . ولكن الصراع بينهما لم يتوقف ، بل ظل يتشكل وفقاً للظروف التى تجتازها كل منهما من ناحية

(١) Egypt at Mid Century By Charles issawi p 51

وظروف مصر الداخلية من ناحية أخرى وقد انعكس هذا الصراع على تطور الحالة الاقتصادية والسياسية فى مصر انعكاساً مباشراً .

كانت مصر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أكثر تطوراً مما كانت عليه فى العصر المملوكى ، إلا أننا لو نظرنا إليها فى داخل الإطار العالمى ، وقارناها بدرجة النضج والتطور بالنسبة لانجلترا أو فرنسا الرأسماليتين ، لاستطعنا أن نحدد أن مصر سوف تقع حتما فى قبضة واحدة منهما ، إن عاجلا أو آجلا ، وإن هذا الصراع الناشب بين الدولتين ، من المحتم أن يحسم فى معركة فاصلة . وفعلا حسم بتخلف فرنسا بعد هزيمتها فى الحرب السبعينية أمام الجيوش الروسية . والواقع أن وقوع مصر فى قبضة الاحتلال البريطانى لا يبتدىء فى سنة ١٨٨٢ بدخول القوات البريطانية مصر ، حتى ولا فى سنة ١٨٦٢ عندماوقع سعيد أول قرض من بنك فروهلنج وجوشن بلندن بمبلغ ٣,٢٤٢,٨٠٠ جنيها بفائدة قدرها ٧ ٪ لم يستلم منها إلا ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيها قيمته الحقيقية . إنما استعمار مصر وباقى البلاد الافريقية والأسيوية يبتدىء من منتصف القرن الثامن عشر، عند ما بدأت الثورة الصناعية فى انجلترا ، وانتشرت منها إلى باقى البلاد الأوربية كل على حسب درجة تطورها ونضجها . وقد تميز الانقلاب الصناعى باستخدام الآلات تدريجيا فيما كانت تقوم به الأيدى ، الأمر الذى ترتب عنه ضرورة إنشاء المصانع الضخمة مكان المصانع الصغرى ، حتى تتوافر مزايا استغلال الطاقة الإنتاجية الكبيرة ، خاصة بعد استعمال البخار فى إدارة الآلات.. ولم يكن إنشاء هذه المصانع وإحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة ، وشراء المواد الخام ، ودفع أجور المئات بل الألوف من العمال يتاح عادة لفرد واحد ، ولذلك تأسست الشركات المساهمة والبنوك التى أصبحت بالتدريج تسيطر على كل فروع الصناعة ، ثم على حكومات بلادها لتنفيذ كل أهدافها الاقتصادية .

وقد ازداد حجم الانتاج زيادة هائلة ، وقلت تكاليف إنتاجه ، مما جعل السوق المحلية تتشبع بسرعة ، نظراً لغزارة الانتاج وقلة الأجور التى تعطى للعمال بالنسبة لقيمة السلع التى أنتجوها ، مما ترتب عنه تكدس السلع فى السوق بدون قدرة شرائية لاستيعابها ، مما دفع رجال الصناعة للبحث السريع عن أسواق خارجية لتصريف هذه المنتجات . . وكانت تجارة بريطانيا الخارجية سنة ١٨١٥ لا تزيد عن ٩٠ مليون جنيه . فأصبحت فى سنة ١٩١٣ أكثر من ٤٠٣ مليون جنيه ونصف مليون .

إن احتلال مصر يبتدىء من هذه الثورة الصناعية ، وما الأحداث السياسية التى ظهرت على مسرح الصراع منذ احتلال الحملة الفرنسية لمصر حتى الاحتلال البريطانى إلا حلقات آخذة فى الترابط لتتكامل فى سلسلة واحدة ، هى سيطرة الدول الاستعمارية على كل بلاد العالم المتخلفة التي لم تشملها النهضة الصناعية الأوربية ، وامتصاص دماء شعوبها بوحشية لمصلحة حفنة من الليونيرات قد لا يعرف بعضهم البعض ، ولكنهم يسيطرون على المنشئات الصناعية عن طريق سيطرتهم على المصارف المالية التى تخضع الصناعة لسيطرتها ، كما تخضع أيضاً الحكومات ، وتتخذ منها أداة طيعة لتنفيذ كل أغراضها الاقتصادية والسياسية .

تفتيت احتكار الدولة :

كانت خطة محمد على الاقتصادية « سقط نخم » ، إنها كالوليد الكبير الحجم الجميل الصورة ، ولكنه مولود ميت لا حياة فيه . إلا أن المشروعات التى تمت فى عهده ، سواء فى الصناعة أو فى مشروعات الرى أو المواصلات أو التعليم ، هى التى مهدت وهيأت الطريق للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التى تمت بعد ذلك .

وكانت فترة حكم ابراهيم وعباس بمثابة البداية فى تصفية خطة محمد على

فى الاحتكار الكامل للصناعة والتجارة والزراعة ، فما أن مرت فترة حكمهما ، إلا وكانت معظم الصناعات قد صفيت ، ولم يتبق إلا النذر الضئيل ، وبدأ التجار والحرفيين يمارسون نشاطهم الاقتصادى ، ولكن فى ظروف أشد قسوة من أى ظروف أخرى مرت بهم ، فقد كان من أثر فرض بريطانيا سياسة حرية التجارة (الباب المفتوح) أن فتحت أبواب العالم لتجارتها ومنها مصر خاصة بعد اتفاقية سنة ١٨٣٨ مع الباب العالى ، إذ لم يكن الاقتصاد المصرى يرتكز على أية مقومات للصمود أمام الصناعة الأوروبية المتطورة ففترة الاحتكار الشبه كاملة للتجارة ، وتحويل الحرفيين إلى عمال أجراء أخر نمو هذه الطبقة تأخيراً شديداً ، فى الوقت الذى كانت فيه الرأسمالية الأوروبية قد عبرت مرحلة التجارة والإنتاج الصناعى اليدوى ودخلت فى مرحلة إدارة الآلات بالبخار ، وأصبحت مدفعيتها الثقيلة تتمثل قبل كل شيء فى رخص الأسعار .. ولهذا فعندما تحطمت خطة محمد على ، وبدأت هذه الطبقة تمارس نشاطها ، كانت كسيحة تواجه العملاق الأوروبى ذو العجلات الآلية الجبارة ، وبدأت السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد المصرى تأخذ أشكالا إيجابية ، وتحول كل المشروعات الزراعية التى تمت فى عهد محمد على من رى واستصلاح أراضى . لمصلحة الدول الاستعمارية ، وقفز القطن إلى المرتبة الأولى فى الزراعة والتصدير ، فبعد أن كان يصدر منه سنة ١٨٣٦ مقدار ٣٤٣ الف قنطار ، أصبح ٣٦٥ الف قنطار فى سنة ١٨٥٠ [١] وكانت بريطانيا فى أشد الحاجة إلى القطن المصرى ، خاصة بعد أن اخترع « هوتنى » جهازاً سهل به استعمال الأقطان ذات الخيوط القصيرة . . .

ومما هيأ الأرض أكثر وأكثر للسيطرة الاستعمارية أن نظام محمد على

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف هيطة ، ص ٢٠٠

قد زال ولم يبق منه إلا مرآته فحسب ، فقد ضرب محمد علي القيادة الشعبية التي ظهرت خلال الحملة الفرنسية وصفاها سياسياً ، وركز السلطة كلها في يده ، ولهذا فان المشروعات الاستعمارية لم تجد القيادة الشعبية التي تقف في وجهها أو في وجه خلفاء محمد علي لتوقفهم عند حدهم .

حقاً لقد أعاد سعيد تشكيل الوزارات (نظارة) ، فشكل نظارة الداخلية ، والمالية ، والحربية ، والخارجية ، كما أنه أنشأ مجلس الحكومة برياسة الأمير اسماعيل (الخديو اسماعيل بعد ذلك) . وكانت اختصاصات هذا المجلس وضع اللوائح الإدارية وفحص جميع القرارات والأعمال الهامة قبل عرضها على الوالي . . . كما أوجد مجالس الأقاليم في طنطا وسمنود والفشن وجرجا والخرطوم ، وكانت أشبه بالمحاكم لها حق الفصل في المسائل المدنية والتجارية .

ولم يكن لهذه المجالس والوزارات أية سلطة على الوالي ، فهو الذي يعينها وهو الذي يقيلها ، ولم تصدر من أية هيئة منها سواء النظارات أو مجلس الحكومة أية مناقشة أو معارضة عند ما مد الوالي يديه إلى القروض الأجنبية ، أو عندما (استعبطه) دلسبس في مشروع قناة السويس .. وكل المعارضة أتت من بريطانيا أو تركيا التي كانت هي الأخرى واقعة تحت النفوذ البريطاني .

ومن هنا يتحتم علينا أن نضيف عاملا آخر . مكن للاستعمار في السيطرة على بلادنا ، علاوة على عاملي القدرة الاقتصادية الفائقة لديه ، وفقدانها في مصر . هذا العامل هو حكم الولاة المطلق ، وعدم وجود القيادة الشعبية التي تقول للوالي قف عند حدك .

وكان من أثر خطة محمد علي أيضاً أن رؤوس الأموال الوطنية أصبحت شبه منعدمة في الوقت الذي فتح الباب على مصراعيه للمشروعات الاستعمارية لتتدفق على البلاد . . وعرف الأجانب أن الاستعمار قد فتح

أبواب مصر للسلب والنهب . فبدأ سيلهم يتدفق حتى وصل سنة ١٨٧٨ أكثر من ٦٨ ألف أجنبى ، بعد كان عددهم لا يزيد عن ثلاثة آلاف سنة ١٨٣٦

وقد لعب الاستعمار دوره الإيجابى فى تصفية احتكارات الدولة ، سواء كان ذلك فى الصناعة أو فى التجارة أو فى الزراعة عن طريقين أولهما خاص بالتجارة والصناعة ، وهو سياسة الباب المفتوح التى نفذت بناء على معاهدة سنة ١٨٣٨ . . وهذه المعاهدة كانت كفيلة بتحطيم خطة محمد على كلها فى احتكار التجارة والصناعة ، ولهذا فانه لم يقبل تنفيذها إلا بعد معاهدة لندن سنة ١٨٤١ ، هذه المعاهدة التى وقعت فى لندن من بريطانيا والروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا وفيها عينت حدود مصر، ثم تبعيتها للباب العالى ، وأنها وراثية فى عائلة محمد على ، الذى عليه أن ينفذ هذه المعاهدة ويسحب جيوشه إلى داخل البلاد ، وإلا فان هذه الدول ستحمى الباب العالى . .

أما الطريق الثانى ، وهو الخاص بالأرض . فكان الاستعمار يعمل على إخراجها هى الأخرى من احتكار الدولة لها ، واستعمل فى هذا ضغطه على الولاة ، وكان نجاحه فى هذا متدرجا ، ولكنه أخذ شكله الفعال فى عهد سعيد باشا . . ولكن ما السبب الذى حدى بالاستعمار لكى يضغط على الولاة لإخراج الأرض من احتكار الدولة ..؟ إن السبب يتحدد فى الفرق الأساسى بين التفكير البورجوازى والتفكير الإقطاعى فى الاستغلال .

إن مساحة الأرض كانت فى سنة ١٨٣٠ : ٣٫٠٣١٫٩٠٥ فدان وعدد السكان ٣٫٥٣٢٫٠٠٠ ، وفى سنة ١٨٤٠ زيدت إلى ٣٫٨٥٦٫٦٣٢ فدان ، وبلغ عدد السكان ٣٫٩٠٦٫٠٠٠ وفى سنة ١٨٦٠ بلغت الأرض حوالى ٤ مليون فدان (بعض هذه الزيادة زائف ، فان الفدان انخفض من ٤٫٤١٦ متراً إلى ٤٫٢٠٠ متراً) ، بينما زاد عدد السكان إلى

٥٠٠و٢٧٥ر٥ نسمة ، وحتى مع هذه الزيادة الكبيرة التي بلغها السكان في سنة ١٨٦٠ بالنسبة لمساحة الأرض ، فإن نسبة ملكية الفرد للمساحة المزرعة تكفي لكي يعيش المصريان عيشة طيبة . ولكن نتيجة لاحتكار الوالي لكل الأراضي الزراعية قد أصبح الفلاحون يعيشون عيشة سيئة ، وقلت كمية النقود في أيديهم ، حتى نسوا شكلها ، وفلاح هذا شأنه لا شك أن قدرته الشرائية للمنتجات الصناعية الواردة من الخارج تكاد تكون منعدمة ، ويعمل على إكفاء نفسه بنفسه ، وما لا يمكنه عمله يشتريه من الانتاج المحلي وفي أضيق الحدود ، وغالباً ما يكون عن طريق المقايضة ... ولما كان الاستعمار يريد استغلال مصر من شتى النواحي ، ومنها جعلها سوقا لمنتجاته ، فقد كان يهمه أن يكون الفلاح مالكا للأرض لكي يبيع منتجاتها بمعرفته ، ويستحوز على نقود يستطيع أن يشترى بها سلعه التي يوردها لمصر . . .

وفي أواخر أيام محمد على ، وفي حكم عباس ، بدىء فعلا وفي نطاق ضيق ومحدود في إلغاء نظام احتكار الأرض ، ولكن في عهد سعيد ، وهو العهد الذي بدأ الاستعمار يضع خططه موضع التنفيذ السريع ، ألغى نظام الاحتكار إلغاء تاماً ، ولو أن الدولة ظلت من الناحية الرسمية لها الملكية المطلقة على الأرض ، ففي قانون سنة ١٨٥٨ المعروف باللائحة السعيدية أعطى للمصريين حق الانتفاع بالأرض للورثة والتصرف فيها بالبيع أو بالرهن أو بالهبة ، وهيأ للفلاحين فرص الاستغلال ، فألغى الضرائب المتأخرة وقدرها ٨٠٠ ألف جنيها ، وأصبحت تجبى نقداً لا عيناً ، وفي أوقات تتناسب مع جنى المحاصيل . . .

وهنا يجب أن نقف لنوضح نقطة هامة في تاريخ التطور الاقتصادى والاجتماعى في تاريخ مصر ، وهى أن اللائحة السعيدية التي قضت بحق الفلاحين في ملكية الأرض ، لم تصدر نتيجة لثورة فلاحية ، أو نتيجة لتطور الرأسمال

الوطنى ، إنما صدرت أساساً بناء على ضغط خارجى . ونتج عن هذا أن الثورة الديموقراطية تأخرت فى مصر فإن هذه اللائحة وما تلاها بعد ذلك من لوائح وقوانين هيأت الظروف لنمو طبقة الاقطاعيين وسيطرتهم على الفلاحين ، وبالتالى على باقى طبقات الشعب ، لمرحلة طويلة ، حتى فى ظل الاستعمار البريطانى .

مشروعات الاستعمار :

بدأ الاستعمار منذ أواخر حكم محمد على يهيىء التربة المصرية ليضع فيها قدمه وينظم استغلالها استغلالا كاملا ، وكانت مصالح الاستعمارين الانجليزى والفرنسى تطبع المشروعات بطابع هذه المصالح وتعبر عن أوجه الصراع الناشب بينهما ودرجة تطور اقتصاد كل منهما واحتياجاته ، سواء ما كان منها عاجلا أو طويل الأجل .

وتتسم المشروعات الفرنسية بسمة الاستغلال الربوى أكثر من أى شىء آخر ، وهذا مرجعه طبيعة تطور الرأسمالية الفرنسية نفسها ، أما بريطانيا فإن مشروعاتها كانت تختلف تماما عن هذا الاتجاه ، فقد كانت كلها مشروعات متكاملة ، تخدم استراتيجية طويلة الأمد ، وهى احتلال مصر وجعلها نقطة للوثوب منها على باقى القارة الأفريقية ، وتأمين طريق الهند والوصول إليه بأسهل السبل . لهـذا فان بريطانيا لم تعارض فى إقامة مشروعات فرنسية أو إيطالية وبلجيكية .. الخ ، ما دامت هذه المشروعات لا تعرقل استراتيجيتها ، بل تقلل من حدة الصراع بينها وبين هذه الدول . ولكنها كانت تعارض ، وبصراحة ، كل المشروعات التي تهدد هـذه الاستراتيجية .

فعندما وصلت الحملة الفرنسية مصر حاربتها بكل الطرق حتى جلت . وعندما وصلت جيوش مصر إلى أبواب القسطنطينية وأخذت تدقها دقا عنيفاً ،

هيجت بريطانيا كل الدول عليها ، وحطمت أسطولها في نفارين ، ولم تهدأ إلا بعد أن أكدت تبعيتها للباب العالي (ما دام الباب العالي تابعاً لها ..)

ولم يكن مد خط السكة الحديد الأول في عهد عباس نتيجة لذكاء هذا الوالي ، أو تعبيراً عن احتياجات ملحة في المجتمع المصري ، أو دليلا على التطور الذي جعل مصر أول دولة في أفريقيا ، ومن أولى دول العالم في مد خطوط السكك الحديدية . لم يكن تعبيراً عن شيء من هذا ، إنما كان تعبيراً عن مصالح الاستعمار البريطاني ، وعن تناقض مصالحه مع مصالح الاستعمار الفرنسي .

وقد شاهدنا في عصر محمد علي الشركات الانجليزية التي أنشئت في مصر وكلها تهدف إلى تنظيم شبكة المواصلات بين ميناء الاسكندرية وداخل البلاد حتى شواطيء البحر الأحمر لنقل السلع والجنود من وإلى الشرق الأقصى ، وخاصة الهند . وعندما تحسنت القاطرة البخارية استغل الانجليز نفوذهم على الوالي عباس لمد خط سكة حديد من الاسكندرية للقاهرة ومنها إلى السويس ، تسهيلا للنقل ، ومساهمة لاحباط الخطة الفرنسية في فتح قناة السويس .

وإذا كان الاستعمار الفرنسي قد نجح لدى سعيد باشا في تنفيذ مشروع قناة السويس، فإن هذا النجاح لم تلبث بريطانيا أن تخطته بسيطرتها الكاملة على الأراضي المصرية ، بعد احتلال سنة ١٨٨٢ وبمشاركتها في أسهم قناة السويس التي اشترتها من الخديوي اسماعيل . .

على كل حال فان مرحلة حكم عباس وسعيد كانت المرحلة التي بدأت فيها المشروعات الاستعمارية تترى على مصر . . ففي سنة ١٨٥٦[1] تكونت شركة « بنك أوف إيجيبت » برأس مال إسمي قدره نصف مليون جنيه

(١) The investment of foreign Capital by Crauchley p 29



الصناعة ، ومعظمها ربوى يدين الفلاحين وينهب أراضيهم .

أما مشروعات الاستعمار البريطانى حيال السودان ، فسنترك الكلام عنها الآن ، وسنناقشها فى المرحلة التالية للاحتلال البريطانى ، حيث كشفت نياتهم تماماً .. حسبنا الآن أن نقول أن الفتوحات التى تمت فى عهد اسماعيل كلها كانت تحت المراقبة البريطانية الكاملة ، وحائزة لرضاها وتأييدها ولا غرو فإنها كانت متأكدة من أن هذه الفتوح ستقع فى قبضتها يوماً ما فليسفك الدم المصرى لتجنى هى المحصول بعد ذلك ..

وفى أيام سعيد وصل رسول استعمارى بريطانى فى ثياب رحالة ومستكشف ، هو السير صمويل بيكر يتبع خطى اثنين من الرسل البريطانيين الاستعماريين هما (GRANT) ، (SPEKE) الموفدين من قبل الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية ، وكانا قد اكتشفا بحيرة فيكتوريا سنة ١٨٦٢ وواصل هو الرحلة بعد ذلك واكتشف بحيرة البرت . وقد لعب دوره لخدمة الاستعمار البريطانى من خلال وجوده فى الجيوش المصرية التى سيرها اسماعيل إلى السودان . وقد عاد هذا الرجل فى أيام اسماعيل مع ولى عهد بريطانيا فى حفلات افتتاح قناة السويس .. وتحت ستار محاربة الاتجار بالرقيق فى أفريقيا أصدر اسماعيل أمراً بتجريد حملة من ١٧٠٠ جندى تحت قيادة صمويل بيكر أخذ يجوس بها خلال كل المناطق التى فتحها الجيش المصرى ، ثم عينه حاكما على مديرية خط الاستواء براتب خرافى قدره عشرة آلاف جنيه فى السنة .

قناة السويس وبداية القروض الأجنبية :

« إن فتح القناة سيؤدى إلى ازدياد المواصلات التجارية بين أوروبا والبلاد الواقعة على البحر الأحمر ، وستنشأ طبعاً مراكز للدول الأجنبية فى هذه البلاد . ومن المنتظر أن تحدث منازعات بينها وبين تلك الشعوب ،

تتخذ ذريعة إلى التدخل المسلح فى شئونها ، وهـذا التدخل يفضى إلى الاحتلال الدائم . ويتوقع أن تحدث هذه النتائج فى مصر ذاتها » .

فى سنة ١٨٥٤ أرسل المستر « بروس » القنصـل البريطانى فى مصر هذه الرسالة إلى حكومته بلندن يبدى فيها وجهة نظره بخصوص إعطاء امتياز حفر القناة إلى دلسبس ، وقد كان توقيع العقـد بين الوالى وبين دلسبس نقطة انطلاق فى السياسة الاستعمارية البريطانية . فان توقيعه قد أعاد إلى مصر مرة ثانية خطر سيطرة دول استعمارية غير بريطانيا على مصر النقطة الاستراتيجية فى خططها الاستعمارية البعيدة المدى ، ولذلك فإن بريطانيا بدأت ترسم وبسرعة خططها للاحتلال، ولجعل القناة تحت سيطرتها لا تحت سيطرة فرنسا .

لقد عارضت بريطانيا المشروع بشتى الطرق ، وعملت على عرقلة تنفيذه ، ووصل بها الأمر أن أرسلت أساطيلها فى ميناء الأسكندرية سنة ١٨٥٩ ، مهددة بإقالة سعيد باشا . ولـكن الظروف الدولية ، وخاصة بعد عقد الصلح بين فرنسا والنمسا ، لم تمكنها من تنفيذ هذا التهديد .

إن قصة قناة السويس ستظل تروى على مدى الدهور كمثل مروع لأساليب النصب والوحشية الاستعمارية لامتصاص دماء الشعوب عنـدما تـكون فى حالة من الضعف لا تمـكنها من الوقوف فى وجه المتـآمرين . لذلك فان استقبال الشعب لقرار جمال عبدالناصر بتأميم القناة لم يكن مجرد فرح عابر أو تهليل سياسى ، بل كان تعبيراً رائعاً عن الحقد الدفين الذى يملأ قلب شعبنا على هؤلاء الأوغاد الذين سخروا أقوى وأعفى شبابنا فحفروا الصحراء بأظافرهم ، وتدفقت القناة بدمائهم قبل أن تتدفق فيها مياه البحار .

ولا شك أن دلسبس عندما انتزع من سعيد عقد القناة ، كانت فى ذهنه صور الفلاحين المصريين المسخرين ، وهم يحفرون ترعة المحمودية وسياط الباشا تلهب ظهورهم ، بل لقد شاهد بعينه كيف تم تطهير هذه الترعة فى

أوائل حكم صديقه وصفيه سعيد الذى أصدر أمره المديرين بجمعوا له ١١٥ ألف عامل سخرة ، وبدون أجر ، ظلوا يعملون اثنين وعشرون يوماً رفعوا خلالها ثلاثة ملايين متر مكعب ، وعبدوا طريقاً زراعياً عرضه عشرة أمتار ، لاشك أن هذه الصور كانت فى ذهن دلسبس ، وأخذ يتصور سياط الباشا وهى تلهب ظهور الفلاحين فتحفر له الصحراء ، وتوصل البحرين ، ثم يتربع هو ملكا على جنة البحرين وسيدة القارتين . . ولم تكن أحلام دلسبس مجرد أضغاث ، فقد حققها له الباشا كما حقق الجنى طلبات علاء الدين ...

عقد امتياز القناة :

حاول دلسبس فى أيام عباس أن يمرر المشروع ففشل ، وسافر إلى فرنسا . ولما اعتلى صديق طفولته سعيد الحكم ، جمع حقائبه وسارع بالسفر إلى مصر ، وبلغها فى نوفمبر ١٨٥٤ ، ولم تمض بضعة أيام ، وفى أثناء رحلة صحراوية ممتعة ، إلا وكان فى جيبه عقداً مؤرخاً ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ يعطيه امتياز تأسيس شركة لحفر القناة ، واستثمارها ٩٩ سنة ابتداء من تاريخ افتتاحها للملاحة .

وبعد أن أكمل دلسبس أبحاثه عاد ثانية إلى سعيد ، فأصدر له عقد الامتياز الثانى بتاريخ ٥ ينـاير سنة ١٨٥٦ ضمنه شروط التعاقد بينهما ونفذه ، وبصورة لم يكن يحلم بها دلسبس نفسه . وبالرغم من معارضة الحكومة البريطانية لحفر القناة ، فإن شركات الملاحة بها ، وكذا الشركات التجارية ، وفى مقدمتها شركة الهند ، وشركة الملاحة الشرقية ، كانت تحبذ تنفيذ المشروع ، لما سيدره عليها من الربح بتوفير المرور حول رأس الرجاء الصالح فى رحلاتها للشرق الأقصى .

وهذه هى أهم شروط العقد :

أولا — تستغل الشركة القناة لمدة ٩٩ سنة ، تبتدىء من تاريخ افتتاحها ،

ثم تصير بعد ذلك ملكا لمصر ، وتفرض الشركة طوال مدة ملكيتها للقناة ، الرسوم التى تراها على السفن المارة بها أو الترع أو الثغور التالية لها ، على ألا تزيد فى النهاية عن عشر فرنكات عن الطن أو شخص من المسافرين .

ثانيا — تحفر الشركة ترعة عذبة بين القاهرة ومنطقة القناة ، وتكون هذه الترعة ومياهها ملكا لها تتصرف فيها كيف تشاء .

ثالثا — تستولى الشركة على جميع الأراضى الموجودة على جانبي القناة ، والترعة العذبة ، (بعرض كيلو مترين من الجانبين) ، وتكون هذه الأراضى ملكا لها دون مقابل ، ودون أن تدفع عنها ما يفرض على مثيلاتها من الضرائب .

رابعا — تقدم الحكومة ٥/٤ العمال اللازمين لحفر القناة . على أن تدفع الشركة أجوراً تحددها لهم ، (حددت بعد ذلك بمبلغ ٢٥ سم ، أى قرشاً واحداً . وكان يستولى عليه المتعهدين) .

خامسا — تأخذ الحكومة ١٥ ٪ من أرباح الشركة ، ويأخذ المؤسسون ١٠ ٪ .

سادسا — إعفاء الشركة من الرسوم الجمركية والعوايد عن جميع الآلات والمواد التى تستوردها من الخارج .

سابعاً — للشركة الحق طول مدة امتيازها أن تستخرج من المناجم والمحاجر الأميرية كل المواد اللازمة لأعمال المبانى وصيانتها وملحقات المشروع .

ثامنا — حق الشركة فى نزع ملكية الأرض المملوكة للأفراد مما ترى لزومها لإجراء الأعمال والانتفاع بمزاياها فى مقابل أن تدفع لهم تعويضاً عادلا .

تاسعا — إذا أراد أصحاب الأطيان الواقعة أراضيهم على ضفاف الترعة رى



وتبقى ٨٥,٥٠٦ سهماً كانت مخصصة، لانجلترا وروسيا والنمسا والولايات المتحدة، ولما لم توزع فى هذه الدول أعطيت للرجل الطيب سعيد ، فأصبحت حصة مصر ١٧٧,٤٦٢ سهما ، وقد احتفظ بها خلفه اسماعيل إلى أن سلمها غنيمة باردة لبريطانيا ، بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات . وقد بلغت قيمة هذه الحصة فى سنة ١٩٢٩ مبلغ ٧٢ مليون جنيه ، وربحت منها الخزانة البريطانية حتى أواخر هذه السنة ٣٨,٦٠٠,٠٠٠ جنيهاً .. وإذا كان إسماعيل قد باع أسهم مصر فى القناة ، فان خلفه توفيق قد باع الـ ١٥ ٪ نصيب مصر فى أرباح القناة بمبلغ ٨٤٨,٦٥٠ جنيها ، وبهذا صفت مصر آخر رباط مادى بينها وبين القناة ..

تقول الشركة فى إحصاءاتها أنها أنفقت على حفر القناة ١٨ مليوناً من الجنيهات . فلنبحث إذن ماذا أنفقت مصر ، لكى نعرف مدى النصب فى هذا الرقم .

جنيه	
٣,٤٢٦,٠٠٠	قيمة أسهم مصر فى القناة .
٣,٣٦٠,٠٠٠	عن التعويضات المحكوم بها للشركة بعد تحكيم نابليون الثالث .
٤٠٠,٠٠٠	عن أراضى تفتيش الوادى (أراضى كانت الشركة اشترتها من تركة الهامى باشا بثمن قدره ٦٨ ألف جنيه)
١,٢٠٠,٠٠٠	تعويض مدفوع للشركة بمقتضى اتفاق ٢٣ / ٤ / ١٨٦٩
١,٢٠٠,٠٠٠	نفقات الترعة العذبة .
١,٤٠٠,٠٠٠	نفقات حفلات القناة .
٥,٨١٤,٠٠٠	فوائد وسمسرة ونفقات التحكيم .
١٦,٨٠٠,٠٠٠	المجموع بالجنيهات (١)

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف هيطة ، ص ٢٥٩ . Crawchly p 16

ستة عشر مليوناً وثمانمائة ألف جنيها ، أنفقتها مصر على حفر قناة تمتلكها شركة تدعى بأنها أنفقت عليها ١٨ مليونا من الجنيهات ، وهذا الرقم يثبت أن مصر قد حفرت القناة ثم ملكتها لشركة ظلت تجنى من ورائها ملايين الجنيهات ، ولا تجنى مصر إلا المتاعب والآلام .

القروض الأجنبية :

اختتم سعيد حياته والخزانة العامة مدانة بمبلغ ١١ر١٦٠ر٠٠٠ جنيهاً ، منها ٣ر٢٩٢ر٨٠٠ جنيهاً لبنك فروهلن وجوشن ، والباقي ديون سائرة . ولقد اتسم عهده باختلال الميزانية ، وزيادة المصروفات على الإيرادات . وفيما يلي بيان الميزانيات خلال حكمه ، ومنها يتضح استطراد زيادة المصروفات على الإيرادات (١) .

السنة	الايرادات	المصروفات
١٨٥٤	٣ر٢٠٠ر٠٠٠	٣ر٨١٧ر٠٠٠
١٨٥٥	٢ر٠٧٨ر٠٠٠	٢ر٣٨٣ر٠٠٠
١٨٥٦	٢ر٤٧٤ر٠٠٠	٢ر٦٣٧ر٠٠٠
١٨٥٧	٣ر٢١٤ر٠٠٠	٣ر١٢٧ر٠٠٠
١٨٥٨	٢ر٠٢٥ر٠٠٠	٢ر٠٢٥ر٠٠٠
١٨٥٩	٣ر١٣١ر٠٠٠	٣ر١٧١ر٠٠٠
١٨٦٠	٢ر١٥٤ر٠٠٠	٢ر٩٨٤ر٠٠٠
١٨٦١	٢ر١٥٤ر٠٠٠	٥ر١٨٤ر٠٠٠
١٨٦٢	٣ر٧٠٧ر٠٠٠	٨ر٨٦٨ر٠٠٠
١٨٦٣	٦ر٠٩٤ر٠٠٠	١٤ر٣٩٥ر٠٠٠

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لهيطة ، ص ٢٣٩

هذه هى الحالة التى وصلت إليها مصر فى نهاية حكم سعيد ، بحيث أصبحت سوقاً مفتوحة للنهب الاستعمارى الذى أخذ خطره يستشرى عاما بعد عام .. كل هذا فى غيبة القيادة الشعبية التى تستطيع أن توقف هذا السعار الاستعمارى الذى ينهش فى جسد شعبنا .

وظلت الديون تتزايد فى عهد اسماعيل ، وأخذت البنوك الانجليزية والفرنسية تزين له طريق الاستدانة ، واستمر الرجل يمد يده ويأخذ وبشروط عجيبة لم تحدث فى تاريخ أية دولة ، فيرهن مديريات البلاد الواحدة بعد الأخرى ، وإيرادات السكك الحديدية ، والجمارك ، والضرائب الشخصية ، والضرائب الغير مقررة ، وعوائد الملح ، وإيرادات المقابلة . ثم يبيع أسهم القناة ، ثم حصة مصر الـ ١٥ ٪ من أرباحها .. كل هذا نظير ديون لم يستلم منها أكثر من النصف ، ولينفقها فى مشروعات كان الاستعمار البريطانى يريدها وينشدها .

وها هى القروض التى تمت فى أيام اسماعيل بخلاف الديون السايرة بملايين (١) الجنيهات :

السنة	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية	البنك	مركزه
١٨٦٢	٣,٢٩٢,٨٠٠	٢,٦٤٠,٠٠٠	فرهلنج وجوشن	لندن
١٨٦٤	٥,٧٠٤,٢٠٠	٤,٨٦٤,٠٠٠	» »	»
١٨٦٥	٣,٣٧٨,٣٠٠	٢,٧٥٠,٠٠٠	انجلواجبشيان	لندن ـ باريس
١٨٦٦	٣٠٠,٠٠٠	٢,٦٤٠,٠٠٠	فرهلنج وجوشن	لندن
١٨٦٧	٢,٠٨٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	البنك العثمانى	لندن ـ باريس
١٨٦٨	١١,٨٩٠,٠٠٠	٧,١٩٣,٠٠٠	الشركة العامة المصرية	لندن ـ باريس الاسكندرية
١٨٧٠	٧,١٤٢,٨٦٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	الفرنسى المصرى	لندن ـ باريس
١٨٧٣	٣٢,٥٠٠,٠٠٠	١٩,٩٧٣,٠٠٠	أوبنهيم	لندن ـ باريس
	٦٨,٤٩٧,١٦٠	٤٥,٧٦٠,٠٠٠		

(١) The investment of fareign Cabital by Crouchley p 18

وبإضافة حوالى ٢٥مليون جنيه ديون سائرة ، تبلغ الديون المائة مليون من الجنيهات تقريباً بفوائد سنوية تتراوح بين ٧ ، ٩ فى المائة ، وقد صرفت هذه القروض فى الأغراض الآتية :

١٦ مليون جنيه		قناة السويس
٤٠ »	»	الأعمال العامة
٢٢ »	»	خسارة إصدار القروض
٢٠ »	»	غير واضحة الأغراض التى أنفقت فيها .
٩٨ مليون جنيه		المجموع

الفصل الثالث

التدخل السياسي

عندما يصدر الاستعمار رؤوس أمواله ، فهو لا ينشد من وراء ذلك الربح الباهظ والسيطرة على اقتصاديات البلد المصدر إليها فحسب . بل يهدف من وراء ذلك إلى السيطرة على الأجهزة الإدارية للبلد التعس الذي يقع في قبضة يده ، ويسخر كل طاقات البلد لمشروعاته الاقتصادية والسياسية وقد كانت القروض ورؤوس الأموال التي تمت في عصر سعيد ثم إسماعيل النسيج الأول في شبكة اصطياد مصر . . وفعلا بدأ التدخل السياسي للسيطرة اقتصاديا وسياسيا بزحف وبسرعة . وكانت لجنة « كيف » الانجليزية . أولى عمليات التدخل السافر في شئون مصر الداخلية . وكان قدوم هذه اللجنة بناء على طلب من إسماعيل نفسه . لأن فوائد الدين المصرى البالغة ٦ مليون جنيه لا يمكن أن تتحملها ميزانية البلاد التى وصلت إلى أقصى حدها سنة ١٨٧٥ بمبلغ ١٠٠٥٤٢٤٦٨ جنيهاً الأمر الذى جعل إسماعيل غير قادر لا على تسديد الديون ولا على فوائدها ... فطلب سنة ١٨٧٥ من انجلترا أن تساعده على إصلاح الحالة وتدبير الميزانية . . وهل يريد القط الا مفتاح المطبخ ! . . . فأرسلت له لجنة من أربعة موظفين برياسة المالى الانجليزى الكبير « كيف » ، ودرست اللجنة الحالة المالية ثم رفعت تقريرها إلى الوزارة البريطانية ، لا إلى إسماعيل .

ولم تقف فرنسا مكتوفة الأيدى بطبيعة الحال ، فأرسلت هى الأخرى أحد موظفيها ليدرس الحالة المالية ويدلى فيها بدلوه . وخشيت بريطانيا

أن يأخذ إسماعيل رأى المستشار الفرنسي ، فتحولت الحركة إلى البرلمان وندت بالحالة المالية في مصر لتقدم التبريرات لما ستتخذه في المستقبل من تدخل في شئون مصر الداخلية والخارجية .

اعلان الافلاس :

وفي ٧ أبريل سنة ١٨٧٦ أعلن إسماعيل إفلاسه ، وبعد شهر من هذا الإعلان أصدر مرسومين :

الأول — توحيد ديون مصر العامة وديون الدائرة السنية (أملاكه الخاصة) ، وجعلها ديناً واحداً مقداره تسعون مليوناً من الجنيهات بفائدة ٧ ٪ لمدة ٦٥ سنة ، وخصص لها ضرائب أربعة مديريات .

الثاني — إنشاء صندوق الدين ، وهي إدارة سميت « صندوق الدين المصري العام » وعينت إيطاليا وفرنسا والنمسا مندوبا عنها . وأهداف هذا الصندوق تتلخص في تسلم المبالغ المخصصة للديون من مصادرها وتوزيعها على الدائنين . وهذه المصادر هي إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، وعوائد الدخولية في القاهرة والاسكندرية ، والضرائب الجمركية ، وإيرادات السكك الحديدية ، ورسوم الدخان والمصايد المصرية ورسوم الكباري ، وعوائد الملاحة في النيل ، وإيراد كوبري قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية .. ولسنا ندري ماذا تبقى إذن لينفق على الحالة الداخلية في البلاد ، مادامت كل هذه الايرادات ، ستسدد للديون . . ؟ ؟

ولما كانت بريطانيا لا تريد أن تسدد الديون ، ولا تنظم المالية المصرية

كما أنها لا تريد أن تجعل لأية دولة سلطة على المالية المصرية خلافها، لذلك لم تقبل الاشتراك في صندوق الدين وقامت بالضغط السياسي العنيف، مما أجبر فرنسا على أن توافق على إرسال لجنة جديدة من مندوب انجليزي وآخر فرنسي . . . وفعلا تكونت اللجنة من جوش الليوتير الانجليزي صاحب أول بنك استدانت منه مصر، ومن الفرنسي جوبير. ومارست اللجنة أعمالها سنة ١٨٧٦ .. وفي هذه السنة بالذات يقول (باكوين) في كتابه : « مصر في عهد إسماعيل» : (إنه من الغريب جداً أن تكون الحالة المالية المصرية هي الوحيدة التي أوجبت تدخل بريطانيا العظمى . فني نفس السنة التي شدت فيها أزر مستر جوش والمسيو جوبير، كان يوجد أكثر من سبع عشرة دولة أخرى مفلسة بلغت ديونها ٤٠٠ مليون جنيه . ومع ذلك لم تر الحكومة البريطانية مطلقاً احتجاجا ما بارسال تهديدات قنصلية في مصلحة المقرضين) .

إن بريطانيا تريد أن تدفع بالعربة إلى المزالق، وفعلا قبل اسماعيل قرار اللجنة بالمراقبة الثنائية أحدهما انجليزي والآخر فرنسي لمراقبة المصروفات . وسرت بريطانيا وأرسلت مندوبها وهو مستر إيفلنج بارنج الذي سنعرفه فيما بعد، عند ما يخلع ملابسه المدنية ويلبس الملابس العسكرية باسم لورد كرومر .

وتفرع عن تقرير اللجنة مشروعات أخرى لتأكيد السيطرة الاستعمارية على البلاد ، فشكلت لجنة التحقيق لفحص مالية البلاد وتفسير العجز في دخل الحكومة . . . وكأن هذا العجز غير مفهوم لهم ! . . . وكان في هذه اللجنة مندوب انجليزي وآخر فرنسي . ولكن سرعان ما اختصر الطريق وأمر اسماعيل بتشكيل وزارة جديدة برياسة نوبار دخلها هذين المندوبين وزيرين : الانجليزي للمالية والآخر للأشغال .

وقد شاهدت مصر من أيام محمد على وجود عديد من الأجانب في

مناصب الوزارة وقيادة الجيوش ، ولكن كل هؤلاء الأجانب كانوا يمارسون عملهم تحت سلطة الوالى ، وبتكليف منه ، أما هذين الوزيرين فإن أمرهما يختلف كل الاختلاف ، فتعيينهما بناء على أمر حكومتيهما ، ولرعاية مصالحهما ، وليس للخديوى أية سلطة عليهما .

ولم تكن السيطرة السياسية والاقتصادية واقعة من أعلا فحسب على جهاز الدولة ، بل أيضاً من أسفل ، ومن الرعايا الأجانب الذين عرحون فى مصر وكأنها مزرعتهم الخاصة ، معتمدين على الامتيازات الأجنبية التى كانت تمنحها تركيا لهم فى كل بلاد السلطنة العثمانية ، وتتيح لهم حق امتلاك الأراضى والعقارات بها .

وبطبيعة الحال لم تكن الامتيازات القديمة بكافية بالنسبة للتغلغل التام للاستعمار على البلاد . فكان لا بد إذن أن تزداد هذه الامتيازات القديمة أكثر وأكثر ، تبعاً لازدياد التدخل الاستعمارى ، فاتسعت فى أيام سعيد وفى عهده كما نعلم عقد أول قرض أجنبى . . ثم بلغت مداها فى أيام خلفه اسماعيل ، وأصبح الأجانب يعيشون فى داخل البلاد المصرية ، ولا سلطان للدولة عليهم . لذلك كانت مصر ملجأ لكل مغامر آبق ، ليهنأ وينعم فيها ، وأصبح الوطنيون فريسة لأحط العناصر الأجنبية الوافدة على مصر

ولكن الأجانب أنفسهم ، وهم أخلاط من بلاد مختلفة قد تعرضت مصالحهم للخطر من جراء هذه الفوضى العجيبة ، ولم يعد الفرد الفرنسى مثلا يأمن على مصالحه إذا تخاصم مع الفرد الايطالى . فلو تقاضيا فى القنصلية الإيطالية فسوف يكون الحكم لصالح الايطالى ، وإذا كان فى القنصلية الفرنسية كان الحكم لصالح الفرنسى ، وهكذا مع باقى الأخلاط الأجنبية المختلفة . لذلك كان لا بد من تنظيم هذه العملية بحيث تكفل مصالحهم فيما بينهم ، وتكفل فى الوقت نفسه استقلالهم عن الحكومة وشل يدها عن تحركاتهم . .

وقد بادر اسماعيل ونفذ لهم ما يريدون ، وأسس المحاكم المختلطة التى افتتحت رسمياً فى حفل فاخر فى يناير ١٨٧٦ ، وهكذا أصبح للأجانب فى مصر دولة لها مركزها ، وهى المحاكم المختلطة . . .

وسلطة المحاكم المختلطة لم تكن تقف عند حد التقاضى بين الأجانب وبعضهم ، أو بينهم وبين الوطنيين ، بل كانت لهـا سلطة على حق السيادة للحكومة المصرية ، وأى قانون تسنه الدولة ويمس الأجانب من قريب أو من بعيد تعتبره خروجاً على لائحة تأسيس المحاكم المختلطة ، وسرعان ماتحتج دول الامتياز وتصرخ ، مثل ما حدث فى قانون سنة ١٨٧٩ الذى أصدره اسماعيل بشأن تسوية الدين ، فقـد احتجت الدول على هـذا القانون واستمسكت بلائحة ترتيب المحاكم المختلطة .

وقد لعب الصراع البريطانى الفرنسى دوره أيضاً فى تكوين المحاكم المختلطة ، فنحن نعرف من سياسة بريطانيا أنها تعمل دائماً على استبعاد أى نفوذ غير نفوذها على مصر ، فلماذا إذن وافقت على إنشاء المحاكم المختلطة التى تعطى امتيازاً لخمسة عشر دولة هى : أمريكا — النمسا والمجر — بلجيكا — الدانمارك — فرنسا — ألمانيا — إنجلترا — اليونان — هولندا — إيطاليا — البرتغال — الروسيا — اسبانيا — السويد — النرويج . . .

إن المتتبع للصراع الاستعمارى على مصر خلال القرن التاسع عشر ، والمتتبع لحركة الديون العامة ، سيجد أن فرنسا وانجلترا هما طرفا النزاع فى السيطرة على مصر . . . أما تركيا ، ذلك الرجل المريض ، فلم تكن إلا وسيلة تستغلها بريطانيا لتنفذ عن طريقها ما تريد . .

ولما كانت بريطانيا هى الأكثر نفوذاً وقوة فى المجال المصرى ، لذلك كانت تعمل على تصفية النفوذ الفرنسى . . ومن هنا كانت موافقتها على إنشاء المحاكم المختلطة لكى تجعل من فرنسا واحدة من هذه الدول الخمسة

عشر صاحبة الامتياز ، وبهذا تضعف من شأنها كدولة ذات امتياز خاص في مصر . وهي لا تخشى سلطة هذه المحاكم ما دامت السلطة العليا للدولة ستكون في قبضتها هي لا قبضة أحد سواها .

وقد عارضت فرنسا في إنشاء المحاكم المختلطة ولم تعين قضاتها إلا بعد أن وجدت أنه لا فائدة ترجى من المعارضة ، فاشتركت بنصيبها مع باقي الدول المميزة . . .

وهكذا وضعت البلاد اقتصاديا وسياسياً تحت السيطرة الاستعمارية . . وفقدت البلاد استقلالها ، ولم يدخلها بعد جندي أجنبي واحد . .

الفصل الرابع

مصر بلد تابع شبه اقطاعى

فى نفس الوقت الذى أصبحت فيه مصر واقعة تحت السيطرة الاستعمارية اقتصادياً وسياسياً نمت الملكية الفردية للأرض، وأصبحت الزراعة لا تهدف إلى الاكتفاء الذاتى فحسب، بل تهدف التصدير، وخاصة القطن الذى بلغت حاصلاته فى أواخر حكم إسماعيل سنة ١٨٧٩ ، كما يقدره شارل عيسوى ٣٫١٠٠٫٠٠٠ قنطاراً[١] ، وقد ارتفعت أسعاره فى فترة الحرب الأهلية الأمريكية إلى أن وصل سعره ٤٥ ريالا للقنطار سنة ١٨٦٣ ثم عاد وانخفض إلى ١٩ ريالا بعد انتهاء الحرب ونزول القطن الأمريكى فى السوق العالمية ، مما كان له أسوأ الأثر على صغار الملاك ومتوسطيهم الذين وقعوا فريسة المرابين وبنوك الرهونات ، فان الضرائب الباهظة التى قدرتها الحكومة فى سنين الرواج لم تخفضها فى سنين الهبوط ، فأفلس الزارعين وحجزوا على أراضيهم ، ولم يصمد منهم إلا كبار الملاك .

إن اللائحة السعيدية قد حددت ملكية الأرض ، إلا أنه فى الواقع لم يستفد منها إلا عدداً ضئيلا من الفلاحين ، بينما المستفيد الحقيقى هم كبار الملاك الذين تكونوا كطبقة منذ أواخر أيام محمد على ... ويكفى أن نعرف أن مساحة الأرض المزروعة قد بلغت ٤٫٨١٠٫٠٠٠ فدان[٢] سنة ١٨٧٩ كان

(١) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 35

(٢) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف طيطة ، ص ٢٨٩

الخديوى وحده يملك منها ٩٥٠,٠٠٠ فدان، أى الخمس تقريباً . وإذا عرفنا أن شركة قناة السويس قد اشترت من تركة إلهامى باشا تفتيش الوادى وقدره ٢٣,٧٨٠ فدان ، استطعنا أن ندرك من هم الذين كانوا يملكون الأرض حقيقة ، ويتبين لنا أنه قد تكونت وتبلورت طبقة من كبار ملاك الأراضى تملك معظم الأراضى ، بينما يقع صغار الملاك فريسة فى يد بنوك الرهونات والمرابين المنتشرين فى الريف المصرى. وقد حدد لورد دوفرين أن الأموال المحددة فى قوائم الرهون قد زادت ما بين ١٨٧٦ وسنة ١٨٨٢ ، أى سنة الاحتلال من ٥٠٠,٠٠٠ جنيها إلى ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، منها ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيها خاصة بالفلاحين علاوة على ما عليهم من ديون للمرابين فى الأرياف تتراوح ما بين ثلاثة ملايين جنيها وأربعة ملايين[1].

لقد زادت الديون على الفلاحين فى خلال سبعة سنوات ستة عشرة ضعفاً ، فبدلا من نصف مليون من الجنيهات أصبحت ثمانية ملايين باعتراف لورد دوفرين نفسه .

وكان الخديوى وكبار الملاك يستعملون الطرق الرأسمالية فى استغلال أراضيهم فالخديوى اسماعيل، وهو أكبر مالك للأراضى كان يوزع أراضيه على ٥١ دائرة متفاوتة المساحة ولا تقل أصغرها عن ألف فدان يزرع فيها القطن والسكر وغيرها من المحاصيل التجارية ويستعمل فى زراعتها الآلات الحديثة من محاريث وآلات مختلفة ، وقد أقام بجانب هذه المزارع مصانع السكر ، ومد لها خطوط السكك الحديدية لسهولة النقل والتصدير ..

ولما كانت السيطرة الاستعمارية وخاصة من جانب بريطانيا قد استهدفت جعل مصر مزرعة قطنية واسعة ، لذلك كان من الطبيعى جداً أن مشروعات الرى والصرف يعنى بها عناية خاصة، ولذلك فقد شاهدت البلاد اتساعا عجيباً

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف ضيفة ، ص ٣٩٥

في مشروعات الري والصرف ، حفرت حوالى ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميل بلغت نفقاتها ١٢ مليوناً من الجنيهات ، هذا علاوة على تطهير الترع القديمة وجعلها صالحة لمشروعات الرى الدائم ، وأنشئت القناطر على الرياحات والترع وبلغ عددها فى سنة ١٨٧٩ ، ٤٠٠ قنطرة ، وكذلك أصلحت القناطر الخيرية ، وقويت الجسور على النيل والترع وتبعا للخطة الاستعمارية الكاملة ازدادت شبكة المواصلات البرية والبحرية ، وبلغت مجموع الخطوط الحديدية التى أنشئت حتى أيام إسماعيل باشا ٤١ خطاً طولها ١٨٩٥ كيلو متراً تربط بين مناطق المحاصيل وبعضها وبينها وبين موانىء التصدير .

كما ربطت البلاد بعضها بشبكة من الخطوط التلغرافية بلغ عددها ٢٢ خطاً طولها ٣٤٣٥ كيلو متراً .. وبجانب هذه الشبكة الواسعة للمواصلات نمت التجارة المحلية نسبياً خصوصاً بعد الغاء ضريبة الدخولية فى أيام سعيد ، وكانت تقدر بمعدل ١٢ ٪ من قيمة البضائع عند دخولها أية قرية أو مدينة ، حقاً إن الهدف الأساسى من إلغاء هذه الضريبة كان لمصلحة الاستعمار ، إلا أن التجار المصريين قد أفادوا منها فائدة ضئيلة بقدر إمكانياتهم الضعيفة ، ولكن هذه الطبقة ظلت محصورة فى حدود التجارة وحسب ، ولم تستطع أن تتخطاها إلى مجال الصناعة لعدم إمكانية وجود رأسمال متراكم يستغل فى المشروعات الصناعية . ولهذا فقد ظلت الصناعة المصرية محصورة فى مجالها الحرفى باستثناء المصانع التى أنشأها إسماعيل ، أو التى كانت ما زالت متبقية من أيام محمد على باشا ، مثل صناعة الأسلحة والترسانة البحرية وصناعة السكر والغزل وضرب الطوب . وبلغ عدد العمال الذين يعملون فى كل هذه الصناعات سواء الحرفية أو الرأسمالية الحكومية مائة ألف عامل ، وهو عدد ضخم ونسبته توازى ١ : ١٢ بالنسبة للذكور البالغين .. وكان من الممكن أن تتطور التجارة والصناعة فى مصر تطوراً طبيعياً بعد صدور اللائحة السعيدية وإلغاء ضريبة الدخولية ، إلا أن سياسة الباب المفتوح ، علاوة على الامتيازات

الأجنبية التي كانت تسهل للأجانب إدخال سلعهم دون أي رقابة على الجمارك كل هذا أضعف التجارة والصناعة المصرية إضعافاً شديداً، بل وقضى على الصناعة الآلية المملوكة للدولة مثل صناعة السكر .. ومن الإحصائية التالية يتبين الانهيار السريع لهذه الصناعة ..

صادرات السكر بالقنطار(1)

السنة	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
الوزن	٣٢٧٥٠	١٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠

واردات السكر الفرنسي بالقنطار

السنة	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
الوزن	٤٨٦٤٩٠	١٢٩٣٥٩٨	٣٩٢١٣٠٨	٤٠٢٦٠٧٨

وظلت صناعة السكر في التدهور، حتى استولت عليها شركة فرنسية في سنة ١٨٧١ .

ولقد بلغت السيطرة الاستعمارية مداها في آخر حكم اسماعيل والمجتمع المصري مقسم إلى طبقات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة فيما مضى، فهناك طبقة كبار الملاك الاقطاعيين ، ثم الملاك المتوسطين والصغار، ثم الفلاحين الأجراء ، هذا بالنسبة للريف ، أما بالنسبة للمدينة فهناك الطبقة الوسطى التجارية والحرفية والطبقة العاملة . وهناك فئة شعبية أخرى لا تلعب دوراً في الانتاج؛ إلا أن أثرها الاجتماعي الفكري قد أصبح واضح الأثر في توجيه المجتمع . وهذه الفئة هي المثقفين المصريين التي وجدت من أيام محمد علي ، ثم نمت وتطورت في السنوات الأخيرة ، ولقد لعب هؤلاء المثقفون دوراً كبيراً في نقل الفكر الأوربي المتطور إلى مصر .

(1) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لهيطة ، ص ٢٩٨

وقد اختلفت أهداف التعلم فى هذه المرحلة عن أيام محمد على ، حيث كان التعلم خاضعاً لاستراتيجيته الحربية ، أما فى هذه المرحلة فهو نابع من رغبة الشعب المختلفة فى التزود بالعلم والثقافة . فأنشئت مدرسة المهندسخانة ، والحقوق ، ودار العلوم ، ومدرسة الطب والولادة ، والفنون والصنائع ، والمساحة ، والألسن ، والزراعة ، والخرس والعميان . كما أنشئت المدارس الثانوية ، وسبعة وعشرون مدرسة ابتدائية .. ولأول مرة فى تاريخ مصر تنشأ مدارس لتعلم البنات ، واحدة أنشأها الخديوى ، ومدرستين أنشأتهما البطريركية القبطية .

وبطبيعة الحال ، وفى عصر السيطرة الاستعمارية ، لم يكن من الممكن ألا ينتشر التعلم الاستعمارى فى البلاد ، فتأسست أكثر من سبعين مدرسة أجنبية ، خرّجت موظفين للبنوك والشركات والمحلات التجارية الأجنبية . وعينوا فى الوظائف الحكومية بجانب الرؤساء الأجانب الذين أخذوا يسيطرون تدريجياً على جهاز الدولة .

والخلاصة أن مرحلة حكم عباس ثم سعيد ، كانت بداية مرحلة جديدة فى تاريخ الشعب المصرى ، تطورت وتبلورت أكثر خلال حكم اسماعيل . ففى الغيبة الكاملة للرأسمال الوطنى ، تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على البلاد ، وأقام الاستعمار المشروعات الاستغلالية ، وأوعز إلى الحكام بمد شبكة من طرق المواصلات البرية والنهرية ، فربطت البلاد ربطاً سريعاً وسهلا . وصدرت اللائحة السعيدية بتمليك الأرض للفلاحين .

ومن هذا يتضح أن عملية تغلغل رؤوس الأموال الأجنبية قد صاحبها وبالضرورة عملية تفتيت فى المجتمع المصرى .

وهذا التفتيت كان من المحتم أن يتم بالتطور الطبيعى للرأسمال الوطنى ، ولكنه لم يتم أيضا فى هـذه المرحلة من تاريخ مصر ، ولكن تطور الرأسمالية الأوربية الذى يتخطى حد المقارنة إذا ما قيس بتطور الرأسمال

الوطنى جعلها هى التى تقوم بهذا الدور فى مصر ولمصلحتها هى وضد مصالح الطبقات الشعبية المختلفة ، وضد الرأسمال الوطنى .

ولما كانت هذه السيطرة قد تمت فى مرحلة تاريخية كان فيها الشعب المصرى مضطهداً ، نتيجة للضربات العديدة المتلاحقة التى أصابته . لذلك فان الفرصة كانت مواتية للاستعمار لكى يظل يعرقل تقدمه سنيناً طويلة .

لقد حدث التفتت فى البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الاقطاعى ، وأصبح المجتمع المصرى مجتمعاً تابعاً شبه إقطاعى .

الفصل الخامس

الصراع من أجل التحرر

إذا كانت الثورة العرابية من الناحية التاريخية تعتبر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، يوم أن ذهب قائد الثورة أحمد عرابى إلى ساحة عابدين ومن حوله الجيش والشعب ، مطالباً الخديوى خادم الاستعمار بعزل وزارة رياض وتشكيل وزارة جديدة ودعوة مجلس النواب للانعقاد وزيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندى وعزل عثمان باشا رفقى . . إلا أن هذا اليوم يعتبر من الناحية العلمية بلورة لكل التطورات التى كان يجيش بها المجتمع المصرى من أيام محمد على واللائحة السعيدية والسيطرة الاستعمارية على الحالة الاقتصادية والسياسية المصرية .

إنها نتاج تفاعل التطورات الداخلية فى مصر والظروف الخارجية ، وخاصة فى أوروبا . وقد أثرت هـذه العوامل وتفاعلت معاً . وكانت الثورة هى النتاج الطبيعى لهـذا التفاعل . . وهى كأى ثورة اجتماعية تعبر عن مصالح اجتماعية فى مرحلة معينة ، وتجد الظروف الملائمة لها لكى تنفجر وتحقق أهدافها . وبقدر توفر هذه الظروف أو عدم توفرها يكون نجاح الثورة أو خذلانها ، ولكنها على كل حال تعبر عن مصالح اجتماعية معينة وصلت إلى مرحلة لم يعد من الممكن تحقيقها فى ظل النظام الاجتماعى القديم .

وبمناقشة الظروف التى مرت فيها الثورة والقوات الاجتماعية التي

اعتمدت عليها، ندرك أنه كان لابد أن يحدث هذا الانفجار بعد أن تبلورت طبقات جديدة تبعاً لتملك الأرض ، وازدياد الوعى العام للطبقات الشعبية، واصطدام هذه القوات بالعدو الاستعمارى الوافد فى شكل السيطرة الاقتصادية والسياسية..

فعندنا ما تحطمت سياسة الاحتكار فى التجارة والصناعة والزراعة ، صاحبها فى نفس الوقت تناقض خطير ، وهو فتح الباب على مصراعيه ، للتدخل الاستعمارى ، سواء عن طريق رؤوس الأموال أو تدفق التجارة أو الديون وما نتج عنها من سيطرة سياسية . وظل هذا التطور يأخذ مجراه فى داخل البلاد .. وكان التطور فى طبقة ملاك الأرض أسرع جداً من التطور فى باقى الطبقات الأخرى ، وخاصة فى نقيضتها الطبقة المتوسطة التى لم يهيأ لها أى ظرف لكى تتطور وتنمو نموا حقيقيا يمكنها من أن تلعب دورها السياسى على مسرح الأحداث التاريخية ، الأمر الذى كان له رد الفعل الإيجابى على أحداث الثورة المصرية .

وكان من جراء إغراق البلاد بالديون الواسعة أن أصبحت الحكومة تسن ضرائب جديدة لا حصر لها ، لم ترهق الطبقات الفقيرة فحسب ، بل وطبقة كبار الملاك أيضاً .. ومن القوانين التى سنتها من أجل الاستدانة الداخلية ، ذلك القانون المسمى قانون المقابلة ، الذى صدر فى سنة ١٨٧١ ويقضى بالآتى :

أولا — يدفع المالك الضريبة السنوية العادية على أرضه .

ثانيا — يدفع ستة أمثال هذه الضريبة دفعة واحدة ، أو على ستة أقساط على الأكثر . ويحسب له فوائد ٨ ١/٢ على المبالغ التى يدفعها مقدماً .

ثالثا — وبذلك تخفض له الحكومة نصف الضريبة السنوية إلى الأبد .

واستعملت الحكومة كل أساليب الضغط ليقبل الملاك هذا القانون .. وفعلا نفذ ، وبدأت الحكومة تحصل الأقساط ، وجمعت أكثر من ١٣ مليوناً من

الجنيهات وبعد أن دفع الملاك هذه المبالغ، توقفت الحكومة تحت ضغط الانجليز عن العمل بهذا القانون ، ومعنى هذا أن المبالغ التى دفعت قد أصبحت مهددة بالضياع .. ولهذا فمن مصلحة الملاك ، وبعد أن دفعوا ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات الاستمرار فى العمل بقانون المقابلة ، حتى يستوفوا الأقساط ، ويحصلوا على امتياز الإعفاء مدى الحياة من نصف الضريبة .

إن الضرائب الباهظة التى فرضت على ملاك الأراضى جعلتهم يئنون منها .. ولما كانت الديون هى السبب المباشر فى هذه الضرائب . لذلك كان الملاك تواقين إلى التخلص منها . والتقت مصلحتهم مع باقى الطبقات الشعبية فى ضرورة التخلص من الديون .. وبالتالى من السيطرة الاستعمارية .

ولكن كيف يتم هذا التخلص ؟ وهنا تلعب القدرة القيادية للثورة والوعى العالمى ودور المثقفين المصريين دورها فى تحديد الطريق .

فلم يكن للثورة الصناعية الأوربية أثر اقتصادى فحسب ، بل تبعتها وبالضرورة نتائج اجتماعية وسياسية على كل القارة ، ودفعت بالطبقة الوسطى فى البلاد الأوربية التى لم تتم فيها الثورة الرأسمالية لكى تكمل هذه الثورة وتحطم قيود الاقطاع .. وإذا كانت الرأسمالية تنشأ ومعها الطبقة العاملة ، فان أفكار الطبقة العاملة وفلسفتها تنشأ وتتطور معها جنباً إلى جنب .. والطبقة العاملة أشد عداوة للاقطاع من الرأسماليه . فهى الطبقة التى لا مصلحة لها مطلقا فى التهادن أو المصالحة معه ، لذلك فان الرأسمالية فى أوربا ، وخاصة فى ألمانيا قد خاضت المعركة ضد الاقطاع فى ظروف أكثر تطوراً من التى خاضت فيها انجترا أو فرنسا ثورتيهما ، لعدم وجود طبقة عاملة آنئذ متطورة فى هذين البلدين ، ولوجودها بعد ذلك فى أوربا . ومن هنا كانت الثورة الديمقراطية فى أوربا مصحوبة بأفكار ثورية ناضجة . وكانت الأفكار التحريرية واسعة الانتشار ومتداولة فى كافة أنحاء أوربا .

وصراع الرأسمالية ضد الاقطاع كان دائماً مصحوباً بالأفكار الدستورية التي تسجل المكاسب التي وصلت إليها في تطورها خلال المعارك . وباختصار فان أوربا بصفة عامة كانت خلال القرن التاسع عشر من ناحية النضج العام الاجتماعي مهيأة للثورة الرأسمالية الديمقراطية ، وقد انعكس هذا النضج على مصر ، ووصلت إليها الأفكار التحريرية الدستورية عن طريق المثقفين المصريين الذين سافروا إلى أوربا ، أو المطلعين على الثقافة الأوربية (١) .. وكانت الجرائد المديدة التي انتشرت خلال حكم اسماعيل تعبر عن هذه الاتجاهات وتوضحها .

ولم يكن اشتراك المثقفين المصريين في الثورة نتاج وعي ثقافي فحسب ، بل كان أيضاً ناشيء من المصلحة المادية المباشرة ، فإن السيطرة الاستعمارية على أجهزة الحكومة قد حدت من سلطاتهم ، وسوف تحد أكثر وأكثر لو استمرت الأمور على ما هي عليه .. وقد بلغ عدد الموظفين الأجانب في مارس سنة ١٨٨٢ عدداً لا يقل عن ١٣٥٥ موظفاً ، بلغت مرتباتهم ٣٧٩,٠٥٦ جنيها .. وقد أراد لورد دوفرين أن يضلل في هذا العدد ، فذكر أن عددهم ضئيل جداً إذا ما قيس بالموظفين الوطنيين البالغ عددهم ٥٣,٠٠٠ موظف يتقاضون سنويا ١,٦٤٨,٠٠٠ ، وقد فضحه روزمتين في كتابه « تاريخ مصر » ، حيث بين أن عدد الموظفين المصريين كان ٩٢٠٠ فقط ، وأن العدد الذي أوضحه دوفرين يشمل جنود الجيش والبوليس وعمال الجمارك والسكك الحديدية . لهذا كانت مشاركة المثقفين في الثورة إيجابية وليست سلبية .

---

(١) من هؤلاء المثقفين رفاعه الطهطاوي ، أحمد مبعوث محمد علي ، وقد عاصر ثورة سنة ١٨٣٠ في فرنسا .

أسباب عزل اسماعيل :

إن عزل اسماعيل سنة ١٨٧٩ جزء من سلسلة أحداث الثورة العرابية ومحاولة لايقاف مد الثورة التي حاولت أن تخلص البلاد من السيطرة الأجنبية بتسديد الديون واستخلاص استقلالها من براثن المليونيرات الأجانب .

ودراسة أحداث الثورة العرابية يجب أن تعتمد على دراسة تطور الديون والضرائب والحياة النيابية ، فهذه الخطوط الثلاثة تبين وتوضح طريق الثورة .

لقد بدأ اسماعيل عقب توليه السلطة مباشرة في عقد القروض ، وكان من الطبيعي أن يفرض الضرائب الجديدة أملا في تسديدها ، أو على الأقل فوائدها . وكان لابد له أن يقدم تبريراً لهذه الضرائب التي يفرضها . . . وهنا نجد الفارق بين الوضع الاجتماعي المصري في أيام محمد على أو سعيد ، وبين الوضع أيام اسماعيل ، ففي عصر محمد على أو سعيد لم تكن هناك طبقات تملك الأرض التي ستفرض عليها الضرائب . أما في عصر إسماعيل فإن هذه الطبقات موجودة ، ومن المحتم أن يحسب حسابها ، وتقدم لها التقارير . . لذلك فقد أنشأ (مجلس شورى النواب) سنة ١٨٦٦ .

ويعتبر الكثير من المؤرخين الغير علميين أن اسماعيل أسس هذا المجلس لكي يستكمل مظاهر الترف الأوربي الذي كان مغرما به . . وهذا التفكير ساذج لايدرك التطورات التي حدثت في المجتمع المصري . . إن إنشاء مجلس الشورى دليل على أن هناك طبقات اجتماعية يخشى اسماعيل قوتها ويعمل على استشارتها في خطواته . . ولما كانت المشاكل سنة ١٨٦٦ أي السنة التي أنشىء فيها المجلس لم تكن قد تعقدت بعد ولم ينحدر اسماعيل إلى هاوية القروض العميقة ، لذلك فإن المجلس كان محدود السلطة ولا يخرج

عن كونه استشارياً فحسب وليس له سلطة القطع فى أى أمر من الأمور ، وقراراته ليست أكثر من رغبات تعرض على الخديوى ، وله الحق المطلق فى أن يأخذ أولا يأخذ بها . . وكان هذا المجلس مكون من مجموعة من ملاك الأراضى ، ويتبين هذا من الاقتراحات التى قدمها الأعضاء فى أول جلساته ، وكلها تدور حول الأرض ومشاكلها ، ماعدا واحداً منها وهو خاص بإنشاء مدرسة ابتدائية .. أما المسائل المالية ، أو مشكلة الدين ، فلم يطرقها أحداً على الاطلاق . .

والجدير بالذكر أن الحكومة فى الدورة الثانية عرضت ما نفذته من هذه الاقتراحات . وهذا يدل على أن أعضاء المجلس كان لديهم نفوذ على الحكومة ، مما يجعلها تعمل على استرضائهم .

وقد اتسعت أفاق المجلس فى دور الانعقاد الثانى وأخذ يبحث فى المسألة المالية ، وشكل لجنة من أعضائه لدراسة الديون التى لم يكونوا يعرفوا تفصيلاتها .. ولقد أمدهم اسماعيل المفتش ببيانات كاذبة عن القروض وعن الحالة المالية عامة ..

وفى الدورة الثالثة عرض الخديوى لما قامت به الحكومة من اصلاحات سواء فى الرى أو الجيش أو التعلم أو السودان ، ثم عرض اسماعيل المفتش الميزانية ، (وهى ولاشك زائفة) ، وبياناتها كالآتى :

٧٫٣٣٥٫٠٠٠ جنيها إيرادات ٣٫١٧٥٫٠٠٠ مصروفات

٢٫٥١٥٫٠٠٠ أقساط ديون

٥٫٦٩٠٫٠٠٠ جنيها[1]

وبهذا يصبح الوفر فى الميزانية ١٫٦٤٥٫٠٠٠ جنيهاً ، ولم تقف الحكومة فى التزييف عند حد موازنة الدخل والمنصرف ، بل وصلت إلى حد الوفر .

(١) عصر إسماعيل ، الجزء الثانى ، بقلم عبدالرحمن الرافعى ص ١٠٩

وأخذت الأحداث السياسية تتوالى، وأزمة الديون تتفاقم واللجان تشكل، وإسماعيل ينتظر الوصول إلى حل. فأجل انعقاد المجلس سنتين كاملتين، كان ينتظر خلالها أية مساعدة من الدولتين الاستعماريتين فرنسا وانجلترا، ولكن عبثاً .. إلى أن وصل إلى حالة الافلاس، واستغاث ببعثة «كيف» سنة ١٨٧٥، ثم أعلن إفلاسه سنة ١٨٧٦، وتشكل صندوق الدين، وسيطرت انجلترا وفرنسا على الجهاز الحكومي مالياً وسياسياً ... وبهذا فقد اسماعيل أي سند من الجانب الاستعماري، فاضطر إلى أن يلجأ إلى جانب المجلس، عسى أن ينال من وراء ضغطه مكسباً من الاستعمار. ولعل هذا يفسر احتضان الحكومة للسيد جمال الدين الأفغاني، وهو المشهور بعدائه للاستبداد والاستعمار.

اجتمع المجلس سنة ١٨٧٦، بعد غيبة سنتين، ودارت خلال انعقاده مناقشات حول قانون المقابلة، وكانت الحكومة تحت ضغط اللجان الأوروبية على وشك أن تلغيه، بعد أن حصلت حوالى ١٢ أو ١٣ مليون من الجنيهات كما حددها الشيخ عثمان الهرميل عضو المجلس وأحد نواب الغربية، وقد اقترحت الحكومة استمرار العمل بقانون المقابلة لعدم قدرتها على سداد الديون .. ووافق المجلس على ذلك.

ولما كان إلغاء قانون المقابلة مطلباً من مطالب الدائنين لم يكن اسماعيل موافقاً عليه، فإن عرضه على المجلس وأخذ الموافقة منه تبين الاتجاه الجديد في سياسة اسماعيل، وهي استخدام المجلس كأداة لتهديد الدول الاستعمارية والضغط عليها. وكذلك لرفع العبء عن كاهله وإلقائه على كاهل المجلس، بعد أن فقد الطريق ولم يعد في إمكانه التحرك.

لذلك كان من المحتم أن يوسع من اختصاصات المجلس .. وعندما ضغطت انجلترا وفرنسا سنة ١٨٧٨ لكي يشكل وزارة جديدة يدخل فيها وزيراً انجليزيا وآخر فرنسياً، رد اسماعيل على هذا بأن تقدم للمجلس

بالوزارة واعتبرها مسئولة أمامه، وقد أكد النواب هذا فى ردهم على خطاب العرش قائلين :

« ونشكر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جعلته مسئولا كاملا أمام الأمة تأييداً لمجلس النواب » .

وبدأ المجلس يمارس وظائفه، واصطدم مع الوزير البريطانى الذى يشغل منصب المالية ، ولم يكن يعترف بالمجلس ويماطله فى إعطاء البيانات التى تطلب منه .

وقد ظل النفوذ الاستعمارى يتزايد وأصبح الوزيران البريطانى والفرنسى صاحبا الأمر فى الوزارة كلها ونوبار باشا أداة طيعة فى يدهما، وحتى بعد إقالة نوبار وتشكيل وزارة برئاسة توفيق لم يقف اندفاع المستعمرين، بل اتضحت نيتهم، فأمرت الوزارة تحت ضغطهم بفض مجلس النواب ، ثم تقدم اقتراح من ريفرس ويلسن بشأن المالية يجعل البلاد فى حالة عجز تام عن سداد الديون .

نحو الثورة :

ثار الوطنيون على هذه السيطرة الأجنبية، وتحرك النواب، واجتمعوا اجتماعات تاريخية فى شكل جمعية وطنية فى منزل السيد البكرى وإسماعيل راغب، وانتهوا إلى قرارات ثورية تعتبر الخطى الإيجابية والأولى نحو الثورة العرابية وهى :

أولا — تقديم مشروع تسوية مالية يعارض مشروع ريفرس ويلسن، يمكن البلاد من تسديد ديونها .

ثانياً — تعديل نظام مجلس شورى النواب ، وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية الأوروبية ، وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه .

كانت قرارات الجمعية الوطنية نقطة انطلاق فى تحديد الأهداف الوطنية ، والوقوف فى وجه الاستعمار بجرأة ، هذه الأهداف التى تحددت

فى التصميم على تسديد الديون . أما وسيلة التنفيذ فتمثلت فى برلمان كامل النفوذ ، يقبض على الأمور بيديه ويحاسب الوزارة على كل تصرفاتها ، ولم تناقش الجمعية الوطنية أية مشاكل أخرى خلاف هاتين المشكلتين اللتين اعتبرتهما الحلقة الرئيسية فى كافة المشاكل الاقتصادية والسياسية .

وقد غامر إسماعيل آخر مغامراته مع الاستعمار، عسى أن ينال من وراء ذلك مغنما ، فقبل فوراً الاقتراحات وبلغها للدول الأجنبية . وقد أصيبت انجلترا بالرعب من جراء موافقة إسماعيل على المطالب الوطنية، فقدم الوزيران احتجاجهما على هذا القبول . ولكنه لم يصغ لهما ، وأمر بتشكيل وزارة برياسة شريف باشا ، مستبعدا الوزيرين الانجليزى والفرنسى .

وفى ١٠ أبريل سنة ١٨٧٩ اجتمع المجلس وبدأ يناقش مواد الدستور الجديد الذى يعتبر فى مجمله من أحدث الدساتير الرأسمالية ، وقد أعطيت للمجلس سلطة الجمعية التأسيسية التى لهـا الحق المطلق فى تعديل مواد الدستور بالأغلبية والأقلية .

لم يقف الاستعمار مكتوف الأيدى أمام الزحف الثورى لتحطيم خطته المرسومة ، إذ أن هذا المجلس لو سار فى طريقه ، ونظم الميزانية ، وبدأ فى تسديد الديون لانهارت الخطة الإستعمارية كلها واستردت مصر حريتها واستقلالها . لهذا فقد أسرعت بريطانيا فى العمل واتصلت بالرجل المريض الذى يسمى بالباب العـالى ، وكانت سلطته من الناحية الرسمية على مصر ما زالت قائمة ، وعرش مصر يستمد وجوده من الفرمانات التى يصدرها ذلك الرجل الجالس على ضفاف البوسفور .

ومن الغريب أن الخطى الأولى فى تنفيذ المؤامرة لم تبدأ من انجلترا أو من فرنسا ، بل بدأت من المانيا، التى كانت منذ سنوات تناضل من أجل وحدتها السياسية، ثم هزمت فرنسا فى الحرب السبعينية ، وأصبحت تتطلع إلى الاشتراك بنصيبها فى السلب والنهب فى القارة التعسة أفريقيا . . .

لذلك وجد بسمارك فى المسألة المصرية فرصة للتدخل، عسى أن تفتح لألمانيا أبواب الاستعمار من ورائها .

وبضغط بسيط على الباب العالى أصدر فرمانا سلم إلى إسماعيل فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ بخلعه وتنصيب توفيق خديويا على مصر .

وواضح أن الهدف من خطة الاستعمار فى عزل إسماعيل ليس هو فى ذاته. فان توفيق هو ابن إسماعيل، وكلاهما لا يزيد أو ينقص عن الآخر، إنما الهدف هو ضرب الحركة الوطنية، وإلغاء البرلمان والدستور، وعدم تمكين الشعب من تسديد ديونه، واسترداد استقلاله، ولا يمكن أن يكون إسماعيل الهدف الاستعمارى، فعلى يديه نال الاستعمار كل مطالبه فأغرق البلاد فى الديون وأنشأ المحاكم المختلفة، وأشرف على مالية الدولة، ومكن لهم من اكتشاف منابع النيل كلها، وأشرك ضباطهم معه فى فتح باقى البلاد السودانية تمهيدا لسيطرتهم عليه بعد ذلك .

لم يكن إسماعيل حجر عثرة فى وجه الأهداف الاستعمارية، لذلك لم تكن إقالته بذات أهمية، إنما المقصود بهذه الاقالة هو ضرب الحركة الوطنية، ثم أخذ خطوة ايجابية نحو احتلال البلاد، وهى الخطوة التى كانت تهدف لها بريطانيا وتتحين الفرص الدولية لتنفيذها بعد التخلص من كل المنافسات الدولية، واستخلاص مصر والسودان لها بلا منازع . .

الثورة :

ولما كان عزل إسماعيل لا يستهدفه فى ذاته، بل يهدف الحركة الوطنية التى كانت مبلورة فى الشكل الدستورى البرلمانى، لذلك كان من الطبيعى جداً أن يحل البرلمان وتحكم البلاد حكما مطلقا عن طريق براذع المستعمرين، وقد أصبح فى يدهم خديوى شأن أخذ عبرة من رأس سلفه الذى حاول أن يلعب على الحبل ويساوم المستعمرين، وكان يظن أنه يستطيع الاستفادة من التناقضات الواقعة بين الدول الاستعمارية وبعضها .

ولم يكن يدرك أن بريطانيا كانت فى أواخر القرن التاسع عشر أقوى دولة استعمارية وذات النفوذ الحاسم فى المجال الدولى .

وقد اقتضت الظروف بمنطقها الطبيعى أن تتداخل مصالح الشعب مع مصالح فئة من ضباط الجيش . . ولو رجعنا إلى الخلف قليلا لوجدنا أن وزارة نوبار كانت قد قررت إحالة ٢٥٠٠ ضابط إلى الاستيداع ، فذهبوا فى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ ومعهم عدد من النواب إلى وزارة المالية ، وضربوا نوبار والوزير البريطانى ريفرس ويلسن ، واحتلوا غرف الوزارة.. وكان قرار إحالتهم إلى الاستيداع مسببا بالوفر فى الميزانية نتيجة للديون الباهظة . . كان الضباط إذن مهددون فى أرزاقهم ومستقبلهم . وأصبحت الأزمة العامة التى وقعت فيها البلاد تقع عليهم مثل ما تقع على باقى الشعب ، فلا عجب إذن أن أصبحوا داخل دائرة الثورة .

وكان من الطبيعى أن تتجه الحركة الوطنية بعد خلع إسماعيل اتجاها آخر غير الطريق السلمى ، فبدلا من اعتبار الخديوى فى جانب الثورة أصبح فى معسكر الاعداء ، وطلب الحراسة على مصالحهم ، وكل من يشهر يدا فى وجه الاستعمار فمضطر أن يشهرها فى وجه الخديوى .

وقد قامت الثورة على شعارين أساسيين .

الأول — التخلص من النفوذ الأجنبي ، وتنظيم مالية البلاد لتسديد الديون التى تكبل الاقتصاد المصرى ، وهذا هو طابعها الوطني .

الثانى — تحطيم الحكم المطلق الذى ترتبت عنه السيطرة الأجنبية ، وذلك بإقامة حكم نيابى تكون فيه الوزارة مسئولة أمام برلمان منتخب من الأمة ، وهذا هو طابعها الدمقراطى .

وقد وقعت قيادة الثورة تحت تأثير جزء من كبار ملاك الأراضى الذين ساروا شوطا بجانب الثورة ، ولكن عندما تطلبت الأمور الحزم الثورى تخلوا عنها ، وانحازوا إلى جانب الخديوى ، أى إلى جانب الاستعمار .

وهذا الجزء من كبار الملاك يمثله شريف باشا ، الذى حاز مركزاً ملحوظاً فى صفوف الثورة باستقالته فى أغسطس سنة ١٧٨٩ عندما رفض توفيق طلبه بتشكيل مجلس نواب . . وكان رفض توفيق تشكيل المجلس بداية الاتجاه الثورى نحو فرض المجلس بالقوة المسلحة . وأخذ الصدام منذ ذلك اليوم يتخذ أشكاله المختلفة حتى كان يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ حيث جمعت كلمة الأمة وراء قيادة أحمد عرابى ، وأجبرت الخديوى على اقرار المطالب الشعبية .

واستقالت وزارة رياض ، وزارة الاستعمار والسراى ، وتشكلت وزارة شريف المؤيدة من قيادة عرابى الثورية ، وكان تعيين شريف باشا فى رئاسة الوزارة ، دون أحمد عرابى ، أول تنازل استراتيجى من قيادة الثورة بوضعها فى يد مترددة تميل بحكم مصالحها الاقتصادية إلى الارتباط بالسراى أكثر من ارتباطها بمصالح الشعب . . إن شريف كان يمثل جزء من كبار الملاك الذين يحملون جزءاً يسيراً من العقلية المعادية للاقطاع ، ولكن هذا الجزء إذا كان كافياً ، لكى يجعلهم فى عداد احتياطى الثورة ، فهو غير صالح مطلقاً لكى يلعب دوره القيادى ، وفى أخطر مراحل الثورة ، وهى مرحلة الحشد والتعبئة . .

ورغم كراهية الاستعمار والسراى لهذا الجزء من الملاك الذين يمثلهم شريف باشا ، فقد استغلوا من جانب الاستعمار استغلالا كبيراً ، كعناصر تهدئة ، حتى تهيأ الفرصة للضرب ثم الاحتلال . فعقب خلع اسماعيل استقال شريف باشا الاستقالة التقليدية . ولكن توفيق ، أى الاستعمار ، أمره بتشكيل الوزارة مرة ثانية فشكلها ، وكان الهدف من إسناد الوزارة إليه هو تهدئة الجو لعبور الأزمة . . . ثم كانت استقالته المعروفة لخلافه مع توفيق على ضرورة تكوين مجلس النواب ، ثم صعود الحوادث إلى القمة الثورية .

عاد شريف إلى الوزارة بأمر الشعب ، وأيضاً برضاء السراى والاستعمار ،

فقد كان بالنسبة لهم صمام الأمن في هذه المرحلة الثورية ، ويتضح هذا من خطبته التي ألقاها عند ما جاء إليه الضباط ليشكروه على تشكيل الوزارة ، حيث قال لهم :

« في علمكم ما قاله الأقدمون . . . آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة، ولا قوة إلا بانقياد الجنود انقياداً تاماً، وامتثالهم امتثالا مطلقاً . . » ، ثم يستطرد ويقول: « . . كل حكومة عليها فرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومي فيه ، وهذا وذلك لا يأتيان إلا بإطاعة رجالها العسكريين . . فترددي أولا في قبول الرئاسة ما كان إلا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال . . ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة للملامة بين إخواني في الوطن . وبين الأجانب . وحيث أغاثتنا الألطاف الإلهية ، وحصل عندى اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة . فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط ، لأنهما من أخص شئون العسكرية وأساس قواها [1] . . »

من هذه الخطبة يتضح أن شريف باشا كان عنصر للتهدئة، وللقبض على الجيش والسيطرة عليه ، وحتى لا يغضب الأجانب، أى الاستعماريين . .

وموافقة قادة الثورة على هذه الخطبة دليل على أن خطتهم حتى هذه اللحظة كانت تنحصر في التسوية السلمية . . . ولكن الاستعمار لا يريد تسويات سلمية . . . إنه يريد الاحتلال ولا يرضى به بديلا ، وكان من المحتم أن تتجه الثورة وبسرعة نحو الحزم والتخلص من الاتجاهات المترددة . .

فقد تشكل المجلس النيابي بشكل جمعية تأسيسية وعرضت عليه مواد الدستور التي تتضمن مسئولية الوزارة أمام البرلمان وتخويله حق تقرير

---

(١) عصر إسماعيل ، الجزء الثاني، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ٢١٦

الميزانية، والرقابة على أعمال الحكومة والتزامها بعدم فرض أية ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق مجلس النواب .

إن هذه الاختصاصات التى أعطيت لمجلس النواب، وبالأخص حق تقرير الميزانية ، هى نفسها الأسباب التى من أجلها طوح بالخديوى السابق . . . فكيف يسكت الاستعمار وهو يرى الأمور تتجه اتجاهاً مضاداً لمصالحه ، بل نحو تصفية نفوذه .. لذلك فقد قدم وكيلا انجلترا وفرنسا فى يناير سنة ١٨٨٢ إلى الخديوى مذكرة من دولتيهما تتضمن اتفاقهما على تأييد سلطة الخديوى عند أى صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الأعمال العامة فى مصر . وأن الحوادث الأخيرة بالديار المصرية وأخصها صدور المرسوم الخديوى بعقد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقهما على منع ما عساه أن تستهدف له حكومة الخديوى من الأخطار . .

هذا الإنذار ، وإن كان يحمل اسم انجلترا وفرنسا، إلا أنه فى الحقيقة بريطانى صرف، إذ أن فرنسا كانت من الضعف بحيث لاتستطيع الاستفادة من الموقف ، كما أثبتت الحوادث بعد ذلك . . كان هذا الإنذار الذى ألقى به الاستعمار فى المعركة سيفاً قاطعاً حدد قوات المعركة واختزلها بسرعة عجيبة . . لقد ألقى الاستعمار بالقفاز وشريف باشا رئيساً للوزراء ، فهل يلتقطه ؟ ؟ . . إلى هنا ودور هذا الجزء من كبار الملاك الذى يمثله شريف باشا وينتهى .

ونتيجة لهذا الانذار بدأ الخط الاستراتيجى للثورة يتحدد ويتبلور ، وتبعاً لهذا تتحدد القيادة وتتبلور . . لقد قبل شريف الانذار الاستعمارى، وطالب بالتريث وتأجيل بحث المادة الدستورية التى تخول لمجلس النواب حق تقرير الميزانية .

والحقيقة أنه متى ألغيت هذه المادة من الدستور ، أصبح مجلس النواب ولا هدف له ولا عمل إذ أن ظروف تكوينه توضح أن هذه المادة هى أهم

الواجبات الملقاة على أكتافه ، وكل المواد الأخرى ليس لها من أهمية إلا تمكين المجلس من تنفيذ هذه المادة .. فالمطلب الاستعمارى بإلغائها ، معناه إلغاء الدستور كله .. وقبول شريف هذا الطلب معناه أنه قد خضع للضغط الاستعمارى ، وانحاز إلى جانب أعداء الثورة ، سواء كان ذلك بطريقة سلبية أو إيجابية .

وقد رفض المجلس الانذار الاستعمارى، كما رفض اقتراح شريف بتأجيل النظر فى المادة الخاصة بإقرار الميزانية . واستقالت وزارة شريف، وشكلت وزارة البارودى المعبرة عن أهداف الثورة . .

وباستقالة شريف من رئاسة الوزارة ، والانعزال التام لكبار الملاك عنها أصبحت القيادة حائزة على تأييد الكتل الواسعة من الطبقة المتوسطة فى المدينة والريف والعمال والفلاحين والمثقفين . لذلك يجب أن نحدد أن عرابى لم يكن زعيما لحركة عسكرية ، بل قائداً لثورة ديموقراطية تحررية . . كانت الأحداث السياسية والاجتماعية أعلا بكثير من النضج القيادى للثورة، وكان الحشد الاستعمارى أسرع وأوسع بمراحل عديدة .

استقال شريف فى ٣ فبراير سنة ١٨٨٢، وتخلى عن الثورة . وأصبح القادة العسكريين وعلى رأسهم عرابى يعبرون رغم ألقابهم الرسمية عن مصالح الشعب الواسعة ، وأصبح من المحتم عليهم أن ينظموا صفوفهم ضد كتلة الأعداء الممثلة فى السراى وكبار الاقطاعيين ومن ورائهم الاستعمار البريطانى بإمكانياته الواسعة التى لا تنضب . ولكن الاستعمار لم يمهلهم حتى يستوفوا التنظيم والحشد .. لقد رتب أموره على احتلال مصر ، وسار فى هذا الشوط حتى نهايته، فعزل كل أجنحة كبار الملاك عن الثورة ، ودبر المؤامرات الداخلية بمعاونة الخديوى وعملائه من سفلة الأجانب الذين يملأون البلاد .. لقد رتب كل شىء لاحتلال البلاد ، ولم يعد إلا أن يضرب الأميرال الغادر سيمور مدينة الأسكندرية فى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، ثم

ينزل بجنوده أرض الوطن ليدنسه، وليستقبل من الخديوى والأمراء وكبار الاقطاعيين بالبشر والترحاب، ومن الشعب بالمقت والكراهية.

ولم تكن المعركة ضد توفيق وكبار الاقطاعيين فحسب، بل كانت فى الدرجة الأولى ضد بريطانيا، أقوى دول العالم الاستعمارية آنئذ .. وكانت إمكانياتها، والظروف الدولية توضح أنها من المحتم أن تستعمر مصر، ولم يكن ينقصها إلا أن تتحين الفرص لاستبعاد غرمائها الاستعماريين، ثم تضرب وتحتل البلاد.

ومعركة كهذه لا يمكن أن تضطلع بها قيادة لم تمكنها الظروف التاريخية من التطور والقدرة .. قيادة ما زالت هشة وألقى التاريخ على أكتافها مهمة من أشق المهام الكفاحية وفى مرحلة كانت الدول الرأسمالية الأوروبية تتجه نحو الاستعمار وكلها تركز عيونها على مصر لابتلاعها والسيطرة عليها .. وكانت المتناقضات الواقعة بينهم تنحصر فى أيهم يحتل مصر، إلا أن بريطانيا كانت أقوى هذه الدول وأوسعها نفوذاً وقدرة على تنفيذ خططها.

لهذا فمن العبث ونافلة القول ذلك الادعاء بأن الثورة العرابية هى التى سببت الاحتلال البريطانى لمصر، ونتيجة لتهور وتسرع العرابيين ... فمشروعات بريطانيا وقدرتها على تنفيذها هى التى مكنتها من احتلال البلاد. ولم تكن الثورة إلا مجهوداً كفاحياً رائعاً من شعب حاول بكل الطرق وبكافة الوسائل، المحافظة على شرفه واستقلاله .. وإن كانت الظروف لم تمكنه من المحافظة على هذا الاستقلال، فان صموده الرائع أمام أقوى دول العالم آنئذ قد حفظ له شرفه وأمجاده التاريخية فلم يسلم، بل سقط جريحاً فى معركة ... جريحاً فحسب، وسوف يلعق هذه الجراح وينهض مرة ثانية ليخوض المعركة فى ظروف أحسن وبإمكانيات أوسع.

الفصل السادس

من الاحتلال البريطاني حتى سنة ١٩١٤

لم يكن الاحتلال البريطاني في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ خاتمة مطاف السياسة البريطانية في مصر ، بل كان خاتمة مرحلة استعمارية وبداية مرحلة جديدة من مراحل الاستعمار، خلع فيها رجال المال ملابسهم المدنية ولبسوا اللباس العسكرى ، ورفعوا رايتهم على ربوع البلاد لينفذوا الأهداف التي احتلوها من أجلها . وقد لخص كرومر سياسة بريطانيا في مصر في كلمة بسيطة : « إن سياسة الحكومة تتلخص أولا في تصدير القطن إلى أوربا، على أن يدفع القطن ضريبة تصدير مقدارها ١ ٪ ، وثانياً في استيراد المنسوجات القطنية من الخارج ، على أن تدفع ضريبة الواردات وقدرها ٨ ٪ ، وليس في نية الحكومة أن تعمل على غير هذا وأن تحمي صناعة القطن المصرى لما في ذلك من ضرر ومخاطر[1] » .

وقال أيضاً : « لما كان القطر المصرى قطراً زراعياً بالطبع فلا بدع أن تكون الزراعة همه الأول . . وكل تعليم صناعى يفضى إلى إهمال حراثة الأرض ويقلل من ميل الأهالى إلى الزراعة إنما يعد مصيبة على الأمة[2] .

وهكذا حدد كرومر سياسة الاستعمار البريطاني حيال مصر بجعلها بلداً

(١) سلفاهويت (امتداد نفوذ مصر) ص ٣٠٤

(٢) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف لهيطة ، ص ٣٥٦

زراعياً متخلفاً ، ويمنعها من مزاولة الصناعة والتطور فيها . وما دام القطر يمارس الزراعة بدون وجود صناعات موازنة بين الاقتصـــاد الزراعى والصناعى ، فستظل زراعته أيضاً متخلفة لاعتمادها على وسائل بدائية فى الإنتاج .

وليت الأمر اقتصر على جعل مصر بلداً زراعياً تزرع المحاصيل المتنوعة التى تستهدف مصلحة الشعب ، ولـكن الاستعمار حدد لها طريق الزراعة التى تخدم مصالحه فى الانتاج والتوزيع ، فجعلها مزرعة قطنية واسعة ، تزرع له القطن ليشتريه بالقناطير ، ثم ينسجه ويعيد تصديره بالأمتار .

وإذا كانت المؤامرات الاستعمارية طوال المرحلة بين حكم سعيد وحـكم إسماعيل نفذت وبالـكامل . إلا أن أهداف الاستعمار قبل الاحتلال كانت تختلف عن أهدافه بعده ، وما المرحلة السابقة إلا تمهيداً للمرحلة الحاضرة التى أصبحت فيها البلاد كلها خاضعة للسيطرة البريطانية ، وفى كراسى الحـكم خديوى ووزراء يتبعون نصيحة الارل جرانفيل للسـير ايفلنج بارنج (كرومر) فى سنة ١٨٨٤ وينفذوها بحذافيرها . « إن المشورة البريطانية واجبة الاتباع وإن الوزير المصرى إذا لم يستمع للاستشارة الانجليزية ، فليس أمامه سوى الاستقالة من وزارته[1] » .

وهكذا دخلت مصر ضمن دائرة الامبراطورية البريطانية المرنة ، وسيطرت بريطانيا بقواتها المسلحة على البلاد ، وبدأت فى تنظيم كل الامكانيات لاستغلالها استغلالا رأسمالياً ، وتنفيذ الأهداف التى كانت تسعى لها من أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر . وأصبحت قلة من الموظفين البريطانيين تسيطر على السلطة وتدير الحـكم وفقاً لرغبات حكومتهم .

ويذكر الدكتور لحيطة أن ٣٩ موظفاً يتقاضون ٣٧٧٠٠ جنيها فى

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف لحيطة ، ص ٤٠٢

سنة ١٨٩٠ كان يتمركز النفوذ البريطانى فيهم ، كان منهم اثنان فى المالية، وثلاثة فى الجمارك وخفر السواحل ، وواحد فى البريد ، وواحد فى الوابورات الخديوية ، وثلاثة فى الفنارات ، وثمانية فى البوليس . وتسعة فى ديوان الأشغال ، وواحد فى مصلحة السجون . وثلاثة فى المحاكم الأهلية، وثمانية فى مصلحة الصحة العمومية ، ثم أضيف فى آخر أيام توفيق مستشار قضائى ، وقاض ، ومراقب للأموال المقررة فى نظارة المالية .

الديون ورؤوس الأموال الأجنبية :

وإذا كانت المرحلة السابقة للاحتلال قد تميزت بالديون ، وباستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، فإن هذه المرحلة تتميز بالتدفق الهائل لهذه الأموال واستثمارها فى الشركات والبنوك . وخاصة ما كان منها متعلقا بالرهن العقارى . . وقد ازداد تدفق الأموال بعد الاتفاق الودى الذى عقد بين فرنسا وانجلترا سنة ١٩٠٤ . فقد اطمأن المموّلين على السيطرة البريطانية ، وعدم تنازع هذه السيطرة بينهما ، فانشئت فى الفترة ما بين ١٩٠٠ — ١٩٠٧ أكثر من ١٦٠ شركة برأس مال قدره ٤٣ مليونا من الجنيهات ، وقد زيدت رؤوس الأموال من ٠٠٠ ر ٣٨٠ر٢١ جنيها سنة ١٩٠٢ إلى ٠٠٠ر١٧٦ر٨٧ جنيها سنة ١٩٠٧ (١) ، وإلى ٠٠٠ر١٥٢ر١٠٠ جنيها سنة ١٩١٤ ، هذا خلاف رأس مال قناة السويس . . وزادت الأموال التى يقترضها المصريون إلى أكثر من ٠٠٠ر٠٠٠ر٦٦ جنيها ، بسعر فائدة مرتفع للغاية بلغ ٥ ٪ شهريا ، أى أن الجنيه الواحد يصبح سعر فائدته ستون قرشا فى العام .

وتمشيا مع سياسة الاستعمار التى حددها كرومر ، فمن الطبيعى ألا تستغل هذه الأموال فى الصناعة ، بل تستغل فى مشروعات ربوية أو استغلال

---

(١) The inrestment of foreign Copital by Crouchley p 58

أراضى أو منافع عامة لخدمة أهداف الاستعمار ، وإليك مثلا من الشركات التي تستغل هذه الأموال .

أعيد انشاء بنك أوف ايجيبت وبنك الانجلو اجبشيان ، بعد تصفية الأموال الفرنسية منه وتخليصه للبريطانيين فحسب . وأنشىء بنك الخصم الأيطالى سنة ١٨٨٧ ، كما تحولت شركة المواصلات الأمريكية التى أنشئت سنة ١٨٨١ إلى شركة التلفون الشرقية سنة ١٨٨٢ ، وتوطدت أعمال شركة تواموای القاهرة وشركة النور — وشركة تراموای الاسكندرية ، وسكة حديد الدلتا وشركة البواخر الخديوية .

وتطورت أعمال شركة الأراضى والرهونات والبنك العقارى المصرى ، وكلاهما انشىء سنة ١٨٨٠ ، وقد تحول الأخير إلى شركة مساهمة للرهون ، بل أكبر شركة مساهمة للرهون العقارية ، وتكونت شركة أبو قير برأس مال بريطانى لردم بعض أراضى بحيرة أبوقير ، وتحويلها إلى أراضى زراعية . وشركة أراضى الدلتا ، وشركة أراضى مصر الجديدة ، وشركة حدائق القبة ، وشركة أراضى الأسكندرية . وقد اندمجت شركة المشروعات والأشغال العامة سنة ١٨٨٤ مع شركة فرنسية أخرى ، وأعيد تكوين شركة السكر سنة ١٨٩٢ ، واتسعت أعمال شركة ميـاه الأسكندرية ، وشركة الأسمنت ، واللوكاندات ، وشركة المكابس الحرة المصرية ، وشركة أقطان كفر الزيات . وشركة بواخر البوستة الخديوية والأحواض ، وشركة اللوكاندات المصرية . وشركة الملح والصودا ، وشركة السيكورتاه الأهلية المصرية ، وشركة توحيد الأراضى المصرية . وشركة أراضى الشيخ فضل العقارية ، وشركة كوم أمبو ، وشركة اللوكاندات بالوجه القبلى ، والشركة الانجليزية المصرية لتجزئة الأراضى ، والشركة الانجليزية البلجيكية المصرية ، وشركة المطبوعات المصرية ، وشركة الكهرباء والثلج ، وشركة سكة حديد مصر الكهربائية وواحات عين شمس « مصر الجديدة » ،

سليم وسمعان صيدناوى وشركاهم ليمتد .

ويذكر الأستاذ كروتشلى أن ٩٢ ٪ من هذه الأموال كان أجنبياً ، و ٨ ٪ فقط أموال محلية .. وليست كلمة محلية تعنى أنها أموال مصرية ، فان معظمها من أجانب أمثال سوارس ، ومنشه ، وموصيرى . والقليل جداً أموال مصرية حقيقة من الباشاوات وملاك الأراضى الذين يستغلون فائض أموالهم فى الشركات للمساهمة العقارية والتجارية . وليست هناك إحصائيات تبين حقيقة الأموال المصرية التى كانت موظفة آنئذ ضمن الـ ٨ ٪ هذه ، ولكنها على كل حال كانت موجودة ، ولجنة التجارة التى شكلت خلال الحرب هى تعبير عن هذه الأموال كما سنرى فى المرحلة التالية . وتبين الاحصائيات أن رؤوس الأموال الفرنسية كانت فى سنة ١٩١٤ تبلغ ٤٦٫٢٦٧٫٠٠٠ جنيها ، بينما لبريطانيا ٣٠٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيها ، ولبلجيكا ١٤٫٢٩٤٫٠٠٠ جنيها (١) ، وليس معنى هذا أن لفرنسا المركز الممتاز فى مصر ، وتتبعها بريطانيا ، إذ أن بريطانيا كانت تملك مصر كلها ، وتخضع كل اقتصادها لمنفعتها الخاصة .

ولم تفكر الحكومة فى مصر فى سن أى قانون يحمى الصناعة المصرية ، أو ينظم الشركات الوافدة ، لا فى مجالس إدارتها أو فى تكوين رؤوس أموالها .

وتبعاً لتدفق رؤوس الأموال وحريتها الكاملة فى الاستثمار زاد عدد الوافدين من الأجانب إلى أن وصل ١٤٣٫٦٧١ فى سنة ١٩٠٧ ، منهم ٦٢٫٩٧٣ يونانى ، و ٢٤٫٤٥٤ إيطالى ، و ١٩٫٥٦٣ بريطانى ، و ١٤٫١٧٣ فرنسى والباقى من قوميات مختلفة (٢) .

ومع أن بريطانيا قد استتب لها الأمر واحتلت البلاد . إلا أن ميل

---

(١) The investment of foreign Capital by Crauchley p 72

(٢) » » » » » » » p 59

القروض لم ينقطع فعقدت مصر في سنة ١٨٨٥ قرضاً جديداً من بنك روتشيلد بمبلغ تسعة ملايين من الجنيهات قيمة تعويضات عن التخريب الذي ألحقه الأسطول البريطاني بمدينة الاسكندرية . ولينفق منه ٢ مليون جنيها على شئون الري لكي يستحوزوا على أقطان جيدة ورخيصة .. وقد بلغت الديون المصرية في سنة ١٨٩٢ كالآتي :

٨,٩٩١,٠٠٠	جنيها	الدين المضمون (دين روتشيلد)	بفائدة ٣,٥٪
٢٩,٤٠٠,٠٠٠	«	الدين الممتاز	« ٣,٥٪
٥٥,٩٨٦,٠٠٠	«	الدين الموحد	« ٤٪
٧,٢٣٦,٠٠٠	«	دين الدائرة السنية	« ٥٪
٤,٤٨٥,٠٠٠	«	دين الدومين	« ٥٪
١٠٦,٠٩٨,٠٠٠	جنيها	المجموع (١)	

وبعد أن احتلت بريطانيا البلاد، بدأت تنفذ استراتيجيتها الطويلة الأمد ، من حيث تنظيم الاستغلال ، وتصفية كل نفوذ استعماري آخر ، بما في ذلك النفوذ التركي ، فألغت بناء على اقتراح لورد دوفرين نظام المراقبة الثنائية واكتفت بالمراقبة البريطانية ، وجعلت من مندوبها في المراقبة الثنائية مستشاراً مالياً للحكومة المصرية في ١٨ يناير سنة ١٨٨٢ بين صراخ فرنسا وعويلها . وأخذت تبسط يدها على قناة السويس ، وترفض أن توقع أية معاهدة مع الدول تضمن فيها حياد القنال في زمن السلم والحرب ، إلا في سنة ١٩٠٤ ، بعد الاتفاق الودي بينها وبين فرنسا ، حيث اقتسم اللصوص الغنائم ، فتعهدت فرنسا بأن تطلق يد بريطانيا في مصر ، ولا تطالبها بتحديد موعد للجلاء . ومقابل ذلك تطلق بريطانيا يد فرنسا في مراكش وتحترم حقوقها في مصر .. وقد أيدت ألمانيا والنمسا وإيطاليا هذا الاتفاق، وأخلى لبريطانيا الطريق لتقف وجها لوجه أما الجماهير الشعبية الثائرة .

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف هيطة ، ص ٤٧٦

البنك الأهلي :

آثرنا ألا نذكره بين الشركات أو البنوك التي تأسست بعد الاحتلال ، وفضلنا أن نتكلم عنه على حدة نظراً للدور الذي قام به استكمالا للخطة الاستعمارية في السيطرة على اقتصاديات البلاد وإخضاعها للاقتصاد البريطاني وتأكيد تبعيتها له ، وحصرها في المجال الزراعي فحسب .

ولم يكن إنشاء البنك الأهلي منعزلا عن الظروف الاقتصادية والسياسية التي كانت عليها البلاد طوال الفترة التاريخية من حكم سعيد واسماعيل ، ثم بعد الاحتلال ، كما أن تأسيسه لم ينعزل أيضاً عن الصراع الذي كان ناشباً بين بريطانيا وفرنسا وباقي البلاد الأوربية الأخرى ... ولم يكن البنك الأهلي العمل الأول للسيطرة على اقتصاد البلاد وتمويل التجارة . بل سبقته محاولات بدأت في سنة ١٨٥٦ ، عندما تأسس «بنك أوف ايجبت» ، وهو شركة مصرفية مركزها في لندن . ثم تبعته بنوك أخرى عديدة تنهج نفس النهج ... ثم تكاثرت الديون على مصر ، وبدأت الرقابة المالية الأجنبية ، وأنشىء صندوق الدين سنة ١٨٧٦ ، وكانت الاقتراحات المقدمة تتركز في إنشاء بنك أهلي ليقوم بأعمال الخزينة الحكومية وتحصيل الإيرادات لخدمة الدين العام ، ويباشر في نفس الوقت العمليات التجارية ، ويعين له مراقبان أحدهما فرنسي والآخر بريطاني . . ولكن بريطانيا التي كانت تسعى للانفراد بحكم مصر اقتصادياً وسياسياً ، رفضت إنشاء هذا البنك .

ولكن بريطانيا التي تعارض المشروع في يوم ثم تنفذه هي ولحسابها الخاص في اليوم التالي ، عادت في سنة ١٨٩٨ لتنفذ المشروع ، ولكن تحت سيطرتها المطلقة ولتنفيذ أهدافها الخاصة .

ويعترف البنك الأهلي نفسه في الكتاب الذي أصدره بمناسبة مرور ٥٠ سنة على إنشائه بأن إنشاء البنك مرتبط بمشروعات الري التي بدأت

تنفذ فى عام تأسيسه حيث يذكر « امتاز عام ١٨٩٨ الذى أسس فيه البنك الأهلى بتطورات كثيرة فى مصر ، ففى شهر فبراير وقع عقد إنشاء خزان أسوان وقناطر أسيوط . وفى ٢١ يونيه تم الاتفاق على بيع الدائرة السنية . وفى ٢٥ يونيه صدر مرسوم الترخيص فى تأسيس البنك الأهلى المصرى . وكانت هذه الأعمال الثلاثة مرتبطة إلى حد ما ببعضها ».

والذى يقرأ العقد الابتدائى لتأسيس البنك ، يخيل إليه أنه مجرد بنك عادى كباقى البنوك التى أسست فى مصر فى الخمسين عاماً الأخيرة .. وهذا هو نص العقد :

عقد ابتدائى لتأسيس شركة

الموقعين على هذا :

مستر ا . كاسل من لندرة

مسيو س . م . سلفاجو نيابة عن ولحساب شركة س . م . سلفاجو بالاسكندرية

مسيو ر . سوارس نيابة عن ولحساب إخوان سوارس وشركاه بالقاهرة .

وقد اشتركوا لتأسيس شركة مساهمة مصرية تسمى :

البنك الأهلى المصرى

للاشتغال حسب النظام المرفق بهذا والموقع عليه بامضاءاتهم

ويتعهدون بالحصول على الترخيص الذى ينص عليه القانون ، وباتخاذ جميع ما تستلزمه صفة المؤسسة الخاصة التى عزموا على إنشائها وامتيازها .

إن المائة ألف سهم فئة عشرة جنيهات استرلينية قيمة رأس المال قد تم الاكتتاب فيها بالطريقة الآتية :

مستر ا . كاسل : خمسون ألف سهم ، قيمة كل سهم عشرة جنيهات استرلينية .

محل س . م . سلفاجو وشركاه خمسة وعشرون ألف سهم قيمة كل سهم عشرة جنيهات استرلينية .

محل إخوان سوارس وشركاه : خمسة وعشرون ألف سهم . قيمة كل سهم عشرة جنيهات استرلينية .

بنس شلن جنيه

سيسدد القسط الأول ، وهو ربع رأس المال ، أى بواقع — ١٠ ٢

عن كل سهم طبقاً لنص القانون

سيحدد مجلس الادارة مواعيد تسديد الأقساط التالية ، حتى يتم تسديد قيمة الأسهم النهائية . ويؤلف أول مجلس إدارة بالاتفاق مع الحكومة المصرية ، وكذلك أول لجنة فى لندرة .

ويعين مجلس الادارة محافظ البنك ووكيله ، على أن تصدق الحكومة المصرية على ذلك .

صدر ووقع عليه وعلى نص النظام المرفق به من أربع صور . واحدة منها لكل من الأعضاء والمؤسسين الموقعين عليه ، والصورة الرابعة تحفظ بسكرتارية مجلس الوزراء لطلب التصريح .

فى ٩ يونيه سنة ١٨٩٨ الامضاءات

ا كاسل س . م . سلفاجو ر . سوارس

والذى حصل على امتياز إنشاء البنك الأهلى هو المسيو سوارس ، الرجل الذى اشترى أملاك الدائرة السنية بمبلغ ٦٫٤٣١٫٥٠٠ جنيهاً ، ثم سلم الامتياز لأرنست كاسل المليونير البريطانى ، الذى قام بوضع مشروع خزان أسوان موضع التنفيذ .

وعقب صدور المرسوم بتأسيس البنك استقال سير الدين بالمر ، المستشار المالى للحكومة المصرية ، وعين أول محافظ للبنك الأهلى . وبالمر هذا لعب الدور الرئيسى فى عقد القروض التى تمت بعد الاحتلال ، وفى توقيع عقد خزان أسوان .

وكان يقضى النص الأصلى لنظام البنك بأن يتولى إدارته مجلس مؤلف من ٢٠ عضواً على الأكثر ، وإثنى عشر على الأقل ، بما فى ذلك المحافظ . وجعل مقر المجلس القاهرة ، على أن يقيم ثلاثة أعضاء فى لندن ، ويؤلفون لجنة خاصة ، لها السلطات الرئيسية على البنك كله .

وقام البنك بجميع أعمال البنوك وفقاً لما خوله عقد الامتياز من حق إصدار البنكنوت ، ولا يمنح هذا الحق لأى بنك آخر طول مدة بقاء البنك ، ومدة الامتياز هذه خمسون عاماً من صدور الأمر بإنشائه ، وقام بتسليف الفلاحين الأموال اللازمة للبذور ، أو للأعمال الزراعية الأخرى . وكان عليه أن يقدم قروضاً للحكومة المصرية وحكومة السودان والبلديات والمصالح العمومية فى مصر والسودان . وأن يقطع الحوالات والسندات التى تحت الإذن ... الخ .

ومنذ اليوم الأول لتأسيسه أودعت الحكومة أموالها لديه ، وكذلك معظم كبار ملاك الأراضى وتجار القطن ، الأمر الذى جعله ينشىء فروعاً فى أهم مراكز القطر الزراعية . ثم امتد نشاطه إلى السودان فالحبشة .

وكان حق إصدار البنكنوت مشروطاً بأن تكون نصف قيمتها على الأقل ذهباً ، والنصف الآخر سندات مالية . وكان من حق حامل الورق البنكنوت أن يحوله إلى ذهب فى أى وقت يشاء ، إذ أن أوراق النقد لم تكن إلا مجرد تعهد من محافظ البنك بأن يدفع عند الطلب لحامل السند مبلغاً خاصاً بالعملة المصرية . ولكن البنك لم يكن فى نيته منذ أول يوم أنشىء فيه أن يسير على قاعدة الذهب . ففى أبريل سنة ١٨٩٩ مهد للخروج من قاعدة الذهب بأن استصدر مرسوماً بقبول أوراق نقد البنك الأهلى المصرى لأداء الأموال الأميرية ، وثانياً بإجراء كافة المدفوعات للجمهور بهذه الأوراق ، طالما رغب فى قبولها ، وكان هذا المرسوم أول الخطى فى الانسحاب من الغطاء الذهبى للعملة ، وظل يتجه هذه الوجهة ويتطور

فيها ، حتى كانت الحرب العالمية الأولى ، حيث صدر مرسوم فى ١٢ أغسطس سنة ١٩١٤ يعتبر أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلى المصرى لها نفس القيمة الفعلية التى للنقود الذهبية المتداولة رسمياً فى القطر المصرى .

ومع أن المقصود بهذا الأمر أن يكون مؤقتاً ، إلا أنه أصبح القاعدة الأساسية لإصدار البنكنوت ، وأصبح الاقتصاد الوطنى فى مصر تحت رحمة بنك لندن ، وأن أية هزة فى الاقتصاد البريطانى ، أو فى سعر العملة ، يحدث لها رد فعل مباشر على الاقتصاد المصرى ، نظراً لارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى .

ومن الاخطارات والتوجيهات التى يصدرها بنك انجلترا إلى البنك الاهلى ، يتبين لنا مدى السيطرة التى أصبحت لهذا البنك على الاقتصاد المصرى ، ففى ١٤ أغسطس سنة ١٩١٦ أخطر بنك انجلترا مجلس ادارة البنك الأهلى بعدم رصد كميات من الذهب فى المستقبل ، دون موافقة الخزانة البريطانية .

ويخطر محافظ البنك الأهلى وزير المالية المصرى بفحوى الخطاب البريطانى ، فترد إليه الموافقة من المستشار المالى البريطانى ا . و . سيسل .

حلقة بريطانية تحيط وتخنق اقتصادنا ، محافظ بنك بريطانيا ، يخاطب محافظ البنك الأهلى البريطانى ، وهذا يخاطب بدوره وزارة المالية التى يتكلم باسمها مستشار بريطانى .. مصير البلاد يقرره بنك لندن ، وما على الوزراء فى مصر إلا التنفيذ ... ومن الفكاهات الاستعمارية المريرة أن أول مندوب للحكومة المصرية فى البنك يكون فيكتور هرارى ، المليونير الذى يحمل لقب سير من الحكومة البريطانية ، وتبعه بعد ذلك انجليز أو متجنزين ، حتى سنة ١٩٢٨ ، حيث عين مرقس باشا حنا ، كأول مصرى مندوبا عن الحكومة المصرية .

وكان للحق المطلق المعطى للبنك فى إصدار البنكنوت دون ما إشراف ،

اللهم إلا إشراف بنك لندن القدرة في السيطرة على حركة التجارة والزراعة التي كانت مركزة أساساً في القطن . وأصبح الزارعون خاضعون لحركة البنك ، الأمر الذي جعله ينشيء مؤسسة جديدة ذات صفة مستقلة ، وله الاشراف عليها لتقوم بعملية التسليف والرهن . هذه المؤسسة هي البنك الزراعي المصري الذي تأسس في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ .. والمفروض أنه تحت إشراف الحكومة المصرية والبنك الأهلي ، ولكنه في الواقع كان تحت إشراف البنك الأهلي وحده ورئيس مجلس إدارته هو محافظ البنك الأهلي ، الذي يستمد سلطانه من بنك لندن لا من أحد سواه . ومما يدل على مدى اتساع عمليات هذا البنك ، أن رأس مال التأسيس كان ٠٠٠ر٢٥٠ر١ جنيها ، لم تلبث أن زيدت إلى ٠٠٠ر٧٤٠ر٣ جنيها في فترة ضئيلة .

السودان :

كانت بريطانيا في المرحلة السابقة للاحتلال العسكري تراقب باهتمام بالغ فتوحات مصر في السودان ، وتبارك هذه الفتوحات التي وصلت في أيام محمد علي إلى كسلا ، شرقي نهر العطبرة . وجنوبا إلى غندكرو ، على النيل الأبيض . ثم نبحث عن السبب الذي حدى باسماعيل الغارق في الديون والمثقل بها لكي يواصل هذا الفتح ، فلا نجد إلا الايحاءات البريطانية سببا لها . . ولقد امتدت هذه الفتوح حتى وصلت إلى منابع النيل وشرقا إلى خليج عدن . وليس أدل على الاشراف البريطاني على حملات الفتح هذه من تعيين صموئيل بيكر البريطاني قائدا لجيوش الحملة ، ثم حاكما لمديرية خط الاستواء . وما أن انتهت مدة خدمته حتى يعين بريطاني آخر خلفا له ، هو الكولونيل غردون ، الذي أصبح غردون باشا ، والذي حز المهديين رقبته في الخرطوم .

وقد لعب الصراع الإستعمارى بين بريطانيا وغرمائها الاستعماريين دوره فى أحداث السودان . وكان الضباط البريطانيين يؤكدون دائما فتح البلاد باسم مصر . فمنذ ما فتحت مصر الصومال بادرت بريطانيا واعترفت لها بهذا الفتح، لكى تسيطر هى على الصومال عن طريق مخلب القط مصر، وتبعد عنه أية سيطرة أخرى . وقد اشترطت فى هذا الاعتراف أن تظل « بربرة » ، « بولهار » ثغرين حربيين ، ولا تعطى فيهما أية امتيازات إلا لبريطانيا وحدها ، وأن تعامل انجلترا وسفنها وتجارتها معاملة الدول الممتازة ، وأن لاتزيد الرسوم على الواردات أكثر من ٥٪ (١) .

لقد فتحت مصر السودان ومعظم الأراضى الاستوائية ، وأنفقت على هذه الفتوح ملايين الجنيهات وآلاف الضحايا من شباب مصر الفتى ... وما أن احتلت بريطانيا مصر حتى بدأت تخطو الخطوة الثانية فى خططها الاستعمارية التى تجعل من مصر نقطة وثوب على القارة الافريقية كلها وتخضع الفتوح السودانية لسيطرتها الخاصة ، وتصفى كل نفوذ آخر عليه، ولذلك فقد انتهزت فرصة الثورة المهدية وأرغمت مصر على إخلاء السودان حتى تعيد فتحه مرة ثانية فى ظل الاحتلال ، وتؤكد تبعيته لها، وتجعل منه امتدادا للمزرعة القطنية الواسعة وتقبض على منابع النيل بيديها ، بعد أن تحول البلاد المحيطة بها إلى مستعمرات خاصة بها وبعيدة عن المشاركة المصرية ... وفعلا خضعت الحكومة للأوامر البريطانية ، وأخلى السودان ليعاد فتحه من جديد تحت قيادة ضباط بريطانيين، وليرفع العلم الاستعمارى البريطانى على الخرطوم فى ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ وبجواره العلم المصرى ذرا للرماد ، ولكى تدفع مصر الغرم وتجنى بريطانيا الغنم .. وتمشيا مع السياسة المرسومة ، وخيانة الباشاوات المصريين عقدت اتفاقية يناير

---

(١) عصر اسماعيل ، الجزء الأول ، بقلم عبد الرحمن الرافعى ، ص ١٤٠

سنة ١٨٩٨ التى لاتعتبر خيانة للشعب المصرى فحسب ، بل للشعب السودانى أيضا وتنص هذه الاتفاقية على الآتى :

أولا — أن تلغى السيادة التركية على الأقطار السودانية، وأن يصبح حكم السودان مشتركا بين انجلترا ومصر ..

ثانيا — أن يعين على السودان حاكما عاما يكون انجليزيا يعينه الخديوى بموافقة انجلترا ، ويكون فى نفس الوقت سردارا للجيش . . ولا يعزل إلا بموافقة بريطانيا .

ثالثا — أن تلغى الامتيازات الأجنبية وما يتبعها من محاكم قنصلية ومختلطة فى السودان .

رابعا — أن تقوم الحكومة المصرية بالصرف على المشروعات العامة فى السودان ، ولو اقتضت الحالة دفع مساعدة مالية سنوية للسودان من الخزينة العامة لاصلاحه وصيانته وتعميره .

هذه هى أهم بنود الاتفاقية ، ومنها يتضح أن بريطانيا قد صفت كل نفوذ فى السودان من ناحية تركيا أو أى بلد آخر . فقد ألغت الامتيازات الأجنبية التى كانت تمتد إليه بحكم سيادة تركيا الرسمية ... وطبيعى أن إلغاء بريطانيا للامتيازات فى السودان ، لا يستهدف مصلحة الشعب السودانى بل لاستخلاصه لبريطانيا وحدها ...

وتقضى الاتفاقية بأن تنفق مصر المرهقة المدانة على المشروعات العامة فى السودان ، لكى تستصلح بريطانيا أراضى الجزيرة وغيرها لتزرع فيها قطنا ينافس القطن المصرى ، ويمد مصانع بريطانيا النهمة باحتياجاتها ... وهكذا تذبحنا بريطانيا بسيفنا .. إن ما فعلته فرنسا معنا فى قناة السويس يتضاءل بجانب مافعلته انجلترا معنا فى السودان ، ولكنه على كل حال نفس الأسلوب ونفس المنطق : شعب يدفع واستعمار يجنى ...

التعليم :

لقد انتشرت معاهد العلم في الفترة التي تولى فيها اسماعيل الحكم ، ولكن بمجرد أن احتلت بريطانيا مصر حولت كل هذه المعاهد إلى أدوات تخدم الاستعمار . وأخضعت برامج التعليم لهذا الهدف ولم يعد للتعليم أية غاية ثقافية أو إنشائية ، بل الهدف كله يتركز في تخريج عدد من أشباه المتعلمين ليسدوا احتياجات الدواوين فحسب .

وقد حاولت بريطانيا أن تضرب القومية المصرية ضربة في الصميم بجعل اللغة الانجليزية هي اللغة الرئيسية في المدارس وتدرس بها كل المواد من حساب وجغرافيا وتاريخ .. الخ ... ولما كانت اللغة هي إحدى مقومات القومية ، فقد ركزت بريطانيا جهودها لالغائها ولتجعل من اللغة الانجليزية اللغة الرسمية في كافة المعاملات الرسمية وتقصر اللهجة العامية على عامة الشعب .. وباختصار أرادت ألا يكون للشعب المصري لغة إلا اللغة الانجليزية تدرس بها كل المواد في المدارس ، وتشحن هذه المواد بسموم الاستعمار ، وتهدر أمجادنا السابقة وتزيف تاريخنا ، فتصور البطل القومي أحمد عرابي على أنه متمرد عاصي سبب البلاء للبلاد ، وكذا كل الأبطال الوطنيين في تاريخ أي قطر من الأقطار ، تصورهم بهذه الصورة الظالمة الاستعمارية ، ثم تمجد الحضارة الاستعمارية . حضارة إبادة الحضارة نفسها . إبادة الشعوب تحت ستار التقدم والمدنية ..

ولكن بريطانيا لم تكن تدري أن القومية المصرية أقدم وأرسخ وأعمق جذورا من القومية البريطانية نفسها .. ولم تكن تدري أن هناك قوى ثورية يجيش بها المجتمع المصري . لا لوقف هذه الأعمال الاستعمارية وحسب ، بل لسحق الاستعمار كلية وطرده من أرض مصر .. إن بريطانيا لم تكن تدري أنه في نفس الوقت الذي تحاول أن تضرب القومية المصرية

عن طريق إلغاء اللغة العربية ، كانت هناك حركة ثقافية واسعة النطاق ، تعكس وتبلور التطورات الكفاحية لعامة الشعب ، وتعبر عن درجة تطوره ونضجه .

وكانت البعثات الخارجية إحدى الوسائل التي حاولت بريطانيا عن طريقها أن تؤسس مدرسة فكرية تتبع لندن ، وتؤمن بثقافتها ، وتسير بهديها . وكانت فرنسا قبل الاحتلال هي صاحبة النفوذ في مضمار البعثات الخارجية . ولكن بمجرد أن احتلت بريطانيا البلاد حولت معظم البعثات إليها ، ويتضح هذا من الاحصائية التالية :

من ١٨٨٣ — ١٩١٩	مجموع عدد الطلاب		
	٢٨٩٠	بريطانيا	٢٣١
		فرنسا	٥٧
		دول أخرى	١

وقد ظلت هذه الزيادة تستطرد حتى ثورة سنة ١٩١٩ حيث بلغ مجموع البعثات في الفترة ما بين الثورة وبين عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ١٤٥٠ طالبا كان نصيب بريطانيا منهم ١٠٠٠ طالب ، وفرنسا ٢٢٩ ، ودول أخرى ٢٢١ [١] ... ولكن كل هذا لم يجد في تفتيت القومية المصرية ، فقوى الثورة كانت أقوى وأعظم من أن يستطيع أن يوقفها الاستعمار بأية صورة كانت . . ولو كان في استطاعة الاستعمار أن يلغى التعليم كلية لفعل ، فعمد إلى وضعه على هامش الميزانية . وقد أوضح كرومر في ميزانية سنة ١٩٠٢ أن واحداً ونصف ٪ من الميزانية مخصص للتعليم والصحة ، في حين أن الأشغال العامة مخصص لها ٨ ٪ ، ولا عجب في هذا ، فالأشغال العمومية بها مشاريع الري للزراعة القطنية .

---

(١) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 51

القطن .. القطن .. القطن :

ولما كانت بريطانيا تريد مصر مزرعة قطنية كبيرة ، فقد وجهت كل مشاريع الزراعة ، من رى وصرف وتوزيع مساحة المحاصيل لمصلحة هذا المحصول فقط ، وقد بلغت المساحة المنزرعة قطنا فى الفترة ما بين ١٨٨٢ — ١٨٩٢ مليون وسبعة وسبعون ألف فدان من مجموع مساحة الأرض البالغة خمسه مليون ومائة وتسعون ألف فدان .

والاحصائية التالية تبين محصول القطن ، وثمن القنطار والمصدر منه مابين سنتي ١٨٨٤ — ١٨٩٣ (١).

السنة	محصول القطن بآلاف القناطير	متوسط ثمن القنطار بالريال	الصادر بآلاف القناطير	قيمة ثمن الصادرات عاف ذلك البذرة
٨٨٤ — ٨٥	٣٫٥٩١	١٢٫٣٧	٣٫٥٤٠	١١٫٠٤٣
٨٨٥ — ٨٦	٢٫٧٩٢	١١٫٧١	٢٫٧٨٨	٧٫٨٥٤
٨٨٦ — ٨٧	٢٫٨٧٢	١٢٫٣٧	٢٫٨٦٤	٨٫٥٢٦
٨٨٧ — ٨٨	٢٫٩٩٦	١٢٫٣٥	٢٫٩٦٤	٨٫٦٥٩
٨٨٨ — ٨٩	٢٫٧٢٣	١٣٫٢٧	٢٫٧٨٠	٨٫٧٢٢
٨٨٩ — ٩٠	٣٫٢٣٨	١٣٫٤٠	٣٫٢٠٣	٩٫٧٩٩
٨٩٠ — ٩١	٤٫١٥٩	١١٫٥١	٤٫٠٥٤	١٠٫٧٦٧
٨٩١ — ٩٢	٤٫٧٦٥	٩٫٠٦	٤٫٦٦٢	١٠٫٤٢٢
٨٩٢ — ٩٣	٥٫٢٢١	٩٫٣٠	٥٫١١٧	١١٫٤٠٨

من هذه الاحصائية يتضح لنا أن معظم المحصول كان يصدر إلى الخارج

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف لهيطة ، ص ٤٩٢

ولا يستهلك منه فى الداخل إلا النذر اليسير ، وأن ثلاثة مليون وخمسمائة وأربعون ألف قنطار كان ثمنها إحدى عشر مليوناً وثلاثة وأربعون ألفاً من الجنيهات فى موسم ١٨٨٥/٨٤ ، بينما خمسة مليون ومائة وسبعة عشر ألف قنطار بلغت نفس الثمن تقريباً فى موسم ١٨٩٣/٩٢ .

وهكذا ظلت مساحة الأرض التى تزرع قطناً تزداد ويشغل المحصول النسبة الرئيسية فى التصدير ، حتى أصبح يمثل أكثر من ٨١ ٪ من مجموع الصادرات فى المرحلة مابين ١٨٨٩/٧٥ ، وارتفعت النسبة فى عام ١٩١٤/١٣ حتى وصلت الصادرات من القطن وبذرته ٩٤ ٪ من مجموع قيمة الصادرات .

وكان التوسع فى محصول القطن على حساب الحاصلات الزراعية الأخرى ، ففى الوقت الذى كانت تزاد فيه نسبة المساحة المزرعة قطناً تنقص نسبة المساحة المزرعة قمحاً ، حتى تصبح ١٦,٩ ٪ فى أيام عباس حلمى بدلا من ٢٠,٦ ٪ [١] أيام توفيق ، وأصبحنا نستورد قمحاً قيمته ٢,١٩٦,٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩١٣ بدلا من ١٢٥,٠٠٠ سنة ١٨٨٥ ، والمحصول الوحيد الذى زادت مساحته المزروعة هو محصول الذرة ، وهو الغذاء الرئيسى للفلاح المصرى ، والذى يتناسب مع حالة الفقر المدقع التى يعيش فيها ، فقد ارتفعت المساحة من ٦٠١,٢١٧ فدان سنة ١٨٧٩ إلى ١,٨٥٢,٧٦٠ [٢]. وطبيعى كان لابد أن يوسع الاستعمار فى زراعة الذرة لكى يوفر غذاء رخيصا للفلاحين ، ويحافظ على مستوى أجورهم المنحط .

وقد منع الاستعمار زراعة الدخان فى مصر لحساب زراعة القطن أيضا .. وقبل أن تلغى زراعته كلية رفعت الضريبة على الفدان الواحد

---

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف لهيطة ، ص ٥٤٩

(٢) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف لهيطة ، ص ٥٥١

إلى ٣٠ جنيها ، لكي تعجز المزارعين ، ولم يعجب هذا تجار الدخان الأجانب فطالبوا برفعها إلى خمسين جنيها ، ثم قيدت الحكومة زراعته وحددت المساحة بمقدار ٣٠٠٠ فدان ، وأخيرا استصدرت فرمانا في ١٨٩٠ يحرم كلية زراعة الدخان في مصر . وبهذا حرم الاستعمار على مصر زراعة محصول كان من أهم المحاصيل ، ويعطى الفدان في المتوسط مالا يقل عن ٦٠٠ كيلو جرام ، وفي بعض الأراضي كان يعطى ١٥٠٠ كيلو جرام .

السكان والأراضي المزروعة :

وبالرغم من ازدياد مساحة الأرض المزروعة التي وصلت في سنة ١٩١٤ ، ٥٫٦٥٢٫٠٠٠ ، فان نسبتها لعدد السكان أصبحت بعيدة والهوة الاجتماعية زادت عمقا ، ومن الجدول التالي تتضح الهوة التي اتسمت بين حجم الأرض المزروعة وزيادة عدد السكان .

السنة	المساحة بالفدان	عدد السكان
١٨٣٠	٢٫٠٣١٫٩٠٥	٢٫٥٣٢٫٠٠٠
١٨٤٠	٣٫٨٥٦٫٦٣٢	٣٫٩٠٦٫٠٠٠
١٨٦٠	٤٫٠٠٠٫٠٠٠	٥٫٢٧٥٫٠٠٠
١٨٩٧	٥٫٣٢٧٫٠٠٠	٩٫٧١٤٫٠٠٠
١٩١٤	٥٫٦٥٢٫٠٠٠	١٢٫٢٩٢٫٠٠٠

وظلت نسبة السكان ترتفع ، ومساحة الأرض الصالحة للزراعة تكاد تقف عند هذا الحد . ولعدم وجود صناعات انتاجية تزيد من الدخل القومي ، كان لابد أن يزداد الغلاء ، ويهوى الشعب في براثن الفقر والمرض .. وقد زادت أسعار المواد الغذائية في الفترة مابين ١٨٠٠ — ١٩٠٧ إلى ٥٫٧ ، وزاد إيجار المساكن في المدن في نفس الفترة ٢٩ ضعف ، ولم يكن تناقض النسبة بين مساحة الأرض وعدد

السكان وحده سبب فقر الشعب ، ولكن التناقض داخل ملكية الأرض جعل عدد ضئيل جداً من كبار الملاك يتمتعون بمعظم الأراضى ، وملايين الفلاحين لا يملكون شيئاً ، أو لهم ملكية هى والعدم سواء . وقد ارتفع عدد ملاك الأراضى من ٧٣٨٫٠٠٠ فى سنة ١٨٩٥ إلى ١٫٥٥٦٫٠٠٠ فى سنة ١٩١٣ . فهل هذه الزيادة متساوية مع عدد الملاك ؟ إن ١٫٤١١٫٠٠٠ من هؤلاء الملاك يملكون أقل من خمسة أفدنة ، ومجموع ما يملكونه ١٫٤١٩٫٠٠٠ فدان ، أى أن نسبة الملكية للفرد منهم أقل من فدان واحد ، فى حين أن ١٢٫٥٠٠ شخص كانوا يملكون ٢٫٤٥٠٫٠٠٠ فدان (١) .

وقد أصبح صغار الملاك فريسة سهلة فى يد المرابين ، وتوالت الحجوزات ثم الاستيلاء على أراضيهم وتحويلهم إلى عمال أجراء ، وحرمان الأرض من قدرتهم الزراعية ، لذلك أصدرت الحكومة قانوناً فى سنة ١٩١٢ يحرم نزع الملكية من خمسة أفدنة فأقل ، ولكنها لم تحرم الحجز على المحاصيل فى الأرض والاستيلاء عليها لحساب المرابين ، وقد أحاط الاستعمار هذا القانون بهالة من الدعاية ، وأطلق على كرومر بسببه (صديق أصحاب الجلاليب الزرق) . والحقيقة أن المستفيد من هذا القانون هو البنك الزراعى المصرى ، الذى تأسس سنة ١٩٠٢ . وجعل من هذه الفئة من الزراع بقرة حلوب تزرع الأرض ، ثم يحجز البنك على المحصول ويستحوز عليه ، ثم يعود الفلاحين فى الموسم التالى بنفس المجهود وليقم البنك بنفس الاستيلاء .. ومن الإحصائية التالية تتضح قيمة الأقساط المستحقة على الفلاحين ، وما حصله منهم البنك . وغنى عن البيان أن المتأخر يرحل للعام التالى :(٢)

---

(١) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 36

(٢) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف لهيطة ، ص ٥٩٦

السنة	قيمة الأقساط المستحقة	القيمة الحقيقية	النسبة المئوية في التحصيل
١٩٠٤	٩١٧٫٩٤٢	٢٧٫٧١٨	٧٦٫٦ ٪
١٩٠٧	١٫٨٥٥٫٧٥١	١١٣٫١٢٨	٨٠٫٠ ٪
١٩٠٨	١٫٨٨٦٫٠٤٦	٢٦٣٫٧٥٨	٧٤٫٣ ٪
١٩٠٩	٣٫٨٠٤٫١٤١	٣١١٫٤٠٨	٦٧٫١ ٪

وهذه الإحصائية سابقة لإصدار القانون ، ومنها يتبين أن البنك كا
يستحوز على كل أمواله تقريباً بدون ما حاجة للحجز على الأرض لما له م
نفوذ وسطوة ، . ولكن الذين كانوا يحجزون هم هؤلاء المرابين الصغ
الذين كانوا أقل نفوذاً من البنك الذى حصل معظم ديونه فى سنة ٩٠٧
وهى سنة الأزمة الطاحنة فى البلاد .

إن هذه الإحصائيات توضح من هم الذين استفادوا من وجود الاحتلال
وتوضح أيضاً لماذا تحالف كبار ملاك الأراضى مع المستعمرين من أو
يوم وطأت أقدامهم أرض الوطن .

الرى والصرف :

تمشيا مع الخطة الاستعمارية فى المحافظة على مصر داخل نطاق الزراع
كان لابد من تركيز أهم بنود الميزانية على الرى والصرف ، والتوسع
هذه المشروعات التى بدأت من أيام محمد على . ثم استثمار الأرض ب
وبجشع . وكان أهم ما تعنى به مشروعات الرى ترويض نهر النيل وض
مناسيبه، وحسن توزيع مياهه، واختزان الكميات المطلوبة فى أيام الفيض
لتوزيعها عند الاحتياج حتى تروى أكبر كمية من الأراضى ريا دائم
وكانت وزارة الأشغال من أهم الوزارات التى تكاد تكون تحت السي

البريطانية الكاملة . وبحكم سيطرة بريطانيا على منابع النيل العليا كانت تسيطر على جميع مشروعات الري وتطبعها بطابع منفعتها الخاصة . وقد لعبت دورها منذ أن سيطرت على منابع النيل في عدم تمكين شعوبه من عقد مخالفات الماء ، حتى تظل هي صاحبة الكلمة الأخيرة في مشروعات الري في كل هذه البلاد ..

لقد شاهدت هذه المرحلة حماساً بريطانياً في تنفيذ مشروعات ري واسعة درت ملايين الجنيهات على الشركات البريطانية التي قامت بها ، ووسعت في مساحة الأراضي التي تزرع القطن ، الغذاء الرئيسي لمصانع لانكشير .. ففي هذه الفترة تم تطهير الترع والرياحات ، وأصلحت القناطر الخيرية من الخلل الذي كان قد أصابها . وفي سنة ١٨٩٨ بديء في إنشاء قناطر أسيوط ، وانتهى العمل منها في سنة ١٩١٢ ، وفي نفس المدة أنشيء خزان اسوان ، وتمت التعلية الأولى سنة ١٩١٢ ، وفي سنة ١٩٠٨ أنشئت قناطر زفتى لتغذية فرعي الرياحين المنوفي والتوفيقي . وفي نفس السنة أنشئت قناطر إسنا ..

وقد تعمدت بريطانيا أن تجعل هذه القناطر والخزانات محصورة في محيط الزراعة فحسب ، وعرقلت أي تفكير نحو الاستفادة من مساقط المياه لتوليد طاقة كهربائية من خزان أسوان . يقول هريست في كتابه «النيل» : «أظن أن أي إنسان وقف على الخزان وشاهد الاندفاع الرائع للمياه خلال العيون ، سوف يرى أية طاقة هنا مبددة ؟؟ لماذا لا تستعمل ...» . وقطعاً كان الاستعمار يعرف أن في أسوان طاقة مبددة ، ولكنه كان متعمداً أن يبددها ليجعل مصر مزرعة متخلفة فحسب ، ولا تتصل بالصناعة من قريب أو من بعيد ..

وكانت ميزانية الدولة تكيف وفقاً لمصالح الاستعمار وحده ، ومن تقرير كرومر سنة ١٩٠٢ عن الدخل والمنصرف فيما بين سنة ١٨٨٢ — ١٩٠١ يتبين هذا الاتجاه :

الدخل بملايين الجنيهات		المنصرف بملايين الجنيهات	
٢٠٥ر٠٠٠ر٠٠٠	عادى	٩٣ر٠٠٠ر٠٠٠	جزية وديون
١٥ر٠٠٠ر٠٠٠	سلفة	٦٢ر٠٠٠ر٠٠٠	إدارة ومعاشات
٤ر٠٠٠ر٠٠٠	متنوعات	١٢ر٠٠٠ر٠٠٠	جيش
		١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	أشغال عمومية
٢٢٤ر٠٠٠ر٠٠٠	المجموع	٧ر٠٠٠ر٠٠٠	قضاء
		٦ر٠٠٠ر٠٠٠	مصروفات مدنية
		٢ر٠٠٠ر٠٠٠	تعليم
		٢ر٠٠٠ر٠٠٠	صحة
		٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠	مصروفات غير عادية منها ٤ مليون للرى ، و ٢ر٦٠٠ر٠٠٠ سودان، و ١٠٠ر٠٠٠ سكك حديد .
		٢١٤ر٠٠٠ر٠٠٠	

ومن هذه الميزانية يتضح الآتى :

أولا — أن أكثر من ٤١ ٪ من مجموع الدخل أنفق على الديون والجزية ،

ثانيا — أن نصيب وزارة الاشغال كان ٨ ٪ ، وهى الوزارة المعنية بشئون الرى والصرف ، ولم يكن هـذا المبلغ بكاف لمشروعاتها ، فحصلت على أربعة ملايين فى المصروفات الغير عادية .

ثالثا — أنفق على السودان الذى أصبح من الناحية الفعلية تحت السيطرة البريطانية ٢ر٦٠٠ر٠٠٠ جنيها .

رابعا — أنفق على الجيش ١٢ مليون جنيه ، واذا عرفنا أنه فى هذه الفترة أعيد فتح السودان ، تبين لنا سبب إنفاق هذا المبلغ على الجيش .

خامسا — لم يكن نصيب الصحة والتعليم [illegible] ـد وتعيش في المائة من مجموع الدخل .

العلاقات الاجتماعية بعد الاحتلال :

طبقة واحدة هي التي لم تضار من الاستعمار ، وهي طبقة كبار ملاك الأراضي ، وبالعكس ، فقد كانت كل مشروعات الاستعمار التي تهدف إلى جعل مصر بلداً زراعياً فحسب ، تعود عليها بالفائدة والثراء . ولهذا لم يكن ارتباطها بالاستعمار شيئاً مستغربا ، بل هو النتاج الطبيعي لواقعها الاقتصادي . وقد استغل الاستعمار هذا الواقع ، وجعل منها القاعدة التي يقف عليها في احتلال البلاد ، والأيدي الآثمة التي يحكم بها الشعب .. وقد أثرى هؤلاء الملاك في هذه المرحلة ثراءً فاحشاً ، وازداد حجم ملكيتهم ، كما سبق وأوضحنا ذلك في إحصائية سابقة . وبحكم مشاركتهم للاستعمار في السلطة ، فان كل القوانين التي تصدر كانت تغلب مصالحهم على مصالح باقي الطبقات الأخرى ، والضرائب التي تسن وتخدم الاستعمار كانت تخدم أيضاً مصالحهم . وقد حددت الضرائب على أساس الفدان الواحد . دون أي اعتبار لحجم الملكية ، فمالك الفدان الواحد يدفع نفس الضريبة التي يدفعها صاحب الألف فدان ... ولم يكن يضير هذه الطبقة أن يفتح الباب على مصراعيه للمنتجات الصناعية كي تدخل البلاد بضريبة لا تزيد عن ٨٪ من قيمتها ، وبالعكس فقد كان يهمها أن تدخل هذه الصناعات بدون جمارك مطلقاً ، حتى تستفيد هي من رخص أسعارها ، وتعكس هذا على أجور الفلاحين أيضا .. ومن هنا كان تحالفها مع الاستعمار ووقوفهما ككتلة واحدة ضد طبقات الشعب ، من تجار وفلاحين وعمال ومثقفين .

وقد كانت هذه المرحلة بالنسبة لهذه الطبقة بمثابة عصرها الذهبي ، فقد بلغت غاية تطورها الذي بدأ من أواخر حكم محمد علي ، وظلت الظروف

تهيأ لها لكى تنمو وتتطور ، حتى احتل الانجليز البلاد فوجدوا فيهم سنداً وحماية ومنفذين للمشاريع التى تعود عليهم بالربح الوفير . .

ومع كل ما تدفق على البلاد من رؤوس أموال ، ومع كثرة الشركات التى انتشرت فى طول البلاد وعرضها ، فإن الرأسمال الوطنى لم يظهر فى المجال الصناعى ، ولا نكاد ندرك له وجود ، إلا فى حدود التجارة التى زيدت . خاصة فى تسويق القطن وتصديره ، ولكن إذا كان الرأسمال الوطنى لم يظهر فى هذه المرحلة فى المجال الصناعى ، فان الوعى الرأسمالى نفسه قد بدأت تتكون ملامحه وتتضح ، وأخذت الخطى الوئيدة تتجه نحو استغلال الأموال المكدسة فى قصور الباشاوات فى وضعها فى البنوك ، وخاصة بعد تأسيس البنك الأهلى . وبدأت طلائع رجال الصناعة أمثال طلعت حرب تطالب الحكومة بوضع قوانين تمكن من إنشاء صناعات مصرية ، وتفتح الباب لاستغلال النقود التى فى حوزة الباشاوات .

وبالرغم من أن رؤوس الأموال الأجنبية لم تستغل فى الصناعة أساساً ، بل اقتصرت على المشروعات ذات المنفعة العامة ، مثل النور ، والمياه ، والسكك الحديدية ، والسكراكات ، والترام . . بالرغم من هذا ، فان بعض هذه الشركات كانت ذات صبغة صناعية ، وتشغل عمالا فى مصانعها مثل شركة السكر ، وشركات الدخان ، والمحالج . هذا علاوة على عمال السكك الحديدية الذين زادوا زيادة كبيرة تبعاً لاتساع شبكة المواصلات ، حتى بلغ عدد العمال المشتغلين بالصناعة كلها ٥٥٦ر ٤١٢ عامل فى سنة ١٩٠٧ ، ووفقا لاحصاء فى سنة ١٩١٧ بلغ عددهم ٨٠٩ر ٥٣٩ [1] صانعاً ، وكان لهذه الزيادة فى عدد الطبقة العاملة أثره الدافع فى المعارك النضالية ضد الاستعمار .

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف هيطة ، ص ٥٦٣

وكانت الظروف الداخلية التي تجتازها البلاد آنئذ تتفاعل مع التطورات العالمية في القرن العشرين .. لقد كان القرن التاسع عشر ، قرن الاستعمار ، حيث كانت الدول الرأسمالية الكبرى تتسابق على استعمار البلاد الصغيرة الغنية بموارد المواد الخام في أفريقيا وآسيا ، حتى سيطروا على كل هذه البلاد ، ووقعت في قبضة الدول الكبرى . . إلا أن هذه السيطرة لم تكن متوازية ، نظراً لأن تطور هذه الدول الرأسمالية نفسها كان غير متوازياً نتيجة لتأخر بعضها في تطوره الصناعي ، وتفوق البعض الآخر ، مما جعلها تحوز قصب السباق في الاستحواذ على أكبر مساحة من الأراضي المستعمرة بينما الدول الأخرى لا تحظى إلا بالنذر اليسير ، ولكن هذه الدول التي كانت متأخرة في تطورها نتيجة لصراعها الداخلي بين البورچوازية ، والسلطة الاقطاعية . بعد أن تخطت هذا الصراع بانتصار البورچوازية واستيلائها على السلطة ، بدأت تنمو صناعياً ، وتتطور إلى أن فاقت الدول الرأسمالية القديمة في حجم إنتاجها الصناعي . . وفي مطلع القرن العشرين كان العالم مقسم بين مجموعتين من الدول الرأسمالية الاستعمارية ... إنجلترا وفرنسا من ناحية ، وهما الدولتان الاستعماريتان القديمتان ، ومن ناحية أخرى ألمانيا وإيطاليا وأمريكا واليابان ، وتمثلان المعسكر الذي تطور صناعيا وأصبح تحت حكم البورچوازية في حاجة إلى أن يحل تناقضاته الداخلية عن طريق الاستيلاء على مستعمرات جديدة . .

ولما كانت الدول الاستعمارية القديمة غير مستعدة مطلقاً للتنازل عن شبر من الأرض في هدوء وسلام ، فكان لابد أن يفتتح القرن العشرين وهو مشحون بالاستعدادات الحربية للتصادم المرتقب بين هذين المعسكرين .

ومن المحال أن يستطيع مؤرخ أن يدرس تاريخ أي بلد من بلاد العالم في انعزال عن هذه الظروف التي كان يجتازها العالم آنئذ ، حيث أصبح العالم كله واقع تحت سيطرة الجماعات المالية في هذه البلاد ، وأصبح الصدام

بين هذه الجماعات المالية من أجل السيطرة على منابع المواد الخام وتصدير رؤوس الأموال ينذر بحرب عالمية شاملة . . ولم تكن هذه السيطرة الامبريالية تقابل بالاستسلام والخنوع من الجماهير الشعبية في البلاد الاستعمارية نفسها ، بل كان يقابلها تحركات ثورية عارمة ، تقودها الطبقة العاملة المنظمة التنظيم الذي يؤهلها لكي تخوض المعارك ضد أقوى حكومات عسكرية شاهدها التاريخ . . ولقد تفاعلت الحركات الشعبية في مصر مع هذه التحركات الثورية العالمية . ولكن في حدود ضيقة ، نظراً لظروف تطورها الضيقة .

وفي هذه المرحلة هزمت القيصرية الروسية سنة ١٩٠٥ على يدي الاستعمارية اليابانية الجديدة . وشبت الثورة الروسية الأولى التي كانت رغم هزيمتها الشرارة الأولى والنموذج الحي للثورات ضد الامبريالية . . ولقد تأثرت الجماهير الشعبية في مصر بهزيمة روسيا تأثراً بالغاً ، فطالما كانت روسيا القيصرية تمثل العملاق الجبار الذي يهدد أمن الامبراطورية التركية ، ولكن عندما هزمت ، وعلى يدي دولة شرقية ، دب الحماس في قلوب الجماهير ، وتبين لهم أنه من الممكن هزيمة دول الغرب .

وفي هذه المرحلة كانت ثورات تركيا ضد الباب العالي تزداد وتتعاظم ، وتنقل أخبارها إلى مصر ، وينسج الشبان على منوالهم ، ويتخذون من شعاراتهم شعارات لهم ، ومن أسماء منظماتهم أسماء لجرائدهم .

وكانت تركيا (الرجل المريض) ، تحاول أن تخرج من أكفانها لتستعيد امبراطوريتها التي صفيت أو كادت على يدي الاستعمار البريطاني . ولهذا كانت تميل تدريجياً نحو الارتباط بالمعسكر الاستعماري المناهض لبريطانيا وفرنسا ، عسى أن تنال من ورائه مغنما .

هذه هي الظروف العامة التي بدأت في ظلها تتحرك القوى الوطنية في صراعها ضد الاستعمار البريطاني .. الذي عمل على توطيد أقدامه في البلاد

منذ أن رفع رايته فوق ربوعها .. وبدأت تظهر على مسرح الأحداث السياسية أوجه جديدة ومختلفة ، ولم يكن الصراع هيناً وواضحاً ، بل كان معقداً ومتداخلا تداخلا تاماً . ولم يكن من الهين اليسير في أول الأمر اكتشاف مصالح الشعب ، وتحديد الطريق الواضح للوصول إليها ، وكانت الحركة الشعبية مضطرة أن تشق طريقها وسط أوجه مختلفة من الصراع . فالاستعمار البريطاني يريد أن يصفى كل نفوذ في مصر ، سواء كان تركياً أم فرنسياً .. وتركيا تحاول أن تستعيد نفوذها من جديد .. والخديوى عباس ، الذى ألغى كرومر شخصيته ، يعمل على استعادة هذه الشخصية .. والشعب بين كل هذه الأطماع عليه أن يحدد طريقه لتحقيق مصالحه الخاصة ، وهو التخلص من الاستعمار البريطانى وأية سيطرة أجنبية أخرى .

وقد لعب الصراع بين هذه القوى دوره في تحريك الحركة الشعبية ، ودفعها إلى الأمام ، ثم تحديدها بعد ذلك .

لقد التقت مصالح الخديوى عباس مع مصالح الامبراطورية التركية ، فكل منهما يحاول أن يستعيد نفوذه المفقود .. ولما كان كبار ملاك الأراضى بصفة عامة ، مرتبطين بالاستعمار البريطانى ، فلم يكن أمام الخديوى ، ومن ورائه تركيا ، وكل المعارضين لبريطانيا ، إلا أن يلجأ إلى الشعب في الريف والمدينة .. ولما كانت الحشود الرئيسية للشعب تتمثل في المثقفين من طلبة المدارس ، لذلك كانت هناك دائماً صلة بينه وبين هؤلاء الطلبة .. وهذا يفسر سر التطور السريع لمصطفى كامل وحيازته على رتبة الباشوية .. والملاحظ أن دعوة مصطفى كامل كانت في أول الأمر تربط بين مصر وتبعيتها للباب العالى .

ولعدم وجود الحزب السياسى ، الذى يلعب دور الطليعة في الحركة ، فقد كان مصطفى كامل يعتمد أساساً على تناقض مصالح الدول مع بريطانيا ، ولم يكن يدرى أن بريطانيا كانت تمثل في ذلك الوقت أقوى الدول الاستعمارية ، وأنها في طريقها لكى ترتبط مع فرنسا في اتفاقية ودية تطلق

بها يدها فى مصر ، وتحدد المسكرات التى سوف تتقاتل فى حرب عالمية مدمرة .

وإذا كان مصطفى كامل بدأ يقود المعركة ومن ورائه الخديوى وتركيا وكل المناوئين لبريطانيا ، فان الشعب عند مايخوض المعارك فإنه لايخوضها لمصلحة هذه الطبقة أو تلك ، إنما يخوضها لمصلحته الخاصة . وإذا ما تحرك فإنه يستمر فى هذا التحرك مهما أصيب به من ضربات ، لهذا فإنه سرعان ما تفاعل مع ذاته ، ومع كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى داخل المجتمع ، فأخذ يشق طريقه لأهدافه الخاصة ، وبعيداً عن المؤثرات الخارجية .. وكان طبيعياً أن يحدث له هذا التطور ، فإن عداء السراى للاستعمار لم يكن عداء جذرياً ، بل كان عداء موقوتاً ، وأشد منه عداؤها للشعب وتحركاته الثورية .

إن السراى كانت تتخذ من الحركة الوطنية مطية لها ، لكى تساوم الاستعمار ليوسع من نفوذها ، وليفتح الباب للخديوى لكى يعود من جديد ويسترد الأراضى التى كان يملكها إسماعيل وبيعت سداداً للديون . وكان كرومر يقف فى وجهه كما كان يقف أيضاً فى وجه الشعب . ولكن بعد مجزرة دنشواى الاستعمارية ، ووثبة الشعب الرائعة ، وتنديد الأحرار فى كل بلاد العالم بما فى ذلك بريطانيا نفسها على سياسة كرومر الغاشمة ، كان لابد أن يستقيل كرومر ، وأن تغير بريطانيا من سياستها بقليل من التنازلات ، وتعيد الحلف بينها وبين السراى .

وفعلا استبدل كرومر سنة ١٩٠٧ بالسير الدون جورست ، وبدأت السياسة التى يطلق عليها سياسة الوفاق بين السراى والمعتمد البريطانى . وتنكر الخديوى لكل ماكان يتمشدق به . وكان من الضرورى أن ينفصل الحلف الذى كان بين السراى والطبقة المتوسطة التى كان يعبر عنها مصطفى كامل ، فيصرح الخديوى فى مايو سنة ١٩٠٧ بأنه لا يعمل ضد

الاحتلال ، وأنه مستعد للتعاون مع المعتمد البريطانى ، وأنه لا فائدة لمصر في استبدال احتلال باحتلال . . . وأن الاحتلال البريطانى أفضل من أى احتلال آخر .

ويهاجم مصطفى كامل الخديوى ، ويعلن « مما يجب علينا أن نعلنه ونجاهر به أمام الملأ كله .. أن تصريحات الجناب العالى لا تقيدنا بأى حال من الأحوال . لأن مركز سموه غير مركزنا . على أن كل مصرى صادق الوطنية لا يقبل مطلقاً أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديوى بمفرده ، أو بيد المعتمد البريطانى ، أو بيد الاثنين معاً . بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه ، وأن تكون نظامات الحكومة دستورية ونيابية » .

ولم تكن سياسة الوفاق إلا الحد الفاصل في هذا الانفصال الذى بدأ فعلا يظهر منذ أن عقد الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا سنة ١٩٠٤ ، وما كانت سياسة الدون جورست إلا تأكيداً لهذا الانفصال .

وكان لابد أن تتبلور مصالح الشعب كشىء مستقل ومنفصل عن مصالح السراى ، وأية دولة خارجية أخرى ، وبالتالى بدأت تتبلور عناصر الطليعة لأول مرة فى مصر الحديثة فى حزب له أهداف واضحة تعبر عن أمانى الطبقة التى تمثلها فى ذلك الوقت . فتألف الحزب الوطنى سنة ١٩٠٧ ، وهى السنة التى طبق فيها الدون جورست سياسة الوفاق مع السراى ، وطالب الحزب بالجلاء والديمقراطية .

إن تأسيس الحزب الوطنى دليل على أن طبقات الشعب قد بدأت تشعر بذاتها وتحدد كيانها داخل المجتمع ، هذا الكيان الذى يبرزه ويحدده الوجود الاقتصادى ، والخبرات الكفاحية التى تفرضها ظروف المجتمع فى مرحلة معينة . إن وجود الحزب الوطنى كان تعبيراً عن المصالح الاقتصادية والوطنية ، وعن الخبرات الكفاحية التى اكتسبها الشعب فى نضاله ضد

الاستعمار وكل القوى المناهضة للتطور .. ولكنه تعبير مازال خفياً ، فالطبقة نفسها مازالت خفية ، فلم تنخرط بعد فى ميدان الصناعة الفسيح ، ذلك الميدان الذى يشعرها بمشاكل السوق المحلية ، ويجعلها تحدد بصرامة جافة موقفها من باقى الطبقات الأخرى . ويجعلها تفهم معنى الوطن فى بنود ومشروعات أكثر مما تفهمه فى تحديد عام مطلق . ذلك التحديد الذى سوف يشق طريقه فى مجرى الصراع ، ويبلور الطبقة المتوسطة أكثر وأكثر ، ويحدد بالتالى القوى المتصارعة ، ويوضح أهدافها فى مطالب إيجابية .

إن قيادة الحزب الوطنى لم تكن تدرك أن القرن العشرين هو عصر الامبريالية ، عصر السيطرة الشاملة للاحتكارات الكبرى على كل القوى المنتجة فى العالم ، وأن الصراع ضد بريطانيا يعنى الصراع ضد أقوى المعسكرات الامبريالية آنئذ ، والذى لاتجدى فيه الخطب أو الوسائل السلمية أو البرلمانية ، وأن اليد الاستعمارية لا يمكن أن تبترها إلا اليد المكافحة .

ولكن بالرغم من عدم قدرة القيادة على تحديد هذه الواجبات ، فان التطورات الاجتماعية فى داخل البلاد قد حددت ذاتها ، وخاصة بعد الاتفاق الودى ، وبعد سياسة التفاهم بين السراى والمعتمد البريطانى ، وبعد قيام القائد الوطنى محمد فريد بأعباء القيادة للحزب . فقد كان محمد فريد واسع الأفق ، لديه خبرات واسعة فى التنظيمات الشعبية ، اكتسبها من تحركاته فى أوروبا التى كانت تزخر بالحركات الثورية آنئذ ، فتفاعل مع التطورات الاجتماعية ، ودفع الحزب إلى الأمام . ويظهر هذا جلياً فى خطبته فى المؤتمر الوطنى المنعقد فى سنة ١٩١٠ ... ففى هذه الخطبة طالب بتعميم التعليم الابتدائى وجعله إلزامياً مجانياً فى نفس الوقت . وناقش مشاكل الضرائب التى ترهق الفلاح المتوسط والصغير ، وقدم إحصائيات بها شىء من الدراسة عن الضرائب على الزراعة ، وقارنها بعدم دفع

الضرائب على أصحاب الأسهم في البنوك والشركات ، وكذا المتاجر الكبرى ..

وفي هذه الخطبة يبدي محمد فريد وعياً صناعياً طفيفاً ، فيندد بالسياسة الجمركية والمعاهدات التجارية التي تفتح الباب للمنتجات الوافدة دون أي اعتبار لصالح الشعب .

وتكلم عن نقابات العمال في أوروبا فيقول : «نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأطىء رأسها أمامها » .. ثم يحدد الواجبات فيقول : « ولا سبيل لايجاد مثل هذه الحركة المباركة في مصر حتى يصبح الصانع والمزارع في مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة أو المرض ، أو لتحسين حالته المعاشية الا بالاكثار من فتح المدارس الليلية في المدن والقرى لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم ، وتفهمهم أهمية النقابات وشركات التعاون . ولقد بدأ حزبنا المبارك في تنفيذ هذه الفكرة » (١) .

هذا الخطاب يوضح درجة معينة من نضج القيادة ، هذه الدرجة التي تمكنها من كشف ظواهر المشاكل دون لبابها ، وعدم القدرة على تقديم الحلول السليمة . فقد تكلم محمد فريد عن مشاكل الفلاحين ، صغاراً ، ومتوسطين ، وعن العمال والضرائب ، ولكنه لم يستطع أن يكتشف الأسباب الحقيقية لهذه المشاكل ، وبالتالي لم يستطع أن يقدم إلا تلك الحلول التربوية الساذجة ، وذلك لعدم توفر القوى المادية التي تقف عليها وتكون لها الأساس الفكري والنضالي .. وفي كلمة واحدة ، إنها تدل على أن الرأسمال الوطني لم يكن بعد قد حدد أهدافه البعيدة ، وأن هذا التحديد ما زال في دور التكوين ..

وعلى كل حال فمن هذه الخطبة يتضح أن الحزب الوطني قد أصبح

---

(١) بطل الكفاح الشهيد محمد فريد ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ٩٣

حزباً يعبر عن مصالح الشعب الواسعة تعبيراً يتفق مع القوة المحددة
عثلها فكرياً . وقد دفعته ظروف التطور التاريخية الحتمية نحو ه
الاتجاه ، فان حالة الفقر المدقع التي كان يعانيها الفلاحين ، وفداحة الضرا
جعلتهم يلتفون حول الحزب الوطني لا سواه من الأحزاب الأخرى
أوجدها الاستعمار بالتعاون مع كبار الملاك مثل حزب الأمة .

وكان لنمو الطبقة العاملة واستغلالها استغلالاً بشعاً في شركات الم
ومحالج القطن والسكر .. والوعي الذي بدأ يدب بين صفوفها ؛
لتكتلها ، سواء كانوا مصريين أو أجانب ، ولوجود عناصر عمالية ث
أخذت توضح لها الطرق ، مما جعلها تأخذ مواقف وطنية واتخ
وتشكل إضرابات ، وتطالب بعمل النقابات .. كل هذا دفع الحزب الو
إلى الأمام ؛ وجعله ينظم بنفسه نقابات للعمال ، فأسس في سنة ١٩٠٩
«عمال الصنائع اليدوية» ، وبلغ أعضاؤها في آخر العام حوالى ٨٠٠ ع
ثم تبعتها نقابات أخرى في الاسكندرية والمنصورة ، وطنطا ، وغيره
بلاد القطر . هذا خلاف النقابات التي سبق أن أنشئت بعيداً عن إشر
الحزب ، وبجهود العمال الذاتي ، كنقابة عمال السجائر والترام .

ان شعارات الحزب الوطني في الجلاء والديمقراطيه لم تكن تف
القوى القادرة على إنجازها واستخلاصها من براثن الاستعمار والسراي
ونظراً للضعف الاقتصادي للطبقة المتوسطة التي كان يعبر عنها ف
هذا الحزب ، فقد تأثرت الأساليب التنظيمية الكفاحية بهذا الضعف
خاصة وأن الحزب نفسه كان يحمل في داخله تيارات ، ولم يكن التـ
الفكري لقيادته بقادر على أن يتجه بالحزب نحو خوض المعارك الـ
الايجابية ضد الاستعمار المسلح .. حقاً لقد خاضت القيادة بشجاعة مـ
وجهاً لوجه ضد الاستعمار في مظاهرات الطلبة في عابدين أمام الـ
البريطاني المحاط بالآلاف من القوات الاستعمارية المسلحة . وبعد ما

دنشواى الاجرامية ، ولكنها لم تستطع أن تتطور بهذه المعارك تبعاً للظروف التى بدأت تتضح منذ أن اتبعت انجلترا مع الخديوى سياسة الوفاق والهجوم على الحركة الوطنية ، وتجديد قانون المطبوعات ، ثم إعلان الأحكام العرفية سنة١٩١٤ ، ووضع مصر تحت الحماية ، ومصادرة كل النشاط السياسى ، حتى مجلس شورى القوانين الهزيل . لم تستطع القيادة أن تتطور فى وجه هذا الهجوم الاستعمارى ، فانكمشت وبدأت فى الاضمحلال والفناء .

وإذا كان الحزب الوطنى هو النتاج الثورى لسياسة الوفاق وانفصال جبهة الشعب عن الجبهة الرجعية ، فان حزب الأمة هو أيضاً نتاج هذه السياسة ، إلا أنه النتاج الرجعى ، والمعبر الحقيق عن سياسة الوفاق بين كبار الملاك والاستعمار .. لقد تكون هذا الحزب على أيديولوچية استعمارية بحتة ، وهى أن بريطانيا أقوى الدول الاستعمارية فى العالم مادياً وأدبياً ، وأنها لاتهزم ، وأن الدستور واسع فضفاض لايتلاءم مع حالة الشعب ، وأن الاتساع فى الحياة النيابية يتم على سنوات طويلة ، وبهدوء وفى علاقات ودية مع الدولة المحتلة .. ومع أن الحزب تحلل وانتهى إلا أن هذه الأفكار لم تزول ، بل ظلت تعبر عن نفسها بشكل أو بآخر فى المجرى الطويل للأحداث السياسية . وهذا هو السر فى تشكك محمد فريد سنة ١٩١٩ عندما وصلته فى منفاه أنباء الثورة من قدرة زعمائها على الاستمرار بها إلى النهاية ، فان معظم قادة الثورة كانوا من أعضاء هذا الحزب الذى انهار وتشتتت عناصره لتتلاءم بعد ذلك مع ذاتها ، ومع الظروف الاجتماعية التى تجتازها البلاد .

الفصل السابع

١٩١٤ - ١٩٢٤

الحرب وإعلان الحماية على مصر

وصلت حدة الصراع الاستعماري إلى قمتها بين الجماعات المالية فى الدول الاستعمارية المختلفة ، وكان اقتسام العالم قد تم بين هذه الدول بشكل غير متوازي ، نظراً لتطورها الغير متوازي . ولما كان التقدم الفنى قد طور الدول التى كانت متخلفة فى هذا المضمار مثل ألمانيا وأمريكا واليابان ، بل وجعلها تسبق الدول الاستعمارية القديمة مثل انجلترا وفرنسا . لذلك كان من المحتم لكى يعاد تقسيم العالم من جديد فيما بينهم أن يصطدموا فى حرب عالمية شاملة . وقد لعبت أمريكا فى هذه الحرب دور المرابى الخبيث ، فقد تركت شعوب العالم تقتتل وتنزف ملايين الأطنان من دمائها ، وارتبطت هى بالحلف الانجليزى الفرنسى ارتباطاً واهياً ، وظلت تقرضهم من أموالها وتمدهم بصناعاتها حتى انتهت الحرب وقد أصبحت دائنة لبريطانيا ، بعد أن كانت مدينة لها ... وظلت أمريكا تنهج فى السياسة العالمية هذا النهج ، وتساند الدول الاستعمارية القديمة حتى تتوفر الظروف الملائمة فتسلب منها المستعمرات وتضعها تحت سلطتها .. ولقد ساند تيودور روزفلت بريطانيا فى سيطرتها على مصر ، فخطب سنة ١٩١٠ فى الخرطوم والقاهرة مؤيداً الاستعمار البريطانى ، ومندداً بالحركة الدستورية التى كان يطالب بها الشعب

للمصرى . . وسوف نشاهد دائماً أمريكا متخذة هـذا الأسلوب فى تجريد الدول الاستعمارية من مستعمراتها وتستولى عليها بأقل الخسائر .

اشتعلت الحرب الأمبريالية الأولى بين انجلترا الاستعمارية القديمة وبين أعدائها الاستعماريين الجدد ، وعلى رأسهم ألمانيا . وانضمت تركيا إلى ألمانيا — أملا فى استخلاص امبراطوريتها المنهارة .. وانتهزت بريطانيا الفرصة وصفت آخر علاقة تربط بين مصر وتركيا ، فخلعت الخديوى عباس المعين بفرمان من الباب العالى، وولت السلطان حسين، وأعلنت الأحكام العرفية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ :

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى وامبراطور الهند ، أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا ، قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ، وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية . وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر . وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها » .

وتولى القائم بأعمال المعتمد البريطانى تبليغ الرجل الذى أجاسوه سلطاناً : « أما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته أن المسئولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا على نفسها تستدعى أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر » .

وكانت بريطانيا ، قبل إعلان الأحكام العرفية ، قد أعلنت قانون التجمهر، بحيث يعتبر تجمهراً كل اجتماع من خمسة أشخاص، سواء كان ذلك فى طريق أو فى محل عمومى . وقامت باعتقال الوطنيين ، ونفت منهم إلى الخارج من نفت ، واعتقلت فى مصر من اعتقل .

وتظاهر طلبة الحقوق فى وجه السلطان المعين من الاستعمار، فعوقبوا

بعقوبات مختلفة ، منها الفصل النهائى من المدرسة .

وعطلت الجمعية التشريعية الهزيلة .

وتوافدت على مصر سيول من جنود المستعمرات اختطفهم الاستعمار من بلادهم وجاء بهم ليكونوا علفاً ووقوداً لمدافعه .. ولم يكن لدى هؤلاء الجنود الوعى لكى يعبروا عن سخطهم على الامبراطورية إلا بتصرفات مشينة خرقاء على الشعب المصرى الذى جرده الاستعمار من كافة الأسلحة ، حتى الأسلحة السياسية . فقد كمموا الأفواه ، وأغلقت الجرائد الوطنية ، ورشوا كافة الجرائد العميلة لتسبح بحمد الاستعمار البريطانى ، وتمجد فى أفعاله .

ومع أن بريطانيا أعلنت أنها « أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصرى » ، إلا أنها جرت الجيش المصرى معها فى هذه الحرب الضروس ، فقاتل على ضفاف القنال ، وفى الصحراء الغربية . واختطفت بريطانيا أكثر من مليون مصرى من أراضيهم ليمهدوا لها الطرق الحربية فى صحراء سينا والأراضى الشامية .. ومنهم من ألقت به فى الأراضى الأوروبية خلف الخطوط الحربية ، وكانوا يعاملون معاملة السائمة . وهلكت منهم الألوف ، وحرمت عائلاتهم من أياديهم الفتية .

وسخر الاستعمار العمد والمشايخ والمديرين فى جمع الأموال بالعنف من الفلاحين البؤساء لمساعدة القوات المحتلة . وصودرت المحاصيل والمواشى بأثمان بخسة يفرضها المستعمر وفقاً لارادته ، وليس هناك من يرده ، فقواته المسلحة تجوب البلاد ، وفى كراسى الحكم سلطان ووزراء من صنيعته وعملى يديه ...

وهبط سعر القطن فى أول سنى الحرب ، وبلغ ثمن المحصول ستة عشر مليوناً وخمسمائة ألف جنيها ، بدلا من تسع وعشرين مليون ومائة وخمس وأربعين

ألفاً سنة ١٩١٣[1] . الأمر الذى تسبب عنه خراب شامل للفلاح الصغير والمتوسط ، وافتراس المرابين لهم افتراساً وحشياً .

وكانت قيادة الحركة الوطنية أضعف من أن تناهض الألوف من قوات الاحتلال . ونتيجة للخضوع التام من الباشوات المصريين وامتثالهم لكل مايفرضه الاستعمار ، كان من المحتم أن تظهر انفجارات ثورية غير واعية .. انفجارات فردية وفوضوية تعبر عن وطنيتها المكبوتة فى محاولة اغتيال السلطان مرتين بوصفه خائناً جلس على كرسى العرش الصورى بأسنة حراب الانجليز .

وارتفعت أسعار حاجيات المعيشة . وبالمقارنة مع إحصاء سنة ١٩١٤[2] ارتفعت الأسعار ٢١١٪ سنة ١٩١٨ ، ٣١٢ سنة ١٩٢٠ ، وتبعاً لذلك زادت الوفيات من ٣٠٠ ألف قبل الحرب إلى ٣٧٥ ألف سنة ١٩١٦ ، وفى سنة ١٩١٨ وصل عدد الوفيات إلى ٥١٠ ألف ، أى أكثر من عدد المواليد فى تلك السنة ، هذا بخلاف ضحايانا فى الحرب والجرحى والمشوهين .

ونقصت نسبة الموظفين المصريين فى الوظائف الكبيرة من ٢٧,٧٪ سنة ١٩٠٥ ، إلى ٢٣,١٪ سنة ١٩٢٠ ، فى حين ارتفع نصيب البريطانيين من ٤٢,٢٪ ، إلى ٥٩,٣٪ فى نفس المدة[3].

وبعد أن سجل القطن انخفاضا فى أسعاره سنة ١٩١٤ ، عاد وبدأ يسجل من جديد ارتفاعاً تدريجياً حتى وصل سعره الحقيقى ٣٨ ريال سنة ١٩١٦ ، وقد استعدت بريطانيا لانتهاء الحرب ، لكى توفر لمصانعها

---

(١) ثورة سنة ١٩١٩ ، لعبد الرحمن الرافعى ، الجزء الاول ، ص ٥٦

(٢) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 40-41

(٣) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 41

محصول القطن بالثمن اللائم ، فاحتكرت فى سنة ١٩٢٨ محصول العام جميعه ، وحددت سعره رسمياً باثنين وأربعون ريالا ، ولكنها كانت تشتريه من الناحية الفعلية باثنين وثلاثين ريال ، فى الوقت الذى كان سعره فى خارج مصر يساوى أربعة وستون ريالا .

الصناعة :

كانت سياسة الباب المفتوح التى انتهجتها بريطانيا حيال مصر منذ معاهدة ١٩٣٨ ، وفى الظروف التى كانت فيها الطبقة المتوسطة متدهورة وضعيفة ، ثم توالى الأحداث السياسية والاجتماعية بعد ذلك من صدور اللائحة السعيدية . وتغلغل رأس المال الأجنبى ، ثم الاحتلال البريطانى ووضع خططه الصريحة فى عدم إقامة صناعة فى مصر وحصرها فى المجال الزراعى فحسب .. كل هذه الظروف مكنت لطبقة كبار ملاك الأراضى من التطور والثراء ، وبالتالى المشاركة فى السلطة ، بينما جعلت الرأسمالية الوطنية متخلفة وغير متطورة ومحصورة فى المجال التجارى ، ولم تتخطاه إلى مجال الصناعة .

ولكن الاستعمار الذى عمل بكل الطرق لعدم إقامة صناعة فى مصر ، كان من المحتم عليه أن يخفف قبضته رغم أنفه لكى تظهر صناعات جديدة خلال الحرب ، وتقوى نسبياً الصناعات القديمة التى كانت متعبة .. فاشتباك بريطانيا فى الحرب ، وتحويل معظم صناعاتها الأساسية للانتاج الحربى ، وقلة الوارد من السلع إلى مصر ، نظراً لتفرغ السفن للشئون الحربية .. ونظراً لاحتياج القوات المحتلة نفسها لبعض الصناعات التكميلية الخفيفة ، قد أجبرت على السماح بوجود بعض هذه الصناعات فى مصر ».

وتبعاً لاتساع الصناعة ازدادت أعداد الطبقة العاملة حتى بلغ عددها فى سنة ١٩١٧ — ٥٣٩,٨٠٩ عامل .

ونشطت الحرب كل الأفكار الصناعية التى لم يكن لها صدى فى السنوات الماضية ، فوجدت الظروف المهيأة لها . ففى سنة ١٩١٧ تألفت (لجنة التجارة والصناعة) من بعض المصريين والأجانب المقيمين بمصر ، كان من أعضائها : اسماعيل صدقى ، وطلعت حرب .. وكان من أغراض هذه اللجنة الوقوف على مبلغ تأثير الحرب فى صناعة البلاد ، والنظر فى التدابير التى تؤدى إلى إحلال بعض المصنوعات المصرية محل الأصناف التى انقطع واردها .... وكتبت تقريرها ، وجاء به إن مصر فى حاجة إلى قيام الصناعة بجانب الزراعة ، حتى لاتضطرب الحالة الاقتصادية إذا انخفضت أثمان المحاصيل الزراعية ، أو إذا حدثت حرب تؤدى إلى قطع العلاقات التجارية . وأن الصناعة ، وعلى الأخص الصناعة الصغيرة ، متأخرة جداً ، ومن الممكن قيام كثير من الصناعات فى مصر ونجاحها ..

ولقد لعب الأجانب المقيمين فى مصر دورهم فى إقامة الصناعة ، فان وجودهم فى مصر ، واستغلال أموالهم على أرضها ، وزيادة تجمع هذه الأموال لديهم ، كان يحمسهم دائماً لإيجاد الصناعة التى يستغلون فيها هذه الأموال ، وشارك فى هذا الاتجاه عديد من كبار ملاك الأرض ذوى العقلية البورجوازية ، لكى يستغلوا أموالهم المتراكمة فى ميدان الصناعة . ولهؤلاء كان طلعت حرب يوجه نداءاته ، ويدفعهم لاستغلال هذه الأموال فى الصناعة ... لقد بدأ جناح جديد فى طبقة كبار ملاك الأرض يظهر فى الوجود ، وأصبح ذو مصالح مزدوجة جذورها فى الأرض وفروعها متجهة نحو الصناعة ، وعلاقتهم وثيقة بالأجانب المقيمين فى مصر ذوى العلاقات الواسعة بالرأسمال البريطانى والفرنسى والبلجيكى ..

لم يعد المجتمع المصرى كما كان قبل الحرب ، ولم يكن الكبت السياسى والاستقلال الاقتصادى الاستعمارى البشع إلا ستاراً واهياً يخفى التحفز الشعبى نحو الانقضاض على الاستعمار والتخلص من سلطته .

وقد ساعدت الأحداث العالمية فى الاندفاع إلى الأمام ، فبالرغم من أن معسكر الحلفاء الاستعمارى قد خرج منتصراً فى هذه الحرب ، إلا أن المعسكر الاستعمارى فى مجموعه قد خرج من المعركة أضعف مما كان عند دخولها .

وبانتهاء الحرب اشتدت وقويت حركات التحرير فى معظم بلاد العالم ، واشتبكت مع الاستعمار فى معارك واسعة ، سواء فى الصين أو الهند أو تركيا ، ونالت بلاد عديدة فى أوربا استقلالها مثل الصرب والبلغار ، واليوغوسلاف ، والتشيكسلوفاك . واشتدت الحركة الثورية فى إيطاليا وألمانيا ، وأوشكت أن تقبض الجماهير الشعبية على السلطة بأياديها .

كل هذه الأحداث السياسية تفاعلت مع الأحداث الاجتماعية داخل البلاد ، ودفعت بها لكى تلتحم مع الاستعمار فى معارك ثورية طاحنة .

ولم يكن الوفد الثلاثى المكون من شعراوى ، وعبد العزيز فهمى ، وسعد زغلول ، يدرك كل هذه العوامل التى تجيش فى صدر المجتمع المصرى . ولم يكن أحداً منهم يدرك أن أحداث الثورة العرابية ، وكفاح الحزب الوطنى ، قد تفاعلت وتبلورت فى فلسفة جديدة ، وفى قوة دافعة ، وقد وجدت الظروف الملائمة التى تشتعل وتتفجر فيها ...

كان الوفد الثلاثى عند ما قابل المعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ذاهباً فى استحياء ورهبة ، ويحمل فى رأسه أفكار ومعتقدات حزب الأمة وهدفهم لا يتجاوز جزء من الاستقلال الداخلى تمنحه بريطانيا العظمى سيدة البحار ، والتى لا تغرب الشمس عن ممتلكاتها .

كانت هذه أفكار الوفد الثلاثى ، ولم يكن أحداً منهم يدرك أنهم بهذه الزيارة قد بلوروا حركة ثورية واسعة النطاق ، وأشعلوا صراعاً ، لا ضد الاستعمار فحسب ، بل ضد كل القوى المتعاونة معه أيضاً .

ونظراً للكبت السياسى الكامل طوال فترة الحرب ، وعدم ظهور

أية حركة شعبية حقيقية في هذه الفترة ، فلم يكن أحداً منهم يضع في حسابه تحركات الشعب أو الاعتماد عليها ، وكل اعتمادهم كان مركزاً في مؤتمر الصلح في باريس ، وفي تصريحات ويلسون الأربعة عشر .. ولم يدركوا أن هذا المؤتمر ليس مجتمعاً لهب حرياتاً للشعوب ، وإنما لتقسيم الأسلاب وتوزيع الغنائم .. وأن أمريكا قد أرسلت أكبر رأس فيها لكي يستطيع أن يختطف جزء من هذه الأسلاب فلم يفلح .. وعند ما لجأ إليه الوفد المصري في باريس رفض مقابلته ، وأعلن تأييد أمريكا للحماية البريطانية على مصر ... نفس أسلوب تيودور روزفلت ، ونفس الخطة الأمريكية : الاحتفاظ بالمستعمرات في يد الدول الاستعمارية القديمة إلى أن تواتيها الفرصة لتلتهمها .

الثورة :

لقد تكونت قيادة الثورة ومعظمها من أعضاء حزب الأمة القدامى ، وتسعى إلى الاستقلال بالطرق السلمية المشروعة ... ولكن الاستقلال له معان مختلفة ، وفقاً للمصالح الاقتصادية والاجتماعية للطبقة التي تطالب به ... فبينما يعني في نظر كبار ملاك الأراضي منحة من الحكم الذاتي ، فإنه يعني عند الجناح الرأسمالي الوطني ضمانات لإنشاء صناعة بسيطة ، وفقاً للتراكم المالي البسيط الذي لديهم .. أما من ناحية الشعب بطبقاته وفئاته المختلفة ، فإن الاستقلال يعني التخلص من الاستعمار ، وأن تحكم البلاد حكماً دستورياً كاملا ...

لقد تحركت الثورة في أول أمرها في شكل جبهة عامة ضد الاستعمار ، وظلت كل طبقة من الطبقات مرتبطة بالثورة إلى أن تنال مطالبها فتنسلخ عنها وتنضم إلى المعسكر المعادي لها ، وبالتالي تتبلور القيادة وتستقطب ...

ولم تكن بريطانيا تدرك فى أول الأمر أن المسألة ليست فى هذه القيادة التى تتناقش معها ، بل فى طبقات الشعب الواسعة التى تحركت ولن تقف إلا لتنال مطالبها ، فكانت تتصور أنه بمجرد إرهاب العناصر البارزة فى القيادة ، فان هذا يكفى لإنهاء كل شىء .

وفعلا اعتقل سعد وعدد من زملائه ، وكان هذا الاعتقال الشرارة التى ألهبت الشعب وأشعلت الثورة فى كل البلاد .. وتحركت جموع العمال والفلاحين والتجار والمثقفين ، وأغلقت المتاجر ، وأضرب الطلبة والعمال والموظفين ، وتظاهرت النساء ، وخطب القساوسة فى المساجد والشيوخ فى الكنائس .. وتحصن الفلاحين فى قراهم ، ونزعوا قضبان السكك الحديدية حتى لا تصل إليهم الجنود البريطانية المسلحة .

اتساع القيادة :

ليست الثورة عملا عفوياً ، بل هى نتاج تطورات معينة داخل المجتمع وتعبير عن أن الشعب لم يعد يقبل أن يحكم بالطريقة القديمة ، وكذلك لم تعد السلطة الحاكمة بقادرة أن تستمر فى الحكم بنفس الأساليب القديمة .. ولا بد للثورة أن تتوفر لها ظروف داخلية وخارجية تمكنها من الاشتعال . وليس من المحتم أن تشتعل الثورة وفقاً لشعارات كاملة محددة ، فان هذا نادر الحدوث ، إنما فى الغالب أن تشتعل وتتحرك على شعارات بسيطة ، ثم تتطور وتتفاعل ، حتى تصل لأهدافها المحددة فى المجرى الطويل ، فى سنوات لا فى أيام أو شهور .

وقد وجدت الثورة المصرية الظروف المحلية والخارجية الملائمة لاشتعالها ، وقد بدأت شرارتها الأولى متواضعة ، ولكنها سرعان ما أخذت تتطور وتتسع ، ويرتبط بها الشعب أكثر وأكثر ، حتى أصبحت ثورة اجتماعية

عامة، تهدف إلى إرساء المجتمع على أسس جديدة، وبقوات اجتماعية جديدة.

وكان لابد لقيادة الثورة أن تتسع وتتطور وفقاً للتغيرات الجديدة في مجرى الثورة، فأخذت أفواج جديدة تنضم إلى الوفد المصري، ومعظمهم من المثقفين، والتجار، والملاك المتوسطين في الريف. وكان من الطبيعي أيضاً أن يحدث صراع داخل هذه القيادة التي بدأت وأهدافها محددة ولا تتفق مع هؤلاء الوافدين الجدد.

واندفعت الثورة مطالبة بالاستقلال التام والحياة النيابية الكاملة. إن سهم الثورة أصبح ذو شعبتين.. شعبة ضد الاستعمار، والشعبة الأخرى ضد الحكم الأوتوقراطي الممثل في السراي وكبار ملاك الأرض... ثورة ديمقراطية تحررية.

وكان لابد أن يتآمر كبار الملاك الموجودين في القيادة، ويعملون على تصفية الثورة، والاكتفاء بما وعد به الانجليز، سواء في مشروع ملنر، أو في تصريح ٢٨ فبراير، وكانت الحكومات المتعاقبة، ومن ورائها الاستعمار تساند هذا الجزء من كبار الملاك في داخل الوفد، وتحاول عن طريقه أن تفرض خطتها، ولكنها لم تستطع.

حكومتان على أرض الوطن:

لقد تكونت بالفعل حكومتين على أرض الوطن، كل منها لها قوتها وسلطاتها.. إحداها الحكومة الرسمية التي تستمد وجودها من الاستعمار، والحكومة الأخرى هي حكومة الوفد المصري برئاسة سعد زغلول، وتستمد وجودها من الشعب، الذي لاينفذ إلا توجيهاتها، ويتحرك وراء قيادتها... لقد حاولت الحكومة الرسمية أن تهيء أرضاً للجنة «ملنر» لكي تنزل عليها. ولكن توجيهات الوفد بالمقاطعة، نفذت وبالكامل، وبصورة رائعة...

ولم يكن أمام كبار ملاك الأراضى إلا أن ينفصلوا عن الوفد ،
إضعافه وتفتيت الجبهة وقبول الحلول التى قدمها الاستعمار .. وفصلا
من الوفد ، وأعادوا تشكيل حزب الأمة تحت اسم جديد أسمو
الأحرار الدستوريين .. ومن قبل كان قد انعزل عن الثورة ذلك
من كبار الملاك الذى اتجه نحو الصناعة .. بل إننا نلاحظ أن طلعت
لم يشارك فى الأحداث السياسية للثورة ، بل جنى فى هدوء ثمار ا
وأسس بنك مصر بأموال كبار ملاك الأراضى ، ثم استغلت هذه
بعد ذلك فى العديد من المؤسسات الصناعية . وتكونت « جمعية ال
بالقطر المصرى » ، التى أصبحت فيما بعد « اتحاد الصناعات المصرية »
لا شك الامتداد والتطور الطبيعى للجنة الصناعة التى تكونت سنة
من الأجانب والمصريين المهتمين بشئون الصناعة . وكانت أهداف
الجمعية الجديدة كما حددتها هى (١) :

ا — إلغاء النظام الجمركى الذى كان قائماً فى ذلك الوقت على أسا
غير صالح .

ب — مكافحة عقدة الضعف التى كانت تسود المناقصات الحكومية
مبدأ تفضيل المنتجات الوطنية بقدر معتدل ، وبدون إقصا
المنافسة .

جـ — منح تسهيلات فيما يختص بنقل المواد الأولية اللازمة للصناعة
منتجاتها .

د — تحسين طرق المواصلات الداخلية .

هـ — إنشاء مجلس اقتصادى .

ويعترف اتحاد الصناعات فى سنة ١٩٤٩ بأن معظم هذه المط
أجيبت شيئاً فشيئاً .

---

(١) الكتاب السنوى لعام ١٩٤٩ لاتحاد الصناعات المصرية ، ص

حركة عمالية مستقلة :

اشتركت الطبقة العاملة فى معارك الثورة بكل عنف وقوة ، ولكنها أحست بالتناقض الموجود بين القيادة وبين أهداف الثورة ، فبدأت تتجه نحو تكوين قيادة مستقلة لها تخوض بها المعركة . . فأسس عدد من الشبان فى سنة ١٩٢٠ حزباً أطلقوا عليه الحزب الاشتراكى الديمقراطى .. وكان من المحتم أن يولد هذا الحزب ميتاً ، فهو أولا قد يكون بعيداً تماماً عن الطبقة نفسها . ثانياً كان يعتمد فى مبادئه على أفكار الدولية الثانية المعادية للطبقة العاملة ، والتى قالت عن نفسها أنها أداة سلم وليست أداة حرب . ولما كانت المرحلة التى تجتازها البلاد هى مرحلة ثورية تحتاج إلى كفاح قوى ضد قوى الاستعمار المسلحة ، كان لا بد أن يولد هذا الحزب وهو ميت . وفعلا لم يكن لوجوده أى أثر فى صفوف الشعب ، ولم يلعب أى دور خلال المعارك الناشبة ، وعاش ومات فى هدوء ، وبلا أى ضجيج .

معسكر الثورة :

وهكذا تبلور سريعاً معسكر الثورة ومعسكر أعدائها فى مجرى الأحداث السياسية ، وأصبحت القوى المتصارعة محددة وواضحة ، فالاستعمار وكبار الملاك ، وكبار الماليين فى جانب ، والفلاحين والعمال فى جانب آخر .

ولكن القيادة الشعبية ، وبها جزء من كبار الملاك لا يمكنها أن تمضى بالثورة إلى نهايتها ، فطبيعة هذه القيادة التردد والتذبذب ، فهى تميل أحيانا إلى الشعب ، وأحيانا أخرى إلى جانب أعداء الشعب . هذه هى طبيعتها ، لذلك فقد مالت إلى التهادن مع أعداء الثورة ، وقبلت أن تشكل الوزارة فى سنة ١٩٢٤ فى ظل الاحتلال ، وعلى أساس دستور قال سعد زغلول عن اللجنة التى شكلته إنها لجنة الأشقياء ، وبدلا من أن ترتكز على الشعب فى صراعها ضد أعداء الثورة ، ضربت احد الأحزاب إرضاء للاستعمار وكبار ملاك الأراضى وكبار رجال الصناعة .

نهاية مرحلة من مراحل الثورة :

وبتهادن قيادة الثورة انتهت مرحلة من مراحل الثورة الديمقراطية التحريرية ، ووصلت على يدي الطبقة المتوسطة إلى المرحلة التي تتفق مع قدرتها الثورية . وقد أثبتت الثورات التحريرية الوطنية في كل بلاد العالم أن مثل هذه القيادة لا تستطيع أن تمضي بالثورة الديمقراطية التحريرية إلى غايتها ، بل تتهادن في الطريق ، وتكتفي من الثورة بمكاسب جزئية ، وتتخلى عن مصالح الجماهير الشعبية ، التي وثقت فيها وأعطتها تأييدها . .
ويميل عدد من الكتاب إلى إسناد تهادن القيادة إلى عاملين : العامل الأول خارجي ، وهو نشوب الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ، والعامل الثاني : وهو قوة اندفاع الحركة الشعبية . وبتفاعل العاملين أرعبت هذه القيادة وتهادنت وهجرت معسكر الثورة . . . وهذا التفسير وإن كان يبدو في مظهره سليما ، إلا أن الأحداث السياسية التاريخية تثبت خطأه . . ففي الصين ، وهي الدولة المجاورة للاتحاد السوفيتي وحدودهما متداخلة ، تعاونت الرأسمالية هناك مع الاتحاد السوفيتي ، وأعلنت رسمياً هذا التعاون في بيان رسمي حدد فيه كل منهما أهدافه من هذا التعاون ، وظل هذا الحلف قائماً حتى وصلت البورجوازية الوطنية إلى أهدافها ، وهي وحدة الصين تحت حكومتها المركزية ، ثم أعلنت تحطيم هذا التعاون ، وانحازت إلى معسكر الاستعمار . . . وفي تركيا وهي أيضاً ملاصقة للاتحاد السوفيتي تم نفس الشيء ، وساعدها الاتحاد السوفيتي حتى قضت على سلطة الاقطاع ، ثم أعلنت الانضمام إلى معسكر الاستعمار ، بعد أن وصلت إلى أهدافها .

إذن لا يمكن أن يكون سبب تخلي القيادة عن الثورة مرجعه أي سبب سوى عدم وجود المصالح الحقيقية التي تجعلها تستمر في الثورة أكثر من

ذلك .. ولكى نفهم هذا جيداً علينا أن نعرف أن الرأسمالية الوطنية ، التى كان يقودها الوفد ، لم تكن تعمل فى الصناعة ، بل هى فى مجموعها السام أغنياء ريف وتجار ومثقفين ، وهناك فرق جوهرى بينها وبين ذلك الجناح الذى خرج من ملاك الأرض واتجه نحو الصناعة . فهذا الجناح هو الذى تخلى عن الثورة سريعاً ، واكتفى منها بأن فتحت له الباب لكى يتطور . وكان بالرغم من تمرسه قبل الحرب وخلالها فى الشركات المساهمة فى مرحلة البداية ، ولم تكن مشاكل السوق تحتم عليه أن يلتحم مع الاستعمار فى صراع حاد ليحسم المعركة ويصفى الموقف ، كما أنه كان فى نفس الوقت مازال مرتبط بطبقة كبار ملاك الأرض ، ولم تصبح مصالحه الرئيسية تتمثل فى الصناعة لا فى الأرض .. هذه المصالح التى سوف تتبلور بعد ذلك وتتضح فى مجرى التطور .

ولو أخذنا برأى هؤلاء الكتاب لكان معنى هذا أن هناك تضحية منها بمصالحها الاقتصادية .. مع أنه لو كان هناك مصالح اقتصادية تتعارض بشكل حاسم مع الاستعمار ، لما تنازلت عنها ، ولظلت تصارع كما حدث فى الصين أو فى تركيا حتى تحصل عليها ، ثم بعد ذلك تتنكر للشعب وتقف فى صف أعدائه . حقاً أن الرأسمالية الوطنية التى كان يقودها الوفد لم تكن لها أية مصلحة اقتصادية فى الارتباط بالاستعمار ، ولكنها فى نفس الوقت لم يكن لها مصالح متعارضة معه للدرجة التى تجعلها تقاتل حتى النهاية .. ثم إن خشيتها من الشعب قول مبالغ فيه ، فإن الشعب فى تلك المرحلة لم تكن له قيادة مستقلة تعبر عن مصالحه الخاصة ، حتى كان من الممكن أن تخشاها ، والتحركات الشعبية مهما بلغت من شدتها ، فلا خطر منها إيجابياً ، ما دامت لا تتبلور وراء قيادة تنظمها وتقودها لأهدافها الخاصة ، وهذه القيادة لم تكن موجودة ، بل كان الوفد هو الذى يحوز ثقتها وتنضوى تحت لوائه .

إذن فان قدرات التطور الاجتماعى والاقتصادى لم تكن بقادرة أن

تصل بالثورة إلى أكثر مما وصلت إليه . وأن أى تفكير خلاف ذلك فهو تفكير مثالى ، لا يقف على أى أساس علمى ، وإعطاء هذه الطبقة قدرات ثورية ليست فى طاقتها أن تحققها . ولا شك أن منبع هذا التفكير هو كما سبق وأوضحنا الخلط بين الجناح الوطنى الذى كان يمثله الوفد ، وهو لا يتعدى أغنياء الريف والتجار والمثقفين ، وبين الجناح الصناعى ، فهذا الجناح كما سبق وأوضحنا معقد فى تركيبه . فهو من ناحية ما زال مرتبطاً بالأرض ارتباطاً وثيقاً ، وعلاقته بالصناعة ما زالت حديثه ، بل فى مرحلة البداية .. والأمر الجوهرى فى الموضوع أن هذا الجناح لم يكن يعمل فى الصناعة بشكل حقيقى ، لا قبل الحرب ولا خلالها ، بل كان يوظف أمواله فى الشركات المساهمة التى بلغت رؤوس الأموال المحلية فيها فى سنة ١٩١٤ حوالى ٨ مليوناً من الجنيهات من المصريين والأجانب المقيمين فى مصر ؛ وهذه الشركات فى معظمها ، كما يحددها كروتشلى ، كانت شركات عقارية ، وليست صناعية ، وقد نشأ بين كبار ملاك الأرض وعى صناعى تطور خلال المراحل التى كان رأس المال الأجنبى يتغلغل فى البلاد ويسجل أرباحاً باهظة ، وقد أقام الصناعة من أعلى مباشرة بآلاف الجنيهات ، وبالاشتراك مع رؤوس الأموال الأجنبية التى كانت تستغل على أرض مصر . ولهذا فقد تكون مباشرة فى علاقات قوية عليا مع الاستعمار ، فإن رؤوس الأموال الأجنبية هذه بالرغم من استغلالها على أرض مصر ، فقد كانت هى الأخرى ذات طبيعة مزدوجة ، فمن ناحية نجد أن أصحابها وثيق الصلة ببلادهم الأصلية ، ومن ناحية أخرى فان طبيعة استغلالهم الأموال فى مصر تجعل مصلحتهم الاقتصادية مرتبطة بالحصول على ضمانات لتطورها ونموها . وارتباط الجناح الصناعى المصرى بهؤلاء المستثمرين أخذ منهم هذه الطبيعة مضافاً إلى ارتباطه الذى ما زال قائماً بكبار ملاك الأرض ... وفى المراحل الأولى لهذا الارتباط لم يكن بعد قد تبلور وانفصلت مصالحه عن كلا الاتجاهين ،

سواء الأرض أو الرأسمال الأجنبي الذى أخذ هو الآخر يتعمق فى توطنه إلى أن انفصل جزء كبير منه فى مجرى التطور الطويل عن موطنه الأصلى وأصبح مصرياً مثل ما حدث فى الهند ، بل وفى أمريكا نفسها .

تقول نشرة اتحاد الصناعات المصرية فى كتابها السنوى سنة ١٩٤٩ : «وحسبنا أن أول مؤسسة صناعية لنسيج القطن ، وهى «الشركة الانجليزية المصرية للغزل والنسيج » ، التى أنشئت برؤوس أموال إنجليزية ، ثم اندمجت فى « شركة الغزل الأهلية المصرية » ، قد تراكمت خسارتها ، ولم تنج من الخراب ، بعد أن قاست الشدائد ، إلا من بعد زوال النظام العادى الذى كانت قد نشأت فى ظله » .

هذه شركة إنجليزية كانت تسجل خسائراً ، ولكن بعد أن أصبح لمصر الحق النسبي فى وضع تعريفة جمركية تحمى الصناعة ، تخلصت من الخسائر ونجت من الخراب .. ثم اندماجها مع رؤوس الأموال المصرية يجعل مصالحهما متشابكة ومترابطة .

إن هذا الجناح الصناعى الذى خرج من كبار ملاك الأراضى ، نشأ من أول يوم متداخلا مع رؤوس الأموال الأجنبيــة ، ولم يكن بعد قد تغلغل فى الصناعة . وهذه النشأة تبين لنا أسباب عدم اشتراكه فى الثورة إلا أيام معدودة ، وتبين لنا أيضاً أسباب تهادن القيادة وعدم استمرارها حتى تصفى الاستعمار وكبار ملاك الأراضى وتقيم حكم ديمقراطى .. فعندما نشبت الثورة لم تكن هناك صناعة مصرية حديثة بالمعنى المفهوم . ومن هنا فلم تكن هنـاك مشاكل السوق التى تتعلم فيها الوطنية وتلتحم مع الاستعمار من أجل السيطرة على السوق المحلية ، وتضطر من أجل هذا إلى إستعداء الـكتل الشعبية ، وخاصة الفلاحية منها ، سواء ضد الاستعمار أو ضد كبار الملاك أسناده وأعوانه ، ولكى تقبض على السلطة بيديها وتتجه بالحكم نحو مصالحها الخاصة .

ولما كانت الرأسمالية الوطنية التى يمثلها الوفد لاتتعدى أغنياء الريف والتجار والمثقفين ، فقد كان من المحتم عليها أن تهادن . فمعسكر الأعداء لا يمكن القضاء عليه وتصفيته إلا بالثورة . وقد كانت لها كما سبق وأوضحنا سلطة واسعة وشاملة على الشعب فى الريف والمدينة ينفذ توجيهاتها بإخلاص ودقة ، ولكن نظراً لعقليتها السلمية التى لم تتخلص منها حتى بعد خروج كبار ملاك الأرض ، لم تتجه نحو تنظيم هذه الكتل وتعبئتها لتدخل فى المعارك المسلحة ضد الاستعمار . وهذا يفسر عودة الحركات الارهابية للظهور ، وموجة الاغتيالات السياسية الواسعة التى انتشرت فى مصر ، سواء ضد الانجليز أو ضد الوزراء المصريين . ن هؤلاء الشبان الإرهابيين كان ينقصهم الوعى السياسى والإدراك العلمى لقوانين التطور الاجتماعى ، فلم يتمكنوا من تحديد الطريق السليم الذى يخوضوا به المعركة ..

إنهم متأكدون بأن الاستعمار لن يقضى عليه بالوسائل السلمية مادام يحتل بقواته المسلحة أرض الوطن ، ومتأكدون أيضاً بأن عدلى ورشدى وثروت ومحمد نسيم ووهبه سليمان .. وكل هؤلاء الباشوات والمستوزرين خدم للاستعمار . ثم أن لديهم إحساساً اكتسبوه من خلال المعارك الطويلة ضد الاستعمار ، سواء قبل الحرب أوخلال الثورة بأن القيادة لن تستطيع أن تقضى على هؤلاء الأعداء بهذه الطريقة السلمية التى تنتهجها . إن لديهم هذا الإحساس ، وهو إحساس سليم لاشك فيه . ولكن فقدهم الثقة فى القيادة ، وهى فى ذلك الوقت حائزة لثقة الشعب أفقدهم الثقة أيضاً فى هذا الشعب ، فتحركوا فى المعركة بفردية مطلقة ، ولم يدركوا أن اغتيال هذا الباشا أو ذاك . أو هذا الموظف أوالجندى البريطانى . لن يحل مشكلة أو يدفع إلى الأمام . إنهم لم يدركوا أن الثورة فى مجراها العملى قد حددت القوات المتصارعة ، وأن ارتباط كبار ملاك الأراضى . وكبار رجال المال بالاستعمار لم يكن مستغرباً ، بل هو النتاج الطبيعى للصراع الناشب ،

وانعطافاً عليه طبيعة مصالحهم الاقتصادية . وأن الارتباط بطبقات الشعب وتنظيمها وتوعيتها إلى مصالحها الحقيقية ، هو الطريق الوحيد للكفاح الشعبي ضد كل قوى الأعداء .

وقد ظلت الثورة المصرية متعثرة منذ الاحتلال الفرنسي ، نظراً لعدم اشتراك الفلاحين فيها الاشتراك الإيجابي .. ولما كان الطريق الوحيد لسحق الاستعمار هو طريق التعبئة المسلحة للشعب ، وخاصة كتل الفلاحين . . . ولما كان الوفد لم يلجأ ، ولم يكن في إمكانه أن يلجأ إلى هذا الطريق ، فكان من المحتم أن يتهادن ويقبل أنصاف الحلول ، فان طريق الكفاح ضد الاستعمار طريق شاق وطويل وملىء بالتضحيات ، ويجعل الثورة مسألة سنين طويلة ، وليست مسألة أيام أو شهور . إن هذه القيادة كانت تتحرك منذ البدء ، والتهادن نصب أعينها ، وقد تصرفت بدقة فيما لا يغضب الاستعمار ، فعند ما كان الوفد في أوربا رفض سعد زغلول أن يزور البطل الوطني محمد فريد في منفاه ، حتى لا يتهم من الاستعمار بأنه على وفاق معه . ورفض أية معونة من الأحزاب العمالية هناك .. ورفض معونة الاتحاد السوفيتي لنفس السبب .. ومع هذا فقد اتهم الاستعمار الثورة بأنها من صنع البلشفيك .

الثورة حققت جزءاً من مهامها :

شاهدنا في المرحلة ما بين نهاية محمد علي وبين الاحتلال البريطاني ، تدفق الأموال الأجنبية ، وشاهدنا أيضاً الصراع الاستعماري بين فرنسا وانجلترا للسيطرة على مصر اقتصادياً وسياسياً ، وأثر هذا في المشروعات الاقتصادية العديدة التي تمت في هذه المرحلة ، ونشأ عنها تفتت البناية الاجتماعية الاقطاعية ، وتحويل مصر إلى مجتمع تابع شبه إقطاعي .

وبعد أن احتلت بريطانيا البلاد ، وخاصة بعد الاتفاق الودي سنة ١٩١٤ بينها وبين فرنسا ، تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية مرة ثانية ، وأنشئت

الشركات الجديدة .. ولم يكن من الممكن أن يستمر رأس المال المحلى بعيداً كلية عن مجال الاستثمار فى الشركات المساهمة ، خاصة وأن ملاك الأراضى أصبح لديهم فائض باهظ من الأموال ، نتيجة لازدياد تصدير القطن إلى الخارج . وفعلا شاهدت هذه المرحلة دعاية وطنية واسعة للاستثمار فى البنوك والشركات ، مما أدى إلى ظهور رأس المال الوطنى فى هذه المشروعات وقد بلغ فى سنة ١٩١٤ رأس المال المحلى المستثمر فى الشركات المساهمة ٨ مليون جنيهاً ، وليست هناك إحصائيات نستطيع عن طريقها أن نحدد الرأسمال الوطنى فعلا . من هذا الرأسمال ، وقد زاد فى الفترة ما بين ١٩١٥ — ١٩١٨ بمقدار مائتان وواحد وعشرون ألفاً من الجنيهات ، موظفة فى تسعة شركات محلية ، وفى الفترة ما بين ١٩١٩ — ١٩٢٤ ثلاثة ملايين ومائة وأربعة وستون ألفاً وثلاثمائة وخمسة وثمانون جنيهاً موظفة فى ٥٧ شركة (١) .

إن توظيف رؤوس الأموال هذه فى الشركات المساهمة ، سواء كانت فى أعمال التجارة أو الصناعة أو الرهن العقارى ، قد أحدث تغيراً جديداً فى الأوضاع الاجتماعية . وإذا كانت رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة ، ومشروعات الاستعمار قد أحدثت تخلخلا فى البناية الاقطاعية ، ثم حولت مصر إلى مجتمع تابع شبه إقطاعى ، فان المشروعات التى تلت الاحتلال ، واشتراك هذه الأموال المحلية فيها ، وزيادة الوعى الصناعى ، وما أحدثته فترة الحرب من نمو نسبى فى الصناعة المحلية ، كل هذا قد بدأ يعمل فى تفتيت المجتمع الشبه إقطاعى .

وكان نضال الحركة الوطنية من مطلع القرن العشرين احتكاكا مباشراً بين القوى الشعبية وبين العلاقات الاجتماعية فى المجتمع الشبه إقطاعى ،

(١) The investment of fareign Capitlal by Crouchley p 87

وثورة سنة ١٩١٩ تعبيراً عن هذا التطور الذى حدث فى داخل المجتمع وبلوره هذا الصراع الداخلى المتفاعل مع التطور العالمى .

ولكن بالنظر إلى ظروف نشأة الرأسمالية الصناعية الحديثة كجناح مازال عميق فى ارتباطاته بكبار ملاك الأرض ، ونظراً لضآلة حجم أمواله المستغلة فى الصناعة فعلا ، ولعلاقته المتداخلة مع رؤوس الأموال الأجنبية ، فأنه نشأ تابعاً للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية ، ولم يلعب فى الثورة الدور الايجابى لكى تستمر نحو تحقيق أهدافها ، ولضرب المجتمع الشبه إقطاعى لتصفيته التصفية النهائية .

وتكوين شركات برأس مال قدره ٣٫١٦٤٫٣٨٥ جنيهاً فى المرحلة من ١٩١٩ — ١٩٢٤ ، دليل على أن الباب قد فتح أمام الصناعة لكى تتطور وتسن التشريعات التى تحمى بها صناعاتها من خطر المنافسة الخارجية ، وهذا ما كانت تصبوا إليه من الثورة كلها .

والفصل بين هذا الجناح وبين الجناح الوطنى الذى كان يمثله الوفد أمر واجب التحديد ، فالجناح الوطنى كان ، كما أوضحنا ، مكون أساساً من جزء من كبار الملاك ومن أغنياء الريف وصغار المنتجين فى المدينة والمثقفين ، ولم يكن له أى ارتباط اقتصادى بالاستعمار .

أما الجناح الأخر ، وهو يوظف أمواله فى البنوك والصناعة والتجارة والرهن العقارى ، فهو متداخل ومتشابك مع رؤوس الأموال الأجنبية ذات المصالح الاقتصادية مع الاستعمار ، ولهذا فهى تتسم بالاحتكارية ، لأن رؤوس الأموال الأجنبية المتداخلة معها تحتكر السوق فى الداخل ، وتفرض سيطرتها الاقتصادية على صغار المنتجين .

حتى بنك مصر ، فانه لم يستطع أن يستمر طويلا بعيداً عن السيطرة المالية الاستعمارية ، فكون شركات متداخلة مع رؤوس أموال إنجليزية وأمريكية : شركة مصر للحرير الصناعى مع رؤوس أموال أمريكية ،

وشركة مصر للملاحة ، وشركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار ، وشركة صباغي البيضا ، وشركة مصر للحرير الصناعي ، وشركة مصر للتأمين مع رؤوس أموال إنجليزية .. هذا فضلا عن سيطرة البنك الأهلي عليه ، مع ما كان معروف عن خضوع هذا البنك وتداخله مع بنك لندن آنئذ .

وطبقة الاحتكاريين هي أولى الطبقات المستفيدة من عرق الثورة ودمائها ، فقد اشتركت في السلطة مع كبار ملاك الأرض . وأصبحت الفرصة مهيأة لها لكي تتطور وتثرى . ولكن في نفس الوقت قد فتحت الثورة باب التطور والتقدم للمجتمع المصري في مجموعه العام ، وانتقاله من المجتمع التابع الشبه إقطاعي إلى مرحلة اجتماعية أكثر تقدماً وتطوراً .. ودستور سنة ١٩٢٣ ، الذي شكل سعد زغلول الوزارة على أساسه سنة ١٩٢٤ ، تسجيلا لهذا التطور الذي كسبته .. فقد سجل ذلك القسط من الاستقلال الذي أحرزته الثورة في أول مادة من مواده : «مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة» ، كما سجل أيضاً ضمانات شعبية لابأس بها ، مثل : جميع السلطات مصدرها الأمة . وضمان الحرية الشخصية ، وحرية العقيدة والرأي .. ولا يجوز القبض على إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون ، حرية الصحافة والنشر ، منع إنذار الصحف أو تعطيلها بواسطة الادارة ، حظر نفي المصريين ، حرمة المسكن . حق الاجتماع وتكوين الجمعيات ، استقلال القضاء .

ولكنه في نفس الوقت أعطى الضمانات للمعسكر المعادي للثورة لكي يحمي نفسه . وأول هذه الضمانات هو مجلس الشيوخ ، الذي يشترط في أعضائه أن يكونوا ذو دخل مرتفع لايقل عن ١٥٠٠ جنيه في السنة ، أو يؤدوا ضريبة لاتقل عن ١٥٠ جنيهاً سنويا . هذا علاوة على أن الملك يعين خمسين أعضائه .

وثانى هذه الضمانات هو حق الملك فى إقالة الوزارة ، وفى حل مجلس النواب .

لقد حققت الثورة إذن جزء من أهدافها .

أولا — مع أن الثورة لم تطرد الاستعمار وتجليه عن البلاد ، إلا أنها قد وضعت حداً لسلطاته المطلقة التى كان يفرضها على المجتمع ويسيطر على كل إمكانياته الاقتصادية والسياسية .

ثانيا — حطمت الخطة الاستعمارية التى أعلن عنها اللورد كرومر : « إن سياسة الحكومة تتلخص أولا فى تصدير القطن إلى أوروبا ، على أن يدفع القطن ضريبة تصدير مقدارها ١ ٪ . وثانياً فى استيراد المنسوجات القطنية من الخارج ، على أن يدفع ضريبة الواردات وقدرها ٨٪ ، وليس فى نية الحكومة أن تعمل على غير هذا . أو أن تحمى صناعة القطن المصرى لما فى ذلك من ضرر ومخاطر » .

لقد استطاعت الثورة أن تحطم هذه الخطة الاستعمارية نسبياً وتفتح الباب لكى تقام صناعة مصرية ، وبالذات صناعة قطنية أصبحت على مر الزمن تنافس الانتاج الأوروبى .

ثالثاً — وضعت حداً للحكم المطلق الذى كان يمارسه كبار الملاك تحت إشراف الاستعمار ، وأصبح هناك حكماً نيابياً ودستوراً يحدد العلاقات بين السلطات المختلفة .

رابعاً — وكما أعطى الدستور ضمانات للرجعية ، فقد أعطى أيضاً ضمانات نسبية إلى الشعب ، ولما كانت الرأسمالية الوطنية هى الطبقة الشعبية الوحيدة فى ذلك الوقت المبلورة فى قيادتها المستقلة وهى الوفد المصرى ، لذلك فقد مكنها الدستور من أن تمارس دورها فى قيادة المجتمع والوصول أحياناً إلى السلطة عن طريق الشعب

فى كفاحه ضد المعسكر المعادى للثورة .

هذه هى المكاسب التى حققتها الثورة ، لذلك فان تهادن الوفد سنة ١٩٢٤ ، وتشكيله الوزارة يعتبر نهاية مرحلة من مراحل الثورة . أما الثورة نفسها فلم تستكمل وتنهى أغراضها ، فهى ثورة ديموقراطية تحريرية لتصفى الاستعمار وتحكم البلاد حكماً ديموقراطياً بالقضاء على سلطة كبار ملاك الأرض وكبار رجال المال الاحتكاريين .

وكما أن الثورة انتقلت إلى مرحلة جديدة من مراحلها لتكمل أهدافها ، فان قوات الثورة لابد وأن يحدث فيها هى الأخرى تغيراً يتناسب مع الواجبات التى تواجه الثورة فى مرحلتها الجديدة ، وبدلا من أن يكون الوفد هو القيـادة ، أصبحت الضرورة تحتم أن تتولى القيادة قوى جديدة ، أكثر شعبية ، ومصالحها ضد الاستعمار وحلفائه أعمق جذورا وأكثر إصالة .

الفصل الثامن

١٩٢٤ - ١٩٣٩

رؤوس الأموال المحلية والأجنبية :

لقد فتحت ثورة سنة ١٩١٩ الباب لرأس المال المحلى لكى يتطور وينمو ، ولكن فى نفس الوقت ظل رأس المال الأجنبى يفد على البلاد ، ولكن ليس بالشكل المتدفق الذى كان عليه فى مرحلة السيطرة الكاملة للاستعمار . وفى الجدول التالى بيان مقارن لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية الجديدة المستثمرة فى الفترة ما بين ١٩٢٤ — ١٩٣٣ (١) .

السنة	شركات جديدة		شركات مؤسسة برؤوس أموال أجنبية		شركات مؤسسة برؤوس أموال محلية	
	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس مال
١٩٢٤	١٠	١ر٢٩٤ر٠٠٠	١	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٩	٢٩٤ر٠٠٠
١٩٢٥	١١	٨٩٥ر٠٠٠	١	٢٠ر٠٠٠	١٠	٨٧٥ر٠٠٠
١٩٢٦	١٦	٦٥١ر٠٠٠	٤	١٤٨ر٠٠٠	١٢	٥٠٣ر٠٠٠
١٩٢٧	١٥	٩١٧ر٠٠٠	٦	٣٧٧ر٠٠٠	٩	٥٤٠ر٠٠٠
١٩٢٨	١٢	١ر٢١٣ر٠٠٠	٤	٧٧٣ر٠٠٠	٨	٤٤٠ر٠٠٠
١٩٢٩	١٤	١ر٨٤٥ر٠٠٠	٨	١ر٤٨٠ر٠٠٠	٦	٣٦٤ر٠٠٠
١٩٣٠	٩	٤٠٩ر٠٠٠	٣	٧٥ر٠٠٠	٦	٣٣٤ر٠٠٠
١٩٣١	١٢	١ر٥٣٨ر١٣٠	٤	٤٦٠ر٠٠٠	٨	١ر٠٨٨ر١٣٠
١٩٣٢	١٠	٣٥٠ر٤٠٠	١	١٠ر٠٠٠	٩	٣٤٠ر٤٠٠
١٩٣٣	٤	٩٥ر٠٠٠	١	٢٠ر٠٠٠	٣	٧٥ر٠٠٠
	١١٣	٩ر٢٠٧ر٥٣٠	٣٣	٤ر٣٦٣ر٠٠٠	٨٠	٤ر٨٤٣ر٥٣

(١) The investment of foreign Capital by Crauchley p 87

ومن هذه الإحصائية يتضح أن نسبة رؤوس الأموال المستثمرة محلياً قد زادت بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية الجديدة المستثمرة في نفس المدة بمقدار ٤٨٠ر٥٣٠ جنيهاً .

ومع دخول رؤوس أموال جديدة في الاستثمار ، إلا أن الرأسمال الكلي قد انخفض . والإحصائية التالية تبين هذا الانخفاض (١) .

السنة	رأس المال
١٩١٤	١٠٠ر١٥٣ر٠٠٠ جنيها
١٩١٩	٩٦ر٣٦٦ر٠٠٠ »
١٩٢٦	٨٥ر٢٨٠ر٠٠٠ »
١٩٣٣	٩٦ر٢٤١ر٠٠٠ »
١٩٣٤	٩١ر٢٢٤ر٠٠٠ »

والانخفاض من سنة ١٩١٤ إلى ١٩١٩ مرجعه إلى مصادرة شركات الأعداء خلال الحرب ، أما الانخفاض الباقي فيرجع إلى تصفية العديد من الشركات العقارية . ويلاحظ أنه في سنة ١٩٣٣ ارتفع رأس المال إلى ٩٦ر٢٤١ر٠٠٠ جنيها . وفي هذه السنة تكونت فيها عديد من الشركات منها احتكار الدخان « ايسترن كومباني » برأس مال قدره ٦ مليون من الجنيهات ، ثم عاد الانخفاض سنة ١٩٣٤ بسبب تصفية البنك الزراعي .

وكانت أهم البلاد المستثمرة لأموالها في مصر انجلترا وفرنسا وبلجيكا ، ولكن بريطانيا ظلت هي المتفوقة في النسبة على جميع البلاد الأجنبية التي تستثمر أموالها في مصر . ولم تنخفض رؤوس أموالها ، بل زادت ، ففي سنة ١٩١٤ كانت رؤوس أموالها ٣٠ر٢٥٠ر٠٠٠ جنيها أصبحت سنة ١٩٣٤ ٣١ر٩٠٠ر٠٠٠ جنيهاً ، بينما انخفض الرأسمال الفرنسي من ٤٦ر٢٩٧ر٠٠٠ جنيهاً سنة ١٩١٤ إلى ٣٨ر٧٦٣ر٠٠٠ جنيهاً سنة ١٩٣٣

(١) The investment of foreign Capital by Crauchley p 86

وكانت أهم رؤوس الأموال الواردة من الخارج حتى سنة ١٩٣٣ موزعة كالجدول الآتى : (١)

شركات	انجليزية	فرنسية	بلجيكية	سويسرية	إيطالية	غيرها	مجموع
	بآلاف الجنيهات						
شركات عقارية	٦ر٧٢٤	٣٦ر٣٤٦	—	٠ر٢٤٠	—	—	٤٤ر٣١٠
بنوك مالية	٢ر٩٢٥	٠ر٣٤٥	٠ر٤٨٠	—	١ر٣٣٥	—	٥ر٠٨٥
زراعة ، أرض بناء	٢ر٤٣١	—	٤ر٢٨٠	—	٠ر٠٣٤	—	٦ر٤٥٧
نقل	٢ر٧٣٤	—	١ر١٣٣	—	٠ر١٢٠	٠ر٤٥٨	٤ر٤٤٥
صناعة وتجارة	١٤ر٠٨٦	٤ر١٧٢	٦٥٨	٠ر١٣٩	٠ر٤٣٤	٠ر٢٩١	٢٠ر٧٨٠
المجموع	٣١ر٩٠٠	٣٨ر٧٦٣	٦ر٦٥١	١ر٣٧٩	١ر٩٢٣	٧٤٩	٨١ر٣٦٥

والإحصائية التالية إحصائية مقارنة بين توزيع رأس المال المحلى والأجنبى فى سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٣ (٢) :

شركات	١٩١٤ رأس مال اجنبى	١٩١٤ رأس مال محلى	١٩١٤ المجموع	١٩٣٣ رأس مال اجنبى	١٩٣٣ رأس مال محلى	١٩٣٣ المجموع
	بآلاف الجنيهات					
رهن عقارى	٥١ر٥٦٩	—	٥٤ر٥٦٩	٤٤ر٣١٠	١ر٠٠٠	٤٥ر٣١٠
بنوك مالية	٥ر٥٥٢	١٧٥	٥ر٧٢٧	٥ر٠٨٥	١ر٠٧٩	٦ر١٦٤
زراعة وأراضى بناء	١٢ر٣٣٢	٦ر٢٤١	١٨ر٥٧٣	٦ر٧٤٥	٥ر٦١٦	١٢ر٣٦١
نقل وقنوات	٥ر٧٣٣	٣٤٣	٦ر٠٧٦	٤ر٤٤٥	٠ر٧١٩	٥ر١٦٤
صناعة وتجارة	١٣ر٢٠٥	١ر٩٥٣	١٥ر٢٠٧	٢٠ر٧٨٠	٦ر٤٦٢	٢٧ر٢٤٢
المجموع	٩١ر٥٩١	٨ر٧١١	١٠٠ر١٥٢	٨١ر٣٦٥	١٤ر٨٧٦	٩٦ر٢٤١

(١) The investment of fareign Capital by Crauchley p 95

(٢) « « « « « « « p 93

من هـذه الاحصـائيات يتضح أن رأس المال الأجنبي سـواء فى سنة ١٩١٤ أو سنة ١٩٣٣ كان ينفذ الخط الاستعمارى فى عدم إقامة صناعة داخل البلاد ليحتفظ بها كسوق لمنتجاته ، إذ أنه فى سنة ١٩١٤ كان يسـتغل ٥٤،٥٦٩،٠٠٠ جنيهاً فى شركات الرهن العقارى من مجموع رؤوس الأموال البالغـة ٩١،٥٩١،٠٠٠ جنيها ، وقد ظل محتفظاً بهذه النسبة تقريباً فى سنة ١٩٣٣ ، فمن مجموع رؤوس أمواله البالغـة ٨١،٢٦٥،٠٠٠ جنيهاً كان يوظف ٤٤،٣١٠،٠٠٠ جنيهاً فى شركات الرهن العقارى ، مع أن هذه المرحلة تميزت بانكماش نسبى فى نشاط هذا النوع من الشركات .

وفى سنة ١٩١٤ كان يوظف مبلغ ١٣،٤٠٥،٠٠٠ جنيها فى الصناعة والتجارة ، زيدت فى سنة ١٩٣٣ إلى ٢٠،٧٨٠،٠٠٠ جنيها ، بينما نجد أن الرأسمال المحلى فى سنة ١٩١٤ مبلغ ٨،٧١١،٠٠٠ جنيها كان يوظف منها مبلغ ١،٨٥٢،٠٠٠ جنيها فى الصناعة والتجارة ، وفى سنة ١٩٣٣ زيد إلى ١٤،٨٧٦،٠٠٠ جنيها كان يستغل منها فى الصناعة والتجارة ٩،٤٦٢،٠٠٠ جنيها ، وهى نسـبة مرتفعة إذا ما قيست بالحجم الكلى لرأس المال المستغل .

وهذه الاحصائيات توضح لنـا الحالة الاقتصادية التى أصبحت عليها البلاد بعد ثورة سنة ١٩١٩ ، وتبين أن البلاد تجتاز مرحلة جديدة من مراحل تطورها وتبعيتها للاستعمار . إن نسبة توزيع الأرض للملكية ظلت تقريبا على ما كانت عليه ،إلا أن رؤوس الأموال المستغلة فى الشركات المساهمة قد سجلت ارتفـاعا من ٨،٧١١،٠٠٠ فى سنة ١٩١٤ إلى ١٤،٨٧٦،٠٠٠ فى سنة ١٩٣٣ ، أى أن عاملا جديداً فى المتناقضات الاجتماعية آخذ فى البروز والنمو . ولما كان رأس المال المحلى هذا عبارة عن رؤوس أموال مصرية متداخلة مع رؤوس أموال أجنبية تستغل على

أرض مصر ، فان هذا يبين أن هذه الأموال قد بدأت في الاستيطان ، وترتبط مع مصالح الاقتصاد المصرى ، هذا الاقتصاد التابع للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية . والذى يطلع على الأسماء التى كان يتكون منها اتحاد الصناعات المصرية ، ومعظمها أجنبية يعرف مدى العلاقات المالية الوثيقة .

إن مرحلة جديدة من مراحل التبعية للاستعمار بدأت فى مصر ، فبدلا من أن يكون المجتمع تابعا شبه إقطاعى قبل سنة ١٩١٩ ، أصبح بعدها رأسماليا تابعا (متخلفا) .

إن الثورة قد كسبت جولة من الاستعمار ، وفتحت البلاد للتطور البطىء الكسيح ، وظلت تبعية مصر للاستعمار ممثلة فى جيوشه المنبثة فى مدن البلاد الرئيسية ، وفى الحق السامى الممتاز لمندوب بريطانيا فى مصر ، وفى سيطرة رؤوس أمواله على الاقتصاد المصرى . ولكن الثورة على كل حال قد فتحت باب التطور للمجتمع ، وكشفت عن أوجه جديدة للصراع بين قوات كانت جنينية قبل سنة ١٩١٩ وأبرزتها الثورة وأوضحتها

الصراع من أجل السلطة :

تولت وزارة سعد زغلول الحكم فى سنة ١٩٢٤ بعد انتخابات عامة اكتسح فيها الوفد خصومه اكتساحا تاما . ولما كانت قيادة الوفد حتى هذا الوقت حائزة لعطف طبقات الشعب الواسعة ، فكان لابد أن يتم الصدام بينها وبين المعسكر المعادى للثورة الممثل فى الاستعمار وكبار ملاك الأرض وكبار الماليين ، فهما كان الوفد متهادناً ، فان السلطة فى يده لن تكون إلا معادية لهذا المعسكر بصفة عامة ورئيسية . خاصةً وأن أغلبيته البرلمانية تكاد تكون ساحقة ، سواء فى مجلس النواب أو الشيوخ . وكما تآمر المعسكر المعادى للثورة على الدستور قبل إصداره ، وحذفوا منه كل ما استطاعوا حذفه ، فقد بدأ تآمرهم بعد تولى الوزارة مباشرة . ومادامت

السلطة هي هدفهم ، فلابد وأن يكون الدستور والتلاعب به هو وسيلتهم لهذه السلطة .

وقد بدأ الاحتكاك فور تولي الوزارة الوفدية الحكم بينها وبين الملك على من له الحق في تعيين الشيوخ الذين ينص الدستور على تعيينهم . فبينما الملك يرى أن التعيين من حقه ، فان سعد زغلول قد تمسك بأن هذا التعيين من حق الوزارة، إذ أن الدستور ينص بأن الملك لا يمارس سلطته إلا بواسطة وزرائه . وقد أوشكت هذه المسألة أن تصل إلى أزمة بين الملك والوزارة .

ولكن أمام إصرار الوزارة جبن الملك على الاستمرار في موقفه ، وقبل التحكيم إلى النائب العام للمحاكم المختلطة البارون « فان دي بوش » ، الذي أصدر حكمه الآتي : « ليس لي الحق بأن أقيم نفسي قاضياً على النظام الدستوري الذي ينظم الآن مصير مصر . إن عدم مسئولية الملك تعتبر أساساً لهذا النظام الذي يقضي بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه . وهو مبدأ لا يحتمل أي استثناء من الوجهة القانونية . بل يمتد إلى جميع أعمال الملك ، فاذا استثني عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام في روحه وأساسه . لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء [1] .

وخضع الملك ، ومن ورائه الاستعمار لهذا القرار ، ولم يكن في طوقهم إلا الخضوع ، فالوفد رغم كل شيء كان حائزاً للثقة التامة من الأمة ، وأحداث الثورة لم تكن بعد قد غابت عن الأذهان ، وقد ألهب موقف الوفد الجماهير ، وأصبحت على أهبة الاستعداد للتحرك من جديد . وقد ذكر البارون « فان دي بوش » في مذكراته : « وعندما دخلت صباح

(١) في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ١٤١

اليوم التالى إلى مكتب الملك ، كان يداعب مسطرة صغيرة لقطع الورق . وكل حركاته تدل على التأثر . أما زغلول فكان جالساً أمامه . متملكا لحواسه ، يتحدث بهدوء وسكينة . استمر الحديث بحضورى ، فأدركت فى الحال خطورة الأمر . مليك ربى حسب التقاليد الشرقية وما تمتاز به تلك التقاليد من صفات الحكم الفردى ، يحاول المحافظة على البقية الباقية من السلطة . وأمامه رئيس وزراء يتمسك شديداً بالامتيازات التى يضمنها له الدستور ، ولمحت من خلال العبارات الرقيقة فى الحديث أن تنافراً يوشك أن ينقلب إلى كارثة إذا لم يعالج بغير إبطاء . وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة التى كان يتزايد نشاطها يقول : « إذن أستشير الشعب » ... نظرت من الشباك الزجاجى العريض إلى الفضاء الواسع بميدان عابدين . إلى الرمل الأصفر الذهبى ، تحت أشعة الشمس ، فرأيت الرجال ذاهبين بهدوء إلى أعمالهم ، والأولاد يمرحون . ثم قلت فى نفسى : كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى الذى يملك اليوم مصر كلها روحاً وجسداً . . كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة الهادئة إلى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب . » (١)

لهذا السبب خضع الملك والاستعمار للدستور . ونزلوا على رأى سعد زغلول الذى كان فى إمكانه « بكلمة واحدة أن يحول الحياة الهادئة إلى منظر رهيب من غضب الشعب ، وقد ألقى سعد زغلول بالكلمة الرهيبة فى وجه الملك « إذن سأستشير الشعب » .

خضع المعسكر الرجعى لخطة الوزارة ، وفوت الموقف الذى لم يكن فى إمكانه أن يصنع فيه شيئاً ليضرب فى ظروف أخرى تكون مواتية له . وقد اتخذ البرلمان قرارات هامة تعكس الوضع السياسى والاقتصادى

---

(١) فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، بقلم عبد الرحمن الرافعى ، ص ١٤٨

ومدى الاتجاه الذى تسير فيه البلاد والسلطة فى يد الوفد .

أولا — قرار لتنظيم استهلاك الدين ، وذلك بأن كل ما يباع من أملاك الدولة يخصص لاستهلاك الديون .

ثانيا — قرر أن تشرع الحكومة فى تعديل طريقة إصدار البنكنوت التى تجعل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية . لما فى هذه التبعية من الخطر المظم على حالة البلاد الاقتصادية ووضع نظام يجعل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية .

ثالثا — سحب المبلغ المودع فى بنك انجلترا من الاحتياطى .

رابعا — إعطاء الحكومة سلفاً لشركات التعاون تنشيطا وتشجيعا للحركة التعاونية .

خامسا — فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطى لإضافته إلى ميزانية وزارة المعارف وتخصيصه لإنشاء ١١٠ مدرسة أولية وإدارة مدارس المعلمين والمعلمات الأولية التى تديرها مجالس المديريات ، وتأليف لجنة من أعضاء المجلس لوضع مشروع قانون التعليم الإجبارى للبنين والبنات .

سادسا — فتح اعتماد بمبلغ عشرة آلاف جنيه لنشر وتشجيع الفنون الجميلة.

سابعا — تشكيل لجنة حكومية لبحث مصلحة الأملاك الأميرية ، ووضع الخطة المثلى التى يجب اتباعها لتحسين إدارتها . ووضع مشروع لإصلاح الأطيان البور وتأجير ما يمكن تأجيره من الأطيان المزروعة بالمزاد .

ثامنا — بيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار الزارعين .

تاسعا — أن تفضل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية ، وأن تشترط ذلك فى مقاولات الأشغال العامة .

عاشراً — ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى

الشركات الأجنبية ، وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب .

حادي عشر — أن تكون الاعانات التي تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضاً للجمعيات الخيرية المصرية ، وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية .

ثاني عشر — حذف مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه كانت تدفع لجمارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش المصري في دخولها السودان .

ثالث عشر — حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطاني في مصر من الميزانية ، وكان المبلغ المقرر له هو ١٤٦٫٢٥٠ جنيهاً في السنة .

رابع عشر — تقرير قانون الانتخاب المباشر ، وهو المعروف بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ ، الصادر في يوليه من تلك السنة ، وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلس النواب والشيوخ ، بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب ، وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ .

هذه هي أهم القرارات التي اتخذها البرلمان الأول للأمة في ظل الاستقلال النسبي الذي حصلت عليه البلاد ، وهي في مجموعها قرارات تعبر عن اتجاه البورجوازية الوطنية اقتصادياً وسياسياً ، فقد اتخذ مواقف ضد الاستعمار مثل قرار استهلاك الدين وتنظيم العملة تمهيداً لفصلها عن الاسترليني وسحب الاحتياطي من بنك لندن ، حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال ، وكذا رسوم الجمارك بين مصر والسودان على ذخيرة الجيش .

ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية شجع الجمعيات التعاونية ، وفتح اعتماد إضافي للتعليم ، وقرر بيع أكبر جزء ممكن من أراضي الحكومة

لصغار الزارعين .

ومع أن البرلمان قد قرر تشجيع الصناعة المحلية ، فإنه لم يصدر قوانين واضحة بشأنها ، أو يرسم أية خطة لدفعها إلى الأمام .

وإذا عرفنا أن هذا البرلمان قد جاء والمؤامرات تسبقه وتحيط به من كل جانب ، كان لابد أن نعرف أن الاستعمار لن يهدأ في وضع كافة المراقيل في وجه الوزارة تمهيداً للتخلص من ذلك النوع من الحكم الذى يعتمد على الشعب ويعمل له حساباً ، سواء في المجال الوطنى أو الاقتصادى . وقد حاولت الوزارة أن تساوم على بقائها وبدون مشاكل مع الاستعمار والسراى ، فمنعت البرلمان من اتخاذ قرار بالغاء قانون الاجتماعات والمظاهرات الذى أصدرته وزارة يحيى ابراهيم سنة ١٩٢٣ .. وأرادت أن تساوم أكثر فضربت الحركة العمالية وحزبها ، وحلت اتحاد النقابات .

ولكن الاستعمار والسراى لم يكتفوا بهذا ، إنهم لم يوافقوا على تشكيل سعد للوزارة إلا مرغمين ، وحتى تهدأ الجماهير الشعبية ، ثم يضربونه في جولة أخرى .

وبدأت الدسائس الرجعية تنتقل من صفحات جريدة السياسة إلى الشوارع ، بل وبلغت إلى حد محاولة اغتيال سعد زغلول في ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ . ومن الغريب أن يتم هذا الاعتداء عقب موقف سعد الصلب أمام الاستعمار البريطانى في المسألة السودانية التى التهبت عقب تمثيل السودان في معرض المستعمرات في ومبلى .

المفاوضات :

منذ أن اشتعلت ثورة سنة ١٩١٩ ، والوفد يؤكد دائماً رغبته في المفاوضات مع بريطانيا لتنظيم العلاقات بين البلدين . وكانت بريطانيا بعد أحداث سنة ١٩١٩ قد غيرت خطتها في احتلال مصر ، فبدلا من الحكم السافر المطلق ،

وما ينجم عنه من تبعات ومشاكل . قد آثرت تحت ضغط الحوادث أن تحظى بشرعية لاحتلالها بقليل من التنازلات أجبرتها عليها الثورة فعلا .

وعندما تولت وزارة العمال الحكم في بريطانيا ، وهي وزارات متخصصة في هذه النوع من الطلاء الذي يخفي قروح الاستعمار ، فقد بعث رئيسها ماكدونالد إلى سعد زغلول يطلب منه فتح باب المفاوضة بين الحكومتين . وقد تهلل سعد لهذه الدعوة ، وأبحر في ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٤ ليتفاوض مع الوزارة التي كانت تقمع بعنف ووحشية الحركة الوطنية في السودان ، وتقرر في البرلمان بقحة نفس القرارات التي كانت تتخذها حيال مصر أيام كرومر والدون غورست . فقد صرح اللورد « بارمور » في البرلمان البريطاني « أن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وهي تقرر التعهدات الواجب تحملها ، والتي لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة بريطانيا بخسارة عظمى . وأستطيع أن أقول من غير تردد أن نظام السودان لن يسمح بتغييره ، ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان » .

إذن فكل المقدمات كانت تعلن أن وزارة ماكدونالد ليست وزارة عمال كما يحمل اسمها ، بل هي وزارة الاستعمار البريطاني المدهون بطلاء عمالي فحسب .

تفاوض سعد ، الذي يحمل لقب باشا ، مع مستر ماكدونالد ، الذي يدعي أنه يمثل الطبقة العاملة البريطانية ، وطالبه بالآتي :

أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية .

ثانيا — سحب المستشار المالي والمستشار القضائي .

ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية .

رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات .

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية

طريقة كانت فى حماية قناة السويس .

سادسا — استمساك مصر بحقها الكامل فى السودان ، واعتبار الحكومة البريطانية غاصبة .

هذه هى المطالب الرئيسية التى حددها سعد فى المفاوضة ، وقد رفضتها الوزارة البريطانية ، وعاد سعد ليجابه المؤامرات الواسعة السريعة من جانب الاستعمار والسراى .

التخلص من الوزارة :

بدأت قيادة الوفد تجنى ثمار تهادنها مع الاستعمار والسراى . وكشف الصراع الذى نشب بينهم على أنها لم تعد قادرة على حل التناقض الذى بينها وبينهم ، وأنها بتخليها عن الثورة فى منتصف الطريق قد سلمت السلاح الذى تقاتل به ، ووقعت تحت سيطرة الأعداء .

عاد سعد بعد فشل المفاوضات ، والمؤامرات تدبر من السراى ركيزة الاستعمار . وتحركت مظاهرات رجعية من الأزهر تنادى : « لا رئيس إلا الملك » .

وكشفت السراى والاستعمار عن وجهيهما فى التآمر ، فعين حسن نشأت وكيلا للديوان بدون علم الوزارة .. ومنذ شهور قليلة سابقة جبن الاستعمار والسرى عن مواجهة الوزارة فى الموقف الدستورى بشأن تعيين الشيوخ ، ولكنهم الآن يتحركون بقحة .

ولم تكن خطة الاستعمار التخلص من الوزارة الوفدية فحسب ، بل كان لها خطة أوسع مدى ، وهى استكمال المؤامرة على السودان . تلك المؤامرة التى بدأت أيام اسماعيل ، ونفذ الجزء الأكبر منها بعد الاحتلال باخلاء السودان ثم إعادة فتحه بالدماء المصرية ، ورفع العلم البريطانى عليه وبجانبه العلم المصرى ذراً للرماد ولاستنزاف كل مايمكن استنزافه من المالية المصرية

لصرفها على مشروعات الاستعمار هناك .

كان هدف بريطانيا إذن استكمال مؤامرة السودان والسيطرة الكاملة عليه ، وضرب الحركة الوطنية التي ربطت نفسها بالحركة الوطنية في مصر وتهدد المشروعات البريطانية في استغلال السودان ، وقد كانت الحركة الوطنية متحركة من عام ١٩٢٠ بجانب الحركة الوطنية في مصر ، وفي سنة ١٩٢٢ قادها البطل علي عبد اللطيف . ولما كانت الحركة الثورية في مصر تؤثر بشكل إيجابي على الحركة الثورية في القطر الشقيق السودان ، فقد رسم الاستعمار خطته على ضرب الحركة الوطنية في مصر ، ثم تنفيذ مشروعاته الاقتصادية بالكامل في السودان .

وكانت مسألة تمثيل السودان في معرض ومبلى الاستعماري نقطة التهاب للحركة الوطنية السودانية واحتكاكاً مباشراً بين الوزارة الوفدية وبين الاستعمار ، أي أنها كانت نقطة التقاء وطنية حاسمة بين مصر والسودان ضد الاستعمار البريطاني .

وقادت جمعية اللواء الأبيض السوداني التي يرأسها البطل الوطني علي عبداللطيف المعارك الوطنية ، واحتدمت المعارك المسلحة بين القوات البريطانية وبين الوطنيين السودانيين والمصريين المقيمين في السودان ، وسقط ضحايا عديدين . واحتجت الحكومة المصرية على بريطانيا « وإن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشئومة . وهي ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها » .

وحاولت بريطانيا أن تسوي علاقة مصر بالسودان عن طريق مفاوضات سعد — ماكدونالد ، ولكنها فشلت كما أوضحنا . فلم يعد أمامها إذن إلا التآمر والضرب السريع .

وكانت تلك الرصاصة التي اخترقت صدر السير «لي ستاك» ، السردار البريطاني للجيش المصري ، وحاكم السودان ، الوسيلة التي اتخذها الاستعمار

لتنفيذ مؤامراته الكبرى فى التطوح بالحكومة الوطنية وتصفية أى علاقة تربط بين مصر والسودان .

تنفيذ المؤامرة :

وما أن شيعت جنازة السردار المقتول ، حتى كشفت بريطانيا عن أهداف المؤامرة ، وأن قتل هذا السير « لى ستاك » لم يكن إلا وسيلتها التنفيذية .. فتحرك الفيلد مارشال اللنبى بقوات عسكرية تربو على المائتين وخمسين جندياً بأسلحتهم الكاملة . ودخل مجلس الوزراء . وقدم إلى سعد زغلول إنذاراً بريطانياً يتلخص بعد التهديدات الوقحة فى النقاط الآتية :

أولا — اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية .

ثانيا — أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب .

ثالثا — أن تمنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

رابعا — أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

خامسا — سحب الجيش المصرى من السودان ، وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها .

سادسا — إطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠٫٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد .

سابعا — أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية ، فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر ، وأن يعاد النظر طبقاً لهذه الرغبات فى شروط خدمة الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وفى الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم . وأن تبقى منصبي المستشار المالى ،

والمستشار القضائى ، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما ، كما نص عليها عند إلغاء الحماية . وأن تحترم أيضاً نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته ، وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة .

لقد كشفت بريطانيا تماماً عن أهدافها من قتل السردار .. تصفية مصر تماماً من السودان ، وإطلاق يدها فى أراضى الجزيرة ، وإعادة الحماية على مصر بطريقة تكاد تكون فعلية .

وقد قبل سعد زغلول الأربع بنود الأول فى الانذار ، ورفض البنود الباقية ، ومن الملاحظ أن البند الثالث الذى قبله سعد خاص بقمع كل مظاهرة شعبية سياسية . وبقبول هذا الشرط تكون الوزارة قد وضعت إسفيناً جديداً بينها وبين الجماهير الشعبية ، وحطمت الأرض الوحيدة التى يمكن أن تقف عليها فى صراعها ضد الاستعمار وركيزته السراى .

ولما لم يقبل سعد الانذار برمته ، تحركت القوات البريطانية ، واحتلت جمرك الاسكندرية . واستقالت الوزارة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، أى بعد عشرة أشهر من توليها الحكم .

التخلص من البرلمان :

لاشك أن الخطوة الثانية التى يهدف إليها الاستعمار والسراى هى التخلص من ذلك البرلمان الذى يحد من سلطتهما ، خاصة وأنه قدم احتجاجاً قوياً على الانذارات البريطانية عقب استقالة الوزارة .

وشكل الاستعمار والسراى وزارة برئاسة زيور باشا ، الذى سلم « البضاعة » بالكامل .. ولكنه حاول أن يماطل فى مسألة إطلاق يد بريطانيا فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد ، فكتب للمندوب السامى يرجوه تأجيل هذا القرار .

وليس عجباً أن يحاول زيور إيقاف هذا القرار ، وهذه المحاولة ليست صادرة عن أهداف تقدمية تفيد الشعبين المصرى والسودانى ، بل لمصلحة كبار ملاك الأراضى فى مصر، إذ أن إطلاق يد بريطانيا فى أراضى الجزيرة يؤثر على أسعار المحاصيل الزراعية فى مصر ، وخاصة القطن الذى كانت بريطانيا تزرعه فى أراضى الجزيرة ، وتريد بقرارها هذا التوسع فى زراعته لينافس القطن المصرى ، ولتحصل على احتياجات مصانعها بأبخس الأثمان .

وتمهيداً لتنفيذ المؤامرة عين فى وزارة الداخلية إسماعيل صدقى ، وهو أحد طلائع الرجعية القادرين ، وممثل الاحتكاريين فى الوزارة .. ولم يمض شهر على استقالة سعد حتى كانت وزارة الانقلاب قد استصدرت أمراً بحل مجلس النواب تمهيدا لانتخابات جديدة .

هرطات الردة :

كان ذلك القسط من الديمقراطية الذى أحرزته الحركة الوطنية بقوة الثورة يقض مضاجع الاستعمار وحلفائه . وما أن تهادن الوفد حتى بدأ ذلك المعسكر يضرب وبسرعة لكى يسترد ما كسبه الشعب .. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التهادن أن أصبحت القيادة الوفدية غير قادرة على قيادة المعارك التى تمكن الشعب من المحافظة على مكاسبه وتطويرها . . وانتقلت من مركز القيادة إلى عداد الاحتياطى بحكم واجبات الثورة .. وهنا ينهض تناقض عجيب . . قيادة برجوازية وطنية تهادنت وغير صالحة ، وشعب يفتقر إلى قيادته المستقلة التى تستطيع أن تقوده ضد كتلة الأعداء ، وتعبىء كل قوى الاحتياطى ، وتدفع به إلى ميدان المعركة .. وهذا التناقض هو الذى طبع الكفاح الثورى طوال المرحلة من بعد عام ١٩٢٤ إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ومكن للرأسمالية الوطنية من أن تلعب دور القيادة ، بالرغم

من عدم قدرتها على القيام بأعباء هذا الواجب الضخم .

ولتأكد معسكر الاستعمار وحلفائه من هذه الحقيقة فقد ظل يضرب لكي يخضع قيادة المعركة لخططه ويعزلها تماماً عن الشعب . وكانت خططه تتغير بتغير الظروف الموضوعية للمعركة ، ففي أول الأمر ، أي بعد التهادن الأول مباشرة ، وكانت العلاقة بين القيادة الوطنية والشعب ما زالت قوية نسبياً ، فكانت ضرباته تتخذ شكل الضغط حتى لا تنفرد وحدها بالحكم .

وفعلا وبعد حل مجلس النواب الأول والثانى أجبر الوفد على الدخول فى تآلف مع الرجعية . ولكن فى سنة ١٩٢٨ كانت الأزمة العالمية قد بدأت تظهر بوادرها فى الأفق ، وتأخذ بخناق الدول الاستعمارية ، وتمتد منها إلى باقى المعسكر الرأسمالى كله ، فلم تعد خطة التآلف صالحة لمثل هذا الواقع الخطير .. إن الاستعمار يريد استسلاماً كاملا .. ولما لم تقبل قيادة الوفد هذا الاستسلام الكامل ، فقد عمل الاستعمار انقلاباً جديداً ، وطوح بحكومتها ، وأقام حكومة محمد محمود (اليد الحديدية) ، لتحكم البلاد حكما مطلقاً ، ولتعطى الوفد درساً لكى يخضع فى المستقبل ولا يكابر .

وفى سنة ١٩٣٠ ، وكانت الأزمة العالمية وصلت إلى قمتها ، وأصبح الخراب الشامل يهدد الدول الرأسمالية الكبرى ، وكانت فى بريطانيا وزارة عمال حاولت أن تحل المشكلة وتنظم هذه السوق سريعاً لتمنع أية منافسة رأسمالية أخرى فى داخلها ، فطلب ما كدونالد من النحاس رئيس الوزراء آنئذ الدخول فى المفاوضات . وقدم ما كدونالد مشروعاً للمفاوضة لا يخرج عن المشروعات العديدة السابقة ، ولكن النحاس رفضه .

ولما لم يستطع الاستعمار وحلفائه تنفيذ الخطة عن طريق المفاوضة ، كان لابد أن تحل بأسلوب آخر . فأقيلت الوزارة ، وسلمت مقاليد الحكم لاسماعيل صدقى ، الرجل الذى أصبح فيما بعد رئيسا لاتحاد الصناعات المصرية.

ولم يتشفع للوفد لكى يبقى فى السلطة أنه أصدر أثناء وزارته سنة ١٩٣٠

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ لإقرار التعريفة الجمركية الجديدة ، والغرض منها حماية الإنتاج المحلى الصناعى والزراعى .

وهذا القانون هو الذى يشير إليه اتحاد الصناعات دائما فى تقاريره على أنه الصرح الأول فى بناء الصناعة المصرية .

وبتولى اسماعيل صدقى الحكم بدأت مرحلة جديدة من مراحل الاعتداء على الدستور وحكم الشعب ... ولم يكن الاعتداء على الدستور هدفاً فى ذاته ، بل كان الهدف الأساسى هو استبعاد الكتل الجماهيرية عن إبداء رأيها فى شئون الحكم واختيار ممثليها الذين تثق فى قدرتهم على التعبير عن مصالحها .. إن الصراع على الدستور والانتخابات كان تعبيراً عن التناقض بين مصالح الجماهير ومصالح الاستعمار وحلفائه .

ولم يعمل صدقى بنفس أسلوب محمد محمود ، بل لجأ إلى أسلوب جديد .. طريف .. فوضع دستور جديد يغل يد الشعب ، ويطلق يد الاحتكاريين وكبار الملاك ، ثم زيف انتخابات ، وأعطى لحزبه ٦٧ ١/٢ ٪ من الأصوات .

وكمحاولة جديدة من الاحتكاريين بعد انحلال حزب الاتحاد ، أسس صدقى حزباً جديداً أسماه « حزب الشعب » ، ولم يكن مصير هذا الحزب خير من مصير سابقه ، فزال بزوال فترة حكم رئيسه . ولكن علينا أن ندرك أن وجود حزب الشعب أو حزب الاتحاد ، مهما بلغت تفاهتهما التاريخية ، فانهما تعبير عن وجود طبقة ما زالت لم تتوضح بعد التوضيح الكامل .

لقد تولى صدقى الحكم ، وشرب أعضاء اتحاد الصناعات (الشمبانيا) إجلالا وفرحاً بهذا اليوم الذى وصل فيه الحكم الرجل الذى يتفهم مصالحهم أكثر من أى رجل آخر ، ويستطيع أن يعبر عن هذه المصالح الاقتصادية المعقدة المتداخلة مع مصالح الاستعمار . ولم يكن فى إمكان القيادة الوفدية ،

مهما عملت من تنازلات وتهادنات ، أن تمر وتدافع عنها التعبير الحقيقي القادر على عبور الأزمة الاقتصادية بدون خسائر لهم ، وإلقاء متاعبها على الشعب .

الأزمة الاقتصادية :

بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها في أوائل حكم صدقي ، فهبطت أسعار القطن وبيع السكلاريدس بمبلغ ١٥ ريال [1] ، ثم بعشرة ريالات في سنة ١٩٣٠ ، بعد أن كان سعره ٣٦ ريال سنة ١٩٢٩ ، ولقد أدى هذا الهبوط الجسيم المفاجيء خراباً شاملا لصغار الزارعين ومتوسطيهم ، فضلا عن الهزات العنيفة لدى كبار الملاك .

ولما كان القطن هو المحصول الرئيسي وعماد الثروة القومية ، فان أي ارتفاع أو انخفاض يؤثر مباشرة على باقي المحاصيل الزراعية الأخرى ، وبالتالي على كافة فروع الاقتصاد ، ولذلك فان انهيار أسعاره قد صحبها مباشرة انهيار في أسعار كافة المحاصيل الزراعية الأخرى ، مما جعل الأزمة شاملة طاحنة .

وكان الوفد سنة ١٩٣٠ قد أعد مشروعاً لانشاء بنك التسليف الزراعي ، لكي يحمي صغار الزارعين ومتوسطيهم من أخطار الأزمة ، وكان رأسماله المقترح مليونين من الجنيهات ، تساهم الحكومة بنصفها ، ولكن لما تولى صدقي الحكم باسم الاستبداد وكبار رجال المال ، حول هذا البنك إلى أداة لخدمة بنوك الرهن العقاري ، ولامتصاص دماء الفلاحين ، فجعل رأسماله نصف مليون فقط ، وتكتتب البنوك بنصف مليون آخر ..

لقد حدد اسماعيل صدقي ضحايا معركة الأزمة الاقتصادية ، وقرر

(١) في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثاني ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ١٦٣

عبورها على أشلاء صغار ومتوسطى الملاك والمنتجين ، وليخرج منها رجال المال فى سلامة .. وقد ابتكر كل الطرق الوحشية فى استنزاف كل ما فى حوزة الفلاحين من نقود لتدخل فى جيوب كبار الماليين . وليس أدل على هذا من أن بنوك الرهن العقارى قد حصلت مبلغاً أربى على الأربعة ملايين من الجنيهات . بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٢ بتجميد ومد آجال سلف البنوك العقارية الثلاث (البنك العقارى ، بنك الأراضى ، وشركة الرهن العقارى) ، والذى يطلع على القانون يخيل إليه من الوهلة الأولى أنه صادر لمنفعة الفلاحين . ولكن ضخامة الحصيلة التى أربت على الملايين[1] الأربعة ، تبين أن الغرض منه هو خدمة البنوك ، ولتنظيم عملية امتصاص دماء الفلاحين . إن هذا القانون أشبه بقانون كرومر فى سنة ١٩١٢ بعدم جواز الحجز على الملكية من خمسة أفدنة فأقل ، الذى لم يستفيد منه إلا بنوك الرهن العقارى الكبيرة .

وتسهيلا لعملية البنوك سنت الحكومة قانوناً باصدار أذونات على الخزانة لكى تدفع المبالغ التى للبنوك فى ذمة الفلاحين .. وإلى هنا يخيل أيضاً للقارىء أن الحكومة تخدم الفلاحين وتحمل عنهم عبء الديون ، ولكنها فى الواقع تسهل للبنوك عملها فتسدد هى لهم المبالغ المستحقة بدون عناء ، ثم أصدرت أوامرها لموظفيها بتحصيل الضرائب والديون من الفلاحين بمنتهى القسوة ، وأعادت عهد المماليك ومحمد على فى استعمال الكرباج والفلكة لكل من لا يدفع ، وأجبرت الفلاحين على بيع المحاصيل والمواشى بأبخس الأثمان ، حتى يسددوا ما عليهم من ضرائب وديون .

وكان اسماعيل صدقى حائزاً لرضاء الاستعمار البريطانى ، إذ أن التغلب على مشاكل الأزمة بالقائها على أكتاف الجماهير الشعبية لا يستفيد منه

---

(١) فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثانى ، بقلم عبد الرحمن الرافعى ، ص ١٥٦

الاحتكاريين المصريين فقط ، بل إن المستفيد الأول هو الاستعمار مادام هو الشريك الأساسي مع هؤلاء الاحتكاريين . وقد أصدر اسماعيل صدقي نظام الحصص على البضائع الأجنبية الواردة ، وخص الاستعمار البريطاني وحده بثلاثين في المائة من مجموع البضائع الواردة ، فليس عجيباً إذن أن يقول « چون سيمون » ، وزير خارجية بريطانيا ، موجها الحديث لصدقي باشا :

« إن الفضل يرجع إليك في توطيد النظام في مصر . وإن الأمور تجرى في مجراها ، وإن علاقتنا معكم على «أحسن ما تكون» ، ثم يستطرد ويقول : « لقد تحدثوا فعلا عن عدم صلاحية النظام القائم في مصر الآن للتفاوض معنا ، غير أن ما ذكرته الآن في هذا الصدد معقول جداً . كما أن تقارير السير برسي تؤيده . ولذا فيمكنني أن أقول لك على الفور أنه لم تعد هناك أية صعوبة في المفاوضة مع حكومة صدقي باشا ، بل إن الأمر على عكس ذلك ، فقد يسر بريطانيا العظمى أن ترى إمضاءكم ممهورة على اتفاقية ، لأننا نعرف الآن الشخص الذى نتعامل معه . وإن قيمة الاتفاقية كما تقول تقدر بقيمة من يقوم بتنفيذها ، ولقد سرني ماعلمته في هذه المناسبة من السير برسي أن الملك يرغب أيضاً في هذا الاتفاق . وأنه يؤيد سياستكم ، وأنك تتمتع بثقته ، وهذه العوامل نعتبرها دليلا حسناً ، وبشيراً للنجاح [1] » .

وليس هناك دليل على تآلف مصالح الاحتكاريين مع مصالح الاستعمار أكثر من هذه الكلمات الرقيقة الجميلة التى أتحف بها چون سيمون ممثل الاحتكاريين الانجليز صدقي باشا ممثل الاحتكاريين المصريين . ومن

---

(١) في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثاني ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ١٦٩ ، نقلا عن المحضر الذى حرره صدقي عن هذه المحادثة .

الطريف أن نذكر هنا أن الرجل الذى كان وسيطا فى هذه الحادثه هو حافظ عفيفى ، وزير مصر المفوض فى لندن آنئذ ، ورئيس اتحاد الصناعات المصرية بعد تخلى صدقى عن الرياسة الفعلية وانتقاله إلى الرئاسة الفخرية .

نضال الشعب :

لم تقف طبقات الشعب مستسلمة أمام الاعتداءات المتكررة على الدستور . ولا على الحكم الوحشى لمحمد محمود ، ثم صدقى من بعده . وجاءت الأزمة الاقتصادية ، فزادت الجماهير سخطاً ومقتاً ، فتحركت فى صدام مستمر طوال فترة حكم صدقى من سنة ١٩٣٠ — ١٩٣٥ ، ولم يكن الصدام متكافئا . إذ أن الشعب كان يفتقر إلى قيادته الخاصة به ولكنه خاض المعارك تحت القيادة المتهادنة ، وأبدى من صنوف البطولة ما سيذكره تاريخنا القومى بالفخار ، فقد حطم عمال العنابر صناديق الانتخابات الزائفة ، واصطدمت فى عراك دموى دام ثلاثة أيام مع قوات بلوكات النظام ، انتهت بأن أغلق صدقى العنابر ثلاثة أشهر كاملة ، وفصل مئات من العمال ، ثم نقل العنابر كلها إلى صحراء أبى زعبل .

ولم تكن المظاهرات تنقطع فى المدن ، والصدام بين الطلبة والبوليس والجيش دائم ومستمر ، والضحايا تسقط كل يوم ، ويحمل المتظاهرون شهداءهم فى مواكب شعبية رائعة ، ليواروهم التراب ، ثم يواصلون الكفاح والصدام .

وفى الأرياف كانت المعارك الدموية لا تنقطع أيضاً ، ووحشية بوليس صدقى أصبحت مضرب الأمثال فى التفنن بالتنكيل بالشعب .. ففى البدارى ارتكب صدقى من الوحشية ما لم تشاهد مصر مثلها حتى فى أشد جنون الاستعمار وحشية . ووصل الأمر بهتك أعراض الرجال . . لا لشىء إلا لأنهم يعارضون صدقى .. ووصل الحقد بالشعب حداً لم يعد يطاق ، فأقدم

اثنين من المواطنين على قتل مأمور المركز ، وهو السفاح الذى كان ينفذ أوامر صدقى بلدة وتهم ، وكأنها أوامره الخاصة . وقد أثبتت محكمة النقض والابرام هذه الجرائم ، ولكن أحداً من المجرمين لم يقدم للمحاكمة . . فتشجع رجال الإدارة وزادوا من وحشيتهم ، وارتكبوا فى بلدة الحصاينة أبشع مما ارتكبوا فى بلدة البدارى ، فأطلق البوليس النار على الفلاحين ، وقتل وجرح العديد منهم . . وأثبتت المحكمة أيضاً جرم الحكومة ومسئوليتها ، ولكن أحداً لم يقدم إلى المحكمة . .

إن معارك الشعب الثورية فى هذه المرحلة تعتبر إمتداداً لمعارك سنة ١٩١٩ ، وكان اتساع نطاقها وتخطيها حدود المدن إلى أعماق الريف دليل على أنها ليست مجرد هبة ثورية ، بل هى عمل ثورى ضخم .

فعند ما تهادن الوفد سنة ١٩٢٤ ، وبدأ الاستعمار يضرب ضرباته المتلاحقة ، ويعتدى إعتداءاته المتكررة على الدستور . لم تكن هناك ظروف مواتية لكى يستطيع الشعب أن يرد على هذه الاعتداءات ويسترد مكاسبه . ولكن بمجرد أن بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تظهر ، بدأ الصدام يظهر أيضاً . . وما أن احتدت وتفاقمت حتى برزت عناصر الصدام وتهيأت كل ظروف المعركة وتحركت قيادة الوفد الوطنية دفاعاً عن مصالحها المباشرة ، بل إن جزء من كبار الملاك انحاز للمعركة تحت تأثير الأزمة الاقتصادية والخوف من الافلاس . ولعل هذا يفسر ذلك الحلف الذى قام بين الوفد وبين الأحرار الدستوريين .

لم تكن معارك ١٩٣٠ — ١٩٣٥ إذن مجرد هبات ثورية غير واضحة ، بل كانت معارك ثورية حددتها الأزمة الاقتصادية لكى يسترد الشعب ما فقده فى مرحلة التهادن ، ولكى يستطيع أن يحمى نفسه من أثر الأزمة الطاحن .

وقد لعب صدقى بكافة الأسلحة لكى يحطم فى المعسكر المعادى له ،

واستغل بنك التسليف الزراعى لهذا الهدف ، فكل من يهادنه من الشخصيات الزعامية يمد له يد السلف لكى ينقذ نفسه من الخراب

أثر الأزمة على الحركة العمالية :

ظلت الحركة العمالية متعثرة من سنة ١٩٢٤ ، حين ضربها سعد زغلول وزيور ، وحل إتحاد النقابات ، ولكن مع تعثرها فانها لم تتوقف عن التحرك ، ولم يكن من الممكن أن تتوقف ، فما دام هناك رأسمال يستغل عمالا ، فلا بد أن تكون هناك مشاكل بين الطرفين . ولكن مصدر تعثرها هذا أنه لم تمد لها قيادة مستقلة تعبر عن مصالحها المرتبطة بمصالح الشعب الواسعة . وقد عمل الاستعمار والرجعية كل ما فى وسعهما لعدم تمكين الطبقة العاملة من تكوين قيادتها المستقلة ، حتى تظل وباستمرار فى مرحلة التبعية .

ولما تفاقمت الأزمة الاقتصادية ، وأصبحت ألوف العمال مهددة بالعطالة والتشرد والجوع ، وليست هناك أية قوانين تحميهم ، بدأت من جديد تبرز الاتجاهات نحو تكوين النقابات والاتحادات .

وخشيت الرجعية والاستعمار من هذه الأفكار ، إذا ما تطورت ، وفى استقلال عن إرادتهم ، وتصل إلى ما وصلت إليه سنة ١٩٢٤ . واستفاد الاستعمار والرجعية من خبرتهم ، ونزلوا إلى ميدان العمل . وسريعاً ، حتى لا يفلت الزمام من أيديهم ، وبدأ كل جزء من أجزاء الرجعية ينشط فى الارتباط بحركة الطبقة العاملة ، لكى يسيطر على جزء منها . حتى الأحرار الدستوريين ، لم يتأخروا عن خوض هذا الميدان ، فحاول داود راتب سنة ١٩٣٠ أن يشكل اتحاد للعمال . ولكن أخطر هذه الاتجاهات المخربة والمعطلة فى الحركة النقابية تلك التى قام بها عباس حليم ، ذلك

الرجل الذى ثبت رسميا فى قضية الأسلحة الفاسدة أنه كان يمد السراى بأخبار العمال أولا بأول .

ولقد أحاط الاستعمار والسراى عباس حليم بهالة خرافية من البطولة والجرأة . لكى يسحر بها العمال ، وكانت عملية حذف اسمه من عداد أمراء البيت المالك ، الوسيلة التى يستطيع أن يكسب بها عطف العمال ، ويستميل شعورهم .

وحاول الوفد أن يحطم هذا النفوذ ، ويضع هو الآخر الحركة العمالية تحت جناحه ، فأسس سنة ١٩٣٥ اتحاداً برئاسة حمدى سيف النصر باشا ، ليناهض اتحاد عباس حليم المؤسس سنة ١٩٣٤ .

ووصلت الرجعية إلى أهدافها ، فقد تمزقت الحركة النقابية ، وأصبحت كالابن الحائر بين زوجات أبيه المتعددات .. وكان لهذا الضعف أثره الإيجابى على كافة الأحداث السياسية فى تاريخ مصر الحديثة ، وخاصة بعد تهادن القيادة الوطنية وانتقالها إلى عداد الاحتياطى .

ظهور الحركات الفاشية :

يقوم جدل واسع بين عديد من الكتاب حول إمكانية تولى الفاشية السلطة فى البلاد التابعة من عدمه .. ولسنا الآن بصدد إعطاء جواباً لهذا الموضوع ، إنما الذى نحن بصدده هو أنه سواء كان من الممكن أو من غير الممكن وصولها إلى السلطة ، فان ظهور الأفكار الفاشية شىء ، والقدرة على الوصول إلى السلطة وتنفيذ هذه الأفكار شىء آخر .. إن ظهور الأفكار الفاشية لا علاقة له مطلقاً بموضوع القدرة على توليها السلطة ، إنها تظهر ما دامت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مهيأة لظهورها .

وسيظل الناس فريسة للانخداع وراء كل الشعارات السياسية والدينية

والأخلاقية ، ما لم يتبينوا المصالح الحقيقية الخافية وراءها . . ولن يستطيع الناس اكتشاف هذه المصالح الخافية وراء الشعارات التضليلية إلا عن طريق قيادتهم الواعية المخلصة .. ولما كان الوفد قد تهادن مع المعسكر الرجعى، فقد وقع الشعب فى يأس من قيادته.. ولكن أين القيادة الجديدة التى يسير وراءها ؟ إنها لا توجد ، وهنا يتصيد الاستعمار وحلفائه هذه الجماهير اليائسة من القيادة القديمة المتطلعة إلى قيادة جديدة غير موجودة . وبألفاظ ضخمة جوفاء عن أمجاد الوطن وتاريخنا الخالد ، وبدروشة دينية خبيثة ، وبتحويل الأنظار عن العدو الحقيقى إلى عدو وهمى لا وجود له إلا فى مخيلة هؤلاء المضللين .. بكل هذه الوسائل يلجأ الفاشيون لتصيد بعض صغار المثقفين والتجار والزراعيين . ووضعهم تحت جناحهم .. لا ليعبروا عن مصالحهم ، بل لإهدار هذه المصالح وتضليلهم .

وقد بدأت الأفكار الفاشية تظهر خلال الأزمة الاقتصادية ، ثم ظلت تستشرى كلما أمعن الوفد فى التهادن ، وكلما تلفتت الجماهير حولها ، ولم تجد القيادة التى تتولى الزمام ، ولهذا فان المنظمات الفاشية المختلفة التى ظهرت فى مصر لم تكن منظمات وطنية خاطئة لا تعرف الطريق، أو متعصبة دينياً . بل هى منظمات معادية للشعب تشكلت خصيصاً لتصيده وتضلله وتبعده عن أهدافه وتخضعه لسيطرة الاستعمار وحلفائه .

الظروف الدولية وأثرها على الأحزاب السياسية :

لم تستطع الحرب العالمية الأولى أن تحل التناقض القائم بين الجماعات المالية المختلفة ، وانتهت بمجرد تعديل فى ميزان القوى ، ولهذا فان الظروف كانت مهيأة لوقوع تصادم آخر بين هذه الجماعات المالية وبعضها فى الدول الاستعمارية ، خاصة وأن ألمانيا كانت قد لجأت إلى أسلوب فى التغلب على الأزمة مغاير لأسلوب الدول الاستعمارية الغربية . فبينما كانت

أمريكا وانجلترا وفرنسا وغيرها من الدول الرأسمالية الكبرى تحرق المحاصيل وتقتل الماشية بالرصاص، وتعطل المصانع، وتشرد العمال في الطرقات يتضورون جوعاً، لكي يحافظوا على مستوى الأسعار. بينما الدول الغربية في هذا الاتجاه، لجأت ألمانيا إلى أسلوب مغاير ينبىء عن الاتجاه الذي تسير فيه. فقد حسبت جيداً القدرة الشرائية للسوق المحلية والعالمية بالنسبة لها، وحسبت الطاقة الانتاجية، في كل البلاد الألمانية، ووجهت الاقتصاد لكي ينتج فقط السلع الاستهلاكية بقدر ما في حوزة الناس من نقود، أما باقي الطاقة فتحول لانتاج السلاح بشتى أنواعه.

ولا شك أن ألمانيا لم تنتهج هذه الخطة لكي تنتج السلاح لتستعمله في حفلات العرض الفاخرة التي يخطب فيها هتلر، بل استعداداً للدخول في حرب عالمية شاملة تستطيع عن طريقها أن تنفذ ما لم تستطع تنفيذه في الحرب الأولى، وتعيد تقسيم العالم لمصلحتها، وتحدد لها مكاناً تحت الشمس، ولم تكن الدول الاستعمارية القديمة بغاضبة من هتلر في أول الأمر، فقد كانت تريده مخلباً لتحطيم الاتحاد السوفيتي، عدوها اللدود، وقد خطب لويد جورج في مجلس العموم سنة ١٩٣٣ قائلا: «أناشد الحكومة البريطانية أن لا تضع العراقيل في وجه هتلر، فإنه السد المنيع ضد البلشفية في أوروبا [1]».

ولقد بدأت بوادر الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٥، عندما احتل موسوليني الحبشة وهادنته بريطانيا ودول الاستعمار الغربي أملا في اكتسابه إلى جانبها وعزله عن هتلر. وعقدت بريطانيا معه «اتفاق الجنتلمان»، لكي يحافظ كل منهما على مصالح الآخر في حوض البحر الأبيض المتوسط..

وكانت ثانية هذه المظاهر حرب التدخل في سنة ١٩٣٦ ضد الجمهورية

---

(١) راجع بالم دات في كتاب الفاشية والثورة الاجتماعية.

الاسبانية ، حيث أرسل هتلر وموسوليني قوات عسكرية ضخمة لمساعدة الانقلاب الفاشي الذي قام به الاستعمار والرجعية الاسبانية ضد الجمهورية الاسبانية الحائزة على ثقة وعطف الجماهير الشعبية الاسبانية . ووقفت الدول الاستعمارية الغربية من هذا التدخل موقفا محايداً وابتكرت شعار «عدم التدخل» الذي يعني حرية التدخل الألماني الايطالي في سحق الجمهورية الاسبانية الديمقراطية . .

كانت كل الدلائل إذن توحي بأن هناك حرباً سوف تشتعل ، وأن بريطانيا تعد العدة لها وتنظم صفوفها .

توقيع المعاهدة :

كانت الروح الشعبية ثائرة في عنفوان ثورتها ، والاستعمار مأزوم يريد أن يرتب نفسه استعدادا للمعركة الكبرى التي سيخوضها . فالظروف كلها مهيأة لكي يضرب الشعب الاستعمار ضربة جديدة قوية ، ولكن وبسبب المشكلة الكبرى ، وهي عدم وجود القيادة الشعبية الحقيقية ، ظلت كل التحركات الثورية تحت رحمة القيادة الوفدية التي كانت قد عقدت حلفاً جديداً مع الرجعية الممثلة في حزب الأحرار الدستوريين . وكان الاستعمار قد اختبر القيادة الوفدية طوال المرحلة من سنة ١٩٢٤ وهدهد ثورتها . لهذا فان معارك سنة ١٩٣٥ لم تسفر عن انتصار شعبي جديد ، ولا يمكن أن يعتبر إرجاع دستور سنة ١٩٢٣ وإجراء انتخابات يفوز فيها الوفد كالعادة بالأغلبية انتصاراً شعبياً . فالعبرة ليست ، بالأشكال ، بل بالنتائج المادية التي تسفر عنها المعارك . ولم تكن معارك الشعب تهدف الدستور في ذاته كشيء إلهي مجرد ، بل كوسيلة تمكنها من التطور وتنفيذ أكبر قسط ممكن من مصالحها .. لقد زال نظام صدقي الفاسد ، وعادت الحياة الدستورية ، وتولت وزارة الأغلبية الحكم . فما هي النتائج

المادية ؟؟ تجمعت كل الأحزاب واتجهت إلى لندن ، وعقدت مع الاستعمار البريطانى المعاهدة التى طالما سعت بريطانيا لعقدها بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ؛ وبذلك حصلت على الحق الشرعى فى احتلال البلاد واستخدام كل مواردها لأغراضها الحربية الاستعمارية ... حقاً لقد ألغيت الامتيازات الأجنبية بعد ذلك ، وهذا مكسب لاريب فيه ، ولكن علينا أن نعرف أن بريطانيا لم يكن يضيرها مطلقاً إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، ولو كان فى مقدورها أن تلغيها بعد الاحتلال مباشرة لألغتها ، لكى تصفى كل نفوذ أجنبي فى مصر يقف بجانب نفوذها . ولكن النفوذ الفرنسى كان مازال قوياً فى تلك الفترة ، خصوصاً بعد الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ الذى احتفظت فيه إنجلترا لفرنسا بحقها فى مصر . وقد ألغت بريطانيا الامتيازات الأجنبية فى السودان عقب فتحه الثانى مباشرة ، لكى تظل الامتيازات لها وحدها . وعندما فتحت الجيوش المصرية الصومال أيام اسماعيل ، اشترطت بريطانيا ، لكى تعترف لمصر بهذا الفتح ، أن لاتعطى امتيازات أجنبية إلا لبريطانيا وحدها .

ان إلغاء الامتيازات الأجنبية إن كان قد عاد على الشعب بالفائدة ، فهو لا يضير بريطانيا ، فالمعاهدة قد أعطتها الامتياز الأول على كل دول العالم فى مصر ، بل وأصبحت الميزانية مكلفة بأن تشق لها الطرق (طرق المعاهدة) التى ترى أنها ضرورية لأهدافها العسكرية .

انتهت إذن معارك سنة ١٩٣٥ الثورية بخسارة شعبية لعدم وجود القيادة ، فقد استغلت القيادة الوفدية هذه المعارضة ، وساومت الاستعمار والرجعية ، وعقدت المعاهدة التى كبلت مصر سنيناً طويلة .

وكما حدث للوفد سنة ١٩٢٤ بعد تهادنه وتوليه السلطة ثم عملت له المؤامرات لطرده من الحكم ، كذلك حدث نفس الشىء فى سنة ١٩٣٦ ، فبعد أن أبرم الوفد المعاهدة مع كافة الأحزاب الأخرى حيكت له المؤامرات ،

ثم طرد من الحكم بعد أن أنهى مهمته .

وبتوقيع الوفد لمعاهدة سنة ١٩٣٦ مع الاستعمار ، وبالاشتراك مع الأحزاب الرجعية الأخرى ، يكون قد انتقل من مرحلة التهادن إلى خيانة مصالح الشعب خيانة كاملة صريحة .. لقد ائتمنه الشعب وسار وراءه من أجل الاستقلال والديمقراطية ، فتهادن سنة ١٩٢٤ ، وتولى الحكم فى ظل الاستعمار ، وعلى أساس دستور لم يؤخذ فيه رأى الشعب .. ثم جاء سنة ١٩٣٦ وعقد المعاهدة مع الاستعمار وحلفائه أعداء الشعب ، وبهذا يكون قد خان ثقة الأمة وانعزل عنها ، ولهذا فان الاستعمار لم يجد أى خوف فى طرده من الوزارة ، بعد أن أدى المهمة التى جاء من أجلها .

انفصال فى الوفد :

عندما تكون الوفد المصرى سنة ١٩١٩ ، كان فى شكل جبهة عامة من كل الهيئات والطبقات التى لها مصالح متعارضة مع الاستعمار . ولم تمض فترة وجيزة على المعركة حتى كانت البورجوازية الوطنية هى الصفة الغالبة على تكوينه . وكان من طبيعة الأشياء أنه كلما عبرت الثورة شوطاً أن ينفصل من الوفد هؤلاء الذين حققت مصالحهم . وأصبح ذلك التنظيم لا يتلاءم مع أهدافهم ، فخرج رجال الصناعة وكبار ملاك الأراضى ، وأخذت بعض الشخصيات تتسرب منه وترتبط بمصالحها الجديدة التى توضحت لها خلال المعارك العملية .

ومادام الحزب هو طليعة الطبقة ، والمعبر عن مصالحها . فمن المحتم أنه كلما تغيرت مصالح أية جماعة أو كتلة فى داخل أى حزب من الأحزاب ، أن يحدث انفجاراً وتنطلق منه هذه الجماعة بحثاً عن الحزب الذى يلائم وضعها الطبقى الجديد . وفى أيام الأزمة الاقتصادية حدث انفجاراً فى داخل الوفد وخرج منه هؤلاء الذين أطلق عليهم فيما بعد حزب السبعة

ونصف ، ثم انضم إليهم بعد ذلك على الشمسى ، وبهى الدين بركات . ولم يكن من الممكن عقب حدوث الانفجار أن يحددوا الأسباب التى خرجوا من أجلها ، إلا تلك التى ذكروها من مآخذ واهية على الوفد .. ولكن بعد أن شاهدنا انضمام على الشمسى ، وبهى الدين بركات ، وعطا عفيفى ، كأعضاء فى مجالس الشركات ، اتضح لنا سر هذا الانفجار ، إذ أن الوفد فى ذلك الوقت كان يحرم على أعضائه الدخول كأعضاء فى مجالس الشركات .

وفى سنة ١٩٣٦ عقب إعلان المعاهدة ، حدث انفجار جديد ، وخرج منه هؤلاء الذين أطلق عليهم السعديين ، ويتزعمهم ماهر والنقراشى .. ونفس السبب الذى خرج من أجله الشمسى وبركات ، خرج من أجله هؤلاء المنفصلين ، ولكن بآمال أكبر ، فان رجال الصناعة والبنوك رغم محاولتهم تكوين حزب مستقل كحزب الاتحاد والشعب ، فانهم لم يفلحوا بسبب نشأتهم التاريخية فى انعزال عن الشعب ، أما هؤلاء المنشقين الجدد ، فلديهم تاريخ شعبي فى الامكان استغلاله والتستر وراءه .

لقد انشق هذا الجزء لأن مجال الصناعة كان قد فتح ، والشركات تؤسس وبكثرة ، والحرب على الأبواب ، وبقاؤهم فى الوفد بوضعه الذى هو عليه يعيق أهدافهم الجديدة . فكان لابد أن يحدث الانفجار ويخرج منه السعديين ويؤلفون حزباً أصبح فيما بعد دعامة من دعامات الرجعية والاستبداد فى مصر ، وسنداً من أسناد الاستعمار .

الفصل التاسع

١٩٣٩ - ١٩٤٩

الأثر الاقتصادى والاجتماعى
للحرب العالمية الثانية

حربان عالميتان تدخلهما بريطانيا الاستعمارية ، وتجبرنا على تحمل آلامها لمشاكلها الاستعمارية الخاصة . ولكن كما كان للحرب العالمية الأولى نتائج على الاقتصاد المصرى ، وبالتالى على التركيب الاجتماعى كله ، فان هذه الحرب أيضا عملت تأثيراً أكثر فعالية من الحرب الأولى ، وذلك ناتج عن التطورات العميقة التى تمت فى فترة ما بين الحربين .

والجدول الآتى يبين تطور الدخل القومى فى الفترة مابين سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٥٠ ، والرقم القياسى لأسعار المعيشة (١) .

السنة	الدخل القومى بملايين الجنيهات	الرقم القياسى لأسعار المعيشة
١٩٣٩	١٦٨	١٠٠
١٩٤٠	١٩١	١٢٤
١٩٤١	٢٢٣	١٥٥
١٩٤٢	٣٢٦	٢٠٠
١٩٤٣	٣٩٠	٢٥٣
١٩٤٤	٤٦٤	٢٩٩
١٩٤٥	٥٠٢	٣١٧
١٩٥٠	٨٦٠	٣٢٩

(١) التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤ (الأمم المتحدة) ص ٢٧

ومن هذه الاحصائية يتبين أن الدخل القومى قد زاد من ١٦٨ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ٨٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٠ ، وارتفعت أسعار المعيشة من ١٠٠ سنة ١٩٣٩ إلى ٣٢٩ سنة ١٩٥٠ .

وقد زادت أيضاً المدخرات نتيجة لتراكم رؤوس الأموال من ٨ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ ، أى أقل من ٥ ٪ من الدخل القومى إلى ٧٦ مليون جنيه سنة ١٩٤٢ ، أى ٢٣٫٢ ٪ من الدخل القومى ، ١٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٤٤ أى ٢٩٫١ من الدخل القومى[1] . هذا علاوة على ٤٠٠ مليون جنيه أرصدة استرلينية على بريطانيا استدانتها فى شكل خدمات عامة حصلت عليها خلال سنى الحرب .

والإحصائية التالية تبين توزيع الدخل الأهلى ونسبة الفرد الواحد فى السنة [2] .

المدة	الزراعة مليون جنيه	٪	الصناعة مليون جنيه	٪	الخدمات مليون جنيه	٪	جملة الدخل	الدخل للفرد بالجنيه
١٩٣٧ — ١٩٣٩	٨٠	٤٨	١٣	٨	٧٣	٤٤	١٦٦	١٠٫٢
١٩٤٠ — ١٩٤٥	١٤٤	٤١	٤٠	١١	١٦٧	٤٨	٣٥١	١٩٫٨
١٩٥٠ — ١٩٥٣	٣١٠	٤٠	٩٧	١٢	٣٧٦	٤٨	٧٨٣	٣٧٫٠

ويبدو من هذه الاحصائية أن الدخل للفرد زاد من ١٠٫٢ جنيها فى العام فى المدة من ٣٧/١٩٣٩ إلى ٣٧ جنيها فى العام فى المدة من ٥٠/١٩٥٣ ، والحقيقة كما يوضحها كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ أنه لو عدلت أسعار ٥٠/١٩٥٣ بحسب أسعار سنة ١٩٣٩ ، لأصبح دخل الفرد ٩٫٥ جنيهاً ، أى هبط بنسبة ٧ ٪

(١) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 90

(٢) كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ ص ٩

ونظراً لانعدام قدرة التصدير خلال سنى الحرب نقصت المساحة المنزرعة قطناً . والجدول التالى يبين هذا الهبوط . كما يبين قلة غلة الفدان بسبب انعدام الوارد من الأسمدة [١] .

السنة	المساحة المنزرعة بالفدان	المحصول بالقنطار	الانتاج المتوسط للفدان
١٩٤٠	١٫٦٨٥٫٠٠٠	٩٫٠٠٢٫١١٢	٥٫٣٤
١٩٤١	١٫٦٤٥٫٠٠٠	٨٫٢٧٣٫٠١٩	٤٫٩٩
١٩٤٢	٧٠٥٫٨٩٠	٤٫٢٢٣٫٤٣١	٥٫٨٨
١٩٤٣	٧١٢٫٨١٠	٣٫٥٦٩٫٣٤٠	٤٫٩٠
١٩٤٤	٨٣٢٫٩٤٩	٤٫٦٤٠٫٢٨٩	٥٫٢٩
١٩٤٥	٩٨٣٫٤٣٥	٥٫١٢٠٫٩٨١	٥٫٢٠
١٩٤٦	١٫٢١٣٫٧٠١	٦٫٠٦٥٫٧١١	٤٫٨٠
١٩٤٧	١٫٢٥٤٫١٥٤	٦٫٣٥٩٫٨٠٣	٤٫٩٨
١٩٤٨	١٫٤٤١٫٤٥٥	٨٫٨٧٩٫٣٤١	٦٫٠٦
١٩٤٩	١٫٦٨٩٫٤٩٨	٨٫١٩٦٫٠٠٠	٤٫٧٦
١٩٥٠	١٫٩٧٤٫٥٥٩	٨٫٢٢٠٫٠٠٠	٤٫١٦
١٩٥١	١٫٩٧٩٫٤٥٣	٧٫٦٥٤٫٠٠٠	٣٫٧٧

وقد أدى ارتفاع المعيشة فى الريف إلى هجرة السكان إلى المدينة ، ونشأ عن ذلك ما يسمى بالزيادة الزائفة فى عدد السكان . ففى الخمس محافظات : القاهرة والاسكندريه ومنطقة القنال ودمياط والسويس زاد عدد السكان من ٢٫٢٤٩٫٠٠٠ سنة ١٩٣٧ إلى ٣٫٤١٦٫٠٠٠ فى سنة ١٩٤٧ [٢] .

وبسبب انعدام كثير من واردات السلع من الخارج ، واشتغال معظم المصانع فى الدول الاستعمارية بالانتاج الحربى . ولاحتياج الجيوش المقيمة

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية سنة ١٩٥١ — ١٩٥٢ ص ٢٢

(٢) Egypt at Mid Century by Charles Issawi p 60

فى مصر إلى بعض المنتجات الصناعية وبسرعة زاد الانتاج الصناعى وتطور . ولما كانت صناعة النسيج وغزل القطن تعتبر من أهم الصناعات المصرية ، فان الاحصائية التالية تبين إلى أى مدى قل استيرادنا من غزل القطن منذ الأزمة العالمية الأولى سنة ١٩٣٠ — سنة ١٩٤٩ (١)

السنة	طن	جنيه مصرى
١٩٣٠	٢٣٦٦	٢٤٣ر٢٧٨
١٩٣١	١٧٢٢	١٤٣ر٧٢٧
١٩٣٢	٨٢٠	٨٩ر٣٢٦
١٩٣٣	٦٢٠	٧٣ر٩١٨
١٩٣٤	٤٨٢	٦٩ر١١٤
١٩٣٥	٧٧٥	٩٦ر٩٣٥
١٩٣٦	٧٤٨	١٠٢ر٦٤٤
١٩٣٧	٦٦٦	٩٣ر٤٤٤
١٩٣٨	٧٧٣	١١١ر٦٠٨
١٩٣٩	٧٦٥	١٢٠ر١٢٦
١٩٤٠	٤٢٦	١٢٣ر٥٠٩
١٩٤١	١٠٨١	٢٦٣ر٤٢٥
١٩٤٢	٥٠٢	٢١٠ر٢٦٥
١٩٤٣	١٤٤	٧٦ر٢٥٠
١٩٤٤	٢٩١	١٧٦ر٩٧٨
١٩٤٥	١٤٦	١٤٠ر٦٥٢
١٩٤٦	٢٠٠	١٤٤ر٥٦١
١٩٤٧	٣٥٠	٢٠٦ر٢١٣
١٩٤٨	٢٤٠	٢٣٢ر٦٠٦
١٩٤٩	١٢٣	١٢٩ر٠٣٧

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٠ — ١٩٥١ ص٣٣

لقد هبطت الواردات فى سنى الحرب حتى وصلت إلى مجرد ١٢٣ طن سنة ١٩٤٩ ، وليس معنى أننا نستورد هذه الكمية أن الطاقة الانتاجية لمصانعنا غير قادرة على تغطية السوق. بل بالعكس فان إنتاجنا من النسيج تزايد من ١٤,٣٨٨,٠٠٠ متر سنة ١٩٣٢ إلى ٣١,٢٩٥,٠٠٠ متراً سنة ١٩٣٤ ، ١٠٠ مليون متر سنة ١٩٣٩ ، ثم ١٤٢ مليون سنة ١٩٤٧ ولا تستورد مصر الغزل فقط ، ولكنها تصدر أكثر مما تستورد ، ففى سنة ١٩٥٠ استوردنا غزلا بما قيمته ١٣٢,٩٩٩ جنيهاً ، وصدرنا فى ذات السنة بمبلغ ٢,٣٤٢,٣٢٦ جنيهاً (١) .

والإحصائية التالية تبين الإنتاج من السكر مع مقارنة بالكمية المستهلكة محلياً (٢) .

السنة	١٩٣٩	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨
الانتاج بالطن	١٦٢٠٥٧	١٧٩٨٥٧	١٩٠٧٧٩	٢٢٢٥٠٥
الاستهلاك بالطن	١٤٦٧٦٥	١٥٨٠٨٦	١٧٨٣٣٦	١٩٣٧٠٧

وهذه الاحصائية تبين أنه مع الزيادة فى الاستهلاك خلال الحرب ، فان الطاقة الانتاجية من السكر ظلت أكثر من القدرة الشرائية على استيعابه .

---

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٤ — ١٩٥٥ ص ٢٨

(٢) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥١ — ١٩٥٢ ص ٦٦

والجدول التالى يبين تطور بعض فروع الصناعة من سنة ١٩٣٨ إلى ١٩٤٩ بآلاف الأطنان المترية [١] :

الصناعة	١٩٣٨	١٩٤٥	١٩٤٨
الذهب	٦٧	٩٤	١٢٣
النفط الخام	٢٢٦	١٣٥٠	١٨٨٦
غزل القطن	٢٠ر٤	٣٨ر٩	٥٠ر٣
المنسوجات القطنية	٦٥	١٢٨ر٥	١٥٥ر٧
الكحول	٤ر٦	٩ر—	٩ر٤
البيرة	٥ر٦	٣٨	١٥ر١
الأسمنت	٣٧٥	٤٣٣	٧٦٩
الكهرباء علايين الكيلوات ساعة	٢٨٨	٤٣١	٦٤٣
الكبريت	٤٢٢	٦٩٥	١٦٠٣

وكان من أثر التطور فى الصناعة أن ازداد تركز الصناعة التى تشغل من ٥٠٠ عامل فأكثر .

والاحصائية التالية تبين عدد المنشآت والمشتغلين بها فى الصناعات التحويلية فى الفترة مابين سنة ١٩٣٧ — ١٩٤٧ ، والعدد بالآلاف [٢] .

(١) التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤ (الأمم المتحدة) جدول ١٤ ص ٣٦

(٢) المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ص ٧

السنة	جملة المشتغلين	مصانع بها ١٠٠ مشتغلين فأكثر		مصانع بها ٥٠٠ عامل فأكثر	
		عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين
١٩٣٧	٢٩٩٫٧	٢٫٤	١٦١٫١	غير معلوم	غير معلوم
١٩٤٤	٣٧٦٫٥	٣٫٣	٢٣٣٫٢	٣٧	٨٧٫٧
١٩٤٧	٤٣٥٫٣	٣٫٤	٢٦٣٫٩	٥٣	١٢٩٫٩

من هذه الإحصائية يتضح أن مجموع العمال الذين يشتغلون في الصناعة التحويلية قد ازداد من ٢٩٩٫٠٠٠ عامل سنة ١٩٣٧ إلى ٤٥٥٫٣٠٠ سنة ١٩٤٧ ، وأن ٥٣ مصنعاً في سنة ١٩٤٧ تشغل ١٢٩٫٩ ألف عاملا بينما ٣٫٤٠٠ تشغل ٢٦٣٫٩٠٠ عاملا ، وهذا يدل على مدى التركيز الشديد الذي وصلت إليه الصناعة سنة ١٩٤٧ .

ويعتبر التشغيل في المنشآت الصناعية دليلا على النمو ، وقد ارتفع عدد المشتغلين فعلا ، أي الغير متبطلين من ٤٥٨٫٠٠٠ عامل في سنة ١٩٤٤ إلى ٧٥٦٫٠٠٠ عامل سنة ١٩٤٧ (١) .

وفي الوقت الذي هبط فيه صافي الانتاج الزراعي من ٥٤٫١٠٠٫٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ٤٣٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه سنة ١٩٤٥ ، ارتفع فيه صافي الانتاج الصناعي من ١٣ مليون سنة ١٩٣٩ إلى ١٨ مليون .

أوضاع جديدة في المجتمع

إن هذه الإحصائيات تثبت أن الجناح الذي تكون في مطلع القرن

(١) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤ (الأمم المتحدة) ص ٣٥

(٢) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤ (الأمم المتحدة) ص ٣٦

العشرين وتطور فى ثورة ١٩١٩ مستطرد فى نموه ، وأن الظروف الدولية مكنته من هذا التطور ، وأن الهوة بينه وبين كبار ملاك الأراضى آخذة فى الاتساع . بل أنه يجذب إلى صفوفه العديد من كبار الملاك ويدخلهم فى مضمار الصناعة .

ولما كانت بريطانيا قد تلقت ضربات ساحقة فى هذه الحرب ، وخاصة فى أولها ، وأظهرت ألمانيا تفوقاً أطاش العقول ، فان كبار الماليين فى مصر قد خشوا على مستقبلهم لو ظلوا فى ارتباط بهذه الرأسمالية المنهارة ، فمدوا رقابهم نحو المعسكر الفاشى الذى ظنوا فيه النصر ، وهذا يفسر المظاهرات المفتعلة التى دبرتها حكومة حسين سرى « إلى الأمام يارومل .. إلى الأمام يارومل » !

فلمن تلجأ بريطانيا لكى يتولى الحكم فى هذا الوقت الذى كانت تضرب فيه فى كل الميادين ؟.. ليس أمامها إلا الوفد ممثل البورجوازية الوطنية ، والذى خبرته طوال السنين الماضية فوجدته عدواً « شريفاً » ، ومهما ذهب فى عدائه ، فان الارتباط ببريطانيا بأية صورة كان هو الأساس الفكرى لكفاحه .

وعاد الوفد إلى الحكم مرة أخرى .. ودخلت الحرب فى أشد سنواتها مرارة ، والمصانع تعمل ليلا ونهاراً ، والهجرة من الريف إلى المدينة آخذة فى الازدياد ، وتحول الفلاحين إلى عمال أجراء فى المصانع .. وجرت الأحداث السياسية العالمية أشد الناس تخلفاً إلى ميدان السياسة . وازدادت المشاكل الاقتصادية بين العمل ورأس المال ، وازداد شعور العمال بقوتهم نتيجة لزيادة جيشهم ، سواء من الوافدين من الريف ، أو بدخول المرأة ميدان العمل الصناعى وللتركيز الكتلى فى المصانع الكبيرة .

وتحركت إضرابات عديدة خاصة فى قطاع صناعة النسيج ، وكان أصحاب المصانع فى الغالب مضطرين إلى الموافقة على الكثير من مطالب

العمال ، سواء فى الأجور أو الأجازات بسبب العقود المبرمة بينهم وبين التجار والجيش البريطانى ، وكان أى تأخير يترتب عنه خسارة جسيمة فى أرباحهم .. وكذا نمت الأفكار الاشتراكية العلمية فى صفوفهم .

ولم يكن فى طوق الوزارة الوفدية أن تتجاهل هذه القوة العمالية الضخمة ، وخشيت أن يفلت الزمام ويتحرك العمال فى استقلال عنها ، فسارعت واعترفت بقانون النقابات ، وقانون عقد العمل الفردى ..

أمريكا :

وبينما الحرب على أشدها ، وقد اتضح أن هزيمة دول المحور أصبحت مؤكدة ، إلا أن المسألة تحتاج إلى الزمن فحسب . جزء منه ينفق فى مناورات بين أمريكا وحلفائها ، وجزء آخر ينفق فى مؤامرات من المعسكر الاستعمارى ضد الاتحاد السوفييتى وجميع شعوب العالم .

وفى ذات يوم كانت بارجة ترفع العلم الأمريكى راسية فى البحيرات المرة وبداخلها رجل مريض بشلل الأطفال جالس على كرسيه ذى العجلات يستدعى الملك السابق فاروق فيهرول إليه ويتناولان حديثاً لم يفصحا عنه فى ذلك الوقت ، ولكن قيل أنه كان يصلح ما أفسده الدهر بين فاروق وتشرشل . على كل حال فمنذ تلك المقابلة سيشاهد التاريخ وجه جديد من أوجه الصراع الاستعمارى فى مصر ، وبداية تحول اتجاهات كانت فيما مضى قبلتها لندن ، ثم اتجهت إلى برلين وروما عندما قيل لهم أن النصر فى ركاب هذا المحور ، ولكن عندما تأكدت هزيمته اتجهت قبلتهم عبر البحار السبع .. إلى نيويورك .

الاستعمار لمشاكل السلم :

أنهت الوزارة الوفدية المأمورية ، ولم يعد هناك ذرة من الأمل فى

انتصار المحور ، بل أصبح التسليم بلا قيد أو شرط متوقع فى أية لحظة ..
وقد دخل عامل جديد فى المعركة ، وهو الاستعمار الأمريكى الذى يريد أن يرث الأرض وما عليها .. ولما كان رجال الصناعة يرددون دائماً حاجتهم إلى رؤوس أموال أجنبية ، وفى سنة ١٩٤٩ نشر الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية مقتطفات من تقرير البنك الأهلى فى تلك السنة تحت عنوان رؤوس الأموال الأجنبية نصه كالآتى : « وإذا كان هناك من سبيل لمساهمة رؤوس الأموال الأجنبية فى تطور البلاد الاقتصادى .. فالواجب أن نرحب بذلك عن طيب خاطر . لا بل يجب أن نعمل على اجتذابها ماأمكن . وذلك بالسعى تدريجاً وفى حذر لتذليل مختلف العوائق التى أبعدتها حتى الآن . فان هناك بلاد ليست أقل منا حرصاً على استقلالها قد فتحت أبوابها أخيراً لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ابتغاء علاج بعض مشاكلها الأهلية . والمسألة جديرة بالاهتمام دون نزاع ، إذ من المشكوك فيه إمكان الاعتماد على الادخار الأهلى . وهو ضئيل القدر لتمويل برنامج ضخم لانعاش الانتاج الزراعى والصناعى » .

ولما كانت بريطانيا مفلسة قبل الحرب ، وأشد إفلاسا بعدها ، وغارقة فى الديون لأمريكا ، بل ولمصر نفسها التى سددت ديونها فى خلال الحرب عن طريق قرض الدين الذى أصدرته وزارة الوفد ثم أدانتها بنيف وأربعمائة مليون من الجنيهات .. لذلك فان أمريكا هى الخزانة السحرية المليئة بكل أنواع العملة التى جمعتها خلال الحرب من الدول المتحاربة ، وما عليهم إلا أن يمدوا أياديهم وينهلوا من هذا الكنز الذى لاينضب .. لقد كان الذئب الأمريكى يلبس ثوب الحمل . . . . . .

وأقيلت وزارة الوفد ، وشكلت السراى وزارة من السعديين والدستوريين استعدادا لمشاكل ما بعد الحرب ..

انتهاء الحرب :

في يونيو سنة ١٩٤٥ دخلت الجيوش السوفيتية برلين .. لم تدخلها كجيوش مظفرة ، بل كجيوش محررة أنقذت ألمانيا ، وانطبق الشعار الذي أعلنه الاتحاد السوفييتي : « لقد علمنا التاريخ أن أمثال هتلر يجيئون ويذهبون ، ولكن الشعب الألماني لايزول .. إن هدفنا من هذه الحرب هو تحرير الشعب الألماني من شرور النازية » . وعندما تأكد النازيون بحقيقة الهزيمة ، وأن الجيوش السوفيتية التي تدق أبواب برلين سوف تحطمها بعد ساعات وتتجه كالسهم إلى تحرير باقي الأراضي الألمانية ، سارعوا واتصلوا بالحلفاء ، وفتحوا لهم الأبواب الغربية لتسارع جيوشهم وتحتل أكبر مساحة يمكن احتلالها لتحتفظ بها تحت السيطرة الرأسمالية . فهي تحت حكم الاستعمار ستكون على كل حال في وضع رأسمالي ، وهذا أهون الضررين .

وبعد بضعة أيام من تسليم ألمانيا تحركت الجيوش السوفيتية في الشرق الأقصى وراء الجيوش اليابانية التي دوخت حلفاء الغرب وأذاقتهم الصاب والعلقم .. وما أن شاهدت الامبريالية اليابانية تحرك القوات السوفيتية ، حتى سارعت هي الأخرى وسلمت لأمريكا وفتحت أبواب طوكيو لتحتلها الجيوش الاستعمارية الأمريكية .

وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد انتهت بانفصال روسيا من سلسلة رأس المال العالمي ، وتأسيس الاتحاد السوفييتي ، فان الحرب العالمية الثانية انتهت وقد انسلخت من السلسلة الاستعمارية حلقات جديدة هي بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وألبانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وكوريا الشمالية ...

وكان هناك ستمائة مليون من الشعب الصيني يزحفون وبسرعة لسحق كل قوة استعمارية على أرض الصين ، حتى تمكنوا سنة ١٩٤٩ من أن

يلقوا فى البحر بآخر جندى استعمارى ، ثم يفر عميلهم شان كاى شك ويعسكر بفلول جيشه فى جزيرة فورموزا .

انتهت الحرب إذن وميزان القوى العالمى قد تغير لحساب الشعوب ، وازدادت جبهتها قوة ومتانة .. أما المعسكر الاستعمارى فقد أصابه الوهن والضعف ، وازدادت التناقضات فى داخله حدة وضراوة ، وكانت أمريكا وهى قلعة رأس المال العالمى أشد الدول الاستعمارية ضراوة لابتلاع كل المستعمرات التى تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا .

ازداد إذن المعسكر الاستعمارى فى مجموعه ضعفاً ، وازدادت جبهة الشعوب قوة ، وتأسس الاتحاد العالمى للعمال ليضم كل عمال العالم فى صعيد واحد لمناقشة كافة مشاكلهم وتكتيل قواهم ضد العدو المشترك ، وهو الاستعمار العالمى ... كما تأسس الاتحاد النسائى الديمقراطى .. وتأسست هيئة الأمم المتحدة

اشتعال الحركة الوطنية :

باعلان الهدنة تجمعت كل عوامل الانفجار ... فالهوة الاجتماعية بين كبار ملاك الأراضى ، وبين رجال الصناعة زادت اتساعاً بنمو القطاع الصناعى ، وأصبحت تبعاً لهذا طريقة حل المشاكل تختلف فيما بينهما .. إن رجال الصناعة يريدون حماية إنتاجهم من المنافسة الأجنبية والتطور به والمحافظات على نسبة أرباحهم فى خلال الحرب .

ثم هناك أمريكا ، ذلك العامل الجديد الذى دخل المعركة ، فهناك جناح جديد من رجال الصناعة يختلف عن ذلك الجناح الكلاسيكى القديم المرتبط والمتداخل مع الاستعمار البريطانى .. إن ذلك الجناح الجديد يعمل على الارتباط بالاستعمار الأمريكى لكى يستطيع بالمشاركة معه أن يؤسسا المشروعات الضخمة ..

وكلا الجناحين سواء البريطانى أو الأمريكى يريد أن يتطور ويزيد من أرباحه . وكانت الخطة الرئيسية لكلا المعسكرين هى محاولة الوصول إلى مكاسب من الاستعمار بالتفاهم والتعاون معه فى المشروعات المزمع إقامتها .

وكان القطن كما أوضحت الاحصائيات السابقة قد انكمشت زراعته وانخفضت أسعاره ، كما انكمشت أمامه السوق التقليدية فى المعسكر الاستعمارى ، وخاصة بسبب المنافسة الأمريكية .. وإذا كان كساد القطن الذى يمثل حوالى ٨٥ ٪ من صادراتنا يسبب كوارث للاقتصاد المصرى عامة ، فانه يصيب صغار المزارعين خاصة بأشد النكبات وأبشعها . .

وبصفة عامة رئيسية ظلت الجماهير الشعبية بدون قيادة حقيقية تعبر عن مصالحها الخاصة ، هذه القيادة التى تفتقر إليها منذ أن تهادن الوفد سنة ١٩٢٤ ، وأكد انفصاله عن الحركة الثورية فى سنة ١٩٣٦ .. وقد ظل الاستعمار وحلفائه يعملون بكل الطرق لمنع تكوين هذه القيادة . لقد زادت ظروف الحرب جيوش الطبقة العاملة ، وخاضت معارك اقتصادية ضد أصحاب رؤوس الأموال ، ولكنها لم تكن تنضوى تحت قيادة سياسية مستقلة تتمكن عن طريقها أن تقود الكفاح الوطنى . وبسبب فقدان هذه القيادة كانت المعركة تتنازعها عديد من الاتجاهات تخدم عديد من المصالح . واستطاعت الحركات الفاشية أن تستغل عدم الثقة فى الوفد . ثم عدم وجود قيادة أخرى تقود الكفاح العملى ضد الاستعمار وتجذب عديد من طبقة صغار المثقفين والتجار والحرفيين الحائرة المترددة . . .

ولقد تميزت المعارك التى نشبت بعد الحرب بتركزها كلها فى المدن الكبرى ، وخاصة القاهرة والاسكندرية ، وانعزال كتل الفلاحين عنها .. ولما كانت المسألة الوطنية فى مجملها هى مشكلة الفلاحين ، فان انعزالهم عن المعركة كان دائماً نذيراً بأن هذه المعارك لن توصل لأهداف ثورية كاملة ، ولن تحسم الحسم الكامل . ولم يكن فى إمكان أية قيادة من القيادات الموجودة

على أرض المعركة أن تقوم بدور تنظيم الفلاحين والدخول بهم فى المعركة ، طبقة واحدة هى التى فى إمكانها حمل هذا الواجب ، وهى الطبقة العاملة ، ولما كانت هى نفسها غير منتظمة وراء قيادة مستقلة ، ولم يكن هناك أى إتجاه حقيقى لتنظيمها ، فمن الطبيعى جداً أنها لن تتمكن من تنظيم الكتل الفلاحية .

وكان الوفد هو أكثر الهيئات الشعبية تنظيما ، ولديه جرائده المعبرة عن أهدافه وكان هو الآخر قد حدثت فى داخله متناقضات جديدة نتيجة للتطورات الداخلية والعالمية ، وأصبح فى داخله جناحين واضحين . جناح متطلع إلى أعلا ومتهادن مع الاستعمار وحلفائه ، وجناح من الشباب الثائر الذى يعمل على حل المشاكل الوطنية بالأساليب الثورية . وكان لهذا الجناح قوة ضاغطة لها أثرها فى المعارك .

ولأول مرة منذ سنة ١٩٢٤ بدأت تظهر بشكل واضح تيارات اشتراكية فى قلب المعركة ، وكانت مركزة أساساً فى صفوف الطلبة ، وكان واضحاً أن تأثيرها الثورى محصور فى هذا المجال ، ولم تتمكن عناصرها من جذب كتل الطبقة العاملة للاشتراك فى المعركة بشكل إيجابى لكى تصبح قائدة الكفاح الوطنى . . ولأنهم لم يلعبوا هذا الدور فقد ظلت المعركة رغم إشتعالها الضخم واقعة تحت رحمة الرأسمالية .

ومع انه قد سافر إلى باريس مندوبين باسم العمال المصريين وحضروا المؤتمر العالمى لنقابات العمال الذى اتخذ قرارات لصالح مصر منددا بالاستعمار البريطانى . . إلا أن سفر هؤلاء المندوبين كان فى عزلة عن كتل الطبقة العاملة . . . لقد أرسل الاتحاد العالمى لنقابات العمال يطلب إيفاد مندوبين عن العمال المصريين ليحضروا المؤتمر التأسيسى له . فتشكل على عجل ، وانقاذا للظاهر مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى واللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى . وتكونت الهيئتان بعيداً عن العمال أنفسهم ، وبدون أى جذور

عميقة أو سطحية في صفوفها ، ولذا فان الوفدين الذين أرسلا إلى باريس كانا في عزلة عن الطبقة العاملة ، ولم يكن لهؤلاء المندوبين تأثير قيادى على العمال إلا في محيط ضيق محدود لا يتعدى المحلات العامة . وهذا الجزء لا يعتبر طبقة عاملة بالمعنى المفهوم ، بل مستخدمين أكثر من أى شيء آخر . .

المعارك الدامية :

لم تكن خطة رجال الصناعة أن تحل مشاكلها مع الاستعمار بشأن الأسواق وحماية الصناعة بالعنف ، بل بالهدوء والتفاهم ، خصوصاً وأن الأمور آنئذ كانت معقدة تماماً عقب الحرب ، فنفوذ كبار الملاك مازال واسع على السلطة . وكذا النفوذ البريطانى ، بل وله مدرسة واتصالات تاريخية عميقة . . وهناك النفوذ الأمريكى الذى يريد زحزحة النفوذ البريطانى ليحل محله . .

كانت الأمور معقدة أمام الوزارة ، فلم تستطع أن تأخذ أى موقف واضح حيال هـذه المشاكل ، بينما نفوس الوطنيين ثائرة ومتحفزة ، وكانت الحريات السياسية النسبية الموجودة بعد إلغاء الأحـكام العرفية فرصة مواتية ، يتنفس فيها الشعب . . ولم تـكن هناك قيادة حقيقية تتجه للطبقة العاملة وتنظمها للمعركة ، لذلك فان الحشد بصفة أساسية كان يتجه نحو حشود الطلبة ، ولم يكن اشتراك العمال إلا بشكل تلقائى ومن داخل أحياء سكناهم ، لا من المصانع وهى مراكز تجمعهم .

تحركت جموع الطلبة في مظاهرات واسعة . وعند كوبرى عباس ، وفى ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ ، حاصرتها جنود النقراشى ، وأعملت في المتظاهرين بالرصاص والعصى ، وقتلت العديد من الطلبة ، وغرق منهم من غرق . . وكانت هذه المذبحة إعلاناً باشتعال المعركة . . فتحركت المظاهرات في المدن الرئيسية ، وقوبلت من النقراشى بنفس القسوة والوحشية .

وزارة صدقي :

استقالت وزارة النقراشي في ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ بعد المذابح المروعة وتولى صدقي الحكم . ولا شك أن المرء يحتاج إلى الكثير من الغباء ليتصور أن تسليم زمام الحكم لصدقي كان يهدف ضرب الحركة الوطنية فحسب . . فالنقراشي لم يكن أقل منه كفاءة في مثل هذه الأمور . . وكما أن محمد محمود باشا (اليد الحديدية) لم يكن أقل كفاءة في محاربة الحركة الوطنية عندما تخطته السراي وعينت صدقي في سنة ١٩٣٠ ، سنة الأزمة العالمية . .

إن الأمور في سنة ١٩٣٠ كانت تحتاج إلى حزم صدقي ، وكانت الصناعة هي أكثر المسائل تعرضاً للأزمة ، لذلك فقد أتوا بالرجل الذي يستطيع أن يعبر عن مصالح رجال الصناعة التعبير العملي . . وكذلك الأمر سنة ١٩٤٦ كانت الأمور المعقدة تحتاج لحزم ، فأتوا بصدقي رئيس اتحاد الصناعات المصرية ليحل هذه المشاكل بما يتفق ووجهات نظر الاتحاد . خاصة وأن مشكلة الأرصدة الأسترلينية كانت بدأت تطرح على بساط البحث ، وأن أى خطأ في بحثها قد يعود على الصناعة المصرية بالكوارث ، فقد كانت بريطانيا تقترح تسديد الأرصدة في شكل سلع ما دامت هي قد أخذتها في شكل سلع وخدمات عامة ، وفي هذا تهديد مباشر على الصناعة المصرية . . علاوة على عدم القدرة على استغلال هذه الأرصدة من قبل رجال الصناعة الذين يريدون استعمالها بحرية في استيراد ما تحتاجه الصناعة ، خاصة وأنهم مقبلون على مرحلة تجديد الآلات التي أنهكتها الحرب .

لهذا الغرض جاء صدقي ... أما ضرب الحركة الوطنية فمسألة يقوم بها هو أو النقراشي على حد سواء ، فكلاهما قادر على مثل هذه الأمور .

أغمض صدقي عينيه في أول الأمر عن المظاهرات ، وكانت الصفحات

تسير بجانبها دون أن تتعرض لها بأي سوء ... وقال شيوخ المصاطب : إن الرجل في شيخوخته يريد أن يصلح ما عمله في شبابه .

وتكونت « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » ، وأصدرت ميثاقاً وطنياً حددت فيه أهداف الشعب ، وهو الجلاء التام عن أرض مصر ، وقررت يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ إضراباً عاما في كل البلاد . وما أن أشرقت شمس ذلك اليوم حتى تحركت جموع المتظاهرين من كافة أنحاء مدينة القاهرة في تظاهر سلمي تطالب بالجلاء عن البلاد .

ولم يتدخل بوليس صدقي ، ولكن الاستعمار لم يكن ليسكت . ففي ميدان الاسماعيلية اخترقت أربعة عربات بريطانية جموع المتظاهرين وهرستهم تحت عجلاتها ، وقفز الجنود من العربات وفروا هاربين داخل المعسكر .. وسرعان ما انهال الرصاص على الجماهير من ثكنات قصر النيل فقتلوا وجرحوا العديد من المواطنين .

لم يتخذ صدقي موقفاً واضحاً من هذه المظاهرات ، ولا من مذبحة قصر النيل ، بل اتخذ موقفاً سلبياً ، واكتفى بأن أذاع بياناً ألقى فيه باللوم على المتظاهرين .

وردت اللجنة الوطنية على بيان صدقي ببيان ذكرت فيه : « اللجنة الوطنية تطالب من المسئولين المصريين أن يعلنوا أنهم لن يتولوا الحكم أو المفاوضة إلا على أساس تصريح من بريطانيا بالموافقة على الجلاء عن وادي النيل . فإذا رفضت هذا المطلب العادل فيجب عرض القضية المصرية على مجلس الأمن الدولي فوراً » ، وحددت يوم ٤ مارس حداداً عاما على شهداء ٢١ فبراير ، ويبدو أن اللجنة الوطنية كانت متأثرة بموقف صدقي حتى الآن وعدم تدخله إيجابياً ضد المتظاهرين ، فذهب وفداً منها وقابل صدقي يطالبه بإشراك الجيش والبوليس والموظفين في يوم الحداد ... فطالبهم صدقي بأن يتركوه يعمل في هدوء وسكينة .

وتظاهر الشعب في ٤ مارس تظاهراً سلمياً ، ولكن حدث في مدينة الاسكندرية أن حاول المتظاهرون إزال العلم البريطاني من فوق أحد المساكن ، وهنا التحمت مع جنود الاحتلال في معركة غير متكافئة ، حيث كان المتظاهرون عزل من السلاح وجنود الاستعمار مدججين به . ومع هذا فقد استطاع صبي صغير أن يخترق رصاص الانجليز ويحرق كشك البوليس الحربي في ميدان سعد زغلول ...

وبينما كانت هذه المذابح تحدث ، كانت هناك مفاوضات تدور في الخفاء بين صدقي والانجليز . ولما وصل إلى الحدود التي يمكن أن يبدأ فيها المفاوضة بشكل رسمي ، استعد ليكشف عن وجهه الحقيقي ... وفي ١٠ يوليو سنة ١٩٤٦ ضرب ضربته المشهورة بهذا التاريخ ، فصادر كل الجرائد والمجلات الوطنية ، وقبض على كل من كان له رأى في المعركة ، ووصفهم جميعاً بأنهم شيوعيون . الوصف المشهور الذي تلجأ إليه كل حكومة رجعية في العالم في اتهام معارضيها .. وكان ضمن المقبوض عليهم بوصفهم شيوعيين الأستاذ سلامة موسى ، والأستاذ محمد زكي عبدالقادر ..؟؟

المفاوضات مع بريطانيا :

بهذه الضربة مهد صدقي الأرض للدخول في مفاوضات مع الانجليز لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بما يتفق وأهداف رجال الصناعة في مصر ، وبالرغم من أنه وصل مع بيفن إلى اتفاق على عدة نقاط رئيسية ، إلا أنه لم يكن من الممكن أن يصل إلى حل كامل مع بريطانيا في ذلك الوقت . لقد ضرب الحركة الوطنية وألقى في وجهها بشبح الاتهام بالشيوعية الرهيب ... ولكنه لن يستطيع التغلب على المشاكل في داخل المعسكر الذي يتكلم باسمه ، ففي داخله تيارات مختلفة ، فالجناح المتآمر لا يريد أية تسوية مع بريطانيا ، وكبار الملاك يخشون أن تتم التسوية على حسابهم .. لم تكن المشاكل التي تواجه صدقي

كامنة فى معسكر الشعب وحده ، بل فى داخل معسكره هو أيضا ، وقد اتضح هذا عند ما عارض الاتفاقية سبعة من أعضاء وفد المفاوضات أنفسهم .

وتحركت المظاهرات والاحتجاجات ، واضطر صدقى أن يخلى الطريق إلى خلفه النقراشى ، لكى يواصل سياسة الكبت والارهاب .

ولكن إذا كان صدقى لم يستطع أن يحل المشكلة برمتها ويعقد الاتفاقية مع بريطانيا ، فقد تمكن فى هذه الفترة القصيرة من حكمه أن يخفض ضريبة الأرباح الاستثنائية التى طالما نادى بها اتحاد الصناعات وجعلها ٥٠٪ بدلا من ٧٥ ٪ ، واستطاع أيضاً أن يجبر بريطانيا للافراج عن بعض الأرصدة الاسترلينية فى شكل نقود لا فى شكل سلع ، كما كانت تريد قبلا . وأصدر القوانين الرجعية المقيدة لحرية الفكر والمبادىء ، والتى كانت تتوق إليها الرجعية والاستعمار سنيناً طويلة .

الجلاء عن المدن :

وقد خشى الاستعمار من التحركات الوطنية واشتباكها مع القوات البريطانية التى تعسكر فى داخل المدن ، مما يجعل المعركة تتطور وتتخذ أشكالا جديدة ، خاصة وأن معظم الدول الاستعمارية فى ذلك الوقت كانت مشتبكة فى حرب عصابات مريرة بينها وبين حركات التحرير الوطنى فى بورما والملايو والفيتنام والفلبين ، ولهذا فقد سارعت وسط دجل سياسى واسع النطاق لتقصير خطوطها الاستراتيجية بسحب كل قواتها من المدن وعسكرت بها على ضفاف القنال ..

وكان هذا الانسحاب فى ذاته يعنى الرعب الشامل الذى يملأ قلب الاستعمار والرجعية من تطور وتعاظم حركة التحرير الوطنية وخشية الاصطدام بها صدا ما مسلحا .

مغزى ضرب باشا صدقى :

كانت المظاهرات تملأ الشوارع فى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الكبرى ... والجرائد تكتب وتهاجم وتفضح .. والكتب الديموقراطية تطبع وتنشر وتذاع .. . وفجأة هدأ كل شىء وهمد بمجرد أن رفع صدقى عصاه ووزع جنوده فى الطرقات ، وقبض وسجن عدد من الكتاب وقادة المظاهرات ... كل شىء خمد وهدأ ... لماذا .... .

لكى نفهم السبب علينا أولا أن نبادر ونبين أن كل الهبّات الوطنية الثورية فى تاريخ مصر الحديث كانت دائماً أعلا وأقوى بكثير من أية قوة قيادية موجودة فى قلب المعركة ، ففى سنة ١٩١٩ . كانت هبة الشعب أوسع وأقوى من القيادة الوفدية .. وكذلك فى مرحلة ١٩٣٠ — ١٩٣٥ ، وفى هبة ٤٥ — ١٩٤٦ كانت طاقة الشعب الثورية أعلا وأقوى من أية قيادة موجودة فى المعركة .

لقد ظهرت أفكار اشتراكية فى المعركة ، ولكن معتنقيها لم يكونوا فى أغلب الأحيان يعبرون إلا عن ذاتهم المفردة .. وهذه الذات دائماً ما تكون خاضعة للقوة العامة المنظمة التى تتحرك فى داخلها ، وليست لأفكارها الذاتية ثمة قيمة ، إن لم تكن وراءها الآلاف من الكتل التى تحميها وتصونها .. ولما كانت القيادة الوفدية هى أكثر القوات تنظيماً فى المعركة ، لذلك فان هؤلاء الأفراد مهما زاد عددهم وتكاثر ، فانه من المحتم أن يخضعوا لخططها ، مادامت تتمتع بكتل تحمى شعاراتها وتنفذها .. ولما كان كفاحها يتسم بالتذبذب والتهادن والضجيج الأجوف ، فمن هنا كانت كل المظاهرات مهددة بالانكماش إذا ما كشرت الرجعية عن أنيابها ..

لذلك فان مصير المعركة كان من المحتم أن ينتهى إلى ما وصلت إليه لعدم

القدرة على تنظيم القيادة الشعبية الجديدة التى تتولى الزمام من القيادة الوفدية ، ثم تقود المعركة بالحزم اللازم .

حكم السعديين :

أخلى صدقى الطريق ليشغله السعديين برئاسة النقراشى ؛ ولقد تميزت فترة حكم السعديين بالتذبذب والحيرة والقلق فى كل خطى الوزارة السياسية والشىء الوحيد الذى كانت حازمة فيه ، هو الضرب ، وبوحشية فى الحقل الوطنى الديمقراطى .

وكانت التطورات الاقتصادية التى حدثت خلال الحرب وما بعدها تنعكس بشكل إيجابى على المعسكر المعادى للثورة الشعبية وتمزق فيه . فكبار ملاك الأراضى قد تقلص نفوذهم الاقتصادى أمام التطور المتزايد فى القطاع الصناعى الذى يشترك معه فى السلطة . ومع هذا فان نفوذه السياسى مازال يتغلب بفضل السلطة العليا الممثلة فى السراى ، وهذا من شأنه أن يغل يد رجال الصناعة عن تنفيذ المشروعات التى أصبحوا يتطلعون إليها منذ أن أنشئت جمعية الصناعات سنة ١٩٢٢ . ثم هناك التيارات الانجليزية والأمريكية التى تنعكس هى الأخرى فى الحقل السياسى وتشل الحركة الحاسمة نحو أحد الاتجاهين ، فمع تقلص النفوذ البريطانى ، فان النفوذ الأمريكى لم يكن لديه القدرة على فرض نفوذه .

وكان لهذا الصراع أثره فى ضعف هذا المعسكر فى مجمله ونمو وتعاظم القوى الشعبية .

ولم تجد وزارة النقراشى وسيلة للخروج من المأزق الوطنى ومشاكل الصراع الداخلى إلا أن تلجأ لمجلس الأمن لتعرض عليه القضية الوطنية ، وهى تهدف من هذا إلى تضليل الشعب بأن تبين للشعب بأنها تصنع شيئاً فى القضية الوطنية .

وفي مجلس الأمن تآمرت كل القوى الرجعية على إفساد القضية ، بما في ذلك وفد النقراشي نفسه .. ثم عاد إلى مصر كما سافر منها ، ولم يصب الاستعمار البريطاني بأي أذى ، اللهم إلا تلك الخطبة العصماء التي ألقاها في المجلس وأطلق فيها على البريطانيين أنهم قراصنة .. لقد سمعوا من هذا الكلام الشيء الكثير .. وما دامت المسألة لا تتعدى الخطب فليخطب الخطباء كيفما يشاءون .

وعندما عرض النقراشي القضية على مجلس الأمن ، لم يكن يهدف إلى تضليل الشعب فحسب ، بل كان يعبر أيضاً عن موقف رجال الصناعة في مصر من بريطانيا ، هذا الموقف الذي لم يكن قد اتخذ بعد صفة التحديد الحاسم . ولكنه أعلا من موقف صدقي الذي حاول أن يحل المشاكل مع بريطانيا بالمفاوضة ، ووصل فعلا مع بيفن إلى بعض الحلول .. وعرض القضية على مجلس الأمن هو الصعود بالمشكلة على يدي رجال الصناعة إلى ذروتها ، لكي يستغلوا الوضع الدولي للضغط على بريطانيا للوصول معها إلى حلول أكثر مما كان يريد صدقي .

ولكن ما هي القوة التي يعتمد عليها النقراشي في الضغط على بريطانيا إن صدقي حاول أن يستغل قوى الحركة الوطنية لبضعة أيام ، وقد أفلح فعلا وفتح باب المفاوضة مع بيفن .. ولكن النقراشي يضرب فعلا الحركة الوطنية ويكمم الأفواه . فعلى أية قوة يعتمد إذن في ضغطه على بريطانيا ..؟ لاشك أن المرء لا يحتاج للكثير من الذكاء ليعرف أنه كان يعتمد على ضغط أمريكا وقوتها .. ولكن خطة أمريكا من مطلع القرن العشرين تتلخص في أن تترك المستعمرات في يد بريطانيا أو فرنسا حتى تستطيع هي أن تتسرب إلى داخلها .. ولذلك فقد كان من المحتم ألا تتخذ أمريكا موقفاً بجانب مصر إلا إذا كانت قد ضمنت أن الأمور في الداخل قد أصبحت مهيأة لها تماماً ، لكي تحل نفوذها محل النفوذ البريطاني. ولهذا فقد كان

موقفها فى مجلس الأمن إلى جانب بريطانيا ، لا إلى جانب مصر .

المأساة الفلسطينية :

عاد النقراشى إلى مصر ليواجه المشاكل الداخلية من جديد ، ولكن الأمور لم تلبث طويلا ، إذ كان الصراع الاستعمارى بين إنجلترا أو أمريكا على الأراضى الفلسطينية قد بلغ ذروته .. والمشكلة الفلسطينية جزء من حركة التحرير الوطنية فى صراعها مع الاستعمار العالمى .. وهى تبتدىء بنهاية الحرب العالمية الأولى ووضع الأراضى الفلسطينية تحت الانتداب البريطانى بتكليف من عصبة الأمم التى كانت واقعة تحت النفوذ البريطانى الفرنسى . ومهما تخفت بريطانيا تحت ثوب الانتداب ، فان وجودها فى فلسطين هو استعمار لها تحت أى اسم كان ...

ولم تلبث الحركة الوطنية فى فلسطين أن بدأت تصطدم بالاستعمار والصهيونية العالمية ، وهى جزء من الاستعمار العالمى ، وإحدى أشكاله المتخفى وراءها .. وليس مجرد صدفة أن يكون القرن العشرين الذى تميز بسيطرة الجماعات المالية المختلفة على موارد المواد الخام فى كل بلاد العالم الرأسمالى هو العصر الذى علا فيه صوت الصهيونية وامتدت حركتها ودخلت فى طور التنفيذ الفعلى . إن أرض الميعاد التى يصرخ من أجلها المليونيرات الصهيونين ليست إلا نقطة ارتكاز لكى يهاجر إليها جزء من الرأسمال العالمى المأزوم ويتخذ منها مجالا لنشاطه للسيطرة على كافة أسواق الشرق الأوسط .

ولما كانت أزمة الاستعمار الأمريكى تتركز فى حاجته إلى تصدير رؤوس أموال إلى الخارج ، لذلك شجع المليونيرات الأمريكان اليهود ، وأمدهم بكل قوته لكى يصدروا رؤوس أموالهم إلى فلسطين تحت ذلك الشعار الأسطورى .. فلسطين أرض الميعاد التى تفيض لبنا وعسلا .

وقد اختار الصهيونين لزحفهم وقتاً مناسباً ، فقد كانت بريطانيا فى أضعف

حالاتها عقب خروجها من الحرب، وخاضعة خضوعاً كلياً للاستعمار الأمريكي .
وكانت الحركة الوطنية في فلسطين مضطرة أن تحارب في ثلاث جبهات :
الجبهة الأولى وهي جبهتها الداخلية الخاصة ، حيث تلعب الرجعية الفلسطينية
دورها في تفتيت وتعطيل الحركة الوطنية الديمقراطية . والجبهة الثانية ضد
الاستعمار البريطاني ، والثالثة ضد الاستعمار العالمي ، وخاصة الاستعمار الأمريكي
الوافد في جلد الصهيونية .

واستطاعت الرجعية في كلا المعسكرين أن تغرق المشكلة في طوفان من
الحرب الدينية ، وحاولت القوى الديمقراطية في فلسطين وفي العالم أجمع
أن تكشف المسألة وتوضح أن هجرة اليهود إلى فلسطين ليست إلا حرباً
استعمارية ، ويجب أن تجلوا القوات البريطانية عن فلسطين وتقوم فيها
حكومة ديمقراطية من الشعب الفلسطيني بجميع أديانه مسلمين ومسيحيين
ويهود المقيمين فعلا على أرض فلسطين بتاريخهم الثابت عليها . . ولكن
عبثاً فان الضجيج الاستعماري كان أعلا بكثير من أن يظهر الصوت
الديمقراطي التحرري .

وقد لعب عملاء الصهيونية بكافة الأسلحة لتغطية هجرة اليهود إلى
فلسطين ، فزعموا أن كل من لا يريد هجرة اليهود إلى فلسطين فهو عدو
للتقدم ، وعدو للشعب الفلسطيني ، ويعمل على إبقاء فلسطين في حالة البداوة
التي هي عليها الآن ، إن الهجرة ستأتي بالصناعة ، والصناعة ستأتي بطبقة
عاملة ، والطبقة العاملة ستأتي بالاشتراكية .....

هذا هو المنطق الصهيوني المسموم الذي كان عملاء الصهيونية يبثونه
بخبث ومهارة في بلاد العالم تبريراً لاحتلال فلسطين وإعطائها لقمة سائغة
للمليونيرات الأمريكان ... إن هجرة اليهود إلى فلسطين مهما تخفت تحت
أي شعار ، فهي تنتهي إلى حقيقة واحدة ، هي هجرة رؤوس الأموال
الأمريكية إلى هذا الجزء من العالم .

وعند ما اقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين فدراليتين إحداهما للعرب والأخرى لليهود ، وافقت عليه القوى الديمقراطية كحد أدنى يمكن قبوله لوقف هذه المذابح الدينية ، وإعطاء فرصة للقوى الديمقراطية في كلا المعسكرين لاكتشاف الدور التخريبي الذى تلعبه الرجعية العالمية باسم الدين . وبالرغم من أن هذا الحل كان فيه مكسباً للاستعمار الأمريكي الذى أوجد لنفسه دولة في الشرق الأوسط وركيزة لمشروعاته في المستقبل ، إلا أنه لم يكن ليقنع إلا بفلسطين كلها ذات الأرض البكر والموقع الاستراتيجي الممتاز .

ولم تستطع بريطانيا أن تقف أمام الضغط الأمريكي الذى يمد العصابات الصهيونية بأحدث الأسلحة ، وتحت ضغط عملاء الصهيونية في بلادها أيضاً ، فأخلت المنطقة أملا في أن تستطيع الحكومات العربية أن تنقذ ما يمكن إنقاذه من براثن أمريكا . . أى الصهيونية . . ولكن الحكومات العربية نفسها كانت في ذلك الوقت مرتعاً للصراع الحاد بين التيارات البريطانية والأمريكية من ناحية ، والرعب من الحركة الوطنية الصاعدة من الناحية الأخرى . لذلك كانت أرض فلسطين مسرحاً لأبشع الخيانات من الرجعية التي مكنت العصابات الصهيونية من السيطرة على أرض فلسطين وإجلاء شعب بأسره عن أرض آبائه وأجداده وموطن تراثه الخالد . وشردته في الصحارى الجرداء نهباً للجوع والعرى والمرض والتشرد .

اقالة الوزارة :

لم تكن هناك وزارة في الدنيا تستطيع أن تبقى في الحكم بعد تلك الهزيمة المروعة في الأراضى الفلسطينية ، ومع ما اقترنت به هذه الهزيمة من خيانات أودت بحياة المئات من الضباط والجنود ضحايا للخيانة والاتجار

فى الأسلحة الفاسدة التى كان يواجه بها جنودنا عدو مسلح بأحدث الأسلحة وأقواها .

وكانت درجة الغليان فى الشعب وفى صفوف الجيش قد بلغت مرحلة الانفجار ، فالآلاف من الشبان فى السجون والمعتقلات ، وأهالى وزملاء الضباط والجنود الذين راحوا ضحايا المعركة يكبتون حنقهم وكراهيتهم للنظام كله ... لذلك كان لابد أن ينقذ الموقف وبسرعة .. وفعلا طردت الوزارة وشكل حسين سرى وزارة جديدة أجرت انتخابات . . وكالعادة أيضاً أخذ الوفد أغلبية ، ولو أنها أقل بكثير من الماضى ، ولكنها كانت كافية لكى يتولى الحكم .

الفصل العاشر

حريق القاهرة

الوزارة الوفدية :

فى الوقت الذى كانت فيه وزارة الوفد تتأهب لتولى مقاليد الحكم ، كان هناك فى الشرق الأقصى نيف وستمائة مليون من الشعب الصينى قد ضربوا الاستعمار العالمى والاحتكاريين الصينيين وبقايا الاقطاع ضربة قاصمة وتحرروا تماماً من العبودية المزدوجة للاستعمار والاحتكار ، وشكلوا حكومة الديمقراطية الشعبية الصينية ، وأصبحت ، منذ ذلك التاريخ ، مع شقيقتها الاتحاد السوفيتى ، يكونان حجر الزاوية فى صرح السلام العالمى...

وقد أحدث هذا النصر اضطراباً عاما فى المعسكر الاستعمارى . وكان الوضع العالمى فى ذلك الوقت فى غاية التعقيد . فالحركات التحريرية فى تعاظم ، ولم يكن الأمر يقف عند حد انتصار الصين المظم ، بل إن معظم شعوب العالم كانت تتحرك ضد الاستعمار بدرجات متفاوتة ، فإذا كانت فى مصر وإيران مازالت فى مرحلة الاشتباكات الغير مسلحة ، فإنها فى آسيا تخوض غمار معارك مسلحة عميقة الجذور فى الشعوب فى الفلبين والملايو وبورما والفيتنام . ولكن الانتصار الصينى أحدث الاضطراب الشامل فى المعسكر الاستعمارى كله ، فعملت أمريكا وبسرعة لتغطية الصراع الذى بدأ يكشف عن وجهه بينها وبين انجلترا وفرنسا ، فأخذت تحشد وتعبىء كل القوى الاستعمارية والرأسمالية لإشعال حرب جديدة تستطيع عن طريقها حل

ـشاكل أزمتها الداخلية ، وابتلاع باقى المستعمرات الانجليزية والفرنسية ، يضرب حركات التحرير الوطنى ، وتخريب المعسكر الاشتراكى ، وعرقلة ـموه وتطوره .

وكانت كل دول العالم الرأسمالى ، بما فيها انجلترا وفرنسا ، تخضع لنظرية سيادة أمريكا على العالم الرأسمالى ، وكان هذا المعسكر رغم الصراع الناشب بين أجزائه المختلفة ، يرى أن أمريكا فى يدها مفاتيح الأمور ، وأنها ادرة إذا ما أشعلت الحرب ضد الاتحاد السوفييتى ودول الديمقراطيات لشعبية أن تنتصر لهذا كانوا يسيرون وراء قيادتها رغم تناقض المصالح لعديدة .

وإذا كانت أمريكا قد حاولت عقب الحرب مباشرة أن تشعل نيران ـرب جديدة ولكنها فشلت ، فقد دخلت بعد انتصار الشعب الصينى فى ـور التنفيذ السريع لإشعال هذه الحرب ، وأخذت تعد لها الأسباب ، شنت حرباً عدوانية على الشعب الكورى فى يونيه سنة ١٩٥٠ لتتخذ ـها ذريعة للحرب العالمية . واستطاعت أن تحصل على أغلبية طيعة من ـيئة الأمم لاشتراك قوات مسلحة من البلاد التى أيدت عدوانها وأعطت ـسواتها بجانبها ، ولكى تخرج الحرب من حدودها الضيقة إلى الحدود ـعالمية باشتراك هيئة الأمم فيها . ولكن الشعب الكورى صمد فى المعركة ـموداً عجيباً ، وتحركت ملايين الشعب الصينى الذى حارب الاستعمار فى لجبال والوديان ، وعلى ضفاف الأنهار وفى الغابات والسهول أكثر من ثلاثين ـما مجيدة .. تحرك الشعب الصينى وأرسل متطوعوه لإنقاذ شقيقه الشعب ـكورى ، وهبت كل شعوب العالم تناصر وتؤيد القضية الكورية حتى ، أمريكا وانجلترا وفرنسا نفسها .

وبينما كانت المعركة تدور فى الشرق الأقصى ، كانت أمريكا تحاول ـتغلالها هنا فى الشرق الأوسط ، وتسيطر على المنطقة عن طريق ربط

بلادها بأحلاف تسيطر عليها .

ولم تكن بريطانيا بغافلة عن هذا الخطر الأمريكى ، فسعت من جانبها لإبعاد خطره وتأكيد سيطرتها على المنطقة ، فدخلت فى مفاوضات مع الحكومة الوفدية من أجل هذا الهدف .

فى مثل هذه الظروف العالمية تولت وزارة الوفد الحكم ، وحضر الفيلد مارشال سليم رئيس أركان حرب الامبراطورية البريطانية فور توليها السلطة لكى تتفاوض معها ويعدل معاهدة سنة ١٩٣٦ بما يؤكد سيطرة بريطانيا على المنطقة ، ويحاول أن يقنع النحاس بضرورة بقاء القوات البريطانية فى مصر ، إذ أن هناك خطر سوفييتى يتهدد منطقة الشرق الأوسط .. ولم يكن النحاس يرفض هذا المنطق ، بل كان يؤكده ، ويناقش سليم بنظرية كلها تناقض ، لو أخذ بها لكان من الحتم أن تظل القوات البريطانية فى مصر مادام المفاوض المصرى مقتنع بأن هناك خطر سوفييتى .

وكانت النظرية التى يناقش بها المفاوض المصرى نابعة من الظروف الدولية التى كانت سائدة وقتئذ ، وهى خضوع كل الدول الرأسمالية للمعسكر الاستعمارى ، ولم تشذ دولة رأسمالية واحدة تقريباً عن هذا التفكير ، حتى الهند ، فقد أيدت العدوان الأمريكى على كوريا ، واشتركت معها فى أول الأمر فى ذلك العدوان بقوات مسلحة (فرقة اسعاف) .

وكانت النظرية التى يناقش الوفد بها الماريشال سليم تتلخص فى ضرورة عقد معاهدة فعلا مع بريطانيا ، وأن الاستقلال فى نظره مجرد خروج القوات البريطانية من الحدود المصرية ، وأن هذا الخروج ليس غاية فى ذاته ، بل مرجعه إلى عدم القدرة على إقناع الشعب ببقاء القوات البريطانية فى مصر .

ومن محاضر جلسات المحادثات التى أجريت بين الوفد وبين سليم والسفير البريطانى فيما بين مارس سنة ١٩٥٠ ونوفمبر سنة ١٩٥١ ،

تتضح لنا هذه النظرية التى كان الوفد يناقش بها ، وتبين أنه فى الوقت الذى يطالب فيه بريطانيا بالجلاء ، يعترف ويؤكد أن مصر يجب أن تظل جزء من المعسكر الاستعمارى .

فيلد مارشال سلم : [1] يتلخص الموقف كما تعلمون فى أننا حاولنا أن نصل إلى اتفاق مع روسيا ، ولكن جميع مساعينا فى سبيل التفاهم لاقت الصدود . والسبب ببساطة هو أن لروسيا مبادئها الخاصة ، ولا بد فى وقت ما أن يقع تصادم بينها وبين الرأسماليين .

رفعة النحاس باشا : هذه مبادىء هدامة ، ولكى نصل إلى اتفاق أرجو أن نحتفظ بسرية هذه المباحثات .

سلم : إن روسيا كانت تعد قواتها لهذا الغرض ، وتعد للحرب قوات ضخمة تكفى لمهاجمة أوربا الغربية والشرق الأوسط أيضاً . فى وقت واحد .

والشرق الأوسط هو من أهدافهم الأساسية ، إذ أن فقده يكون ضربة شديدة ، لا للشرق الأوسط وحده ، بل أيضاً لأوربا . وأى هجوم على الشرق الأوسط سيوجه إلى مصر ، فهى مفتاح الشرق الأوسط . ومن يملك مصر يملك الشرق الأوسط .

النحاس : من أين تأتى الجيوش الروسية ؟

سلم : تأتى الجيوش الروسية عن طريق إيران وتركيا ، ويمكنها أن تبلغ مصر فى أربعة أشهر .

ويظل الماريشال سلم يشرح فى استراتيجيته الوهمية حتى يصل إلى النقطة الحساسة فيقول : « على كل منا أن يقبل وجود جيوش البلاد

---

(١) محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، ص ١٢

الأخرى فى أرضه، وإقامة المنشآت العسكرية فيها ، ووضع قواته تحت قيادة أخرى . وقد قبلنا أن تكون جيوشنا فى ألمانيا تحت قيادة فرنسية ، وبالمثل قبل الفرنسيون والهولنديون والبلجيكيون أن يكونوا تحت قيادة أجنبية . وهى قسمة عادلة يتنازل كل طرف فيها عن بعض حقوقه . وإنى أتكلم عن نفسى ، والذى أود أن أراه فى مصر .. وهو مهم .. هو نظام من هذا القبيل يقوم بين مصر وبريطانيا العظمى ما دامتا تقومان بالدفاع معاً . كذلك أود أن أرى قطع الصلة قطعاً تاماً بالماضى » .

النحاس : أود أولا أن أشكر سعادة الفيلد مارشال على هذه الثقة ، ولكنى أعلم علم اليقين ، بصفتى زعيما للشعب ، أن الشعب حانق وناقم ، ولا يمكن أبداً أن يركن لوعود جديدة ، أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى فى النهاية إلى إبقاء قوات أجنبية فى مصر تحت أى اسم أو بأية صفة . ولا يمكن أن أقتنع أو أقنع الشعب أن بقاء جيش أجنبى فى بلادنا فى وقت السلم يعنى شيئاً آخر غير نوع من أنواع الاحتلال والانتقاص من السيادة . ولقد قاسينا كثيراً من التجارب المريرة المتكررة الماضية ، إذ وقفت إلى جانبكم . ووجهت الشعب أن نبذل لكم كل معاونة مادية ومعنوية فى الحرب الأخيرة . ولم أفعل ذلك طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ فحسب ، وإنما فعلته إيماناً بقضية الحرية ..

ويستمر النحاس يهاجم الوعود البريطانية إلى أن يقول : « يجب أن نبحث عن طريقة أخرى فى تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح المشتركة . وأعتقد أننا نستطيع أن ندافع عن بلادنا ، وأن نفكر فى نوع من التعاون بيننا وبينكم يزيل المخاوف ويحقق الجلاء الشامل الناجز . وأحب أن تعرف أنه ليس فى العالم قوة تستطيع إقناع الشعب المصرى بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو بالاعتداء ، فإنما

بسبب وجود جيش أجنبي في بلادنا هو الذي يوجه إليه العدوان الروسي. وإن وجود هذا الجيش سيكون الذريعة التي سيتذرع بها الروس لمهاجمة مصر. ومن البديهي والضروري أن نستكمل استعداداتنا العسكرية من برية وبحرية وجوية ، وأن نعمل على تسليح الجيش المصري تسليحاً كاملا. وعليكم أنتم أن تزودوا الجيش المصري بالأسلحة الحديثة من جميع الأنواع ، وأن تساعدونا في ذلك مساعدة جدية فعالة ، بخلاف ما تفعلونه الآن ، إذ تعدوننا بارسال دبابات دون أن ترسلوها ، فإذا استكمل جيشنا استعداداته العسكرية من السلاح والذخيرة وقف إلى جانبكم لرد العدوان عن مصر ، وتعاون في هذا الغرض تعاوناً قلبياً صادقاً . وهذا التعاون يكون مثمراً ووافياً دون حاجة إلى الاحتفاظ بقوات أجنبية في مصر في وقت السلم .

ولا تنسوا الروح المعنوية . فان الجيش المصري سيتمتع بروح معنوية عالية كلما شعر باستقلاله ، إن جلاءكم عن أرض الوطن سيزيد من قوة هذه الروح ، ويجعل الجيش يتفانى في خدمة قضية السلام المشترك . لماذا تبقون قواتكم على القناة ، وليس في فلسطين أو غزة ، مع أن هذه القوات نفسها الثقيلة منها والخفيفة ، يمكن أن تصل إلينا في مدى أسبوع ، وتكون عندنا وقت الحرب . إني لا أستطيع إقناع الشعب إلا بهذه الطريقة (١) .

وتدور المحادثات في جلسة أخرى على هذا النمط :

فيلد مارشال سلم : لا يسعني إلا أن أفكر أن المسألة الكورية تضرب لنا مثل هذا الفراغ في وقت الحرب ، فان كوريا الجنوبية قد أخذت على

---

(١) محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، ص ١٥ ، ١٦ ، ١٧

غزة ، ولم يكن هذا ليحدث لو كانت فيها قوات أمريكية ، وقد أثار الوزراء المصريين مسألة سحب القوات البريطانية من مصر ، وأنتم ترون ما حدث فى كوريا .

السفير البريطانى : وفى الوقت نفسه تتحمل كوريا الآلام من جراء ذلك .

وزير الحربية : لو أنهم سلحوا كوريا الجنوبية لاستطاعت الدفاع عن نفسها .

سليم : لو كان فى كوريا قوة أمريكية صغيرة لما فكروا فى غزوها .

وزير الحربية : إذا كان البريطانيون يريدون أن يكونوا على مقربة من قنال السويس فى فلسطين ، فهناك عدة أماكن يمكن أن يرابطوا فيها .

سليم : لعل قطاع غزة هو أحد هذه الأماكن .

وزير الحربية : يجوز

ثم يتكلم وزير الخارجية المصرية فيقول : « والذى أعتقده بإخلاص ، وأرجو أن توافقونى عليه ، هو تأكيدنا بأن مصر عازمة على الدفاع عن نفسها ، وأنها تقبل تحالفاً مع بريطانيا ، يجب أن يكون كافياً لاطمئنان بريطانيا . وبناء عليه يحسن أن نشرع على الفور فى سد النقص فى وسائل الدفاع ، وفى استعدادات الجيش المصرى ، دون أن نضيع الوقت الثمين » .

هذه هى النظرية التى يتناقش بها المفاوض المصرى ، وهى نظرية تناقض فى أساسها الحركة الوطنية التحريرية ، فالوفد يقلب الهرم ويضع رأسه قاعدة . فبدلا من دفع الحركة الوطنية إلى طريقها الطبيعى بوصفها جزءاً من الحركة التحريرية العالمية المناهضة للاستعمار ، وبهذا ترتبط الحركة الوطنية بقوى السلام العالمى ، وبجميع الحركات الوطنية فى العالم ، وتتفاعل

معها، وتكتسب منها قوة.. بدلا من هذا نجده يتجه نحو إخضاعها للمعسكر الاستعماري المعادي للحركات الوطنية.

إن النظرية الوفدية تهدف إلى عزل مصر عن الحركات التحررية العالمية، وتسليح الجيش المصري بمعرفة الاستعمار البريطاني، لكي يصبح جيشنا جزءا من الاستراتيجية الاستعمارية. بل إن المفاوض المصري يحاول أن يقنع سليم بأن هذه الخطة أكثر صلاحية، وأفيد للمعسكر الاستعماري مما لو ظلت قواته في مصر.

وليس أدل على تناقض المفاوض المصري من أنه في الوقت الذي يطالب فيه بالجلاء عن مصر، يعمل على ضرب الحركات التحررية في البلاد الأخرى، فيقترح على البريطانيين أن ينقلوا قواتهم إلى الأردن أو في قطاع غزة. ثم مناقشته المسألة الكورية على اعتبار الشعب الكوري هو الذي اعتدى على نفسه، لا الاستعمار الأمريكي...

إن هذه النظرية التي كان يتناقش بها المفاوض المصري، سواء في هذه المفاوضة أو في المفاوضات السابقة، سببت عزل الحركة الوطنية في مصر عن الحركة الوطنية في كل بلاد العالم، ولم تحرمها فقط من العون المادي من المعسكر المعادي للاستعمار، بل واتجهت بالقضية المصرية إلى طريق مضاد لها، إلى طريق إخضاعها للاستراتيجية الاستعمارية.

ولكن هل كان المارشال العجوز الماكر يقصد فعلا أن هناك خطراً من الاتحاد السوفييتي يهدد الشرق الأوسط؟ إن أصغر موظف في وزارة الخارجية البريطانية يستطيع أن يعرف جيداً أن الاتحاد السوفييتي لم ولن يهاجم أي بلد من بلاد العالم، حتى ولا الدول الاستعمارية نفسها.. فهل يجهل المارشال سليم هذه الحقيقة.. كلا.. إنه يعرفها جيداً، ولكن ما حيلته وهو لا يستطيع أن يذكر اسم أمريكا صراحة. فهو مضطر أن يلف

من بعيد . وبدلا من أن يذكر أن هناك خطر أمريكى لابتلاع الشرق الأوسط ، وتصفية نفوذ بريطانيا ، ينقل المسألة على الاتحاد السوفييتى . . المهم أن هناك خطر يبرر به استمرار وجود القوات البريطانية فى مصر . .

ولم تكن المشكلة التى تجابه الوزارة هى مشكلة الاستعمار البريطانى فحسب . بل أمامها مشاكل عديدة ، إن كانت وزارة صدقى ، ثم وزارة السعديين من بعدها لم تتمكن من حلها ، فقد تفاقمت وزادت حدة فى عهد الوزارة الوفدية ، فالحالة الاقتصادية آخذة فى التطور ، وبذلك تزداد المشاكل حدة ، وتحتاج لحسم أكثر من أى وقت مضى ، فقد هبطت صادرات القطن فى النصف الأول من سنة ١٩٥١ ، بالرغم من انخفاض أسعاره . وفى نفس الوقت ارتفعت الواردات من القمح ودقيقه ، وبلغت سنة ١٩٥٠ ، ٥٣١ر٠٠٠ طناً ، ثمنها ١٧ر٣٠٠ر٠٠٠ جنيهاً ، وفى سنة ١٩٥١ ، ١ر١١٠ر٠٠٠ طن ثمنها ٣٧ر٦٠٠ر٠٠٠ جنيهاً ، وفى سنة ١٩٥٢ ٨٥٤ر٠٠٠ طن ثمنها ٣٩ر٨٠٠ر٠٠٠ جنيها [1] . وارتفعت رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات الصناعية المساهمة من ٣٨ر٥٠٠ر٠٠٠ سنة ١٩٤٥ إلى ٥٦ر٨٠٠ر٠٠٠ جنيه سنة ١٩٥٠ ، وفى عام ١٩٥١ أضيف إليها ما يقرب من سبعة ملايين من الجنيهات ، استثمرت فى شركات جديدة أو فى زيادة رؤوس أموال قائمة فعلا ، وفى عام ١٩٥٢ أضيف إليها ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات [2] .

وارتفعت القوة الكهربائية التى استهلكتها المصانع فى القاهرة

---

(١) التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ — ١٩٥٤ (الأمم المتحدة) ، ص ٣٣

(٢) التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ — ١٩٥٤ (الأمم المتحدة) ، ص ٣٥

والاسكندرية فقط من ٦٧ مليون كيلووات ساعة سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٩ مليون عام ١٩٤٩ ، ٢٦٧ مليون سنة ١٩٥٢ ، ٢٩٥ مليون سنة ١٩٥٣[١].

وارتفع الانتاج الصناعي بنسبة ٥٦ ٪ [٢] من جملة صافي الانتاج القومي . . ومن هذا يتضح أنه في الوقت الذي تطور الانتاج الصناعي ، نجد أن السلطة ما زالت أساساً في يد كبار ملاك الأراضي ، ويغلبون عن طريقها مصالحهم التي أصبحت تتعارض مع مصالح رجال الصناعة . وتتضح هذه الحقيقة وحقائق غيرها كثيرة من مقدمة الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥١/١٩٥٢ : « وأولى هذه الحقائق هي أن الانتاج الصناعي ، وإن كان مضى هذا العام أيضاً في الارتفاع ، بالرغم من عوامل القلق التي أحاطت به ، فقد بقي دون القدرة الانتاجية للمصانع ، بسبب ضعف السوق المحلية وصعوبات التصدير ... وهذا الأمر يقتضي النظر في تنشيط الاستهلاك وتشجيع التصدير ببعض ما يشجع به في بلاد أخرى أعرق منا صناعة وأوفر خبرة . .

والحقيقة الثانية هي هبوط الاستثمارات الجديدة هبوطاً مفزعاً ، فقد بلغت في شهر سنة ١٩٥١ ، ٩ ملايين من الجنيهات ، بينما ارتفعت الأموال المدخرة في صناديق التوفير إلى ٣٧ مليون جنيه . ويحدث هذا في بلد وفير النسل يحتاج للمحافظة على مستواه الاقتصادي إلى توظيف عشرات الملايين من الجنيهات كل عام . وعندنا أن هذه الظاهرة هي أخطر ظواهر حياتنا الاقتصادية في الوقت الحاضر . وهي تستدعي العمل السريع لإزالة .

---

(١) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ — ١٩٥٤ (الأمم المتحدة) ، ص ٢٥

(٢) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ — ١٩٥٤ (الأمم المتحدة) ، ص ٤٦

أسبابها ، خصوصاً وأن غالبها يرجع فيما نعتقد ، إلى العقبات الإدارية التي تقام في وجه النشاط الاقتصادي .

ولقد أصبحت الصناعة المصرية تمثل من الناحية الاجتماعية شأناً كبيراً، فبلغ عدد العمال الذين يعملون بها مليون وربع مليون عامل ، مقابل نحو أربعة ملايين عامل زراعي (باستثناء النساء والأطفال) ، وهي تستحق لذلك . ولما أصبحنا نعتقده جميعاً من أنها طريقنا الوحيد إلى المستقبل الذي نريد أن تحاط بسياج من العناية دقيق البنيان .

أما الحقيقة الثالثة فهي جو عدم التفاهم هذا الذي ما يزال يقوم بين الدولة والصناعة ، والذي يظهر في حذر المشرع وتحامل الأداة الحكومية وما ينجم عن ذلك من قيود وأعباء تحتل مكانها بين أقسى العقبات التي تواجه الصناعة المصرية .

وهذه الظاهرة ترجع إلى بقية من المنطق الزراعي الذي ألفناه ، واستعصاء بعض جوانب المسائل الصناعية عليه . ولكننا أصبحنا نسرف في ذلك منذ حين ، ونفسد بدافع منه على أنفسنا كثيراً مما تستطيع نهضتنا الصناعية أن تأتيه في مصلحة المجموع .

وقد قفزت المسألة الاقتصادية أخيراً قفزة واسعة ، واحتلت مكانها بين أولى الشئون التي تشغل الانتباه العام ، ولكنها ما زالت تفتقر إلى أن تحاط بما يجب أن تحاط به في بلد معقد المسائل ، يتنقل من الزراعة إلى الصناعة . من معالجة فنية رفيعة وخطط مدروسة بعيدة النظر ، وتفتقر قبل كل شيء إلى مواجهة حقائق حياة البلاد ، ومنها حداثة الأداة الحكومية والحاجة إلى رأس المال ، وضرورة الترغيب في الاستثمار الصناعي ، وما يقتضيه كل ذلك من امتناع عن التقييد وتهيئة الجو الصالح .

وإذا أضفنا إلى تقرير اتحاد الصناعات تقرير البنك الأهلي سنة ١٩٥٠ حيث يوضح « إن الزيادة في الدخل العائد من الزراعة لا تزال كما كانت

فى الماضى تنفق إما فى شراء أراضى أو فى إقامة المبانى أو فى اقتناء المنتجات الكمالية » .

فمن تقرير اتحاد الصناعات والبنك الأهلى تتضح الحقيقة الآتية :

أولا — أن هناك تناقض بين رجال الصناعة وبين الدولة يجب أن يحل لمصلحة رجال الصناعة .

ثانيا — أن أداة الحكم يسيطر عليها « المنطق الزراعى » الذى يضيع الفرص على الصناعة المصرية .

ثالثا — أن مشروعات الصناعة فى حاجة إلى رأس المال ، وفى نفس الوقت فإن الزيادة فى دخل كبار الملاك لا يحولونها للصناعة ، بل يستثمرونها ، إما فى الأراضى أو فى المبانى أو اقتناء الكماليات .

رابعا — ضرورة تهيئة الجو الصالح لوضع خطط رفيعة مدروسة ، والترغيب فى الاستثمار الصناعى .

خامسا — ان السوق المحلية أضيق من الطاقة الانتاجية ، مما يحتم البحث عن أسواق خارجية للتصدير .

هذا هو جوهر المشاكل الداخلية التى بلورها ووضحها اتحاد الصناعات فى تقريره عن عام ١٩٥٢/٥١ ، والتى تتشابك وتتداخل مع القضية الوطنية . ومنها يتضح أن المسألة لم تعد مسألة الاستعمار فحسب ، بل مسألة شكل السلطة فى الداخل . هذا الشكل الذى يعبر عنه الاتحاد (بالمنطق الزراعى) ، ويعيق أهداف رجال الصناعة ، وأصبح من المحتم أن يزول حتى يفتح الباب للصناعة لكى تنطلق وتتطور وتقدم لها الخطط المدروسة ويهيأ لها رأس المال اللازم لتنفيذها .

وفى كلمة واحدة أن هناك تناقضاً يجب أن يحل لصالح الصناعة التى وصلت من التطور لدرجة أن أصبح ذلك القسط الذى تشارك به فى السلطة لا يكفى لتنفيذ أهدافها . . إن أمامها فرص واسعة لإقامة المشروعات

الصناعية التي ما زالت البلاد بكر فيها . ولكن الدولة التي يسيطر عليها كبار الملاك لا تحفل بهذه المشروعات التي لم تعد تكفيها عشرات الملايين من الجنيهات . بل المئات من الملايين هي التي تحتاج إليها .

وطالما نادى رجال الصناعة بتسهيل دخول رأس المال الأجنبي لكي يتعاون معها في هذه المشروعات . ولكن بالرغم من التسهيلات الواسعة التي منحت لها ، فإنها لم ترد بالشكل المطلوب للأسباب الآتية :

أولا — الرعب من الحركة الوطنية . وليس هناك عدو يخشاه الرأسمال الأجنبي أكثر من نمو وتعاظم الحركة الوطنية التي تمثل بالنسبة له ما يسميه بحالة (عدم الاستقرار) .

ثانيا — لكي تؤسس المشروعات الصناعية ، لابد أن يسبقها مشروعات إنشائية تعتمد عليها الصناعة في الإنتاج ، مثل توفير الطاقة الكهربائية ، والمواد الخام الرخيصة ، وتمهيد طرق المواصلات ، وتنظيم اتصالاتها ، بحيث تربط مناطق الصناعة والزراعة ببعضها .

وبدون هذه المشروعات تتعثر الصناعة . ولا تربح إلا ربحاً ضئيلا . وهذه المشروعات تحتاج لملايين الجنيهات لتمهيدها ، وهي في ذاتها ليست مشروعات إنتاج ، بل هي القاعدة التي يقوم عليها إنتاج بعد ذلك ، ولا يقوم بها في الغالب أفراد . فمهما كانت لديهم من مدخرات فلن تصل إلى حد القيام بمثل هذه المشروعات التي لها صفة الفائدة العامة ، ولهذا ففي البلاد المتخلفة صناعياً تقوم بها الدولة ، وبعد قيامها تؤسس الشركات الصناعية وتقوم بعملية الإنتاج .

ورؤوس الأموال الأجنبية لا تريد أن تشترك في هذه المشروعات الإنشائية ، بل تريد أن تتكفل بها الدولة من ميزانيتها . ولما كانت هذه الميزانية تتكون من مجموع الضرائب المباشرة والغير مباشرة التي تفرض على الوطنيين سواء كانوا من الشعب أو من الشركات الصناعية ، أو على

الملكية الزراعية والعقارية . ولما كانت هذه المشروعات هي المشكلة الكبرى أمام الصناعة في مصر ، لذلك كان لابد أن ينهض التفكير في حل هذه المشاكل من داخل البلاد . وليس من خارجها ، ما دامت هذه المشروعات لن تقوم إلا على أكتاف الميزانية الوطنية . ولكن هذه الأفكار لم تكن واضحة تماماً لعدم وضوح القدرة التنفيذية لها .

وفي كتاب اتحاد الصناعات نفسه تتضح هذه الحقيقة ، فهو يتكلم عن ضرورة الترغيب في الاستثمار وتهيئة الجو الصالح ووضع الخطط الرفيعة المدروسة . . الخ . ولكنه يعود في نفس التقرير وينقد الحكومة في سياستها الضرائبية التي لاتشجع دخول رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مصر . .

إن هناك اضطراباً في التفكير ، مرجعه إلى آمال ما زالت معلقة على رؤوس الأموال الأمريكية وإمكانية إقناعها بالدخول في مشروعات الصناعة المصرية « كشريك معقول » ، ثم يأس من إمكان تنفيذ هذه المشروعات بالاعتماد على قدرة الدولة التي يسود بينها وبين الصناعة جو « عدم التفاهم » .

وعندما يشير البنك الأهلي سنة ١٩٥٠ إلى أن الزيادة في الدخل العائد من الزراعة لا تزال كما كانت في الماضي تنفق إما في شراء الأراضي أو إقامة المباني أو اقتناء الكماليات ، فهو يشير إلى الملكية العقارية برمتها ، وإلى الأموال المحبوسة فيها ومحرومة منها الصناعة ، ويلمح إلى ضرورة حسم هذه المشكلة التي طالما تكلم عنها المفكرين البورجوازيين من سنوات طويلة ، ونددوا بالشكل الذي عليه ملكية الأراضي . وكانت حسب إحصاء سنة ١٩٤٧ مجموع الأراضي الزراعية ٥٫٩٧٩٫٣٥٦ فدان يملكها ٢٫٦٦٢٫٣٥٣ مالكا ، موزعة كالآتي :

عدد الملاك	المساحة المملوكة بالفدان	فئات المساحة
١,٤٠١,٣٨٥	٤٢٠,٩٧٨	لغاية نصف فدان
٥١٩,٢٥٦	٣٦٤,٣٩٤	من نصف فدان إلى فدان
٣٢٢,٢٦٠	٤٥٤,٤٥٤	من فدان إلى فدانين
٢٦٤,٢٦٣	٧٦٥,٠١٥	من ٢ — ٥
٨٠,٩٩٦	٥٤٠,٨٢١	من ٥ — ١٠
٢٧,٢٦٧	٣٢٤,٤٠٤	من ١٠ — ١٥
١٤,٢٩١	٢٣٩,٩٨٢	من ١٥ — ٢٠
١١,٤٨٣	٣١٨,٠٠٦	من ٢٠ — ٣٠
٩,٢٢٦	٣٥١,٢١٧	من ٣٠ — ٥٠
٦,٦٤٢	٤٤٨,٧٢٥	من ٥٠ — ١٠٠
٣,١٧١	٤٤٣,٩٨٨	من ١٠٠ — ٢٠٠
١,١٠٢	٣١٧,٥٦٧	من ٢٠٠ — ٤٠٠
٤٦٢	٢٣٧,٣٨٧	من ٤٠٠ — ٦٠٠
١٧٧	١١٧,٤٦٧	من ٦٠٠ — ٨٠٠
١١٢	٩٩,٤٤٠	من ٨٠٠ — ١٠٠٠
١٢٢	١٥٠,٠٦٨	من ١٠٠٠ — ١٥٠٠
٦٨	١١٨,٦٥٢	من ١٥٠٠ — ٢٠٠٠
٦٠	٢٦٧,٠٨١	من ٢٠٠٠ فأكثر
٢,٦٦٢,٣٥٣	٥,٩٧٩,٣٥٦	

ومن هذه الإحصائية يتضح أن ٢١٠٣ مالكا يملكون ١,٣٠٧,٦٦٢ فدان ، وتبتدىء ملكيتهم من مائتين فدان إلى أكثر من ٢٠٠٠ فدان .

ومن إشارة البنك الأهلي يتبين أن المسألة الزراعية لم تعد فقط مسألة الفلاحين ، بل دخل عليها عامل جديد باحتياج الصناعة إلى رؤوس الأموال المحبوسة فيها .

كانت هذه المشاكل التى تجابه الوزارة يوم توليها السلطة ، وقد ساهمت لحل مشاكل الصناعة بالقدر الذى تستطيع أن تقدمه ، ففى يونيه سنة ١٩٥٠ ألغت الرسوم الجمركية المفروضة على الآلات وقطع الغيار المستوردة من الخارج ، ثم خفضت الرسوم على المواد الخام من ٧ ٪ إلى ٣ ٪ ، ولكن هذه المساهمة لم تكن إلا دفعة يسيرة وقطرة من بحر من مطالب الصناعة المصرية .

التحركات الشعبية والفاء المعاهدة :

لا شك أن المؤرخ سيجد صعوبة بالغة فى تأريخ هذه المرحلة الخصبة من تاريخ كفاح شعبنا . فلم نشاهد مرحلة اجتمع فيها الحق مع الباطل ، والكفاح الوطنى الشريف الصادق مع دسائس عملاء الاستعمار وأبواقه المنبثة والمتناثرة فى صفوف الحركة الوطنية . والمؤرخ محتاج لكثير من التدقيق والعناية ، حتى يستطيع أن يكشف لحساب من كانت تعمل الأنواع المختلفة من المعارضات التى كان يمتلىء بها الجو السياسى .. إننا نريد هذا الميكروسكوب لكى نحدد المعارضات الوطنية الشريفة التى كانت تعمل لدفع المعركة للوصول بها إلى غايتها الوطنية التحريرية ، أو تلك المعارضات الاستعمارية الخبيثة التى كانت تهدف إلى تحطيم المعركة وتسليمها فريسة سهلة ليد أعداء الشعب .

الجميع كانوا يعارضون . فمن منهم الوطنى الصادق ، ومن منهم المزيف الخبيث ؟.. إنها حقبة فريدة فى تاريخ حياة شعبنا ، تجمعت فيها متناقضات عديدة وكلها تضرب ؛ ولكن الأغراض مختلفة ومتعارضة ، والحكومة نفسها كانت هى الأخرى تحمل فى داخلها متناقضات عجيبة ، إنها تهاجم الاستعمار البريطانى ، وفى نفس الوقت ، وفى غمار المعركة توقع اتفاقية النقطة

الرابعة الأمريكية . وتفتح الباب لكي يتغلغل النفوذ الأمريكي في معظم الأداة الحكومية من تعليم وصحة واجتماع . . وبالرغم من أنها وصلت إلى الحكم بعد فترة طويلة من الإرهاب الوحشي كاد ينفجر فيها المجتمع . إلا أنها لم تلغ الأحكام العرفية إلا بعد خمسة شهور من توليها الحكم . وتفاوض مع بريطانيا من مارس ١٩٥٠ حتى نوفمبر سنة ١٩٥١ ، لكي تقنعها بالجلاء وتعسكر بقواتها في غزة أو في الأردن ، وتظل بقربة من مصر ، ولكنها لم تقتنع بعد محادثات استمرت أكثر من عشرين شهراً ، كان الشعب خلالها متحفزاً وثائراً ، مما أجبر الوزارة في يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ أن تعلن إنهاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ يناير ، ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان .. ألغت الوزارة هذه الاتفاقيات . رغما عن أنف السراى وعملائها .

القتال في القنال :

ألغت الوزارة المعاهدة . فتألفت المظاهرات في كل مكان معلنة ابتهاجها بهذا النصر الكبير . وفي الاسماعيلية صباح ٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ قامت مظاهرة الطلبة من المدرسة الثانوية بعرايشية مصر ، متجهة إلى شارع الثلاثيني . وعند المزلقان التقت بمظاهرة العمال ، وهنا اشتد حماس الشعب واتجهت المظاهرة إلى مخازن «النافي» ، وأنزلت العلم البريطاني من فوقها ورفعت العلم المصري .

وكان هذا العمل ضربة مفاجئة للانجليز أذهلتهم ، فلجأوا إلى سلاح المؤامرة الخسيس ، فسحبوا موظفيهم من «النافي» . وكذلك الأموال من خزائنه ، متوقعين أن يغري ذلك العمل الجماهير فتهجم عليه ، فيتخذوا من ذلك ذريعة للاصطدام بها ، وفرض حكم عرفي على منطقة القناة ،

وللاستيلاء على الجمارك حتى لا يحرموا من الامتيازات الجمركية التى كانت تعطيها لهم المعاهدة الملغاة .

ولكن الجماهير أدركت الغرض الخبيث الذى يبيته الانجليز ، فلم يهجموا ، فأرسلوا عملاءهم يحرضون الشعب ليهجم على « النافى » ، وينهب ما فيه ، ولكن الشعب لم يستجب لهؤلاء العملاء . وهنا أرسل الانجليز إحدى نسائهم فأطلقت الرصاص على جندى بوليس مصرى فسقط لتوه شهيداً من فوق جواده . وانطلق غضب الشعب بعد ذلك الاستفزاز المجرم ، وهجم على « النافى » . وفجأة ظهرت مجموعة من الجنود البريطانيين أخذت تطلق النيران على الشعب ، فسقط منهم ضحايا عديدين ، ولكن الجماهير هجمت على هؤلاء الجنود ، وثارت لشهدائها وأبادتهم .

وسارت المظاهرة بعد ذلك فى حى الأفرنج والعرايشية الجديدة ، وأخذت تطرد الانجليز من بيوتهم وتحرق أثاثهم وهى تهتف ، «عودوا إلى بلادكم» .

وقد حاول بعض رجال البوليس السياسى تحريض جنود البوليس على إخوانهم الوطنيين ، ولكنهم رفضوا .. وكيف يقبلون هذا التحريض وأول شهداء المعركة واحداً منهم .

تقدمت القوات البريطانية لتحتل المدينة مجهزة بمدافع ستين ، والفيكرز والبرنات . ومدافع الميدان ، والدبابات والمصفحات ، ومضت فى تقدمها حتى وصلت إلى شارع الثلاثينى عند حدود الحى العربى . وأبى الشعب أن يسلم شبراً واحداً من حيه ، وأطلق الجنود النيران على الشعب الأعزل فسقط شهداء عديدين . وخرج من صفوف المتظاهرين عامل يحمل علم مصر متقدماً نحو صفوف الانجليز ، واندفع وراءه الشعب فى حماس دافق ، الأمر الذى أرعب الانجليز ، وجعلهم يفرون رغم سلاحهم وعتادهم .. ولكن الأوامر صدرت إليهم وبسرعة ليعودوا إلى الهجوم فرجعوا وهم يطلقون الرصاص .. وكان هذا العامل أول الشهداء .

وفى المساء استنجد الانجليز بمصريين ليقنعوا الشعب بالتفرق ، وفعلا أفلح هؤلاء فيما فشل فيه الاستعمار . ولكن الجماهير أدركت فوراً أن الملك وقادة الجيش لا ينوون حقاً الدخول فى معركة حقيقية مع الانجليز ، ولا ينوون أن يسمحوا للشعب أن يخوض المعركة بشكل جدى .

وإذا كان هذا هو موقف السراى ، فان ٣٠٠ جندى بريطانى رفضوا إطاعة الأوامر فى إطلاق الرصاص على الشعب المصرى .. كما سبق ورحلت القيادة ١٥٠ جندى آخر إلى بريطانيا بتهمة الشيوعية وتعاونهم مع الشعب المصرى ، وأرسل الطلبة الصينيين برقية تفيض بالحب والإخلاص لكفاحنا المجيد : « تلقينا بسرور أخبار إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، وأخبار الكفاح المتزايد لشعبكم ضد الاستغلال والاستعمار الأجنبى . فلتعلموا أيها الزملاء أنكم لستم وحدكم .. فنحن الخمسمائة مليون من شعب الصين نرقبكم بعيون مفتوحة ، ونحن بألف يد مستعدون لمؤازرتكم فى كفاحكم » .

كان يوم ٩ أكتوبر بداية إعلان الكفاح ضد الاستعمار البريطانى ، فأقام سكان الاسماعيلية المتاريس فى الشوارع . وحالوا دون تقدم القوات البريطانية .. وتحركت المظاهرات فى كل بلاد القطر تطالب بالسلاح ، وأقيمت المؤتمرات فى القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى ، تجمع النقود وتنظم التدريب .. وانسحب عمال وموظفو المعسكرات البريطانية ، وتركوا فراغا هائلا فى صفوف الأعداء .. وتدفقت جموع الشباب إلى القنال لتحارب الاستعمار البريطانى بما تستطيع أن تصل إليه من سلاح .

وتكونت فى مدينة الاسماعيلية لجان المقاومة ، ونظموا عمليات خطف السلاح من الأعداء ، وتعددت هذه اللجان ، وتكونت لجنة من الفلاحين ببركة أبو جاموس ، وفى عزبة عطوة ، وقرية نفيشة ، حيث نسفت بعض محطات المياه وتوليد الكهرباء بمعسكرات الانجليز .

أخذت المعركة تتسع شيئاً فشيئاً ، وخرجت القوات البريطانية من خطوطها القصيرة إلى خطوط أوسع ، فدمرت كفر عبده ، واشتبكت مع الجماهير المقاتلة بقرية القرين فى معركة استعملت فيها الدبابات والمدافع الثقيلة ... وبالرغم من أن خطة الحكومة كانت عدم الاشتراك بقواتها المسلحة ، سواء فى الجيش أو البوليس فى القتال الناشب ، إلا أنها لم تستطع أن تمنع المعركة التى نشبت بين قوات بلوكات النظام والقوات البريطانية ، حيث قاتل جنودنا قتالا بطولياً بأسلحتهم الخفيفة ، مواجهين عدو كامل العدة وبأحدث الأسلحة المدمرة .

ولم يعد فى طوق الحكومة أن تقف من المعركة أى موقف سلبي ، فأباحت حمل السلاح للمواطنين ، وبدأت تدرس قطع العلاقات مع بريطانيا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتى ، عدو الاستعمار ، لقد ارتفع المد الثورى إلى قمته ، وأرعبت السراى والاستعمار البريطانى والأمريكى .. ولم تعد المسألة مسألة صراع فى أيهما يسيطر على مصر ، بل أصبحت المسألة تتركز أولا وقبل كل شىء فى وقف هذا الخطر الزاحف .. خطر الشعب الثائر ، خاصة وأنه أصبح يحمل السلاح ، وكلما طالت المعركة كلما اشتد ساعده ونظم صفوفه .

وعينت السراى حافظ عفيفى رئيساً للديوان الملكى بدون استشارة الوزارة التى لم تتخذ أى موقف إيجابى حيال هذا العمل العدائى ، فكان هذا دليلا للسراى لكى تتقدم وتفعل أشياء أكثر ، ولتخطو خطى أكثر إيجابية ...

وأخذت الجرائد الاستعمارية فى لندن ونيويورك تعلن عن الخطر المتزايد فى مصر . . وانتقلت المعركة إلى صفوف الأعداء ، فثار جنود الموريشان على ضباطهم الانجليز ، وامتنعوا عن ضرب إخوانهم المصريين ،

ووزعت منشورات سرية فى صفوف القوات البريطانية تطالب بالانسحاب من مصر والعودة إلى بريطانيا.

وهنا كشفت كل الشعارات الخبيثة والصراخ الأجوف الذى كان يملأ الدنيا أثناء المحادثات التى جرت بين الوزارة والبريطانيين، وبدأ الميكرسكوب الملهى يكشف جزء من المعارضات التى كانت تبدو فى مظهرها أنها وطنية، بينما هى تعمل لحساب السراى والاستعمار.. لقد اتحدت كل القوى الرجعية فى حلف مقدس لإفساد المعركة وإنهائها فبدأ الأحرار الدستوريون والسعديون يشككون فى جدية المعركة، ولم يكتفوا منها بالموقف السلبى، بل انتقلوا إلى الهجوم الإيجابى.. أما بعض الهيئات فقد ظلوا يخترعون الأسباب لعدم اشتراكهم فى المعركة بأى نصيب، حتى ولا بالصلاة والصوم، وكانوا يجمعون السلاح من منطقة القتال ويحرمون المناضلين من استعماله، ويخبئونه فى مخازنهم الخاصة.

وهناك هيئة فاشية أخرى كان صياحها يعلو على كل الأصوات، وبلغ ضجيجها عنان السماء. ففى الوقت الذى كان يقاتل جزء منها فى القنال، كانت قيادتها هنا فى القاهرة تعمل وبسرعة لكى تحرف المعركة إلى طريق وهمى وتعمل « بروفات » حريق القاهرة، فبينما كانت طبقات الشعب تتجه بعقولها وقلوبها صوب القنال لمحاربة القوات الاستعمارية، خرج هذا الحزب بشعار تحطيم الخمارات، وسرح أعضائه ليلقوا عليها بالحجارة ويحطمونها بالعصى والزجاجات الفارغة.

اجتمعت إذن كل القوى الرجعية لضرب الشعب من الخلف وتصفية المعركة. وأصدرت السراى أوامرها لرجالها فى أجهزة الحكومة لتنفيذ المؤامرة التاريخية الكبرى، وتوالت الاجتماعات بين السفير البريطانى وعبد الفتاح عمرو، وبينه وبين حافظ عفيفى، الذى يتقابل بدوره مع

السفير الأمريكي .

وفي يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، وهو اليوم الذي كانت الوزارة قد حددته لقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ، والدخول مع الاتحاد السوفييتي في محادثات لعقد معاهدة صداقة .. في هذا اليوم تحركت المظاهرات من كل فج .. من عمال العنابر . ألوف من طلبة الجامعات والأزهر والثانوي ، وطبقات الشعب المختلفة .. وجنود بلوكات النظام الذين خرجوا على الأوامر ، واندفعوا نحو مجلس الوزراء مع المظاهرات الشعبية ، مطالبين بالسلاح لمنازلة البريطانيين .

وفي الوقت الذي كانت فيه الوزارة تأخذ على نفسها عهداً أمام الألوف من أفراد الشعب بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا ، وعقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتي ، كان في سراي عابدين يجلس الملك السابق وحوله كبار ضباط الجيش والبوليس .. وفي نفس الوقت كانت فرق تجوب مدينة القاهرة .. نفس فرق «تحطيم الخمارات» ، وتحت سمع البوليس وبصره تشعل النيران في المحلات التجارية العامة الواحد بعد الآخر ، وجنود البوليس ينظرون وكأن الأمر لا يعنيهم في شيء ، وجاءت سيارات المطافي ، ولكن لتنظر هي الأخرى وتشاهد .

لقد حدث في هذا اليوم شيء عجيب ، فهناك وزارة في الحكم ، ولكن ليست في يديها أية قوة تنفيذية . فرئاسة الجيش والبوليس تجلس في قصر عابدين مع الملك السابق وتقود معركة حريق القاهرة . المدينة التي بناها الشعب بعرقه ودمه .. وقد حاولت الوزارة عبثاً أن تعثر على أية قوة سواء في الجيش والبوليس لكي تنزل وتوقف هذه المهزلة المؤسية . ولكن المؤامرة التي حيكت خيوطها في لندن وواشنطن وقصر عابدين ، كان يجب أن تتم .

ولم تأت الساعة السادسة مساء حتى كانت مدينة القاهرة شعلة من النيران الحمراء .. وهنا نزلت القوات المسلحة التي كانت تعسكر في حديقة الأزبكية في الساعة الثالثة ، وأحاطت بمناطق الحريق .

وفي الساعة الحادية عشر دقت الوزارة آخر مسمار في نعشها ، بأن أعلنت الأحكام العرفية . ولم تشرق شمس يوم ٢٧ يناير ، إلا وكانت قد أقيلت وعين علي ماهر رئيساً للوزارة الجديدة .

لماذا نجحت المؤامرة :

ليست معارك الكفاح ملهاة يتلاعب بها الدبلوماسيون لكي يلفتوا بها نظر الاستعمار حتى يتنازل لهم عن بعض ما يطلبونه . بل هي معارك طويلة الأمد شاقة ومريرة ، يخوضها الشعب وراء قيادة عبقرية حددت حلفاءها وأعداءها ، ووضعت خططها لتخوض غمار القتال ضد عدو يفوقها في موارده التي لا تنضب .. وعندما تحدد قيادة الكفاح حلفاءها وأعداءها ، فهي لا تحددهم في داخل البلاد فحسب ، بل في الداخل والخارج على السواء .

ولم تكن الوزارة التي قادت معركة الكفاح تضع في حسابها أنها ستخوض فعلا معركة ضد الاستعمار بإمكانياته الواسعة ، ومرتكزاً على حلفاء في الداخل ، بل كانت تتلاعب بهذه المعارك ، وهدفها لا يتعدى الضغط على الاستعمار البريطاني ليقبل عقد معاهدة جديدة على أساس الجلاء عن مصر ، ووضع قواته بالقرب من حدودها في شرق الأردن أو غزة .

ولو كانت الوزارة تعني خلاف ذلك لكان من المحتم عليها أن ترسم استراتيجية كاملة للثورة ، وتحدد أعداءها في الداخل والخارج على السواء ، كما تحدد حلفاءها أيضاً في الداخل والخارج ، ثم تعبىء كل قوات

الثورة فى حزم ، وتوطد النفس على معارك طويلة وشاقة ، فيها الخسائر والمكاسب ، فيها التقدم والتأخر ، ولكن النصر سيكون مؤكداً فى النهاية ، إذ أن حلفاء الثورة فى داخل البلاد وخارجها أقوى بكثير من معسكر أعدائها .. لم تفعل الحكومة هذا ، ولم يكن فى إمكانها أن تفعل ، لأنه ليس فى حسابها إلا الضغط فحسب على الاستعمار . إنها كانت موزعة العواطف بين الشعب وبين الاستعمار ، وتحاول أن تمسك العصا من النصف ، فلم ترض الاستعمار أو الشعب . فضرب الاستعمار ضربته وأطاح بها .. إنها تعادى الاستعمار العالمى ، ولكنها فى نفس الوقت تعادى المعسكر الاشتراكى ..

وليس العجيب فى الأمر أن تنجح المؤامرة ويصفى الكفاح ، بل العجيب ، والذى يدعو إلى الفخار أنها استمرت من ٩ أكتوبر ١٩٥١ حتى يناير ١٩٥٢ ، ولم يكن الشعب يملك فى نضاله إلا الحماسة ومقته للاستعمار فحسب . ولكنه خاضها وبنفس الشكل التلقائى الذى خاض به معارك ٣٥ ، ٤٦ وبدون قيادة حقيقية تحشده وتنظمه وتوجهه ، بل خاضها بحماسة ، بينما كان للاستعمار قيادته المنظمة فى المؤخرة ومنبثة فى كافة نواحى المعركة وتديرها السراى بما لديها من جهاز بوليسى خاص متعاوناً مع مخابرات الاستعمارات تعاوناً كاملا .

لقد انطلقت الطاقة الشعبية ، وأصبحت مصدر رعب وفزع للاستعمار ، ولكنها ، كانت تفتقر إلى القيادة التى تتناسب مع عظم المعركة لكى تحشد الشعب والحلفاء ، ولتعزل الخونة أعداء الشعب وتفضحهم وتطهر منهم المعركة .

ولما كان الاستعمار العالمى يعد العدة كما سبق وأوضحنا لإشعال حرب جديدة ، ويعمل على السيطرة الكاملة على الشرق الأوسط ، فقد حلف

البلقان ، ثم تقدم إلى مصر عقب إلغاء المعاهدة مباشرة بمشروع حلف البحر الأبيض المتوسط الذى رفضته الوزارة فوراً وبدون مناقشات طويلة . . ومن ذلك اليوم الذى رفضت فيه الوزارة هذا الحلف ، والاستعمار يعمل على تهيئة الظروف لكى يحسم الموقف ، وليضرب الحركة الوطنية فى مصر أملا فى فرض أحلافه ، ويهيىء إمكانياتها ، وليدخل بها فى أتون الحرب العالمية الجديدة .

وحريق القاهرة هو الطريق الذى اختاره الاستعمار لكى يضرب فيه الحركة الوطنية ، وليصفى الكفاح ، ولعقد أحلافه العدوانية التى لو نفذت لجعلت من مصر مركزاً للعدوان على الحركة الوطنية فى الشرق الأوسط .

الفصل الحادى عشر

الاطاحة بالنظام الملكى

بالرغم من أن معظم الوزارات الوفدية كانت تنتهى بالإقالة ، إلا أن الإقالة الأخيرة قد جمعت حول السراى كل عوامل السخط والغضب والانفجار ، وأوضحت بما لا يدع مجال لشك أنها الركيزة الثابتة للاستعمار داخل البلاد ، والعدو المباشر الذى يواجه الشعب . فقد كانت الوزارة المقالة رغماً عن كل شىء صامدة فى وجه الاستعمار ، ولم تقبل الاشتراك فى الحرب الكورية ، وأخذت جانب الحياد رغماً عن موافقتها النظرية على الخطة الاستعمارية ، ورفضت الدخول فى حلف البحر الأبيض المتوسط رفضاً حاسماً ، واستجابت لرغبة الشعب ، وتطورت مع الأحداث السياسية ، فأباحت حمل السلاح للمواطنين ليقاتلوا الاستعمار الجاثم على ضفاف القنال . وبدأت تدرس الخطط التنفيذية لقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتى .

لقد تجمعت كل القوى الرجعية لضرب الحركة الشعبية ، ونست خلافاتها مؤقتاً ، إلى أن تم لها الضرب .

ولكن ماذا تصنع السراى ومن خلفها الاستعمار فى المشاكل الاقتصادية والسياسية التى ما زالت معلقة من بعد الحرب العالمية الأخيرة وتطلب الحل الحاسم وتحمل الطاقة الكافية لانفجارها ؟ لم تصنع شيئاً إلا ما تفعله كل حكومة رجعية فى العالم . ففتحت المعتقلات ، وألغت البرلمان ، وشكلت

فرقة بوليسية مدرعة من جنود مجهزة باللاسلكي والأسلحة الحديثة الأوتوماتيكية ، وتجوب الشوارع ليل نهار ، لترهب الشعب وتكبته ، وكأنها بهذه القبضة البوليسية قادرة أن تخفي المشاكل وتصفيها .

ولكن ما بال السراي تنظم هذه القوات المسلحة الجديدة وفيما مضى كان الجيش هو عدتها في مثل هذه الأمور ؟

لا شك أنها كانت تعرف أن الجيش قد أفلت من أيديها . وأن المخازي والجرائم التي ارتكبتها في الحرب الفلسطينية ، وكبت الجيش ، وعدم إشراكه في معركة الكفاح المسلح التي خاضها الشعب ضد الاستعمار .. لا شك أن السراي تعرف أن كل هذه الأمور قد تجمعت ، ولم يعد في استطاعتها السيطرة على الجيش وإخضاعه لإرادتها كما كانت تفعل في الماضي .

وقد جاء الجواب سريعاً بذلك الهجوم الخاطف الذي قام به الجيش في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ثم طرد الملك في ٢٦ يوليو من نفس السنة .

وقد صفت حركة الجيش منذ ذلك اليوم شكل قديم من أشكال الحكم دام منذ سنة ١٩٢٤ أي منذ تشكيل أول برلمان في ظل الاستقلال النسبي بعد ثورة سنة ١٩١٩ . وبدأت في وضع شكل جديد لم تكن ظروف الصراع المحلي بقادرة على تحديده التحديد الكامل الواضح . ولكن تطور الحوادث أخذ يوضح هذا الشكل أكثر وأكثر ، إلى أن تبلور في دستور سنة ١٩٥٦ ، حيث تقرر بشكل قاطع عدم قيام الأحزاب السياسية بشكلها القديم ، وأن الاتحاد القومي هو الهيئة الوحيدة التي تتجمع بداخلها قوى الشعب المختلفة .

قانون الاصلاح الزراعي :

وكان أول عمل رئيسي قامت به الحركة هو إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي بدىء في تنفيذه عقب صدوره مباشرة في ٩ / ٩ / ١٩٥٢

وقدم الملاك الذين ينطبق عليهم القانون إقراراتهم ، وكان عددهم ١٧٨٩ مالكا ، كما يحدده الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ١٩٥٤ — ١٩٥٥ . وبلغت المساحة الكلية لهذه الإقرارات ٨٥٥,٥٩٢ فدانا ، وتم الاستيلاء في العام الأول على ١٨٥,٨٦٨ فدانا ، وتركت فرصة للملاك الذين لم يستولى على أرضهم حتى أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، لكي يبيعوا الزائد من أراضيهم وفق القواعد التي قررها القانون وبلغت جملة مبيعاتها حوالى ٩٢,٠٠٠ فدان . وفي نوفمبر سنة ١٩٥٣ صدر قانون بمصادرة أملاك أسرة محمد على ، وضمت الأراضي المصادرة إلى ما يديره الإصلاح من أراضي . وقد بلغت الأراضي الموزعة بموجب الإصلاح الزراعي ٢٥٠,٠٠٠ حتى آخر سنة ١٩٥٥ .

وبلغ المستحق للاصلاح الزراعي قبل المستأجرين عن عام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ مبلغ ٦,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ، وهذا المبلغ يمثل الإيجار والخدمات ومشتريات المستأجرين خلال العام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، وقام المستأجرون بسداد خمسة ملايين من الجنيهات تقريباً خلال العام حتى أكتوبر ١٩٥٤ [(١)] .

ويعتبر قانون الإصلاح الزراعي حجر الزاوية في ضرب السلطة السياسية لكبار ملاك الأراضي والتخلص من تأثيرهم المضاد على المشروعات الرامية إلى التصنيع ، وتهيئة الظروف الصالحة للاستثمار ، وتوفير كافة الإمكانيات لاستغلال طاقة البلاد الإنتاجية وإعداد الرأسمال الكافي لها .

وقد فتح الإصلاح الزراعي الطريق لإنهاء شكل الملكية القديم ، والإحصائية التالية مأخوذة من نشرة البنك الأهلي ، العدد الأول سنة ١٩٥٧ عن الحيازة الزراعية سنة ١٩٥٠ — ١٩٥٦ .

« يتضح من الاحصاءات الزراعية التي نشرتها أخيراً مصلحة الاحصاء والتعداد أنه بينما زادت حيازة الأراضي الزراعية بنسبة ١ ٪ فحسب خلال

---

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٥٤ — ١٩٥٥ ص ٢٣٣

الفترة بين ١٩٥٠ - ١٩٥٦ (من ٦٫١٤٤٫٠٠٠ إلى ٦٫٢١١٫٠٠٠ فدان) ارتفع عدد الحائزين سواء عن طريق الملكية أو الإيجار بنسبة ٢٥ ٪ (من ١٫٠٠٣٫٠٠٠ فى سنة ١٩٥٠ إلى ١٫٢٥٤٫٠٠٠ فى سنة ١٩٥٦) أى بما يقرب من ضعف نسبة الزيادة فى مجموع السكان فى مصر خلال الفترة ذاتها . وكان معظم الزيادة فى عدد الحائزين لأقل من فدان (من ٢١٤٫٣٣٤ إلى ٤٠٥٫٢٨٢ حائزاً) ، على حين تناقص عدد الحائزين خمسين فداناً فأكثر (من ١٤٫٨٩٢ فى سنة ١٩٥٠ ، إلى ١٢٫٨٤٥ فى سنة ١٩٥٦) .

سنة ١٩٥٠	المساحة		عدد الحائزين	
	ألف فدان	فى المائة	بالآلاف	فى المائة
أقل من فدان	١١٢	١٫٨	٢١٤٫٣	٢١٫٤
١ — ٥ فدان	١٫٣١١	٢١٫٤	٥٧٢٫٥	٥٧٫١
٥ — ٢٠ فدان	١٫٥٢٤	٢٤٫٨	١٧٤٫٩	١٧٫٤
٢٠ — ٥٠ فدان	٧٩٢	١٢٫٩	٢٦٫٥	٢٫٦
٥٠ — ٢٠٠ فدان	١٫١٤٢	١٨٫٦	١٢٫٤	١٫٢
أكثر من ٢٠٠ فدان	١٫٢٦٣	٢٠٫٥	٢٫٤	٠٫٣
الجملة	٦٫١٤٤	١٠٠	١٠٠٣٫٠	١٠٠

سنة ١٩٥٦	المساحة		عدد الحائزين	
	ألف فدان	فى المائة	بالآلاف	فى المائة
أقل من فدان	١٤٢	٢٫٣	٤٠٥٫٣	٣٢٫٣
١ — ٥ فدان	١٫٤٢٧	٢٢٫٩	٦١٩٫٨	٤٩٫٤
٥ — ٢٠ فدان	١٫٦٨١	٢٧٫١	١٨٧٫٧	١٥٫٠
٢٠ — ٥٠ فدان	٧٩٧	١٢٫٨	٢٨٫٧	٢٫٣
٥٠ — ٢٠٠ فدان	١٫٠٤٠	١٦٫٧	١١٫٠	٠٫٩
أكثر من ٢٠٠ فدان	١٫١٢٥	١٨٫٢	١٫٩	٠٫١
الجملة	٦٫٢١٢	١٠٠	١٢٥٤٫٤	١٠٠

وتستطرد النشرة فتقول : « ولا تزال الحيازات من فدان إلى أقل من عشرين فداناً تمثل العمود الفقرى للزراعة فى مصر، كما يتضح من الجدول الأول ، إذ تشمل ٥٠ ٪ من جملة المساحة المزروعة وتستوعب ٦٥ ٪ من مجموع عدد الحائزين ، (وذلك مقابل ٤٦ ٪ ، ٧٥ ٪ على التوالى سنة ١٩٥٠) ، أما الحائزون لأقل من فدان فيبلغ عددهم نحو ثلث المجموع ، ومع ذلك فلا تزيد جملة حيازتهم عن ٣ر٢ ٪ من المساحة المزروعة ، فى الوقت الذى يقع فيه ٢ر١٨ من جملة المساحة فى حيازة ١ ٪ فحسب من مجموع الحائزين ، أى بمعدل ٦٠ م من الأفدنة للحائز الواحد . ومما يجدر بالذكر فى هذا الصدد أن الاصلاح الزراعى لم يتم تنفيذه بعد ، وأن هناك حيازات مختلطة ، أى تجمع بين الملكية والإيجار » .

تنفيذ مشروعات التصنيع :

عند ما نطلع على التطور الاقتصادى للبلاد من سنة ١٩١٩ حتى قيام حركة الجيش، يتضح لنا أن الصناعة المصرية قد تطورت خلال هذه المرحلة تطوراً كبيراً ، وظل قطاعها فى نمو ، بينما القطاع الزراعى فى شبه ثبات ، وأن اشتراك كبار الملاك فى السلطة ، أو ما يعبر عنه اتحاد الصناعات (بالمنطق الزراعى) ، قد حرم الصناعة من فرص التطور الممكنة ، وضيع عليها الكثير منها ، الأمر الذى أصبح يحتم التخلص من هذه العقبة حتى يفتح الطريق للصناعة لكى تنطلق من قيودها التى كانت تكبلها ، وأصبحت الظروف مهيأة لكى ترسم الخطط وتحشد الإمكانيات الاقتصادية فى كل البلاد للتنمية الاقتصادية التى تقوم على أساس استغلال كل منابع الثروة الطبيعية والبشرية فى البلاد فى شكل خطة شاملة تستند إلى حصر دقيق لموارد البلاد ، وكما يقول كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ :

« وتكفل عدم الارتجال أو التعارض بين أجزائها . وتضمن تركيز الجهود وتوفير المال . تساندها أنواع محدودة من التدخل والإشراف من جانب الدولة [1] » .

وتنفيذاً لهذه الخطة صدر المرسوم بقانون رقم ٢١٣ سنة ١٩٥٢ بإنشاء « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى » ، وهو هيئة مستقلة لها الشخصية الاعتبارية ، ويلحق برئاسة مجلس الوزراء ورئيس الوزراء هو رئيسه الأعلى . وقد منح المرسوم بقانون للمجلس الكثير من الحقوق والامتيازات التى تكفل له الاستقلال ، وتمكنه من أداء رسالته . فهو يضع ميزانية خاصة للمشروعات التى يقرها ، والتى يعتمدها مجلس الوزراء . أما عن التنفيذ فالوسائل متنوعة . فإذا كانت المشروعات من النوع الذى تتولاه الدولة فللمجلس أن يعهد بها إلى الهيئات الحكومية مباشرة ، أو أن يشكل لها مجالس إدارة ذات استقلال ذاتى . كما هو الحال بالنسبة إلى معمل التكرير الأميرى ووادى النطرون .

وللمجلس كذلك أن يتولى التنفيذ بنفسه ، أو أن يدعو إلى إنشاء الشركات ، وله أن يكتتب فى أسهمها كما فعل بالنسبة إلى مشروعى الحديد والصلب وعربات السكك الحديدية .

ويتضمن المرسوم بقانون نصاً يخول للمجلس سلطة عقد القروض مع المصارف والهيئات المحلية والأجنبية والدولية ، وإصدار السندات فى مصر أو فى الخارج بضمان الحكومة . كما أجيز له الاتصال بالوزارات والمصالح والادارات الحكومية والمنشئات والهيئات ذات الصفة العامة أو الخاصة ، لتزويده بما يحتاج إليه من تقارير وبحوث وبيانات وإحصائيات ، كما أنه لا يخضع فى إدارة أمواله ، ولا فى حساباته للقواعد والتعليمات التى تجرى

---

(١) كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ ، ص ١

عليها الحكومة . وإن تمين عنه فى الوقت نفسه أن يقدم للبرلمان ومجلس الوزراء حسابه الختامى خلال الأشهر الثلاثة التى تعقب انقضاء السنة المالية .

وفى سبيل تنفيذ التنمية الاقتصادية أخذت الحكومة تحشد كل إمكانيات البلاد نحو هذا الاتجاه ، ومدت يدها إلى الدول الغربية لكى تتعاون معها فى المشروعات الجديدة ، وفى هذا تقول نشرة البنك الأهلى العدد الثانى سنة ١٩٥٤ : « وليس ثمة شك فى حاجة مصر إلى رؤوس الأموال الأجنبية للمساعدة فى رفع مستوى معيشة أهلها ، كما أنها ترغب رغبة صادقة ، كما أكد وزير المالية أخيراً ، فى منح الضمانات اللازمة التى تشجع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار فى المشروعات الجديدة فى مصر . وقد سبق أن أصدر قانون فى أوائل سنة ١٩٥٣ يبيح تحويل فائدة سنوية فى حدود ١٠ ٪ من رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر ، كما يبيح إعادة تحويل رأس المال نفسه إلى الخارج على خمسة أقساط سنوية بعد مضى خمس سنوات على دخوله إليها . وقد صرح الوزير بعزمه على تعديل هذا القانون بما يزيد الاطمئنان ويشجع على الاستثمار » .

وقد أعطت الحكومة لشركة كونراده الأمريكية حق استخراج البترول فى الصحراء الغربية ، وزادت من تعاونها مع النقطة الرابعة الأمريكية زيادة واسعة .

ولكن خبرة السنوات الطويلة أوضحت أن الاستعمار عند ما يرسل أمواله للاستثمار فى دولة أجنبية ، فهو لا ينشد حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، بل يهدف أولا وقبل كل شىء لحل مشاكله الذاتية فحسب ، وهى دائماً تكون على حساب الشعوب وسيطرته الكاملة على شئونها الاقتصادية والسياسية . ولقد أثبتت الخبرة من ١٩٥٢ — ١٩٥٥ خاصة ، أن الاستعمار الأمريكى بالذات مأزوم اقتصادياً لدرجة أنه لا يمكن أن

يساعد أي دولة من الدول ، بل يعمل على اكتساح كل اقتصاديات بلاد العالم الرأسمالي .

ونوأخذنا القطن كمثل ، وهو عماد ثروتنا القومية ، ومازال يمثل حوالى ٨٥ ٪ من صادراتنا الخارجية ، لاتضح لنا أن الاستعمار لم يعد سوقاً مشترية له ، بل وأصبحت أمريكا منافساً لنا في السوق المالية الرأسمالية . وقد ترتب على تركيز أفكارنا على مشاكلنا القطنية في داخل نطاق السوق الرأسمالية فحسب انهيار كبير لأسعاره ، ويتضح هذا من الاحصائية التالية المأخوذة من كتاب « أزمتنا الاقتصادية » للدكتور عبد الرازق حسن .

أسعار القطن بالريال للقنطار

	كرنك / جود	أشموني / جود
يناير سنة ١٩٥١	١٦٥ر٦٥	١٣٥ر٨٥
يناير سنة ١٩٥٢	١٥٩ر٢٠	٩١ر١٠
يناير سنة ١٩٥٣	ـــ ر٩٠	٥٢ر٥

ولأزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي أثرها المباشر على هذا الهبوط البشع في أسعار القطن ، فقد قلت صادرات الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان مجتمعين من ٩٥٩ر٣ ياردة مربعة نسيج في سنة ١٩٥١ إلى ٧٢٣ر٦ مليون في سنة ١٩٥٢ .

كما أن بريطانيا من الناحية الفعلية لم تعد السوق التقليدية لقطننا . كما كانت فيما مضى ، عند ما كانت في عنفوانها الاستعماري . ففي سنة ١٩١٢ كانت تستحوز على ٤٦ ٪ من القطن المصري ، ووصلت في سنة ١٩٥٢ إلى ٣ ٪ فقط (أزمتنا الاقتصادية) ، وانخفضت وارداتها منه من ١,٢٩٠,٠٠٠ قنطار سنة ١٩٥١ . إلى ١٦٦,٠٠٠ قنطار سنة ١٩٥٢ .

وموقف بريطانيا من القطن المصرى موقفاً سلبياً ، فهى تشترى عند ما تكون قدرتها الاقتصادية تسمح بهذا . ولكن موقف أمريكا ليس مجرد موقف سلبي ، بل هو موقف مضاد ومنافس خطير لنا فى السوق العالمية ، إذ أنها منتجة قطن ، وقد قدر جملة المخزون لديها منه فى موسم ١٩٥٥ — ١٩٥٦ بمقدار ١١ مليون بالة ، بينما جملة المخزون عالمياً قد بلغ ١٩٫٨ مليون بالة . وقد ترتب عن هذا أن أعلن أيزنهاور فى مطلع العام عن مشروع إنشاء « بنك التربة الزراعية » ، وغرضه الرئيسى ترك بعض الأراضى الزراعية بدون زراعة ، وتعويض الزراع عن ذلك إما نقداً وإما بإعطائهم سلعاً عينية . ويتضمن هذا المشروع تعطيل نحو ثلاثة ملايين فدان من المساحة المزروعة قطناً فى أمريكا .

وبالرغم من وعود أمريكا بأنها لن تنافس الأقطان العالمية ، إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكى قرر بيع ١٥٠٫٠٠٠ بالة من الأقطان طويلة التيلة بأسعار أقل من السوق فى موسم ١٩٥٦ — ١٩٥٧ . ولا يخفى أن أمريكا تزرع القطن طويل التيلة فى ولايات أريزونا وتكساس ونيومكسيكو . ونظراً لتطورها الصناعى فان تكاليف زراعته أقل بكثير من تكاليف القطن المصرى طويل التيلة . ولذلك فهى تعتبر منافساً خطراً للقطن المصرى ، وقد بلغت حصيلة الصادرات لمنطقة النقد الأمريكى ٨٫٧ مليون جنيه فى العام ١٩٥٣ — ١٩٥٤ مقابل ٢٠ مليون سنة ١٩٥٢ ، وذلك بسبب الهبوط الشديد فى صادرات القطن إلى تلك المنطقة .

ولقد عبرت نشرة البنك الأهلى العدد الثانى سنة ١٩٥٤ عن نتائج السياسة الأمريكية فى إغراق الأسواق العالمية بفائض منتجاتها بمناسبة زيارة البعثة الأمريكية التى وفدت إلى مصر سنة ١٩٥٤ للبحث عن أسواق لتصريف فائض الإنتاج الزراعى « ولعلهم يعودون إلى بلادهم وقد اقتنعوا بأنه مهما كان الإجراء الذى يتخذونه لإغراق الأسواق الأجنبية ، فان التراكم

من فائض الإنتاج الزراعى الأمريكى سيعود بالضرر على المنتجين فى البلاد الأخرى الذين يهمهم أن يصرفوا منتجاتهم بأسعار مجزية. فالولايات المتحدة غنية وتستطيع أن تتحمل ماتجره عليها سياسة تدعيم الأسعار من خسائر، ولا يمكن للدول الأخرى التى تنافس إنتاجها الزراعى فى الأسواق العالمية أن تجاريها فى هذا المضمار، ولا سيما أن التصدير بالنسبة لكثير من هذه البلاد أصبح مسألة حياة أو موت، فلو اتبعت أمريكا سياسة إغراق الأسواق على نطاق واسع، فستشهد حتما ما تلجأ إليه كثير من دول العالم فى الدفاع عن كيانها بفرض المزيد من القيود على استيراد السلع الأمريكية».

وقد تمادت أمريكا نتيجة لأزمتها الاقتصادية فى تصدير فوائض محصولاتها الزراعية بأسعار أقل من الأسعار الداخلية. وقد علقت نشرة البنك الصناعى، المجلد الأول سنة ١٩٥٧ على ذلك: «بقيت مسألة كان لها أثرها الواضح فى التجارة العالمية خلال العام. وهى المتعلقة بسياسة أمريكا فى تصدير فوائض محصولاتها الزراعية. ولقد وضح للجميع مدى الاضطراب الذى ساد سوق القطن والمنسوجات القطنية نتيجة بيع القطن الأمريكى فى الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن الأسعار الداخلية. وقد احتج مؤتمر الاتحاد الدولى للقطن والمنسوجات القطنية على هذه السياسة، ووصفها بالاضطراب وعدم الوضوح، واستنكر آثارها السيئة على أسواق القطن وعلى الصناعة القطنية. والمهم أن سياسة أمريكا هذه لم تلق تأييداً حتى من أصدقائها التقليديين، فقد احتجت كندا على إعانة صادرات المنسوجات القطنية الأمريكية بغرض تغطية الفرق بين سعرى القطن فى الداخل وفى الخارج، واعتبرت تقديم هذه الإعانة من قبيل سياسة الإغراق. كما احتجت كندا أيضاً على سياسة التخلص من فائض القمح الأمريكى.

وفى بريطانيا صرح وزير الدولة فى مجلس العموم بأن الحكومة قد بصرت الولايات المتحدة مراراً بالمخاطر الناجمة عن سياستها الخاصة بالتخلص من المحاصيل الفائضة.

هذا هو موقف المعسكر الاستعماري وعلى رأسه أمريكا من قطننا الذى يمثل ٨٥ ٪ من صادراتنا ، ولم يكن الأمر فى كافة علاقتنا الاقتصادية مع المعسكر الاستعماري خير من علاقتنا القطنية ، فان الميزان التجاري كان دائماً لصالح هذا المعسكر ، وضد مصالح اقتصادنا . ومن الجدول التالى يتبين لنا هذا ، وهو مأخوذ من نشرة البنك الأهلى ، العدد الثالث سنة ١٩٥٦ .

بملايين الجنيهات

يناير / يونيه	الواردات		الصادرات		الميزان التجاري	
	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٦
المملكة المتحدة	١١ر١	١٤ر٠	٥ر٥	٤ر٤	— ٥ر٦	— ٩ر٦
الولايات المتحدة	٩ر٩	١٦ر٠	٥ر٣	٢ر٤	— ٤ر٦	— ١٣ر٦
فرنسا	٨ر٥	٦ر٩	٧ر٥	٧ر٩	— ١ر٠	+ ١ر٠
ألمانيا الغربية	٩ر٢	١٠ر٤	٥ر٥	٤ر٠	— ٣ر٧	— ٦ر٤
تشيكوسلوفاكيا	٢ر١	٢ر٣	٢ر٨	١١ر٨	+ ٠ر٧	+ ٩ر٥
إيطاليا	٦ر٩	٧ر٢	٣ر٤	٤ر٥	— ٣ر٥	— ٢ر٨
الهند	٣ر١	٣ر٣	٦ر٥	٧ر٩	+ ٣ر٤	+ ٤ر٦
اليابان	٢ر٠	١ر٨	٤ر٢	٧ر٢	+ ٢ر٢	+ ٥ر٤
الصين	٠ر٢	٢ر٠	٢ر٨	٥ر٩	+ ٢ر٦	+ ٤ر٠
السودان	١ر٤	٢ر٤	٣ر٠	٤ر٥	+ ١ر٦	+ ٢ر٠
بلاد أخرى	٣١ر٩	٣٨ر٥	٢٣ر٦	٣٠ر٣	— ٨ر٣	— ٨ر٢
المجموع	٨٦ر٣	١٠٤ر٨	٧٠ر١	٩٠ر٨	— ١٦ر٢	— ١٤ر٠

ومن هذه الاحصائية يتضح أن ميزاننا التجاري كان دائماً بالناقص ،

مع أمريكا وبريطانيا ، وإذا كان هذا الأمر جائز فيما مضى قبل أن ترسم خطط التنمية الاقتصادية ، فانه لم يعد من الممكن احتماله بعد رسم هذه الخطط ووضعها موضع التنفيذ . لهذا كان لابد أن يبحث الاقتصاد المصرى عن سوق أخرى يتنفس فيها بحريته ، سوق قادرة على استيعاب أقطاننا ومساعدتنا فى القيام بمشروعات التنمية بدون أن يكون لها مصلحة فى عرقلتها ، كما تفعل الدول الاستعمارية ، ولم تكن هذه السوق إلا المعسكر الاشتراكى . وكان لابد أيضا أن تنهض فكرة التمويل من الداخل وتقفز إلى السطح ، بعد أن ثبت أن الاستعمار لا يمكن أن يساعد دولة من الدول على التطور ، بل ينشد السيطرة الاقتصادية والسياسية لحل مشاكل أزمته أولا وأخيرا .

وكما سبق وأوضحنا أن مشروعات التنمية تحتاج إلى رؤوس الأموال التى تستثمر فيها ، وهى ليست متوفرة فى يد الرأسمال المحلى ، الأمر الذى كان يدفع دائماً المطالبة بالرأسمال الأجنبى للاستثمار فى مصر ، لذلك كان من الحتم أن تدخل الحكومة فى هذه المشروعات لكى تستكمل ما ينقص من الرأسمال المحلى ، وفى هذا تقول نشرة البنك الصناعى العدد الأول سنة ١٩٥٧ :

« وهكذا نجد أن الحكومة باشتراكها المباشر أو غير المباشر فى تأسيس المشروعات ، إنما تهدف إلى تحقيق ما يصعب تحقيقه فى مجال الاقتصاد الفردى ، وليس مجرد تحقيق الربح السريع » .

والجدول التالى المأخوذ من نفس النشرة ، يبين مساهمة الحكومة والهيئات الحكومية فى المشروعات المختلفة الجديدة ، فى سنوات ١٩٥٤ / ١٩٥٥ ، والفترة يناير / أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

نوع النشاط	رأس المال المكتتب فيه بالجنيه	مساهمة الحكومة والهيئات الحكومية		مساهمة البنك الصناعى	
		المقدار بالجنيه	النسبة المئوية	بالجنيه	النسبة
مشروعات صناعية	٣٧ر٧٢٠ر٠٠٠	١٧ر٢٨١ر٣٣٦	٤٥ر٣	٢ر٣٣٣ر٠٠٠	٦ر٧
بنـــوك	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٣٤٢ر٠٠٠	٣٤ر٢		
شركات تجارية	١ر٠٠٠ر٠٠٠	١٩٥ر٠٠٠	١٩ر٥		
فنـــادق	١ر٧٥٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٥ر٧		
الجملة	٤١ر٤٧٠ر٠٠٠	١٧ر٩١٨ر٣٣٦	٤٣ر٢	٢ر٣٣٣ر٠٠٠	٦ر٧

وفى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ تم توقيع عقد تأسيس الشركة العامة للورق (راكتا) ، برأس مال قدره ١ر١٩٥ ألف جنيه ، ساهمت فيها الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ومصلحة صناديق التأمين والمعاشات بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه مناصفة بينهما ، أى حوالى ٥٠٪ من رأس المال ، وساهم البنك الصناعى بمبلغ ١٩٠ ألف جنيه ، كما قررت الحكومة فى ديسمبر سنة ١٩٥٦ المساهمة بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه فى زيادة رأسمال بنك القاهرة من ٥٠٠ ألف جنيه إلى ١ر١ مليون جنيه .

ومن هذه البيانات يتضح أن الجزء الأكبر من مساهمة الحكومة انصب على المشروعات الصناعية ، إذ بلغ ٤٥ر٣٪ من رؤوس أموال تلك الشركات ، أو ما يمثل ٩٦٪ من مجموع مساهمات الحكومة بدون حساب مساهمات البنك الصناعى .

المؤسسة الاقتصادية :

واستكمالا لخطة التنمية الاقتصادية ، ولتنظيم استثمار الأموال العامة والخاصة عن طريق الشركات المساهمة لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية

فى البلاد ، ولتمكين المشروعات الصناعية الكبيرة التى لا تستطيع رؤوس الأموال الخاصة القيام بها وحدها ، أصدرت الحكومة ، وفى إبان الهجوم الاستعمارى الغادر ، القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية . وكان الغرض المباشر والسريع من إصدار هذا القانون ، هو التمكين من تنفيذ تمصير مصارف الأعداء ووكالاتهم التجارية ، ولكن المؤسسة سرعان ما اتسع نشاطها وأصبحت تساهم فى الشركات الآتية :

١ — بنك الإسكندرية
٢ — بنك القاهرة
٣ — بنك الجمهورية
٤ — البنك الأهلى المصرى
٥ — البنك الصناعى
٦ — بنك التسليف الزراعى والتعاونى
٧ — البنك العقارى المصرى
٨ — الشركة المتحدة للتأمين
٩ — شركة مصر للتأمين
١٠ — شركة التأمين الأهلية
١١ — شركة مصر للطيران
١٢ — الشركة التجارية الاقتصادية
١٣ — الشركة المصرية للأغذية
١٤ — شركة السكر والتقطير المصرية
١٥ — الشركة المصرية لتكرير البترول
١٦ — شركة آبار الزيوت المصرية الانجليزية
١٧ — الشركة المصرية لمنتجات الرمال السوداء (رملة)
١٨ — الشركة العامة للثروة المعدنية
١٩ — شركة سينا للمنجنيز
٢٠ — شركة سفاجة للفوسفات
٢١ — الشركة العامة للبترول (تحت التأسيس)
٢٢ — شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما)
٢٣ — شركة المناجم المتحدة
٢٤ — شركة المحاريث والهندسة
٢٥ — الشركة العامة للأدوية
٢٦ — شركة الحديد والصلب المصرية

٢٧ — الشركة العامة لمهمات السكك الحديدية (سماف)
٢٨ — شركة الكابلات الكهربائية المصرية
٢٩ — شركة سبائك المعادن «مصر»
٣٠ — شركة مصانع النحاس المصرية
٣١ — شركة النيل للمنسوجات
٣٢ — شركة الغزل الرفيع
٣٣ — الشركة المصرية للصناعة والتجهيز
٣٤ — شركة صباغى البيضا
٣٥ — الشركة المصرية لصناعة المنسوجات
٣٦ — الشركة المصرية لغزل ونسيج الصوف (بوليتكس)
٣٧ — الشركة العامة لصناعة الورق (راكتا)
٣٨ — الشركة القومية لانتاج الأسمنت
٣٩ — شركة أسمنت بورتلاند (حلوان)
٤٠ — الشركة الشرقية للدخان (ايسترن)
٤١ — شركة التعمير والمساكن الشعبية
٤٢ — الشركة العامة للألمنيت (تحت التأسيس)
٤٣ — شركة الغازات الصناعية (تحت التأسيس)
٤٤ — الشركة العامة للملاحة البحرية (تحت التأسيس)

ومع أن المؤسسة الاقتصادية تعتبر تكملة للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، إلا أن العديد من الناس قد ظنوا أن هدف المؤسسة هو السيطرة على هذه القطاعات الصناعية والمالية التى تشترك فيها ، وقد أوضح رئيسها السيد / حسن ابراهيم على صفحات جريدة الشعب فى ٥ / ١٠ / ١٩٥٧ أهداف المؤسسة ، حيث قال :

« لا أحب أن تتسم علاقة المؤسسة بالشركات التى تساهم فيها بأنها رقابة ، بل هى فى حقيقة الأمر مشاركة فى التوجيه بقصد كفالة التوافق

بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص . ومن هنا تتضح رسالة المؤسسة ، فضلا عن كونها تساهم فى رؤوس أموال هذه الشركات، ويهمها تنمية إيراداتها وخفض مصروفاتها ، فهى من ناحية أخرى تلتزم بالتنسيق بين نشاط هذه الشركات جميعها ، بحيث تشعر كل منها بأنها جزء من كل ، وفرد فى مجموع . أما كيف يتم هذا التنسيق ، فأفضل سبيل لذلك هو توثيق الصلة بين الشركات وبعضها بتبادل الرأى والخبرات ، ومناقشة المشاكل المشتركة ، ونشر التعاون فيما بينها . وهناك واجب آخر المؤسسة ، هو التعرف على متاعب ومشكلات هذه الشركات ودراستها مع الجهات الحكومية المختصة ، والعمل على تبسيط الإجراءات وتذليل الصعوبات ... »

ويستطرد رئيس المؤسسة فيقول :

« على الرغم من أن قانون الشركات يقضى بألا يقل عدد مؤسسى الشركة المساهمة عن سبعة شركاء ، إلا أن المشاهد من الناحية العملية فى الشركات التى يتم تأسيسها ، أن معظم هؤلاء الشركاء يساهمون بمبالغ رمزية استكمالا للشكل . وأن عبء التمويل إنما يقع على ممول واحد ، أو مجموعة مصالح مشتركة . وعندما التجأت الحكومة إلى الأخذ بنظام الشركات المختلطة للاسراع ببرامج التنمية ، اضطرت إلى التزام حدود القانون ، فساهمت بصور متعددة فى الشركات الكبرى التى قامت بتأسيسها ، فنجد أن من بين مؤسسى شركة الحديد والصلب — الحكومة المصرية ، والمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، والبنك الصناعى ، كما نجد بين مؤسسى شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، ومصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية ، ووزارة الأوقاف، وبنك التسليف الزراعى والتعاونى ، والبنك الصناعى . ومعظم هذه الهيئات إنما اشتركت بتوجيه من الحكومة ، وعاونت الحكومة بصورة أو بأخرى

على تدبير الأموال التي تم الاكتتاب بها .. لذا روعي إعداد القانون ٢٠ لسنة ١٩٥٨ بانشاء المؤسسة لتدارك هذا النقص ، وأذن المؤسسة بانشاء شركات مساهمة بمفردها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون ، كما أجاز القانون تداول أسهم هذه الشركات لمجرد تأسيسها . وهذا الحق أعطى للمؤسسة المرونة اللازمة لتوازن بين الاعتبارات الآتية :

أولا — هل تنفرد المؤسسة باحتمال عنصر المخاطرة في الفترة السابقة للانتاج ، أو تشرك معها من يرغب في الاكتتاب ؟ وهل يكون الاكتتاب في هذه المرحلة قاصراً على الشركات والممولين والهيئات ، أم تطرح الأسهم في اكتتاب عام ؟

ثانيا — هل الأفضل أن تعرض المؤسسة على المستثمرين بعض الأسهم التي تحت يدها لشركات تحقق لها الاستقرار والنجاح ، أو تسمح بتداول أسهم الشركات التي لا تزال في مرحلة الانشاء ؟

وعلى ضوء هذه الاعتبارات ستعالج كل حالة على حدة ، فبالرغم من أن الكثير من الأفراد أظهروا استعداداً طيباً للمساهمة في الشركة العامة للبترول ، إلا أننا رأينا أن عنصر المخاطرة في التنقيب عن البترول مع ضخامة تكاليف البحث تقضي بأن تحتمل المؤسسة العبء كاملا .

ثم يقول سيادته :

لقد أنشئت هذه المؤسسة لغرض واحد : وهو تنمية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط التجاري والصناعي والزراعي والمالي ، وهذا يتطلب وضع سياسة لاستثمار ما تحت يدها من أموال ، وتوجيهها للأغراض المشار إليها ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ستحتاج المؤسسة إلى أموال كثيرة ، وقد بينت المادة « ٥ » من القانون الوسائل المختلفة التي يمكن عن طريقها تدبير هذه الأموال ، وصرحت للمؤسسة بزيادة أو إنقاص أموالها المستثمرة في المشروعات التي تساهم فيها ، ولذا ستقوم المؤسسة

بعرض بعض أسهم الشركات التي تملكها تدريجياً على المستثمرين ، وستتاح الفرصة لكل من يرغب في استثمار أمواله في شركات مستقرة مضمونة . وربما كان الوقت غير مناسب للافصاح عن خطة المؤسسة التفصيلية في هذا السبيل ، ولكن الشهور القادمة ستشهد نشاطاً من هذا القبيل ، وسيبدأ هذا النشاط بالزيادة في رأسمال شركة الحديد والصلب ، التي ستطرح للاكتتاب العام خلال الشهر المقبل .

وبهذا التصريح المستفيض أوضح رئيس المؤسسة أهدافها ، ووضع النقط فوق الحروف ، وبين أن أهداف المؤسسة ليس السيطرة على الشركات أو منافسة المستثمرين ، بل بالعكس هو معاونة الشركات على التعرف على متاعبها ، ودراستها مع الجهات الحكومية المختصة ، والعمل على تبسيط الاجراءات وتذليل الصعوبات .. ثم قيام المؤسسه بدور الرائد في المجالات التي يخشى فيها المستثمرين المخاطرة ، أو لا توجد لديهم القدرة المالية لفتح هذه المجالات . وبعد أن يتم استقرار المشروعات تطرح أسهمها على المستثمرين .

التفاعل بين الوضع الداخلي والعالمي :

فيما مضى ، وحتى السنوات الأولى من حركة ٢٣ يوليو ، كانت النظرية السائدة في جميع بلاد العالم الرأسمالي أن تحل مشاكلها داخل نطاق هذا المعسكر ولا تتعداه .. وإن تعدته ففي علاقات ضيقة ومحدودة ، ودائما ما تكون مقترنة بهجوم سياسي على المعسكر الاشتراكي . وبصفة عامة لم تكن هناك دولة واحدة في العالم مستثناة من هذه النظرية . وكانت أمريكا تعتبر القائدة والمرشدة لهذا المعسكر . وإليها تلجأ الحكومات وتكيف سياستها وفق رغباتها .

وكانت سياسة أمريكا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، هي العمل وبسرعة ، للتحضير لحرب عالمية جديدة تستطيع عن طريقها أن تحل أزمتها الاقتصادية ، وتبتلع باقي دول المعسكر الرأسمالي وتضعها تحت سيطرتها ، مصفية نفوذ باقي الدول الاستعمارية الأخرى . ولكن هذه الخطة فشلت نتيجة ليقظة شعوب العالم . فانتقلت أمريكا إلى خطة أخرى ، وهي وضع العالم على حافة الحرب ، وابتكار أنواع مختلفة من الاستفزازات العسكرية ، لكي تجعل كل شعوب العالم في حالة حرب دائمة ، وتخضع ميزانيتها لهذه الحالة المفتعلة . وبهذا تخلق أمريكا الظروف المناسبة لكي تقيم القواعد العسكرية في كافة بلاد العالم ، وتعقد الأحلاف العدوانية ، مثل حلف الاطلنطي ، وبغداد ، ومانيلا .. الخ ، ولتستمر في انتاج وتصدير الأسلحة .

وهذه السياسة إن استطاعت أن تستمر سنوات فهي غير قادرة على أن تستمر إلى الأبد ، فلابد أن تفشل فشلا ذريعا وتسبب انفجارات في داخل المعسكر الرأسمالي نفسه ، وخاصة في تلك البلاد الصغيرة الصناعية الناشئة ، التي تريد أن تكرس كل قرش لخدمة أهدافها الصناعية ولا تبدده في المشروعات الحربية التي لا ناقة لها فيها أو جمل ومن المحتم أن تفشل الخطة الأمريكية في هذه البلاد بل وتصطدم معها تصادما عنيفا متى وجدت الظروف المهيأة لهذا التصادم . وإذا ربطنا المشروعات الحربية الاستعمارية مع العمل على سحق الاقتصاد الوطني ، وعدم السماح له بالتطور مثل ماحدث مع الاقتصاد المصري . كان لابد وأن نعرف أن المشروعات الاستعمارية الحربية فيها الخراب الشامل على اقتصاد البلاد الصناعية الناشئة ، فبدلا من أن توفر طاقة البلاد للتنمية الاقتصادية ستبددها في المشروعات العسكرية الاستعمار .

وبالرغم من أن مصر لم ترتبط بمشروعات الاستعمار العسكرية ، مثل حلف البحر الأبيض المتوسط ، وحلف بغداد ، إلا أنها كانت تخضع بصفة عامة لنظرية حل المشاكل داخل النطاق الاستعماري ، وهذا ما سبب حالة الركود والقلق والاضطراب في الحياة السياسية والاقتصادية في مصر ، فهي لم تدخل هذه الأحلاف ، إلا أنها ظلت تدور في الفلك الاستعماري ، عسى أن تجد حلا للمشاكل في مساره . إلى أن تفاقمت الحالة الاقتصادية ، كما سبق وأوضحنا .

وفي هذه المرحلة كانت تحدث تغيرات جوهرية عامة في المحيط العالمي كله ، جعلت ميزان القوى يميل عن الجانب الاستعماري إلى ناحية المعسكر الاشتراكي ، فان قيام الجمهورية الديمقراطية الشعبية في الصين سنة ١٩٤٩ قد ظهرت نتائجها في الاقتصاد والسياسة العالمية في السنين التالية ، وبصورة سريعة . ثم كان العدوان الأمريكي على كوريا ، وموقف الصين الحاسم منه ؛ وباقي شعوب العالم ، مما جعل أمريكا تتراجع وتجبر على إعلان الهدنة . ثم جاء الانتصار الكبير لشعب فيتنام على الاستعمار الفرنسي ، الذي هو في حقيقته انتصاراً على الاستعمار الأمريكي الذي كان يساعد فرنسا لكي يحل محلها في استعمار البلاد — كان هذا الانتصار الذي تدعم في مؤتمر جنيف تأكيداً لانتصار المعسكر الاشتراكي ، وهزيمة تامة للخطة الاستعمارية الأمريكية . وأصبح واضح لكل دول العالم الرأسمالية أن أمريكا لن تستطيع أن توقف حركات الشعوب في سبيل استقلالها ، متى تكاتفت هذه الشعوب وتعاونت فيما بينها .

اتضح هذا لكل حكومات العالم الرأسمالي ، وكانت حكومات البلاد الرأسمالية الصغيرة أكثر حكومات العالم تجاوباً مع هذا الوضع الاقتصادي والسياسي ، خاصة وأنه جاء في وقت كانت تطوراتها الاقتصادية وصلت

إلى الدرجة التي تحتم تخلصها من السيطرة الاستعمارية أو الاختناق داخل حدود الوطن نتيجة لزحف الغول الأمريكي الذي سببت له أزمته الاقتصادية هستيريا الحرب ومشروعاتها المخربة .

مؤتمر باندونج :

لم يكن هـذا المؤتمر نتاج للوضـع السياسي والاقتصادي الخارجي والداخلي للشعوب الأسيوية والافريقية فحسب ، بل أيضاً نتاج للمواقف الحاسمة لشعوب العالم من الاستعمار العالمي بشتى صوره ، سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية ، وهو تعبير إيجابي عن الوضع الجديد في توازن القوى العـالمي . حيث قررت غالبية الدول المشتركة في المؤتمر التخلص من السيطرة الاستعمارية ، والتعاون فما بينها تعاوناً سلمياً لحل المشاكل الاقتصادية والسياسية ، وأن تلعب دوراً إيجابياً ضد هستيريا الحرب التي تعيق نموها الاقتصادي والاجتماعي .

وباشتراك مصر في هذا المؤتمر تـكون قد اتخذت أول موقف إيجابي ضد الاستعمار بعد رفض حلف بغداد الاستعماري . وقد حاول الاستعمار بكل الطرق أن يجعل مؤتمر باندونج أداة لتنفيذ خططه عن طريق الدول الخاضعة لنفوذه والمشتركة في أحلافه الاستعمارية مثل الفلبين المشتركة في حلف «مانيلا» ، والباكستان ، والعراق[1] ، وتركيا ، أبطال حلف « بغداد » ، والذين يكملوا السياج الاستعماري حول الاتحاد السوفييتي ، ورؤوس رماح مصوبة على شعوب الشرق الأقصى والأوسط . وقد استعمل في سبيل هذا الغرض شتى الأساليب إلى أن وصل للجريمة ، فدبر حريق الطائرة التي

---

(١) قبل انتفاضة العراق الأخيرة .

كان شوان لاى مزمع السفر عليها ونجا منها بمحض الصدفة . وإذا كان هذا المؤتمر نتاج للظروف الدولية والمحلية ، فقد أصبح بعد انعقاده عاملا فعالا من عوامل التطور العالمى ، وبداية ارتباط منظم واعى بين الشعوب الأفريقية والأسيوية ، وعزل الاستعمار العالمى ، وخاصة الأمريكى ، وحصره فى أضيق نطاق .

وفى هذا المؤتمر تقابلت وفود الدول المشتركة مع بعضها ، وتدارست فيما بينها إمكانيات التعاون الاقتصادي والسياسى . كما تقابلوا مع وفد الصين الشعبية ، وتبين لهم إلى أى مدى تريد الصين الاشتراك فى دعم السلام العالمى ، ومؤازرة كل شعوب العالم التى تطلب مؤازرتها ، سواء فى الميدان الاقتصادى أو السياسى . وتبين لهذه الوفود مدى إخلاص وجدية الصين الشعبية لمبادىء التعايش السلمى .

ومعظم الدول المشتركة فى المؤتمر ، ومنها مصر ، تدين بمبدأ الحياد ، كما قال جمال عبد الناصر فى المؤتمر : « إن بلادى ، وهى مخلصة لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، أيدت دائماً جميع الجهود التى تهدف إلى تنمية التعاون الدولى والوفاق العالمى . وفى سبيل تلك الغـاية ، لم تربط نفسها بأى من الـكتلتين فى الحرب الباردة ، إيماناً بأن مثل ذلك الارتباط يزيد التوتر بدل أن يخففه » .

وإذا كانت مصر ، أو أية دولة أخرى تنشد الحياد ، فان الاستعمار لا يعرف معنى الحياد . إنه يريد الاستسلام والخضوع لخططه ومشروعاته ، لذلك كان لا بد أن تنتهى سياسة الحياد بالاصطدام بالاستعمار إن عاجلا أو آجلا . ولـكن الظروف أصبحت مختلفة ، فهو أضعف من أن يستطيع أن يواجه العالم الجديد . عالم التعايش السلمى المستعد لحماية بعضه بعضاً .. وكان فشل الهجوم الاستعمارى الثلاثى على مصر ، خير مثل تطبيق لهذا الوضع العالمى الجديد .

وجه جديد للقضية الوطنية :

وهكذا وبعد مؤتمر باندونج انتقلت القضية الوطنية إلى وضع جديد ، فبدلا من حلها داخل النطاق الاستعماري ، كما كانت فيما مضى ، أصبحت الآن تحل داخل الحركة التحررية العالمية ، فانطلقت من القيود التي كانت تكبلها ، وأصبحت حائزة للعون المادي والأدبي من كل شعوب العالم ، وأصبح لها في الحكومات الاشتراكية ، ومعظم دول باندونج سنداً مادياً إيجابياً ضد المعسكر الاستعماري ، فانطلقت إلى الأمام ، وانتهت من حالة التذبذب والقلق والحيرة التي كانت تعانيها ، ودخلت في صراع سافر ضد الاستعمار الذي أخذ يعد عدته للتطويح بحكومة عبد الناصر ، التي اشتركت مع معظم الحكومات الأفريقية الأسيوية في السياسة السلامية التي يعاديها الاستعمار .

ولما كانت إسرائيل هي ركيزته الاستعمارية ، ولمثل هذه الظروف يدخرها ، فقد بدأت تتحرك على الحدود المصرية ، وحاولت مصر أن تحصل على أسلحة من أمريكا . ولكن عبثاً . فكيف تصدر لها أسلحة لكي تستطيع أن تصمد بها أمام إسرائيل ربيبتها وعميلتها .

إن الاستعمار مهما بلغت أرقامه الحسابية من الدقة ، فهو غير قادر مطلقاً على تفهم الوضع العالمي الجديد . لذلك لم يكن في مقدوره أن يعلم أن الحركة الوطنية قد غيرت اتجاهها ، وانتقلت إلى الإطار العالمي الجديد المعادي للاستعمار . وأن الأسلحة التي تطلبها مصر لم تعد تطلبها بالأساليب القديمة أو الأهداف القديمة ، التي كانت عماد المفاوضات السابقة كلها . بل تطلبها في الوضع الدولي الجديد .

لم يكن في استطاعة الاستعمار أن يفهم هذا ، وحتى لو تفهمه فلن يستطيع أن ينفذه ، فهو يريد أن يطوح بالحكومة لا أن يحميها . ومن

هنا كانت صفقة الأسلحة التشيكية التي زلزلت الاستعمار وأصابته بالهوس والجنون . فقد بينت له بطريقة عملية أن مصر تريد أن تحل مشاكلها التي تراكمت عليها السنين . وتريد أن تحلها لمصلحتها هي ، لا لمصلحة الاستعمار ، وهي في سبيل هذا ستتعاون مع المعسكر القادر على مساعدتها لحل هذه المشاكل ، وهو المعسكر الاشتراكي ، الذي لديه القدرة لحلها بدون أية أغراض استعمارية .

وبعد باندونج وصفقة الأسلحة التشكية ، أخذت العلاقات الاقتصادية تتسع ، وكانت تشيكوسلوفاكيا الدولة المستوردة الأولى منذ سنة ١٩٥٦ ، والرابعة عشر في ترتيب المصدرين ، بعد أن كانت الرابعة والخامسة عشر على التوالي . وزادت تجارتنا مع مجموعة الدول الاشتراكية بشكل واضح . فزادت الصادرات إلى تشيكوسلوفاكيا والصين والاتحاد السوفييتي وألمانيا الديمقراطية ورومانيا من ٢٩٫٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٥ إلى ٤١٫٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ . كما ارتفع رقم وارداتنا منها من ١١٫١ مليون جنيه إلى ٢٣٫٥ مليون جنيه . وقد نالت هذه البلاد ٢٩٫٣٪ من صادراتنا سنة ١٩٥٦ ، ولو أنها لم تحصل على أكثر من ١٢٫٦ من وارداتنا . وقد ساعدت الاتفاقات التجارية مع مجموعة البلاد الاشتراكية على زيادة حركة التبادل التجاري معها ، وعززت مركزنا المالي عند وقوع الاعتداء ، « بلغت نسبة العمليات التي تمت عن طريق الاتفاقات التجارية ٦٠ ٪ » . أما بالنسبة للبلاد الغربية الكبرى ، فرنسا وألمانيا الاتحادية وبريطانيا والولايات المتحدة ، فقد انخفضت صادراتنا إليها من ٣٦٫٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٥ إلى ٢٧٫٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ . ولو أن وارداتنا منها استمرت في الارتفاع من ٨٠٫٥ مليون جنيه إلى ٨٧٫٥ مليون جنيه . ومن هنا يبدو عدم التناسق الذي كان يصيب تجارتنا ، ويخل بميزان مدفوعاتنا بدرجة كبيرة ، وتسبب إلى حد كبير من كون وكالات التجارة الخارجية وهي في يد

مجموعة من الأجانب لا تتمشى فى تصرفاتها مع الصالح العام للبلد ، مما ألجأ الحكومة فى منتصف يناير سنة ١٩٥٧ ... إلى تمصيرها «عن نشرة البنك الصناعى المجلد الأول سنة ١٩٥٧.»

وكان قرار تمصير البنوك قراراً طبيعياً ومنطقياً يتفق مع الاتجاه الجديد فى الاقتصاد المصرى وتحرره من عبودية الاقتصاد الاستعمارى ، فقد كانت البنوك التى لا يزيد رأس مالها عن ٥ر٢ مليون جنيه تتحكم فى نحو مائة ملايين من جملة ودائع البنوك التجارية التى تزيد قليلا عن ١٩٥ مليون جنيه، كما بلغ نصيبها من الكمبيالات المخصومة والسلفيات نحو ٧٩ مليون جنيه ، وكان الرقم الاجمالى لجميع البنوك ١٥٨ مليوناً ... كل هذه المبالغ تتحكم فيها البنوك عن طريق رأسمال لا يزيد عن ٥ر٢ مليوناً من الجنيهات ، وتخضع تجارتنا الخارجية وفقاً لأغراض الدول الاستعمارية .

مشروع السد العالى:

إذا كانت أمريكا قد رفضت الاشتراك فى المشروعات الاقتصادية المصرية ، بالرغم من التسهيلات العجيبة التى منحتها لها الحكومة المصرية ، وسهلت لها نقل رأس المال كله بعد خمسة سنوات إذا أرادت . وبالرغم من إعطائها امتياز استخراج البترول فى الصحراء الغربية ، وبالرغم من منحها تسهيلات واسعة لمشروعات النقطة الرابعة ... إذا كانت أمريكا بالرغم من كل هذا لم تقبل الدخول برؤوس أموالها فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية ، فغنى عن البيان أنها لن تقبل أن تدفع مليما واحداً بعد الاتجاه الاستقلالى الجديد للحكومة بعد باندونج وصفقة الأسلحة والاتساع فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع الاتحاد السوفييتى وباقى الدول الاشتراكية ، وخاصة بعد اعترافها بالصين الشعبية رغماً عن أنف أمريكا .

لذلك فقد رفضت أمريكا تمويل مشروع السد العالى ، ما دامت لن تحقق سيطرة اقتصادية أو سياسية عن طريق هذا التمويل، وأوعزت إلى باقى الدول التى كانت تزمع الاشتراك فى تمويله لكى ترفض هى الأخرى ، مثل فرنسا التى كانت قد أرسلت بعثة فى أوائل يونيه سنة ١٩٥٤ من رجال البنوك . وقد أصدرت البعثة قبل رحيلها بلاغاً أعلنت فيه تقديرها لأهمية تحقيق مشروع السد العالى بالنسبة لمصر . كما أكدت أن المشروع رغم ضخامته متناسق وإمكانيات مصر الاقتصادية . رفضت أمريكا تمويل المشروع ، وأعلنت بقحة أن الاقتصاد المصرى غير قادر على القيام بمثل هذا المشروع ، ومنذ سنتين فقط كان هذا الاقتصاد قادر على القيام به..!

ومشروع السد العالى يعتبر من الأسس الاقتصادية ، والمكملة لقانون الاصلاح الزراعى ، إذ أن المشكلة الزراعية فى مصر لا تتمثل فقط فى سوء التوزيع ، بل تتمثل أيضاً فى الهوة الساحقة بين الزيادة فى عدد السكان وثبات حجم الرقعة المنزرعة من الأراضى ، باستثناء زيادات طفيفة لا تتناسب مطلقا مع الزيادة المطردة فى عدد السكان ، لذلك كان لابد أن ينظر إلى المشكلة بشكل رأسى، وعلاجها علاجا جذريا ، بتوسيع رقعة الأرض المنزرعة وهذا لا يتم إلا بالاستغلال الكامل لمياه النيل .

وقد كان البرنامج الموضوع لضبط مياه النيل فى سنة ١٩٤٩ شاملا على الأعمال الآتية :

أولا — خزانات البحيرات الاستوائية وما يتبعها من أعمال صناعية وتنحصر فى (١):

(ا) خزان بحيرة فيكتوريا .

(ب) قنطرة موازنة على بحيرة كيوجا .

---

(١) كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ ، ص ١٢٧

(ج) خزان بحيرة البرت .
(د) قناة جونجلى لتوفير الفاقد فى منطقة السدود .

وقد قدرت صافى الفائدة المنتظر الحصول عليها من هذه المشروعات بنحو خمسة مليارات من الأمتار المكعبة فى فترة الحاجة مقدرة عند أسوان .

ثانيا — خزان جنوبى حلفا عند الشلال الرابع بالقرب من مروى للتخزين السنوى بغرض الوقاية من الفيضانات العالية وزيادة الايراد الصيفى فى السنين العالية والعادية .

وهذه المشروعات تحتاج لإتمامها إلى عقد اتفاقيات مع الحكومات الاستعمارية التى تسيطر على المنطقة التى تتم فيها . ومع هذا فهى لا تحقق إلا تخزين المياه الرائقة فقط ، والتى لايتجاوز مجموعها فى المتوسط ١٤٪ من الإيراد الكلى ، ولن ينتهى البرنامج إلا بعد ١٥ عاما وبتكلفة لا تقل عن ١٠٥ ملايين من الجنيهات .

لذلك صرف النظر عن هذه المشروعات ، واتجه مباشرة نحو مشروع السد العالى ، وبدىء من أكتوبر سنة ١٩٥٢ فى عمل الأبحاث النظرية والعملية لتنفيذ المشروع ، وقد قدرت تكاليف المشروع بمبلغ ١٢٠ مليونا من الجنيهات موزعة كالآتى :

(ا) أعمال التخزين للتوسع الزراعى	٦٨ مليون جنيه
(ب) أعمال الوقاية من الفيضانات	١٩ مليون جنيه
(ج) الأعمال المدنية للمحطة الكهربائية	٣١ مليون جنيه
(د) أعمال خاصة بتحسين الملاحة	٢ مليون جنيه
المجموع	١٢٠ مليون جنيه

وقد قرر الخبراء الفنيين أن المياه التى ستستغل للرى والناتجة من إنشاء السد ستصلح مليونى فدان ، يتم منها فى العشر سنوات الأولى

استصلاح ١٬٤٠٠٬٠٠٠ فدان ، تتكلف مشروعات ريها وصرفها حوالى ٤٩ مليونا من الجنيهات ؛ ويتم فى هذه المرحلة تركيب ٨ تربينات تبلغ تكاليفها ١٦ مليون جنيه ، كما تبلغ تكاليف مد الخط الكهربائى من أسوان إلى القاهرة مبلغ ٢٤٫٥ مليون جنيه . وبذلك تكون جملة تكاليف المشروع فى العشر سنوات الأولى ٢٠٩٫٥ مليون جنيه ، يخص منها محطة توليد الكهرباء والخط الكهربائى مبلغ ٧١٫٥ مليون جنيه ، وعلى أساس توليد ٤٫٣ كيلوات ساعة من هذه المحطة سنويا . يكون سعر توليد الكيلوات ساعة بأسوان ٠٫٦٥ مليما ، أو باعتبار أن ٣٫٣ مليار كيلوات ساعة ستنقل إلى القاهرة سنويا يكون سعر الوحدة الكهربائية المبيعة بالقاهرة فى هذه المرحلة ٢٫٤٦ مليما .

وفى العشر سنوات الثانية يتم استصلاح ٦٠٠٬٠٠٠ فدان ، هى باقى المساحة المترتبة على إنشاء السد العالى ، وتتكلف مشروعات ريها وصرفها نحو ٣٢ مليون جنيه ، وعلى هذا الأساس تبلغ تكاليف السد العالى والأعمال المترتبة عليه حوالى ٢٤١٫٥ مليونا من الجنيهات .

وتقدر زيادة دخل الحكومة المباشر بعد تنفيذ المرحلة الأولى بحوالى ١٨ مليون جنيه سنويا . أما زيادة الدخل القومى من الزراعة والصناعة والوقاية من الفيضانات وتحسين الملاحة ، فتقدر بحوالى ٢٥٥ مليون جنيه سنوياً .

أما قيمة الأراضى المستصلحة ومساحتها مليونا فدان ، فتقدر زيادتها بنحو ٣٠٠ مليون جنيه . وعند استكمال محطة توليد الكهرباء فى مرحلة العشر سنوات الثانية . بزيادة عدد التربينات إلى ١٦ وحدة ، فان التكاليف الاضافية فى هذه الحالة تبلغ ٢٤ مليون جنيه ، وبذلك تصل جملة تكاليف إنشاء المحطة الكهربائية وملحقاتها ٩٥٫٥ مليونا من

الجنيهات ، وعلى أساس توليد ٨٫٣ مليار كيلوات ساعة سنويا ، يكون سعر توليد الكيلوات ساعة بأسوان ٠٫٤٨ مليما ، وباعتبار نقل ٦ مليار كيلوات سنويا بالقاهرة يكون سعر الوحدة الكهربائية بالقاهرة ١٫٧ مليما ..

تأميم قناة السويس :

كان تأميم قناة السويس يراود العديد من السياسيين المصريين .

ولم يكن رفض تمويل مشروع السد العالى إلا عود الثقاب الذى أشعل البارود ، فاعلن جمال عبد الناصر فى ذكرى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ تأميم الشركة ، لاستخدام إيراداتها فى تمويل مشروع السد العالى . ويتضح من جملة إيرادات الشركة سنة ١٩٥٥ ، أنها بلغت ٣٤٫٥ مليون جنيه ، ابتلعت المصروفات الجارية منها ١٨٫٣ مليون جنيه ، وبذلك بلغ صافى الايرادات ١٦٫٢ مليون [1] جنيه ، دفعت منها للحكومة المصرية ضرائب [2] ٣٫٢ مليون جنيه .

ونحن نخطىء أشد الخطأ إذا نظرنا إلى تأميم القناة على أنه مجرد كسب اقتصادى يدر على البلاد دخلا كبيرا يمكن لمشروعات التنمية الاقتصادية فى حل جزء من مشاكلها .. نخطىء إذا نظرنا إليه من هذه الناحية فحسب ، بل علينا أن ننظر إليه فى الدرجة الأولى على أنه تأكيد

---

(١) نشرة البنك الأهلى المصرى ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، سنة ١٩٥٦ ، ص ٢٥٤

(٢) نشرة البنك الاهلى المصرى ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، سنة ١٩٥٦ ، ص ٢٥٥

بأن السياسة الاستقلالية . لا لمصر فحسب ، بل لمعظم الشعوب الصغيرة قد أصبحت عميقة الجذور ، لها مجرى ثابت واضح المعالم . وكان لمؤازرة كل شعوب العالم لنا في استعادة قناتنا التي حفرها أجدادنا ، دليل واضح على أن الخروج بالقضية الوطنية من حدودها الاستعمارية ، وربطها بالقوة الشعبية العالمية الناهضة للاستعمار ، يمكن مصر من حل كل قضاياها والتطور بها في أمن وسلام . ولم يكن تأميم القناة ضربة موجهة للشركة فحسب ، بل وفي الدرجة الأولى ضد الدول الاستعمارية ، وعلى رأسها أمريكا بالذات ، إذ أن تأميم القناة قد أطلق الطاقة الجماهيرية في كل البلاد العربية . وأصبح شعار التأميم على كل لسان . ولما كانت أمريكا تسيطر على ٦٥ ٪ من بترول المنطقة ، لذلك فان شعار تأميم البترول يرعبها ويقض مضجعها .

وعقب قرار التأميم مباشرة اجتمعت الدول الثلاث انجلترا وفرنسا وأمريكا ، وأصدروا قرارا مشتركا : « إن الحكومات الثلاث تعتبر أن القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية في الظروف التي وقع فيها ، يهدد حرية القناة وسلامتها » .

وأخذ إيدن وموليه ودالاس يهددون باستعمال القوة ، إذا لم تقبل مصر مبدأ التدويل ... ولكن الحكومة يؤازرها الشعب . وكل الشعوب والحكومات المحبة للحرية مضت غير آبهة لتهديدات الاستعمار ، وأكدت المرة تلو المرة ، وبطريقة عملية ، أن الملاحة في القناة حرة لكل السفن التي تريد أن تعبرها .

العدوان الثلاثي :

في ليلة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، تحركت القوات المسلحة الاسرائيلية وهاجمت الأراضي المصرية في سيناء ، واتجهت نحو منطقة القنال ، وفي

٣٠ أكتوبر خرجت الطائرات البريطانية والفرنسية من قبرص ، وألقت بقنابلها على القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس ، والعديد من البلاد المصرية ، ودمرت وحرقت المنازل ، وقتلت أطفال ونساء وشيوخ ، وشباب ، ولم تلبث المدرعات أن دخلت ميناء بور سعيد ، وظلت تضربها بالمدافع ، فى الوقت الذى كانت فيه الطائرات تضرب بعنف المدينة ، وتلقى عليها المواد الحارقة ، وتنزل جنود البارشوات بمعداتهم الحربية .

حدث كل هذا بدون إعلان حرب ، إلا تلك الانذارات التى كانت تطلقها « هيئة المنتفعين » ، أو التى تذيعها الصحف الاستعمارية . وبالرغم من المفاجأة التامة لهذا العدوان النادر ، فقد صمد الشعب فى بور سعيد صمودا أصبح مضرب الأمثال ، فقد أباد الشعب وهو أعزل فرقة المور يشان الهابطة بالبارشوتات . وحتى بعد احتلال المدينة ، فان المقاومة لم تنقطع يوما بل كانت كل يوم فى ازدياد ، حتى تم جلاء آخر جندى استعمارى عنها .

وفى جميع بلاد القطر ، من شماله إلى جنوبه ، تكونت لجان المقاومة الشعبية ووزعت الحكومة السلاح على لجان المقاومة ، وتحولت البلاد كلها إلى ثكنات عسكرية هائلة تستعد لملاقاة العدو . وتبارت الأمة فى بذل كل ما تملك من أجل المعركة الخالدة . فجمعت الأموال من الأفراد والمصانع ووزارات الحكومة وأصحاب الحوانيت . وأصبحت مصر كلها رجال ونساء وأطفال وشيوخ ، تعيش من أجل المعركة ولا تفكر إلا فيها .

وكان موقف الشعب الرائع ، وتركيز ، كل جهوده على المعركة ضد المستعمر ، ضربة قاصمة لهؤلاء الرجعيين الذين لايثقوا فى الشعب ولايفهمونه على حقيقته ، فقد أثبتت الجماهير أنها واعية ومدركة لمسئوليتها ولم تنجح أية دعاية مخربة أو مفتتة بين صفوفها . وقد كان الشعب فى

بورسعيد في أثناء احتلال المدينة يحكم نفسه بنفسه ، وينظم المقاومة الباسلة ، ولم تظهر أية اتجاهات استسلامية أو منحرفة بين صفوفه .

ولم يكن الشعب المصري وحده في المعركة بل وقفت بجانبه كل شعوب العالم بما فيها الشعب الانجليزي والفرنسي نفسه ، وندد الاتحاد السوفييتي بهذا الهجوم الغادر ، وعظم كفاح الشعب المصري البطولي في المحافظة على استقلاله . وكذلك الصين الشعبية ، وبولاندة ، وتشيكوسلوفاكيا ، وخمسة وعشرون دولة من الدول الأسيوية الأفريقية . وقال رئيس وزراء الهند نهرو : « أنا لا أتذكر اعتداء أكثر حماقة من ذلك الاعتداء الذي يحدث الآن في مصر » .

وتحركت نقابات العمال في كل بلاد العالم تناصر مصر ، ووقفت بجانبها ، فأضرب عمال السكة الحديد في العراق ، والموانىء في بيروت ، ورفضوا شحن أو نقل بضائع وأمتعة الدول المعتدية . وتحركت الجماهير من جزر البحرين المركز البترولي الضخم ، الذي يسيطر عليه الانجليز والأمريكان ، وساروا بالألوف في الطرقات ينادون بانهاء الحرب ضد مصر ، وقوبلوا من القوات البريطانية المسلحة بالمدافع الرشاشة .

وأرسل اتحاد النقابات لكل الصين رسالة إلى اتحاد النقابات المصري ، أكد فيها عزم جميع عمال الصين على الوقوف بجانب الشعب المصري ضد المعتدين الاستعماريين . وكذلك اتحاد العمال الايطالي ، وأصدر اتحاد الـ (CGT) الفرنسي نداء إلى العمال الفرنسيين لكي يزيدوا من نضالهم لوقف العدوان ضد شعب الجزائر ومصر ، ومن عمال الاتحاد السوفييتي والهند والملايو وألمانيا الاتحادية وعمال شيلي ويوغوسلافيا واليابان وكوريا وباكستان وأندونيسيا .. كل هؤلاء العمال تظاهروا واحتجوا على العدوان الاستعماري الغادر .

الإنذار السوفييتي :

بالرغم من أن الأمم المتحدة قد اتخذت قراراً بانسحاب الدول المعتدية من الأراضي المصرية . إلا أنها لم تنفذ هذا القرار ، ولم تأبه له ، ويبدو أن خطتها كانت تعتمد على أن الأمم المتحدة تظل تدرس وتناقش ، وتأخذ قرارات ثم تعيد مناقشاتها ، وهكذا حتى يكون المعتدين قد ضربوا البلاد وجلبوا إمدادات جديدة واحتلوا مصر .

وقد حاول وفد الاتحاد السوفييتي في هيئة الأمم أن يقنع الدول المعتدية بالانسحاب . وكان موقف الولايات المتحدة لم ينكشف للشعوب على حقيقته ، فهي تهاجم المعتدين ولكن لا تأخذ أي موقف إيجابي منهم ، وكان لابد على الاتحاد السوفييتي أولا أن يجعل أمريكا تكشف عن حقيقة موقفها ، فطلب منها في مذكرة رسمية أن تشترك معه لوقف العدوان على مصر ، فرفضت بحزم ، بل وأعلنت أن محاولة الاتحاد السوفييتي لوقف العدوان ستقابل بمعارضة منها . وهكذا كشفت أمريكا عن وجهها وبينت أن لديها خططها الخاصة من وراء هذا العدوان الذي تعارضه في الظاهر وتؤيده في الحقيقة والواقع .

ولم يكن أمام الاتحاد السوفييتي ، لكي يوقف هذا العدوان ، ويفشل خطط المماطلة الاستعمارية ، إلا أن يتخذ موقفه التاريخي الحازم الذي عليه عليه واجبه كحجر الزاوية في السلام العالمي ، ونصير لكل الشعوب التواقة للحرية ، متى طلبت منه المساعدة .

فأرسل أربع مذكرات إلى إسرائيل وفرنسا وانجلترا ، وإلى رئيس مجلس الأمن . وقد ذكر في الانذار الذي أرسله لبريطانيا جملته التاريخية : « ماذا يكون موقف بريطانيا إذا هاجمتها دول أقوى منها لديها كافة أنواع الأسلحة الحديثة والمدمرة ؟ وهذه الدول تستطيع أن ترسل في الوقت

الحالى قوات بحرية أو جوية إلى الشواطىء البريطانية ، وأن تستخدم وسائل أخرى مثل القنابل الصاروخية الموجهة » . إلى أن انتهى بالإنذار الآتى : «ونحن مصممون تصميما تاما على سحق المعتدين بالقوة ، وأن نعيد السلام إلى الشرق » .

وفى أثناء إرسال هذا الإنذار، كان الشعب السوفييتى يجهز نفسه لكى يرسل الألوف من المتطوعين ، وكذلك الشعب الصينى وباقى شعوب الديمقراطيات الشعبية .

وجمع عمال الاتحاد السوفييتى الاعانات لمصر ، وبلغت حوالى ٥٠ مليون روبل . وبدأ العمال العرب ينفذون خطط تدمير أنابيب البترول . وفعلا نفذت فى سوريا .

لم يكن أمام الدول المعتدية أمام التصميم الرائع للشعب المصرى للقتال دفاعاً عن كل شبر من أراضيه ، وأمام التحركات الشعبية ، فى كل بلاد العالم ، وأمام الانذار السوفييتى بالضرب وبقسوة على أيدى المعتدين ، ولو أدى الأمر إلى ضرب بريطانيا نفسها بالصواريخ الموجهة وإرسال أساطيله إلى شواطئها ... لم يكن أمام الدول المعتدية إلا أن تعلن خضوعها لقرار هيئة الأمم ، والانسحاب عن مصر .

والآن يحق لنا أن نسأل : ما هو الهدف من هذا العدوان الوحشى الأحمق على مصر .. هل حقاً كان الغرض منه تأمين الملاحة فى القنال كما أعلنت الدول المعتدية ..؟ إن الملاحة فى القناة منذ أن أممت حتى يوم الهجوم كانت تسير فى هدوء ، بالرغم من كل المحاولات التى عملتها الدول الاستعمارية لتعجيز مصر عن إمكانية قيادة وإرشاد السفن عبر القناة . هذا باعتراف معظم ربابنة السفن التى مرت ، ومنهم انجليز وفرنسيين . إذن هل هم يعارضون التأميم فى ذاته كمبدأ ؟ لقد أممت الهند وأندونيسيا وبورما والسودان ومصر نفسها عديد من شركات الاحتكار . بل إن باكستان

قد أتمت فى نفس الوقت الذى حدث فيه العدوان صناعة الجوت ، ومع هذا فلم يحدث هجوم استعمارى لا من انجلترا ولا من فرنسا .

إذن ما الهدف ؟؟ ليس هناك من هدف إلا ضرب حركة التحرير الوطنية الصاعدة فى كافة البلدان العربية ، وتأمين المصالح الاستعمارية فى المنطقة . وليس أدل على هذا من تلك التقارير المتعددة التى كان يرسلها إلى فرنسا (لاكوست) ، الوزير الفرنسى المقيم بالجزائر ، لكى تربط فرنسا مسألة القناة بالمسألة الجزائرية . وقد كشفت الجورنال دى جنيف هذه الخطة المؤسسة على سحق المقاومة المصرية ، واسقاط حكومة عبد الناصر ، وإقامة حكومة موالية للاستعمار ، فقالت : «وكان من المنتظر — وهذا عامل فعال له وزنه بالنسبة لباريس — أن مثل هذا النظام متى قام سيكف عن مساعدة الثورة فى الجزائر» . إن اشتراك فرنسا فى الهجوم ليس هدفه قناة السويس فى ذاتها فقط ، بل وتهدف أيضاً إلى إرهاب الشعب المصرى ، وإسقاط الحكومة الوطنية ، وإرهاب باقى الشعوب العربية حتى لا تساند وتؤيد نضال الشعب الجزائرى فى نضاله ضد الاستعمار الفرنسى .

وقد نوه الانذار السوفييتى إلى هذه الحقيقة : « لم تكن قناة السويس إلا ذريعة للعدوان الانجلو — فرنسى الذى له أغراض حربية . والحقيقة التى لا يمكن إخفاؤها : هى أن حربا عدوانية تشن ضد الدول العربية بهدف القضاء على الاستقلال الوطنى لدول الشرقين الأدنى والأوسط » .

وعندما قام الاستعمار الانجلو — فرنسى بهجومه الجنونى هذا ، لم يكن فى ذهنه مطلقا المقاومة الرائعة للشعب ، وصمود الحكومة صمودا تاما فى المعركة . كما أنه لم يتنبه فى حسابه أن الاتحاد السوفييتى سيعتبر المعركة معركته الخاصة ، ويقف ذلك الموقف الحاسم حتى ولو أدى الأمر إلى القتال مع كل الدول الاستعمارية ، وهذا ما تؤكده صحيفة «الجورنال دى جنيف» : (ومن جهة أخرى ، فقد كان يسود باريس ولندن الاعتقاد بأن الاتحاد

السوفييتى لن يتدخل لا مباشرة ولا غير مباشرة فى مصر بقواته المسلحة ، خشية أن يثير حربا عالمية) .

لم يضع الاستعمار الانجلو — فرنسى كل هذا فى حسابه ، بل رسم خططه على أساس ضرب مصر ضربا سريعا ، وفى أثناء مناقشة المسألة فى هيئة الأمم مناقشة بيزنطية ، تكون الحكومة قد استسلمت له ويفرض شروطه ...

إلى هنا والمسألة لها وجه آخر ، هو وجه الصراع الناشب بين الاستعمار الانجلو — فرنسى من ناحية ، والاستعمار الأمريكى من ناحية أخرى ، فقد استطاعت أمريكا خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، أن تزحف تدريجيا على منطقة الشرق الأوسط ، وتطرد النفوذ الانجليزى ، وتثبت نفوذها وتستحوز على بترول المنطقة ، إلى أن أصبحت تسيطر على ٦٥ ٪ من حصص البترول ، بينما لم يعد لانجلترا وفرنسا أكثر من ٣٥ ٪ .. وليس هناك دليل على أن أمريكا فى نيتها أن تكتفى بما وصلت إليه ، بل ما زالت تواصل الزحف لتصفية نفوذ فرنسا وانجلترا كلية ، لكى تتربع على عرش الشرق الأوسط ببتروله وخاماته .

هذا هو الوجه الآخر للمعركة ، فالاستعمار الانجلو — فرنسى كان ينشد من وراء هجومه استعادة سيطرته على المنطقة ، وفرض شروطه على أمريكا وإيقافها عند حدها ..

وكانت أمريكا على علم تام بتفصيلات ذلك الهجوم ، فقد طلبت من رعاياها فى مصر ، والأردن ، وسوريا ، مغادرة البلاد قبل العدوان بأيام معدودة ، كما أن اشتراك ربيبتها إسرائيل فى المعركة يوضح هذه الحقيقة . وكانت خطتها تتركز فى إغراق بريطانيا وفرنسا فى المشاكل ، والاستفادة من حالة الكراهية التى ستنصب عليهما ، ومن موقفها الرسمى بعدم الاشتراك فى الاعتداء ، لكى تتم تصفية الاستعمار الانجلو — فرنسى من المنطقة ، ثم تشغل هى الفراغ ، وتكسب المعركة التى فتحها الأحمق إيدن وشريكه

موليه . وفعلا قد تحقق الشق الأول ، فأنمت مصر البنوك الانجليزية والفرنسية ، وأنهت المعاهدة الانجليزية المصرية . أما الشق الثانى فقد كشفت عنه أمريكا عقب خروج آخر جندى استعمارى من مصر بتقديمها ذلك المشروع الاستعمارى الذى يسمى مشروع أيزنهاور .

مشروع أيزنهاور :

لن نطيل الحديث كثيرا فى هذا المشروع ، فقد تناوله فى وقته كل الكتاب الأحرار فى مصر والعالم أجمع بالنقد والتشريح ، وبينوا خطورته على السلام العالمى ، وخاصة منطقة الشرق الأوسط — وقد رفضته حكومتنا بحزم وقوة ، وكذلك رفضته الشقيقة الباسلة سوريا بنفس الحزم والقوة .

حسبنا الآن أن نقول هـذا المشروع هو أعلا صورة من أهداف الاستعمار الأمريكى فى استعباد شعوب الشرق الأوسط لحسابه الخاص ، وتحويل كفاح الشعوب العربية التاريخى ضد الاستعمار الانجلو — فرنسى ، إلى غنيمة باردة لملوك البترول الأمريكيين . ولن نجد تحليلا لهذا المشروع خير من ذلك الحديث الوطنى الذى أدلى به صلاح البيطار وزير خارجية القطاع السورى فى مؤتمر صحفى عن المؤامرة الأمريكية على أمن شقيقتنا سورية: « غير أن أخطر ما قامت به الحكومة الأمريكية حيال البلاد العربية ، هو ما سمى بمبدأ أيزنهاور ، فقد صرحت الصحف الأمريكية قبل إقرار المبدأ المذكور بأن الغـاية منه هو ملء الفراغ الذى نشأ بزوال نفوذ بريطانيا وفرنسا من الشرق الأوسط .. إن التحدث عن الفراغ هو فى حد ذاته ضربة موجهة إلى الشـعوب التى تقطن المنطقة ، وتضمن مبدأ ايزنهاور فيما تضمنه تدخلا فى شئوننا ، لأنه أراد ربط سياسة البلاد التى تعتنقه بالسياسة الأمريكية . كما جعل المساعدات الممنوحة بموجبه مقيدة بشرط سياسى أساسى ،

هو مكافحة الشيوعية الدولية ، وما وجد هذا الشرط إلا لتبرير التدخل . فان مكافحة الشيوعية أمر يعود حق البت فيه إلى كل دولة على حدة . ومبدأ أيزنهاور يعنى إذن الخروج على سياسة الحياد الإيجابي ، وعدم الانحياز ، لأن قبوله لا يعنى سوى الانحياز لأمريكا فى حربها الباردة ضد الاتحاد السوفييتى ، وهذا وحده ماحدا بالحكومة السورية إلى رفض مبدأ أيزنهاور .

وأضاف السيد البيطار أنه منذ وافق الكونجرس الأمريكى على مبدأ أيزنهاور وبلادنا تتعرض لشتى أنواع الضغط كي تدخل فى عداد الدول التى قبلته . وقد كان من جراء تطبيقه على بعض البلاد أن تعرض العالم العربى إلى الهزات التالية :

أولا — ظهور الانقسام والتفرقة بين بعض الدول العربية

ثانياً — تطبيق وسائل الضغط والارهاب فى بعض الدول التى قبلت المبدأ . وقد فقدت هذه الدول حرية التصرف فى شئونها الداخلية نتيجة لفقدانها زمام قيادة سياستها الخارجية ، الأمر الذى نتج عنه أن أصبحت مرتعا للدسائس ، ومسرحا للمؤامرات التى تحاك ضد سوريا ومصر .

ثالثا — كان من جراء صدور المبدأ وتطبيقه ، أن دعمت الرجعية دعما تاما ، فأخذت الرجعية تنكل بالعناصر الوطنية المتحررة ، تحت ستار مكافحة الشيوعية والمبادىء الهدامة ، ولا شك أن التنكيل بالعناصر الوطنية المتحررة هو الغرض الأساسى فى الأمر . وأما الشيوعية الدولية فان الدول الغربية نفسها تعرف أن هذا التعبير غير جدى ، والدليل على ذلك أن أمريكا نفسها تتعامل مع بلدان اشتراكية .

ويستطرد السيد البيطار فيقول أن الغاية الأساسية من المؤامرات التى تهدف إلى قلب نظام الحكم فى كل من سوريا ومصر ، هى السعى لايجاد

حكومات تبدل السياسة الخارجية المتحررة ، وتسير في ركاب السياسة الاستعمارية .. إنه يستفاد من كل ما تقدم أن مبدأ أيزنهاور يهدف إلى تصفية قضية فلسطين . . إن إسرائيل قد قبلت قد قبلت مبدأ أيزنهاور وهى تعلم أن الشيوعية الدولية لا تهددها ، الأمر الذى أظهر أنها كانت تسعى إلى فرض سيطرتها وعدوانها على الأمة العربية . إن الغاية من مبدأ أيزنهاور هى الإطاحة باستقلال بلدان الشرق الأوسط ، وتسليمها لقمة سائغة للصهيونية والاستعمار ... (١)

(١) تصريح أدلى به السيد صلاح البيطار فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٥٧ فى مؤتمر صحفى ونشر بجريدة الشعب فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٧

فهرس





